بازرسی شد
۳۷ - ۶

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب کتب المتوسط فی النحو (الوافیة فی شرح الکافیة)

مؤلف

موضوع

شماره قفسه

ف ۷۰۳۰

شماره ثبت کتاب
~~۱۴۷۸۰~~
۹۴۸۱

۱۰۰۳ من

بازدید شد
۱۳۸۲

خطی «فهرست شده»
۱۰۰۳

خطی «فهرست شده»
۷۰۳۰

٣٩/
١٠٠٣
١٠٠٣

كتاب المتوسّط

في النحو

للفاضل النبيل

ركن الدّين

عليه الرحمة

قوبل [illegible]

هذا كتاب مبسوط في تصانيف
الشيخ الفاضل العالم ركن الدين

قد انتقل الى العبد الضعيف [illegible]

[illegible]

هذا انتقل بالبيع الشرعي الى
الى الله الملك [illegible]

[illegible]

داخل کتابخانه مجدالدین [illegible]
نمره ۲۲۰۰ بشر ...... سنه ۱۳

[illegible] ۱۵۱۸

كتابخانه مجلس شوراى ملى

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله على عظمة جلاله ❁ حمد عريق بمطالعة جماله ❁
واشكره بجزيل نواله ❁ شكر معتقد لمعاده ومآله ❁ و
امتدح باشرف اسمائه ❁ وصفات كماله ❁ وانزهه
عن معتقد اهل التشبيه ومقاله ❁ واصلى على سيدنا
محمد المبعوث لبيان حرامه وحلاله ❁ واستغفر
لاذراك مطالبي بصحبه وآله ❁ وبعد فاني
بعد ان شرحت كتاب الكافية في النحو ولاح

ايرادات

ايرادات

شرح متوسط بر كافيه

قيمت

ايرادات واجوبة وابحاث كثيرة شرحته ثانيا معتقرا مختصرا
على حل الفاظه وشرح معانيه والاشارة الى التحليل تركيبا
ومباينته الا نادرا مع ذكر علل اكثرها وجعلته لرسم
خدمة الامير الكبير العالم الفاضل الكامل سلالة
الامراء والوزراء مفخر العرب والعجم ناصر الدولة و
الدين شمس الاسلام والمسلمين يحيى ابن مخدوم الم
المعظم ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب السيف
والعلم صلاح العالم جلال الدنيا والدين ابرهيم
ابن بغرشق بيكا الختنى اعز الله انصارهما
وضاعف اقتدارهما بسبب اشتغاله بهذا الكتاب
الذي هو دستور في هذا الفن لاولى الالباب و
سميته بالوافية في شرح الكافية لكونه وافيا
لحل الفاظه وشرح معانيه وموصلا لطالبيه
الى مقاصده ومعانيه وما توفيقي الا بالله
عليه توكلت واليه انيب قوله الكلمة لفظ

وضع لمعنى مفرد اعلم ان معرفة الحد موقوفة على معرفة
اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ ما يتلفظ به
الانسان او في حكمه مهملا كان او مستعملا والمراد
من الوضع هيهنا تخصيص شيء بشيء متى اطلق او
احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني عند العلم بالوضع
والمراد من المعنى المفرد هو ان لا يدل جزء لفظه على
جزء معناه واذا عرفت ذلك فقوله لفظ بمنزلة
الجنس للكلمة وباقي قيوده كالفصل ولفظ احتراز
به عن الخطوط والعقود والنصب والاشارة
قوله وضع لمعنى مفرد احتراز به عن المهملات وهي
الالفاظ الغير الدالة على معنى بالوضع قوله مفردا احتراز
به عن المركبات نحو زيد قايم وخمسة عشر ولا يشكل
الحد بالكلمات التي مدلولها الالفاظ كالاسم والفعل
والحرف فانها وضعت لمثل زيد ورجل وضرب
وقد لان الالفاظ التي وضعت الالفاظ لها معان

فان المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى اعم من
ان يكون لفظا او غيره ولقايل ان يقول انه
يشكل بالكلمات الموضوعة لالفاظ مركبة كلفظة الخبر
والجملة فان لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد
قايم وذهب عمرو ويمكن ان يجاب عنه بانا لا نسلم
ان لفظة الخبر موضوعة لمثل قولنا زيد قايم وذهب
عمرو بل موضوعة لمفهوم صدق على زيد قايم وهو مركب
من نعته ان يحتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم ليس
بمركب وهذا الجواب بعينه جواب عن الاشكال الاول
ولين سلمنا ان لفظ الخبر موضوع لمثل زيد قايم
لكن لا نسلم انه يلزم منه ان يكون مركبا لعدم الدلالة
جزء لفظ على جزء معنا وان كان معناه وهو مثل
زيد قايم مركبا للدلالة جزئه على جزء معناه ولا يمتنع
ان يكون الشيء مفردا ومعناه مركبا والقايل ان
يورد عليه النقض بمثل قايمة فان قايما فيها يدل

على جزء معنى قائمة وهو ذات موصوفة بالقيام والتاء
تدل على الجزء الآخر وهو التانيث فتكون مركبة
فلا تكون كلمة ويمكن ان يجاب عنه بمنع دلالة قائم
في قائمة على معنى فضلا عن ان يدل على جزء معنى قائمة
غاية ما في الباب انه موافق في اللفظ لقائم الذي
هو دال على معنى والذي يدل على انه لا يدل على معنى
انه لو دل عليه لزم اجتماع التذكير والتانيث فيها
وهو محال **قوله** وهي اسم وفعل وحرف الى آخره
وانما انحصرت الكلمة في هذه الانواع الثلاثة لان
الكلمة لا تخلو من ان يدل على معنا في نفسها او لا تدل
فان لم تدل فهي الحرف وان دلت فهي اما ان يقترن ٢
باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال والاستقبال او لم يقترن ع
فان اقترنت فهي الفعل وان لم يقترن فهي الاسم
والمراد من قولنا الحرف لا تدل على معنى في نفسه
ان الحرف له معنى ولذلك المعنى متعلق لا بد له من
ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف نحو من فان معناه

الابتداء

الابتداء وللابتداء متعلق وهو البصرة او الكوفة او
غيرهما لا بد من ذكر البصرة او الكوفة او غيرهما عند
ذكر من وهو منقوض بمثل ذو وهو اسم والاصوب
ان يقال معناه ان الحرف مشروط في دلالته على معناه
ذكر متعلقه وح لا يرد عليه النقض بمثل ذو لانه
غير مشروط فيها ذلك الا انه انما جي به للتوصل في
جعل الجنس صفة للشيء فلزم من ذلك ذكر متعلقه
لا لاجل دلالته على معناه **قوله** وقد علم بذلك حد
كل واحد منها اى وعلم بدليل حصر الكلمة في الاسم
والفعل والحرف حد كل واحد منها من الاسم و اى صح
الفعل والحرف لانه لما قسمت الكلمة التي هي جنسها
اليها بايراد الفصول المميزة لكل واحد منها
عن غيره فيكون جنسها وفصولها معلومين
مع تقييد الجنس بالفصل فيكون حدها معلوما
لان المراد من معرفة الحد هي معرفة الجنس

قوله بمثل ذو واراد بمثل ذو وما كان لازم الاضافة
مثل فوق ونحو قدام وخلف الى غير ذلك

قوله الا لاجل دلالته نحو ذكر المتعلق في الحرف بتحصيل الدلالة
وهو شرط في تحصيل الفائدة ح

[illegible] فالاصوا [illegible] انه قال تضمن ولم يقل تركب لانه اخص [illegible] تضمن [illegible] بخلاف

[illegible]

والفصل مع تقييد الجنس بالفصل قوله الكلام ما تضمن
كلمتين باسناد قوله ما تضمن كلمتين شامل لمثل غلام
زيد وخمسة عشر فلما قال بالاسناد خرج عنه مثل غلام
زيد وخمسة عشر لان مثل غلام زيد وخمسة عشر وان
كان تضمن الكلمتين لكنه ليس بالاسناد لان المراد
بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر ليفيد المخاطب فائدة
يصح السكوت عليها نحو قام زيد واكرم امر المخاطب
وعبل اكوم ولمثل كلام مركب اكثر من كلمتين كمسيلة
واحدة مثلا ولهذا قال تضمن ولم يقل تركب ولا شكل
الحد بمثل قام ابوه في قولنا زيد قايم ابوه فانه
ليس بكلام مع تضمنه كلمتين بالاسناد ولانه ليس فيه
اسناد بالتفسير المذكور لانه لا يصح السكوت على قام
ابوه قوله ولا يتاتى ذلك الى آخره اى ولا يمكن حصول
الكلام الا في المركب من اسمين نحو زيد قايم او من فعل
واسم نحو قام زيد واما لم يمكن حصول الكلام الا من
هذين القسمين لان التركيب العقلي من الاسم والفعل

والحرو

والحرف لا يزيد على ستة انواع وهي المركب من اسمين
والمركب من فعلين والمركب من حرفين والمركب من اسم
وفعل والمركب من اسم وحرف والمركب من فعل وحرف
والكلام لا يمكن الا من قسمين من هذه الاقسام الستة
وهما المركب من اسمين والمركب من اسم وفعل لان
الكلام يقتضي الاسناد على ما ذكرنا في تعريفه والاسناد
يقتضي المسند والمسند اليه لكون الاسناد نسبة
بين المسند والمسند اليه ووجوب تحقق المنتسبين
عند تحقق النسبة فالكلام يقتضي المسند والمسند اليه
وهما الموجودان في المركب من اسمين لجواز وقوع
الاسم مسندا او مسندا اليه وفي المركب من فعل واسم
لجواز وقوع الفعل مسندا والاسم مسندا اليه وهما
غير موجودين في البواقي لانتفاء كليهما او واحد
منهما اما في المركب من فعلين فلانتفاء المسند
اليه اما في المركب من حرفين فلانتفاء كل واحد
من المسند والمسند اليه واما في المركب من الاسم

لان الاسناد وجه ١٢

المراد منه المبتدا والخبر ١٢

اى وجوب تحقق المسند والمسند اليه ١٢

والحرف فلانتفاء المسند او المسند اليه لان الاسم
الواحد لا يكون الا احدهما واما في المركب من فعل
وحرف فلانتفاء المسند اليه لان الفعل يقع مسندا
والحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه **قوله** الاسم
ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة فقوله ما دل على معنى متناول للاسم والفعل
والحرف **وقوله** في نفسه يخرج الحرف **وقوله** غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة يخرج الفعل لكن يدخل فيه ما
ليس مدلوله الزمان نحو رجل وما مدلوله الزمان
فقط نحو اليوم وامس وما مدلوله معنى مقترن
بزمان غير الثلاثة نحو الاصطباح والاغتباق
وينبغي ان يراد بالدلالة دلالة اولية حتى لا ينتقض
باسماء الافعال فانها تدل على معنى في نفسه مقترن
بزمان معين نحو صه فانه دال على السكوت المقترن
بالاستقبال لان دلالته عليه ليست بدلالة اولية
لانه اولا لا يدل الا على اسكت وبواسطته يدل
على السكوت المقترن بالاستقبال وينبغي تعرف ايضا ان

[illegible]

اي كما عرفت ان المراد من الدلالة دلالة اولية

اي بواسطة اسكت يدل على السكوت

ان المراد

ان المراد بالاقتران وعدم الاقتران انما هو بحسب الوضع
لئلا يتوجه عليه النقض باسمي الفاعل والمفعول
في قولنا زيد ضارب عمرو الآن او غدا ومضروب
امس لان اقترانهما ليس بحسب الوضع وانما هو
بعارض ولا يتوجه عليه ايضا النقض بمضارع
المشترك بين الحال والاستقبال لان عدم اقترانه
بالزمان المعين انما هو بحسب العارض لانه في اصل
وضعه لاحد الزمان معينا لكن حصل الالتباس
عند السامع **و**لقائل ان يورد النقض على هذا
التعريف من وجهين احدهما انه منقوض بنفس
الحد لانه يصدق على مجموع الحد انه دال على معنى
في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فيلزم
ان يكون مجموع الحد اسما لانه كلما صدق الحد
صدق المحدود والثاني انه منقوض بالخطوط و
العقود والاشارات والنصب لكونها دالة على
معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
لكنها ليست باسم لانها ليست بكلمة **و**يمكن ان

قوله ولا يتوجه الخ ولا يتوجه ايضا النقض بمثل نعم وبئس [illegible] في اصل وضعهما الافعال الغير الدالة على الزمان او في [illegible] تدل على ذلك سح

وانما قال عند السامع لانه ليس عند الواضع التباس لان الواضع وضعه مرة للحال واخرى للاستقبال فلا يكون عنده الالتباس سح

يعني لزم مجموع لفظ الحد وهو ما دل الى آخره يصدق عليه معنى هذا المجموع الذي هو حد الاسم فيدخل غير الاسم في حد الاسم لانه لفظ دال يدل على معنى غير مقترن بالزمان الا من حيث الوضع فكيف يصدق معنى الحد على مجموع الالفاظ لانا نقول سائر الالفاظ لا يدل على معنى مقترن فيكون معنى المجموع غير مقترن سح

يجاب عنه بان يقال لما قسمت الكلمة الى الاسم وغيره اولا علم ان الاسم كلمة فصار تقرير الحد الاسم كلمة دلت على معنى الى اخره لكن حذفت الكلمة اعتمادا على فهم المتعلم فاذا يسقط كل واحد من النقضين اما الاول فلانه لا يصدق على مجموع الحد انه كلمة لان مجموع الحد مركب والكلمة مفرد واما الثاني فلان الخطوط والعقود والاشارات والنصب ليست بكلمة و لقايل ان يقول لا يخلو من ان يراد باحد الازمنة الثلاثة واحد منها بعينه كالماضي مثلا او واحد غير معين واياما كان ينتقض حد الاسم والفعل اما ان اريد به واحد بعينه فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به غير ذلك المعين اسما لا فعلا واما ان اريد به واحد غير معين فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن به واحد معين كالماضي مثلا اسما لا فعلا فلا يكون حد الاسم مانعا ولا حد الفعل جامعا وقد يجب ان يكون الحد جامعا ومانعا هذا خلف وجوابه

[illegible]

انه لا يراد به واحد معين ولا واحد غير معين بل واحد منها من غير تقييده بالتعين او بعدم التعين لا يقال لقايل ان يعود ويقول لا يجاز ان يراد به واحد من غير تقييده بالتعين او بعدم التعين لانه يلزم منه ان الذي اقترن به الزمان المعين لم يكن فعلا بل اسما لكنه ليس كذلك لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لان الذي اقترن به الزمان المعين صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة ولا منافاة بين واحد منها وبين المعين لجواز اجتماع واحد منها مع التعين وان لم تقيد به ولم يلزم بذكر حد الاسم ههنا بالمطابقة وهناك بالالتزام قوله ومن خواصه دخول اللام الى اخره اعلم ان الخواص جمع خاصة وهي ما تختص بالشيء سواء وجد في جميع افراده كالكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان او في بعض افراده كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه واعلم ايضا ان معرفة الاسم تكون بالحد وتكون بالخاصة والفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد بمعنى انه كلما صدق الحد صدق المحدود مثلا كلما صدق عليها انها دلت

قوله لا يراد واحدا معينا اي من الازمنة الثلثة

[illegible]

قوله ان الحد مطرد وهذا المعنى اغنى مغنى الاطراد يلزمه المنع فالحد اذا كان مطردا كان مانعا من دخول غير المحدود فيه

على معنا في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة صدق
عليها انها اسم ومنعكسة بمعنى انه كلما صدق المحدود
صدق الحد يعني ان كلما صدق عليه انه اسم صدق
عليه انه كلمة دلت على معنا في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة وان الخاصة مطردة بمعنى
انه كلما صدق خاصة الشيء صدق ذلك الشيء مثلا
اي كلمة وجدت فيها اللام صدق عليها انها اسم
وغير منعكسة لانه لا يمكن ان يقال كل اسم صح دخول
اللام عليه فان كثيرا من الاسماء لم يصح دخول اللام عليه
كالضماير وغيرها وانما لم تنعكس الخاصة لجواز كونها
غير شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له ثم نقول قوله ومن خواصه
اشارة الى كثرة خواص الاسم لان من للتبعيض الا ان
المص لم يذكر الا ما هو اشهر واكثر استعمالا وهي على ضربين
احدهما لفظي والثاني معنوي فاللفظي ثلثة احدها دخول
لام التعريف وانما لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم احتياج
الفعل الى التعريف لانه خبر وحق الخبر ان يكون نكرة ليفيد
المخاطب والثاني دخول الجر وانما لم يدخل الجر على الفعل

[illegible]

بنا

بناء على ان الاصل في الفعل ان لا يدخل عليه شيء من الاعراب
لعدم العلة المقتضية للاعراب فيه كما يجي وانما قال
دخول الجر ولم يقل حرف الجر لان حرف الجر يدخل الفعل
على سبيل الحكاية كما يقال زيد مرفوع بقام في قولك قام
زيد وفيه نظر لان المراد بقام ههنا لفظ قام فيكون اسما
فالاولى ان يقال انما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف
الجر ليشتمل جر المضاف اليه والثالث التنوين فالمراد
بالتنوين ما عدا تنوين الترنم وانما اختص التنوين
المذكور بالاسم ولم يدخل الفعل لان التنوين على خمسة
اقسام تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض
من المضاف اليه وتنوين المقابلة وتنوين الترنم اما تنوين
التمكن فلكونه دليلا على امكنية الكلمة التي تدخل عليها
في الاسمية ولا امكنية للفعل ولا للحرف في الاسمية
لان التمكن لا معنى له في الفعل لان معناه كون الاسم لم
يشبه الفعل فلم يدخل هذا التنوين الفعل واما تنوين
التنكير فلانه انما يدخل الاسم للفرق بين المعرفة والنكرة
نحو سيبويه سيبويه فانه بلا تنوين معرفة ومع التنوين نكرة

قوله لان حرف الجر يدخل الفعل على سبيل الحكاية اي يدخل حرف الجر
الفعل اذا اريد به لفظه وكذا يدخل على الحرف فالفعل فيقال انه
مجرور بين لكن لا اعتداد به لان الكلام فيما اذا كان
الكلمات مستعملة في معانيها ودخول الحرف الجر ايضا خاص بالاسم
[illegible]

[illegible]

وصته اى اسكت السكوت الآن وصه اى اسكت سكوتا
ما وقتا ما فالفعل لا يقع معرفة فلم يحتج فيه الى الفارق بين
كونه معرفة فكونه نكرة **واما** تنوين العوض من المضاف اليه
كالتنوين الذى فى يومئذ اى فى يوم اذ كان كذا فلما حذف
المضاف اليه عوض من المضاف اليه التنوين فلان الفعل
لما لم يضف الى شئ ليحذف المضاف اليه **واما** تنوين
المقابلة نحو التنوين الذى فى مسلمات فانه مقابل وعوض
عن النون الذى فى مسلمين على ما يجى فى بابه ولما لم يجمع الفعل
لم يدخله تنوين المقابلة **واما** تنوين الترنم فليس مخصوصا
بالاسم بل يدخل الاسم والفعل والحرف **واما** العلامات
المعنوية فالاسناد اليه اى كونه مسندا اليه وانما اختص
الاسناد اليه بالاسم ولم يدخل الفعل لان الفعل مسند
الى شئ فلو وقع مسندا اليه لزم ان يكون مسندا و
مسندا اليه فى حالة واحدة وهو غير جايز والاضافة
اى كونه مضافا بتقدير حرف الجر وانما لم يضف الفعل
الى شئ لان الاضافة اما للتعريف والتخصيص
او للتخفيف ولا يجوز اضافته للتعريف والتخصيص

حتى يعوض التنوين عنه فلم يدخل التنوين عوضا عن المضاف اليه صح

لانه لا يحتاج الى التعريف والتخصيص لانهما زايدان على الكلمة
والفعل لا يحتاج لهذا الزايد لافادته بدونهما لما ذكرنا
ولا يجوز اضافته للتخفيف لان الاضافة للتخفيف انما
هى بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ولا يوجد فى الفعل
التنوين ولا ما يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف وانما
قيدنا الاضافة بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض
بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة
حرف الجر لفظا لا تقديرا **قوله** وهو معرب ومبنى اى
الاسم معرب ومبنى لانه لا يخلو من ان يختلف آخره
باختلاف العوامل لفظا او تقديرا او لا يختلف فان
اختلف فهو المعرب وان لم يختلف فهو المبنى **قوله**
المعرب المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل اعلم ان
قوله مركب احترز به عن الالفاظ التى لم تركب
مع غيرها كالاعداد وساير الاسماء وحروف التهجى قبل
التركيب وهو شامل للمبنيات ايضا نحو هؤلاء فى قام
هؤلاء فلما قال لم يشبه مبنى الاصل كما يجى فى بابه والمراد
بمبنى الاصل الفعل الماضى وامر المخاطب والحرف والعلم

خرج عنه مثل هؤلاء لكونه مشابها لمبنى الاصل

[illegible]

ان المعرب انما يكون معربا بشرطين احدهما وجودي
وهو سبب الاعراب وهو التركيب على ما يجيء فتعرض
له بقوله المركب والثاني عدمي وهو انتفاء المانع
وهو عدم مشابهته لمبني الاصل فتعرض له بقوله لم يشبه
مبني الاصل و لقايل ان يورد عليه النقض بنفس
مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه
مبني الاصل لامتناع مشابهة الشيء لنفسه وجوابه
ان يقول لما دل الحد على ان المعرب لم يشبه مبني الاصل
فدلالته على انه ليس بمبني الاصل اولى ولان تقرير الحد
هكذا المعرب الاسم المركب الذي لم يشبه مبني الاصل
لانه يبحث عن احوال الاسم وح لم يتوجه الاشكال
واعلم ان قوله المعرب المركب تساهل لان المركب
من حيث هو مركب قد يكون مبنيا لكن مراده جزء
المركب اي المعرب الذي ركب مع غيره والمراد من
التركيب التركيب الاسنادي لئلا يتوجه عليه
النقض بمثل غلام زيد وخمسة عشر وبعلبك فان
الغلام مركب مع زيد لم يشبه مبني الاصل ومع هذا ليس

اي تساهل

[illegible]

بمعرب

بمعرب لعدم التركيب الاسنادي فيه والمراد بالمشابهة المنفية
في قوله لم يشبه مبني الاصل هو المشابهة الموجبة للبناء لئلا
يخرج عن هذا التعريف غير المنصرف لكونه مشابها للفعل
الماضي وامر المخاطب في تحقق الفرعيتين ولئلا يخرج عنه
نحو اسم الفاعل لكونه مشابها للماضي في وقوعه موقعه في نحو
خبر المبتداء وفي دلالة كل واحد منهما على الحدث لان
هذا المشابهة غير موجبة للبناء فان قيل التعريف المذكور
منقوض بالمنادى المفرد المعرفة لانه يصدق عليه انه
مركب لم يشبه مبني الاصل لانه يشبه ضمير المخاطب الذي
في ادعوك كما صرحتم به في علة بنائه وهو ليس بمبني
الاصل على تفسيركم مبني الاصل فيلزم ان يكون معربا
وليس كذلك قلنا لا نسلم انه ليس بمشابه لمبني الاصل
فانه مشابه للكاف الذي في ادعوك الذي هو مشابه
للكاف الذي في ذلك واياك فيكون مشابها للكاف
الذي في ذلك واياك لان المشابه للمشابه للشيء
مشابه لذلك الشيء وهذا الكاف حرف بالاتفاق لا نسلم
ان المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء بجواز

[illegible]

قوله في تحقق الفرعيتين قيل بانه غير المنصرف فرع تحقق
الفرعيتين اي انما هي الفعل مطلقا لا يبق خصوص
الماضي وامر المخاطب والفعل مطلقا ليس بمبني الاصل

تغاير المتشابهين لانا نقول لا تغاير ههنا لانه يشبه
الكاف التي في ادعوك في الافراد والخطاب ووقوعه
موقعه وهذا الكاف يشبه الذي في ذلك واياك في الافراد
والخطاب والتعريف وان لم يشبه في وقوعه وموقعه فيكون
المنادى المذكور مشابها بالكاف الذي في ذلك واياك
في الافراد والخطاب وهذا القدر كاف في ايجاب البناء
فيكون مشابها لمبني الاصل واعلم انه لو قيل ابتدا ان
المنادى المذكور لكونه مشابها بالكاف الذي في ذلك و
اياك لكان جيدا ولم يتوجه النقض المذكور على التعريف
اصلا الا انه ينتقض بمثل رجلا قوله وحكمه ان يختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا اى وحكم المعرب
وخاصيته ان يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا٢
نحو جاءني فتى اصله فتيٌ ورايت فتى اصله فتيًا ومررت
بفتى اصله بفتيٍ قلبت الياء التي في الاحوال الثلثة لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار فتى في الاحوال الثلثة وانما
قال ان يختلف آخره لانه لو كان الاختلاف في غير الآخر
لم يكن من خواص المعرب نحو اختلاف الراء في امرئٍ
والنون في ابنم تقول جاءني امرؤ وابنمٌ ورايت

٢ نحو جاءني زيدٌ ورايت زيدًا ومررت بزيدٍ او تقديرًا صح

امرأ

امراءً وابنمًا ومررت بامرئٍ وابنمٍ وانما جعل
الاعراب في آخر المعرب لان الاعراب كالوصف
للمعرب فلما يذكر الوصف بعد الفراغ من الموصوف
كذلك نذكر الاعراب بعده وانما قال لاختلاف
العوامل احترازا من اختلاف الآخر لا لاختلاف
العوامل فانه لا يكون من خواص المعرب نحو اختلاف
آخر من في نحو من ابنك ومن الرجل ومن زيد
واعلم انه قال في شرح هذا الكتاب انما لم اعرف
المعرب بما عرفه ساير النحاة وهو الذي يختلف آخره
باختلاف العوامل لفظا او تقديرا لانه تعريف
الشيء بما هو اخفى منه لان الغرض من تعريف المعرب
ان يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف آخره باختلاف
العوامل واثبات هذا الحكم له انما يكون بعد العلم
به فيكون هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عرفه به لزم
تعريف الشيء بما هو اخفى منه وانه غير جايز ويمكن
ان يجاب عنه نصرة للنحاة بان يقال لانم ان
الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم

بجواز ان يعرف هذا الحكم له باستعمال العرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب على اى نوع صح

قوله بان الاعراب كالوصف وانه لفظ زيد مثلا يدل على ذات
زيد ورفعه مثلا يدل على فاعليته وفاعليته صفة لذاته وكما
ان الذات مقدم على صفتها كذلك ينبغي ان يكون الدال على الذات
متقدما على الدال على الوصف سح

قوله الا ثم لكن الغرض من تعريف المعرب لا يخفى على المصنف ان الغرض
من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال الكلمات في التراكيب بل
بتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها باستماع منهم فان العارف
باحكامها بذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة
اصطلاحاتهم فالمقصود معرفة مفهوم المعرب مثلا ان يعرف
انه صادق على اسم مخصوص كزيد مثلا فيعرف حينئذ انه مما يختلف
آخره في كلامهم فيجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم
سح

من انواع الاسماء يليق بعد ان عرف ان احد نوعيه يختلف آخره باختلاف العوامل والنوع الآخر لا يختلف آخره باختلاف العوامل باستعمال العرب قوله الاعراب ما اختلف آخره به اى الاعراب هو الذى به يحصل اختلاف آخر المعرب اى الاعراب هو سبب اختلاف آخر المعرب و هو الضمة والفتحة والكسرة او ما يقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو والالف والياء كما فى الاسماء الستة من الضم والفتح والكسر فلو حمل السبب على السبب التام لكان له وجه لان الاختلاف يوجد مع كل واحد واعلم ان المراد بالسبب ههنا هو السبب القريب غير التام اما تقييده بالقريب فلئلا يدخل فيه عوامل والمعانى المختلفة كالفاعلية والمفعولية فانها اسباب بعيدة للاختلاف ولا تسمى اعرابا واما تقييده بغير التام فلان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضم والفتح والكسر ولو حمل السبب على السبب التام لكان له وجه لان الاختلاف يوجد فى كل واحد منها بناءً على ان الاسم وضع غير معرب اولا ثم اعرب بسبب العوامل فحصول كل واحد منها بعد ما لم يكن موجب للاختلاف

آخ

آخر الكلمة قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه متعلق باختلف فى قوله ما اختلف آخره به وهو اشارة الى علة وضع الاعراب فى الاسماء وهى ان الاسماء معان مختلفة كالفاعلية والمفعولية والاضافة وجب اعراب الاسماء لتميز تلك المعانى بعضها على بعض نحو ما احسن زيداً وما احسن زيدٌ وما احسنُ زيدٍ فان معنى الاول شئ احسن زيدا ومعنى الثانى ما صار زيد ذا حسن ومعنى الثالث اى عضو من اعضاء زيد او اى خلق من اخلاق زيد احسن ومعنى المعتورة المتداولة يقال اعتوروا الشئ اذا استداولوه قوله وانواعه رفع ونصب وجر وانما لم يذكر الجزم مع انه من انواع الاعراب لانه ههنا ذاكر احوال الاسم والجزم ليس من احواله قوله فالرفع علم الفاعلية الى آخره انما قال الرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل لانه ليس علما للفاعل لوجوده فى غيره كالمبتداء وغيره بل علم للفاعل وللاشياء المنسوبة الى الفاعل كالمبتداء والخبر واسم كان وما ولا وغيرها و لهذا لم يقل النصب علم المفعول وانما لم يقل الجر علم الاضافة

قوله يتعلق [illegible] لكن فاعل يدل ضمير راجع الى الآخر فلا يختلف راجع الى الاختلاف كما نبه [illegible] راجع الى النوع [illegible] باختلف سح

قوله الى علة [illegible] ومعان تطرأ عليها عند [illegible] الاعراب سح

قوله ما احسن زيدا انما مثل بهذه الامثلة التى لا تتميز فيها المعانى بسبب العامل [illegible] الى [illegible] فى بعض المواضع ثم تطرد فى الكل [illegible] بسبب حركة النون بالضمة لانا نقول بهذه الضمة [illegible] اعراب [illegible] بخلاف حركات زيد سح

[illegible]

لكونه علما للاضافة ولا يوجد فى غيرها بخلاف الرفع
والنصب والمراد من قوله علم الاضافة انه علم للمضاف
اليه قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى اى العامل ما به
يحصل المعنى المقتضى للاعراب يعنى ان العامل هو سبب
مقتضى الاعراب والعامل شىء والمقتضى للاعراب شىء
آخر نحو قام زيد مثلا والعامل قام والمعنى المقتضى للاعراب
هو الفاعلية وهو انما تحصلت وتقومت بقام وفيه نظر
لانه يخرج منه عوامل الفعل لان عامله ليس بسبب لمقتضى
اعرابه وجوابه انه ذكر حد عوامل الاسم قوله فالمفرد
المنصرف الى آخره اعلم انا نذكر مقدمة قبل الشروع فى تفسير
هذا الكلام وهى ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركات
لكونها اخص من الحروف فان كان بالحروف فلعلة و
اصل ما كان اعرابه بالحركات ان يكون رفعه بالضمة
ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة فان كان بخلاف ذلك
فلعلة واصل ما كان اعرابه بالحروف ان يكون رفعه
بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء لتجانس كل حرف حركة
ذلك الاعراب فان كان بخلاف ذلك فلعلة واذا عرفت

ذلك

ذلك فنقول لما كانت انواع الاعراب مختلفة بان
كان بعضها بالحركات وبعضها بالحروف وكان الاعراب
بالحركات والحروف مختلفا ايضا قسم صاحب
الكتاب الاسماء الى اقسام كل قسم منها يشترك
فى نوع واحد من الاعراب قوله فالمفرد
المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة
نصبا والكسرة جرا اى اعراب المفرد المنصرف
والجمع المكسر المنصرف حال الرفع بالضمة وحال النصب
بالفتحة وحال الجر بالكسرة لفظا او تقديرا نحو
جاءنى زيدٌ ورجالٌ ورأيت زيدًا ورجالًا ومررت
بزيدٍ ورجالٍ فاعرابهما جارٍ على الاصل وانما قيد
المفرد والجمع المكسر بالمنصرف لانهما لو كانا غير منصرفين
لم يكن جرهما بالكسر وانما قيد الجمع بالمكسر لانه لو كان سالمًا
لم يكن اعرابه كذلك لانه ان كان مذكرا كان اعرابه بالحروف
وان كان مؤنثا لم يكن نصبه بالفتحة ولقايل ان يقول
فى العبارة نظر والعبارة الصحيح ان يقول رفعه الضمة
او اعرابه الضمة رفعا ولقايل ان يقول ذكر المفرد هيهنا

اعلم ان انواع الرفع [illegible] الضمة والواو والالف وكذا النصب [illegible] الفتحة والالف والياء والكسرة وكذا الجر [illegible] الكسرة والياء والفتحة [illegible] بعضها بالضمة وبعضها بالواو [illegible] يختص بالرفع [illegible] واحد من انواع الاعراب [illegible] الكلام [illegible] على الاصل [illegible]

قوله فالمفرد المنصرف الخ
اى يثبت له بالضمة رفوعين [illegible]

قوله والعبارة نظر اذ فيه عطف فيها على معمولى عاملين مختلفين فان قوله الفتحة معطوف على الضمة والعامل فيه الباء وقوله نصبا عطف على رفعا وهو منصوب على الحالية والعامل فيه الظرف القائم مقام متعلقه والجواب ان المصنف يجوز ذكره فانه نظير فى الدار زيد والحجرة عمرو ح

اى اعرابه حال كونه مرفوعا الضمة والجر اذا اقل والفتحة نصبا يلزم ايضا العطف على معمولى عاملين مختلفين فلعله جاء النظر [illegible] وهو انه فى عبارة المصنف [illegible] المفرد المنصرف مثلا متلبس بالضمة حال كونه مرفوعا ولينبغى بان اعرابه الضمة ولا بأس رفعه الضمة وضعف هذا الوجه ظاهر

١٣

[illegible]

غير جايز لان المراد به اما مقابل المثنى والمجموع واما مقابل
المركب مع الغير لا سبيل الى الاول لان الاسماء الستة
المضافة الى غير ياء المتكلم المكبرة مفردة بهذا الوجه
مع ان اعرابها ليس كذلك ولا سبيل الى الثاني لان
مثل غلام زيد غير مفرد بهذا الوجه مع اعرابه كذلك
فان قيل المراد به الاول لكنه يخرج عنه الاسماء الستة
لذكر احكامها بعد قلنا لا احتياج حينئذ الى ذكر
قيد المنصرف لذكر احكام غير المنصرف بعد واذا
عرفت ذلك فالمراد بالمفرد غير المثنى والمجموع وغير
الاسماء الستة قوله جمع المؤنث السالم بالضمة
والكسرة اى رفع جمع المؤنث السالم بالضمة ونصبه
وجره بالكسرة فنصبه غير جار على الاصل لان جمع المؤنث
السالم فرع لجمع المذكر السالم ونصب جمع المذكر السالم
تابع لجره كما يجي فجعل ههنا كذلك لئلا يلزم للفرع
مزية على الاصل قوله غير المنصرف بالضمة والفتحة اى
رفع غير المنصرف بالضمة ونصبه وجره بالفتحة كما يجي
تعليله بعد اعلم انه يشكل بمثل مسلمات علما فانه غير

[illegible]

منصرف

منصرف مع ان اعرابه بالضمة والكسرة عند المصنف كما ذكره
في بعض كتبه وبمثل جواز حالة الجر فانه ليس بالفتحة لفظا ولا
تقديرا والا لكان مفتوحا لخفة الفتحة قوله اخوك و
ابوك الى آخره وانما قيد اعراب هذه الاسماء بالحروف
بكونها مضافة لانها لو كانت مفردة كان اعرابها بالحركات
تقول جاءني اب ورايت ابا ومررت باب وانما اشترط
كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة الى ياء
المتكلم كانت مبنية او معربة اعرابها تقديري نحو جاءني
ابي ورايت ابي ومررت بابي وكان الواجب عليه
ذكر شرط آخر وهو مكبرة لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها
بالحركات تقول جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت
باخيك وهذا النوع جار على خلاف الاصل من حيث ان
اعرابها بالحروف وانما جعل اعرابها بالحروف لانه كان في
اواخرها حروف يصلح ان يكون اعرابا من غير الحركات بان
يجعل نقل حركته الى ما قبله حال الرفع نحو جاءني ابوك اصله
ابوك نقلت حركة الواو الى الباء بعد سلب حركته فصار
ابوك وبان يحصل قلب الواو الفا حال النصب نحو رايت

[illegible]

ويمكن ان يجاب عنه بانه اكتفى بالتنبيه على هذا القيد
بابي وابيه هذه الاسماء مكبرة فان قيل فلم لم يكتف بالتنبيه
على قيد الاضافة الى غير ياء المتكلم بابي وابيه
مضافة الى غير ياء المتكلم قلنا لانه اورد ما في اضافة
الى الضمير المخاطب فلو لم يذكر قيد الاضافة الى غير ياء المتكلم
لتوهم اشتراط اعرابها بالحروف كونها مضافة الى الضمير
المخاطب فتامل

اباك اصله ابوك قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها
فصار اباك وبان يحصل نقل حركته الى ماقبله بعد سلب حركته
وقلبه يا حالة الجر نحو مررت بابيك اصله مررت بابوك نقلت
حركة الواو الى البا بعد سلب حركة البا ثم قلبت الواو يا
لسكونها وانكسار ماقبلها فصارت مررت بابيك قوله
المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان الى آخره اعلم ان المثنى
وكلا مضافا الى مضمر واثنان اعرابها بالالف حالة الرفع و
اليا حالتي النصب والجر تقول جاءني الزيدان وكلاهما
واثنان ورايت الزيدين وكليهما واثنين ومررت
بالزيدين وكليهما واثنين وانما قيد كلا بقوله مضافا الى مضمر
لانه لو كان مضافا الى مظهر لم يكن اعرابه كذلك بل يكون اعرابه
تقديريا نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين وانما افرد ذكر كلا واثنان لانهما ليسا داخلين
في المثنى لان المراد بالمثنى اسم مفرد الحق باخره الف او يا و
نون مكسورة فظاهر ان كلا واثنا ليسا كذلك قوله جمع المذكر
السالم واولو وعشرون الى آخره اعلم ان جمع المذكر السالم
واولو وعشرون الى تسعين اعرابه حالة الرفع بالواو

[illegible]

وحالتي

وحالتي النصب والجر بالياء تقول جاءني الزيدون واولو مال وعشرون ورايت الزيدين
واولي مال وعشرين وانما افرد اولو وعشرون

واولي مال وعشرين ومررت بالزيدين صح

واخواتها بالذكر لانهما ليسا داخلين في جمع المذكر السالم
لان المراد بالجمع المذكر السالم اسم مفرد الحق باخره واو ويا
ونون وظاهر ان اولو وعشرون ليسا كذلك فان قيل
عشرون كذلك لان واحده عشرة قلنا لم يجز ان يقال
عشرون جمع عشرة والذي يدل على ذلك انه لو كان كذلك
لجاز اطلاق عشرين على ثلثين لوجوب اطلاق الجمع على
ثلثة مقادير الواحد لكنه ليس كذلك ولوجب ان يقال
عَشَرون بفتح العين والشين وانه يدل على عدد معين
ولا شيء من الجمع يدل على عدد معين فلا يكون عشرون جمعا
ثم اعلم ان اعراب المثنى والمجموع جار على خلاف القياس من
وجهين احدهما من حيث ان اعرابهما بالحروف والثاني من
حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف ونصب
المجموع ليس بالالف اما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه
الاول فلان المثنى والمجموع فرعان على الاحاد والاعراب بالحروف
فرع على الاعراب بالحركات واعراب بعض الاحاد وهو الاسماء الستة

قوله لوجب ان يقال عشرون فحينئذ يجوز ان يغير جمع التكسير
اولا تغير ولهذا لم يجعله دليلا بل جعله تتمة
الدليل سس

قوله اما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الاول
فلان المثنى حق العبارة ان يقول فهو ان
المثنى اولى اما مخالفتهما القياس في
الوجه الاول فلان سس

[illegible]

بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف لكان المفرع مزيدا على
الاصل وانه غير جايز ولانه كان في اواخرهما حروف وهي
علامة التثنية والجمع يصلح ان يكون اعرابا بانقلاب بعضها
الى بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الحروف بغير الحركة اخف
من الحروف مع الحركة واما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه
الثاني فلان حروف الاعراب ثلثة ومحل الاعراب ستة
ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعرابهما حالة الرفع بالواو
وحالة النصب بالالف وحالة الجر بالياء لالتبس المثنى بالمجموع
لا سيما حالة الاضافة الا ترى انك لو قلت رايت زيداك
لم يعلم انه مثنى او مجموع ولو جعل اعراب المثنى كذلك دون
الجمع لبقي الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع كذلك دون المثنى
لبقي المثنى بلا اعراب فوزعت هذه الحروف على المثنى والمجموع بان
جعلوا اعراب المثنى حال الرفع بالالف لان الالف يقع ضمير المرفوع
للمثنى نحو يضربان وضربا واعراب المجموع حال الرفع بالواو لوقوع
الواو ضمير المرفوع للمجموع نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما
بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء
وكسروا النون في المثنى وكسروا ما قبل الياء وفتحوا النون في الجمع
واتبعوا النصب فيهما الجر دون الرفع لمناسبة النصب الجر دون

واتبعوا
الرفع

[illegible]

الرفع من حيث ان كل واحد منهما فضلة في الكلام ومن حيث
قرب المخرج لان الفتح من اقصى الحلق والكسرة من وسط الفم
والضم من الشفتين اعلم ان الالف والياء في المثنى للاعراب وكل واحد
منهما مع فتح ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة التثنية والواو
والياء في الجمع للاعراب وكل واحد منهما مع كسر ما قبل الياء مع النون
وبدونها علامة الجموع والنون حالة الاضافة بمنزلة التنوين وفي
غيرها للعلامة فقط وليس النون عوضا عن الحركة لان هذه
الحروف عنده نفس الاعراب قوله التقدير فيما تعذر اي الحركة
اعلم ان الاعراب تقديري ولفظي اما الاعراب التقديري ففي موضعين
احدهما ان يتعذر فيه الاعراب لفظا والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب
لفظا لكن يستثقل اما الاول ففي موضعين احدهما الاسماء المقصورة
وهي اسماء في اواخرها الف مفردة نحو حبلى وعصى وفتى تقول
جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى وانما تقدير الاعراب لفظا لكون
الالف في آخره وامتناع قبول الالف الحركة فان قيل لا نسلم وجود
الالف في فتى لوجوب حذفه في التقاء الساكنين قلنا وجوده
في حالتي اللام والاضافة ظاهر واما في حال التنكير فقدر ولهذا لم
يجر الاعراب على ما قبله والثاني الاسم المفرد والجمع المكسر وجمع المؤنث
السالم المضافة الى ياء المتكلم نحو غلامي وغلماني ومسلماتي وانما يقدر
الاعراب لفظا لوجوب حركة ما قبل الياء بالكسرة لاجل الياء وحينئذ

قوله وغيرها للعلامة اي [illegible] المثنى والمجموع

قوله آخرها الف مفردة احتراز عن نحو حمراء وصحراء فان آخرها الف بعدها همزة واعرابهما بالحركات لفظا

قوله والثاني الاسم المفرد اي الاسم المفرد والجمع المكسر الذي اعرابه بالحركات لفظا حالة الاعراب

قوله وجمع المؤنث المضاف الى ياء المتكلم ضابطه كل اسم يكون اعرابه بالحركات لفظا فاذا اضيف الى ياء المتكلم صار اعرابه تقديريا

[illegible]

بحركتين متماثلتين لا يقال لا يجوز ان تكون هذه الكسرة كسرة الاعراب مع كونها للياء لانا نقول هذه الكسرة لاجل ذات الاسم المضاف الى ياء المتكلم من غير نظر الى الاعراب وكسرة الاعراب لاجل الغير الذي هو الاعراب وما بالذات متقدم على ما بالغير فهذه الكسرة غير كسرة الاعراب ولانا نقول هذه الكسرة موجودة قبل التركيب المقتضي للاعراب وكسرة الاعراب متاخرة عن التركيب فيكون غير كسرة الاعراب وانما قال مطلق الخلاف فيه لانه قال بعضهم اعراب مثل غلامي تقديري حالتي الرفع والنصب دون حالة الجر لوجود الكسرة في حالة الجر والمختار للمص انه تقديري في الاحوال الثلث كما ذكرنا ٥ واما المستثقل ففي موضعين احدهما الاسماء المنقوصة وهي اسماء في اواخرها ياء ما قبلها كسرة فان اعرابها تقديري رفعا وجرا دون النصب تقول جاءني قاضٍ اصله جاءني قاضيٌ ومررت بقاضٍ اصله مررت بقاضيٍ استثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا فالتقى ساكنان فحذفت الياء دون التنوين لكون التنوين للعلامة وهي التمكن بخلاف الياء فصار جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ وتقول في النصب رأيت قاضيًا لخفة الفتحة على الياء والثاني جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فان اعرابه تقديري رفعا دون النصب والجر تقول جاءني مسلمي اصله جاءني مسلموي اجتمعت

الواو

الواو والياء وسبقت احديهما على الاخرى بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء تخفيفا وابدلت ضمة ما قبل الواو كسرة للياء فصار مسلمي واما النصب والجر فلفظي لانه كان من الواجب ان يكونا بالياء وهما كذلك واذا عرفت ان الاعراب التقديري في اي صورة فما سواه لفظي لا يقال قوله واللفظي فيما عداه مكرر لانه ذكره من قبل بقوله فالمفرد المنصرف الى آخره لانا نقول فالمفرد المنصرف تمثيل للفظي والتقديري لان اعرابها بالضم والفتح والكسر قد يكون لفظيا وقد يكون تقديريا قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما اي غير المنصرف اسم معرب يكون فيه علتان من تسع علل او علة واحدة من هذا التسع تقوم مقام العلتين والعلل التسع ما ذكره في البيتين وانما قال هذا القول تقريب لان في عدد العلل خلافا فقال بعضهم انه تسعة وقال بعضهم انه اثنان الحكاية والتركيب وقال بعضهم انه احد عشر وهي التسع المذكورة وشبه الف التانيث كهوارطى ومراعات الاصل كاحمر بعد التنكير فقال القول بانها تسعة تقريب اي وهو اقرب مما ذكره غيره او يكون المراد من قوله وهذا القول تقريب ان القول بان كل واحدة من هذه العلل التسع علة قوله تقريبي لا تحقيقي لان كل واحدة منها ليست بعلة تامة لمنع الصرف والا لوجد منع الصرف مع كل واحدة منها وليس كذلك او يكون المراد ان ذكر العلل التسع منظومة تقريب الى فهم المبتدي والآية في البيت

قوله ان الواجب ان يكونا بالياء اي يكون الاعراب في حالة النصب والجر بالياء ١٢ سه

قوله فاذا عرفت ان الاعراب التقديري اي صورة لما كان الاعراب التقديري فيه مواضع مخصوصة ضبطها اذ بذلك ينضبط اللفظي ايضا ١٢ سه

قوله غير المنصرف اي الاسم المعرب ما فيه علتان ان الاسم المنصرف وغير منصرف و لما كان ينقسم الى المنصرف وغير المنصرف وضبط كان غير المنصرف فاقل من المنصرف ايضا على ما ادى بضبط المنصرف [illegible] الاعراب التقديري واللفظي ١٢ سه

قوله وقال بعضهم انه اثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واحمر او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية للفعلية يعني كانهم لم يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية فكذلك بعد النقل وفيه نظر لانه لا يتناول نحو افكل علما واما التركيب ففي البواقي كتركيب التانيث اما بالتاء ظاهرة او مقدرة او بالالف وهو مع العلمية [illegible]

١٧

وهو النون لان الجملة وهى قولنا النون زايدة ليست بسبب
منع الصرف ولا بان يكون صفة للنون لكونها نكرة والنون معرفة
اللهم الا ان يحكم بزيادة اللام فى النون ويدل عليه ذكر بقية الاسباب
فى البيتين نكرة واعلم ان كل واحدة من هذه العلل التسع فرع لشىء
فالعدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث
فرع التذكير لانك تقول قايم ثم تقول قايمة والتعريف فرع التنكير
لانك تقول رجل ثم تقول الرجل والعجمة فرع العربى لان لغة كل قوم اصل
بالنسبة اليهم ولغة غيرهم فرع لغتهم والجمع فرع الواحد والتركيب فرع
الافراد واما الالف والنون المزيدتان فاختلفوا فيه فقال البصريون
انه انما يمنع الصرف لمشابهة الفى التانيث وحينئذ لم يقل انه فرع لشىء
الكوفيون انه يمنع الصرف بالاصالة لا للمشابهة وحينئذ يكون فرعا على
ما زيد عليه او على الالف والنون الغير الزايدتين ووزن الفعل فرع
لوزن الاسم فكما ان الاسم اصل والفعل فرع كذلك وزن الاسم
اصل ووزن الفعل فرع فلما فرغ المص عن ذكر العلل اورد امثلتها
على ترتيب ذكر العلل بقوله نحو عمر واحمر الى آخره فعمر غير المنصرف للعدل
والتعريف واحمر للوصف ووزن الفعل وطلحة للتانيث اللفظى والعلمية
وزينب للتانيث المعنوى والتعريف وابرهيم للعجمة والعلمية ومساجد
للجمعية المكررة ومعدكرب للتركيب والعلمية وعمران للالف
والنون والعلمية واحمد لوزن الفعل والعلمية قوله وحكمه ان
لا كسر ولا تنوين اى وحكم غير المنصرف ان لا يدخله كسر ولا تنوين

[illegible]

كما لهما غير منصرف حال التسمية فانما لم يمنع الكسر حينئذ لانه ليس علامة
للجر فقط لكونه مشتركا بين النصب والجر وعلامة النصب لا تحذف
من غير المنصرف وانما كسر حال الجر ايضا لان غير المنصرف يجعل
جره كنصبه كما يفعل فى ساير المواضع لكونه معربا حالة الجر ايضا وانما تحذف
التنوين لانه لا يمنع غير المنصرف من التنوين ايضا الا من تنوين التمكن وهو
الفارق بين المنصرف وغير المنصرف وهذا التنوين ليس للتمكن بل للمقابلة
فلا يمنع وانما لا يدخل غير المنصرف الكسر والتنوين لانه لما شابه الفعل من
وجهين منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر والتنوين وانما قلنا انه
تشابه الفعل من وجهين لان فى الفعل فرعيتين كما فى كل اسم غير المنصرف
علتان كل واحد منهما فرع لشىء كما ذكرنا وانما قلنا ان فى الفعل فرعيتين
لان الفعل فرع الاسم من جهة الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان ضرب
ويضرب مشتقان من الضرب ومن جهة الافادة لان الفعل يتوقف فى
الافادة على الاسم والاسم لا يتوقف على الفعل فى الافادة واعلم ان المراد
من التنوين فى قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين تنوين التمكن لئلا
يتوجه عليه النقض بمثل عرفات فانه غير منصرف مع وجود التنوين
لان هذا التنوين ليس للتمكن بل هو تنوين المقابلة قوله ويجوز
صرفه للضرورة او للتناسب اى ويجوز صرف غير المنصرف لاحد
شيئين احدهما ضرورة الشعر لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها
والاصل غير المنصرف ان يكون منصرفا ومثاله اعد ذكر نعمان لنا ان
ذكره هو المسك ما كررته يتضوع والثانى تناسب الكلام كقوله تعالى
سلاسلا واغلالا وسعيرا فان سلاسل غير منصرف للجمع لكنه صرف للتناسب
الكلام لانه لما كان ما قبله وما بعده منونا صرف ونون ايضا للتناسب
لان التناسب مقصود مهم عندهم قوله وما يقوم مقامهما الجمع

قوله احدهما ضرورة الشعر وذلك اما بان
الوزن كما فى المثال المذكور ويجب فيه
الصرف واما بلزوم الزحاف كما فى قوله
آتوا ابن جرموز عمير شلوه ولا يجب فيه
الصرف بل يجوز كما فى التناسب

[illegible]

غير المنصرف ما فيه علتان الى آخره فاحتاج هيهنا الى بيان العلة التي
تقوم مقام العلتين فالعلة التي تقوم مقام العلتين اثنتان احدهما
الجمع وانما قام الجمع مقام العلتين لانه كونه جمعا بمنزلة علة وكونه
على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة غير صيغة جمع السلامة يمنع
جمعها جمع التكسير بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين لا يقال
لو كان الجمع سببا وصيغة منتهى الجموع سببا اخرى لكان مثل حُمُر
غير منصرف الجمع والصفة لانا نقول الاسم لزوم ذلك لجواز ان يكون
الجمع مع صيغة منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف ولا يكون مع الصفة
كذلك والثانية الفاء التانيث وانما قام الفاء التانيث مقام
العلتين لان التانيث بمنزلة علة وكون التانيث لازما للكلمة
غير مفارق عنها بمنزلة علة اخرى فكان فيه علتين قوله فالعدل
خروجه عن صيغته الاصلية الى آخره اي العدل خروج الاسم عن صيغته
الاصلية الى صيغة اخرى وهو على ضربين احدهما تحقيقي والآخر
تقديري والمراد بالعدل التحقيقي انه اذا نظر الى الاسم المعدول
وجد فيه قياس غير منع الصرف يدل على ان اصله شيء آخر
كثلاث ومثلث ورباع ومربع واحاد وموحد وثناء ومثنى
وتحقيق العدل فيه انه اذا نظر الى ثلث ومثلث وجد قياس
غير منع الصرف يدل على ان اصله شيء آخر وذلك انه من الاعداد
والاعداد من الواحد الى العشرة واحد واثنان وثلثة واربعة فاحاد

موجود

موحد معدول لانه عن واحد واحد وثناء ومثنى
عن اثنين اثنين وثلث ومثلث عن ثلثة ثلثة
ورباع ومربع عن اربعة اربعة لان المعدول من
كل واحد منها العدد المكرر فهو غير منصرف للعدل
والصفة كما في قوله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلث و
رباع واما فوق الاربعة يعني خماس ومخمس و
سداس ومسدس الى عشار ومعشر هل يقال ام
لا ففيه خلاف والاصح انه لا يقال لضعف
الرواية واما تحقيق العدل في اُخَر فلانه اسم التفضيل
وقياس اسم التفضيل اذا لم يكن مع لام التعريف ولا
مع الاضافة ان يكون على صيغة افعل من وههنا
أُخَر ليس مع لام التعريف ولا مع الاضافة فيجب ان
يكون على صيغة آخَر من فلما قيل اُخَر علم انه معدول عن

19

[illegible]

آه من تحقيق العدل في فواتح جُمَع فجمع جمعاء وجمعاء فعلاء
غير صفة وفعلاء غير صفة قياسه ان يجمع على فعالى او فعلاوات
كما يجمع صحراء على صحارى او صحراوات فقياس جمعاء ان
يجمع على جماعى او جمعاوات فلما قيل جمع علم ولم يقل جماعى
او جمعاوات علم انه معدول عن جماعى او عن جمعاوات
قوله او تقديرا كعمر اي العدل التقديري انه اذا نظر الى
الاسم المعدول فلم يوجد قياس يدل على ان اصله شيء آخر
غيره ثم وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية فقدر فيه
العدل حفظا لقاعدتهم وهي ان الاسم لم يمنع الصرف الا
اذا كان فيه سببان ومثاله عُمَر فانه اذا نظر اليه لا يوجد
فيه قياس يدل على ان اصله شيء آخر غيره ثم وجد غير منصرف
وليس فيه سوى العلمية فقدر العدل فيه لامكان تقدير
العدل وامتناع تقدير غيره فيه حفظا لقاعدتهم واما فطام

واما امتناع التركيب والجمع والف التأنيث
والالف والنون المضارعتان والعجمة
ووزن الفعل فظاهر في عمر وامتناع الوصف
والتأنيث فلامتناع الاجتماع بين العلمية والوصف
وبين المذكر والمؤنث فلم يبق الا العدل فقدر فيه

فيه

فيه اشكال وذلك انه عند بني تميم غير منصرف للعلمية
والتأنيث فلم توجب القرون تقدير العدل فيه
والذي يمكن ان يقال في توجيهه ان فعال مبني سواء كان
اسم فعل كنزال وتراك او غيره كجوار وبوار وفطام
وحذام اما الاول فلوقوعه موقع اسم الفعل المبني
واما الثاني فلمشابهته بنزال وتراك عند اهل الحجاز
واما عند بني تميم وان لم يكن في آخره راء فهو معرب غير منصرف
وان كان في آخره راء نحو حضار وبوار فهو مبني فليس فيه
الا سببان وهما العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان
البناء فقدر فيه العدل لقرون لتشابه بنزال في
العدل ليحصل موجب البناء فلما قدر العدل فيما في
آخره راء فقدر في غيره لاطراد الباب وضعف هذا
ظ نعم لا ضرورة لا تقدير العدل فيه وانا وجدت
انه

فحكم معدولة عن فاطمة ح [illegible]

[illegible]

نسخة لهذا الكتاب مُعرّقةً على المصنف ولم يكن فيها لفظ
قطام فسألت قارئها عنها فقال حذفها المص لما انه
عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصود
قوله الوصف شرط ان يكون في الاصل اذ ان شرط الوصف
المانع من الصرف ان يكون وصفا في الاصل فلو نقض غلبة
الاسمية على الوصفية الاصلية ولا تؤثر الوصفية العارضة
ولاجل ان شرط الوصف المانع من الصرف ان يكون وصفا
في الاصل صرف اربع في قولنا مررت بنسوة اربع فان
اربعا فيه وزن الفعل والصفة ولو كان الوصف العارض
مانعا من الصرف لكان اربع غير منصرف للعلتين فلم يكن الوصف
العارض مانعا من الصرف لانها اي اربع لاكثر ما وزن الفعل المانع
من الصرف منتفية في اربع لان شرطها ان لا تقبل التاء وهو
منتف لقبولها التاء لانا نقول اربعة التاء التي في اربعة ليست للتانيث

وليس كذلك صح

بل

بل علامة للتذكير والمراد بالتاء تاء التانيث ولاجل
ان غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية لا تؤثر انصرف
اسود وارقم صفتين للحية وادهم للقيد وبيانه ان اسود
صفة في الاصل ثم جعل اسما للحية وارقم صفة في اصل
الوضع ثم جعل اسما للحية وكذلك ادهم صفة في اصل
الوضع لشيء فيه سواد ثم جعل علما اسما للقيد و
اسود وارقم وادهم صفات في الاصل واسماء
بسبب العارض فلو كانت غلبة الاسمية على الوصفية
الاصلية مؤثرة في تاثير الوصفية الاصلية لكان اسود
وارقم وادهم منصرفا لكنها غير منصرف فلم تؤثر غلبة
الاسمية على الوصفية الاصلية **قوله** وضعف منع افعى
اي اعلم ان في افعى للحية واجدل للصقر واخيل
للشقراق منعه بين احدهما منع الصرف لتوهم الخبث

[illegible]

في افعى وكون الاصل من الجدل وهو الشق وكون الاخيل
من التخيل فيمتنع من الصرف لوزن الفعل والصفة وعليه
قول حسان بن ثابت ذريني وعلمي بالامور وشيمتي
فما طائري فيها عليك باخيلا والمذهب صرف لعدم
العلم بكونها صفات في اصل الوضع والاصل في الاسم الصرف
ولهذا قال وضعف منع افعى واجدل واخيل قوله
التانيث بالتاء شرطه العلمية اي شرط التانيث بالتاء
في منع الصرف ان يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك
التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر
هو اللازم ولهذا صرف قائمة في قولنا مررت بامراة قائمة
مع تحقق الصفة فيها والتانيث بالتاء من غير العلمية و
انما قيد التانيث بقوله بالتاء احترازا عن التانيث بالالف
كحبلى وحمراء فان العلمية ليست بشرط فيه قوله والمعنوي كذلك

[illegible]

اي وشرط التانيث المعنوي في منع الصرف ان
يكون علما لانه لو لم يكن علما لكان ذلك التانيث في
معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو
اللازم ولهذا صرف حجر في قولنا مررت بامراة
حجر مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي من غير
العلمية وكذلك صرف ارنب مع تحقق التانيث المعنوي
ووزن الفعل فيه من غير العلمية قوله وشرط تحتم تاثيره
اي وشرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف
احد الامور الثلثة وهو ان يكون زايدا على ثلثة احرف او
وسط منها او العجمة معه لانه لو انتفى هذه الامور الثلثة
باسرها لكان الاسم ثلاثيا ساكن الوسط من غير العجمة
فيكون في غاية الخفة فخفته تقاوم احد السببين
اللذين فيه فلم يبق في الاسم الا سبب واحد والسبب

الواحد لا يمنع الصرف فلم يجب منع صرفه فحينئذ يجوز صرفه
لانتفاء شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي ولا يجب
صرفه لوجود التانيث والعلمية التي هي شرط جواز
منع صرفه وزينب وجب منع صرفها لوجود العلمية
مع شرط وجوب منع صرفها وهو الزيادة على ثلثة احرف
وسقر وجب منع صرفها لوجود العلمية مع شرط وجوب
منع صرفها وهو تحرك الاوسط وماه وجور وجب منع
صرفها لوجود العلمية مع شرط وجوب منع صرفها وهو العجمة
وانما خص المعنوي بهذا الشرط دون اللفظي لعدم
احتياج اللفظي اليه لانه لا يوجد مؤنث بالتاء ثلاثي
ساكن الاوسط ولقائل ان يمنع ذلك لوجود مثل
شاة وذات ويمكن ان يجاب عنه بانهما تحرك الاوسط
تقديرا الا انه يلزم من هذا الجواب ان يكون المراد

بتحرك الاوسط الذي هو احد امور شرط تحتم تاثير التانيث
المعنوي تحرك الاوسط لفظا او تقديرا ويلزم منه انه ان
سمي بمثل شاة وذات مذكر وجب منع صرفه وليس كذلك
وفيه نظر والذي يحسم مادة هذا الاشكال بالكلية
ان المراد بالتاء في قوله التانيث بالتاء شرط هو
التاء المتمحض للتانيث والتاء في شاة وذات
ليست كذلك لانها بدل عن شيء واصل شاة شاهة
فليست بثلاثية ولا يلزم منه ان سمي بمثل شاة وذات
مذكر وجب منع الصرف وحذفت الهاء وعوضت التاء
عنها للتانيث فصار شاة قوله وان سمي به مذكر اي
ان كان سمي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرط في منع الصرف
ان يكون زائدا على ثلثة احرف لانه لو كان على ثلثة احرف
لم يكن فيه تانيث لا من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى

اما من حيث المعنى فلكونه اسما المذكر واما من حيث اللفظ
فلكونه خاليا عن علامة التانيث ومن قايم مقام حرف
التانيث وهو الحرف الرابع وانما قلنا ان الحرف الرابع
قايم مقام حرف التانيث لانك تصغر قدما بقديمة و
عقربا بعقيرب والتصغير ترد الاشياء الى اصولها فلولا
ان الحرف الرابع بمنزلة تاء التانيث للزم الاتيان
بالتاء في تصغير عقرب فاذا تقرر ذلك فقدم اذا سمي به
مذكرا انصرف لانتفاء شرط منع صرفه وهو الزيادة
على ثلثة احرف وعقرب وثلث من نسوة كذلك اذا
سمي بها مذكر لم ينصرف لتحقق العلمية مع تحقق شرط
منع صرفها ولهذا كان كراع غير منصرف للعلمية والزيادة
والتانيث كثلث من نسوة ثلث مع كونه اسما لفحل
فان قيل يلزم مما ذكرتم منع صرف مثل كلاب اذا سمي به

لان فيها ثم ان المذكور اما غير فقالوا اما في ثلث لوجود الا الف بعد اللام ولم يكتبها بالكتابة [illegible]

وجعل لكونه تانيثه معنويا مثل عناق قلنا لا نم ان
التانيث في الجمع حقيقية بل لكونه بمعنى الجماعة فهو
المعرفة شرطها ان يكون علمية اي شرط المعرفة في منع الصرف
ان يكون علما لان المعارف خمسة وهي العلم والمضمر والمبهم
والمعرف بلام التعريف والمضاف لا احدها وما سوى
العلمية غير مانع من الصرف واما امتناع تعريف المضمر و
المبهم فلان المضمر والمبهم مبنيان وباب غير المنصرف
من المعربات واما تعريف المعرف بلام التعريف
والمضاف فلا احدهما فلانها تجعله غير المنصرف منصرفا
او في حكم المنصرف على المذهبين فالاولى ان لا تجعل غير
المنصرف غير منصرف واذا بطل هذه الاقسام تعين
ان التعريف المانع من الصرف وهو العلمية هذا اذا
لم يعتبر تعريف التوكيد اما اذا اعتبر فيشترط التعريف

فاطلاق المونث عليه مجاز لعدم علامة التانيث
فيه لفظا وتقديرا وفيه نظر لان كلا منافي تانيث
المعنوي وهو اعم من ان يكون حقيقيا او غير فالجواب
منع للجمعية حال العلمية فلا يكون مونثا ٤٤

[illegible]

احد الامرين وهو اما تعريف العلمية واما تعريف التواكيد وهو بتقدير اللام او الاضافة نحو جمع فانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف واعتباره اولى للاحتياج اليه في منع صرف بعض التواكيد وقيل تعريف التواكيد تعريف العلمية لان الفاظ التواكيد اعلام لها واليه ذهب ابو علي الفارسي فعلى هذا الاحتياج الى شرط احد الامرين قه العجمة شرطها ان يكون علمية اي اما شرط العجمة في منع الصرف امران احدهما ان يكون علما في العجم لانها لو لم يكن علما في العجم لتصرفت العرب فيه بادخال لام التعريف او الاضافة او التنوين وغير ذلك فصار من جنس كلامهم فلم يبق العجمة فيه فلم يمنع الصرف ولهذا لو سمي رجل بلجام لم يمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو كونه علما في العجم وشرط

وشرط الثاني احد الامرين وهو اما تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف لانه لولا ذلك لكان الكلم على ثلثة احرف ساكن الوسط فيكون في غاية الخفة وغاية خفته تقاوم احد السببين فلم يبق فيه الا سبب واحد فلم يمنع الصرف [illegible] ذلك فنوح اذا سمي به منصرف لقوله انا ارسلنا نوحا اعلم ان جميع اسماء الانبياء غير منصرف الا ستة محمد ونوح ولوط وهود وشعيب وصالح عليهم السلام لانتفاء الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف وشتر وابراهيم اذا سمي بهما امتنعا من الصرف للعلمية والعجمة وحصول الشرطين معا قه الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء اي اما شرط الجمع المانع من الصرف ان يكون صيغته على صيغة منتهى الجموع بغير هاء والمراد بصيغة منتهى الجموع ان يكون على صيغة غير صيغة الجمع السالم [illegible]

ولما صلح ان العجمة سبب ضعيف اذ ليست امرا حقيقيا [illegible] امرا اضافيا فلا يكون [illegible] اعتبارها مع سكون الوسط [illegible] فهو امر محقق فيه يجاز ان يعتبر [illegible] وان لا يعتبر

فان قيل ما الفرق بين نوح ولوط وهند فان الهند جاز فيه الامران [illegible] قلت لان العجمة [illegible] منع الصرف [illegible] العلمية [illegible]

وانما قال صيغة منتهى الجموع ولم يقل ان يكون على منتهى الجموع ليشمل [illegible] المراد الجمع التحقيقي كالاكالب جمع الاكلب جمع الكلب والتقديري [illegible]

[illegible]

٢٥

جمعها جمع التكسير وانما قلنا يمتنع جمعها جمع التكسير لانه يجوز
جمعه جمع السالم نحو الصواحبات ولهذا الجمع ثلثة امثلة
احدها ان يكون بعد الف التكسير حرفان متحركان نحو
مساجد والثاني ان يكون بعده حرفان اولهما مدغم
في الثاني نحو دواب والثالث ان يكون بعده ثلثة
احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح وانما قال بغير هاء
لانه لو كان بهاء نحو صياقلة الجمع صيقل لتشابه المفرد لفظا ومعنى نحو
كراهية وطواعية وكان حكمه حكم المفرد اما مشابهته كراهية
وطواعية لفظا فظاهر واما مشابهته معنى فلوقوع كل واحد
منهما على كثيرين اما الجمع فظاهر واما نحو كراهية فلكونه مصدرا
ووقوع المصدر على كثيرين واعلم ان المراد بالهاء التاء التي
لئلا تنتقض بمثل فوارهَ جمع فارهٍ ولو قال بغير هاء وتاء
التأنيث لكان اصوب لئلا تنتقض بمثل [illegible] مدائني فانه على صيغة
منتهى الجموع بغير هاء مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه ان المراد بصيغة

للسلامة جمع

قوله ويمكن ان يجاب عنه الا انه والجواب الصحيح ان يقال ان الكلام في جمع تكون جمعيته محققة [illegible] على حالها ولا [illegible] بياء النسبة [illegible] نعم اذا صار علما [illegible] حضاجر ومدائن جاز [illegible] ياء النسبة عنه [illegible] لا يبقى جمعيته الاصلية اذ قد صار [illegible] في الصيغة [illegible]

[illegible]

بصيغة منتهى الجموع في قوله هو صيغة منتهى الجموع بجميع
الحروف الموجودة فيه وليس مثل مدائني كذلك لانه
على صيغة منتهى الجموع بغير ياء النسبة الا ان هذا الجواب
يُغني عن قوله بغير هاء لان الاحتراز به عن مثل صياقلة
وليس مثلها على صيغة منتهى الجموع بجميع حروفه فيلزمه
اهمال قيد وهو اما الاحتراز عن مثل مدائني او
ترك الاحتراز عن مثل صياقلة واذا كان كذلك
فرازنة منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من
الصرف لكونها مع الهاء ش وحضاجر علم للضبع غير
منصرف وهذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
ان هذا الوزن انما يمنع الصرف للجمعية مع صيغة
منتهى الجموع بغير هاء والجمعية منتفية في حضاجر لانه
علم للضبع وجوابه ان نقول لا نم ان الجمعية منتفية فيه

والجواب عنه ان [illegible] الثانية في فرازنة وان كانت زائدة الا ان [illegible] الموضوع للجمع فكانت باعتبار الحكم [illegible] لانها لم [illegible] فكان هذه الالفاظ موضوعة للجمع بخلاف [illegible] النسبة فانه اذا قيل مدائن كان اسم البلد واذا زيدت ياء النسبة كان عبارة عن الرجل من اهل البلد فافهم [illegible]

قيل له قوله علم صفة لغو لحضاجر وليس الصفة تابعة لموصوفها في التعريف لان حضاجر معرفة لانه علم وليس للضبع معرفة اجيب بان حضاجر علم الجنس جار مجرى النكرة فيصح وصفه وقيل علم خبر مبتدأ محذوف اي هو علم اما اذا اجرى فلتماثل [illegible] منصوب حال [illegible] غير منصرف [illegible]

لان الجمع المعتبر عند المحققين هو الجمعية الاصلية و
هی متحققة ههنا لانه منقول عن الجمع لانه جمع حضجر
والحضجر هو عظيم البطن فان قيل هذا السوال غير
متوجه في حضاجر وان لم يعتبر فيه الجمعية لان هذا الوزن
لم يمنع الصرف الا للجمعية اذا لم يكن فيه علتان اما اذا
كانتا فيه فيمنع الصرف وان لم يعتبر الجمعية عملا
بالعلتين كحضاجر فان فيه العلمية والتانيث لانه علم
للضبع والضبع مؤنث قلنا لا نم ان في حضاجر تانيثا
لان حضاجر علم للجنس فهو علم للحقيقة المشتركة
بين المذكر والمؤنث كاسامة للاسد واذا كان كذلك
لم يكن فيه تانيث سلمنا ان فيه تانيثا لكن لا يلزم منه
ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث لان العلمية فيه
غير مؤثرة ولهذا لو نكر كان هذا غير منصرف ولقائل ان يقول

ای علما للحقیقة للمذکر والمؤنث

يلزمه

في ان يترك شرط الجمع ان يكون جمعا في الاصل كافاف
في الوصف ~~وسراويل اذا لم يصرف وهو الاكثر~~
اي هذا جواب ايضا عن اشكال مقدر وهو ان بناء هذا
الوزن انما لم يصرف اذا كان جمعا او منقولا عن الجمع وهو
ليس كذلك وجوابه اذا لم يصرف ففيه وجهان احدهما
انه لفظ اعجمي فلما استعملت العرب حملته على الالفاظ
التي على وزنه في العربي وكانت الالفاظ التي على وزنه
في العرب غير منصرف فمنع صرفه ايضا والوجه الثاني انه
لما وجد غير منصرف وعلم من قاعدة كلام العرب ان
هذا الوزن لم يمنع الصرف الا اذا كان جمعا فقيل
انه جمع سروالة تقديرا لحفظ قاعدة العرب اعلم
ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة
بناء على الجواب الاول وان الجمع المانع من الصرف تحقيقي

ولم يتعرض المصنف للحمل على النظرية تعدد الاسباب
ولم يتعرض لنفي ما بحث الجمع ايضا ان الجمع ينقسم الى حقيقي
وتقديري كالعدل والجواب ان يكون للكل [illegible] حقيقيا
وكذا يكون الجمع تقديريا احتماليا ولم يتعرض هناك بل النفي
بل هو اضمار بذكرهما ههنا على وجه الاحتمال [illegible]

اي علم ان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في الاجناس
فلا يقال رجل رجال بل جاز ذلك في الاعلام كما في مدينة
يعني ذو جوابان الجمع معدول لا الحقيقي كعدل عمر وايضا الحقيقي
الحق ان الانقطاع جاز ان يطلق اسم الجمع على الجمع منعا
[illegible]

ونحو يرقى بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض المص لهما في
مواضعهما واما اذا صرف سراويل وهو القليل فلا اشكال
لان هذا الوزن انما يمنع الصرف لاجل الجمعية وصيغة
منتهى الجموع بغيرها والجمعية منتفية هنا فوجب صرفه
فصل ونحو جوارٍ رفعا وجرا كقاضٍ اعلم ان مثل جوارٍ
مثل قاضٍ رفعا وجرا من حيث اللفظ بلا خلاف بين
النحاة المحققين كانوا جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ بالتنوين
وحذف الياء تقول جاءني جوارٍ ومررت بجوارٍ بالتنوين
وحذف الياء واما من حيث التقدير ففيه خلاف فقال
بعضهم انه منصرف لان هذا الجمع انما لم ينصرف اذا كان
بعد الف التكسير حرفان نحو مساجد او ثلثة اوسطها
ساكن نحو مصابيح وليس بعدها هنا بعد الف التكسير
حرفان نحو مساجد او ثلثة اوف فيكون جوار مثل سلام وتم

[illegible]

فيكون منصرفا وقال سيبويه ومن تابعه لا نسلم انه ليس بعد
الف التكسير حرفان فان الياء مقدرة بعد الراء والذي يدل
على ذلك انك تقول جاءني جوارٍ بكسر الراء فلولا ان الياء مقدرة
بعد الراء لكان الاعراب جاريا على الراء فتقول جاءني جوارٌ
بالرفع فاذا كانت الياء مقدرة للاعراب كانت مقدرة
لمنع الصرف والجامع كون كل واحد منهما كالملفوظ فان قيل
ما هذا التنوين عند سيبويه فانه غير منصرف عنده قلنا انه
عوض عن الياء او من حركة الياء لان اصل هولاء جواري
استثقلت الضمة على الياء فحذفت فصار هولاء جواري
فلما كانوا يحذفون الياء اكتفاء بالكسرة في المفرد نحو قوله تعالى
والليل اذا يسر والكبير المتعال لما حذف الياء في الجمع
الذي هو اثقل من المفرد اولى فلما حذفت الياء والحركة
عوضت التنوين عن الياء او عن الحركة فهذا التنوين فيه عند سيبويه

[illegible]

التعويض عن الياء اولى لان التنوين ورد للتنوين
ايضا وان تعويض الحرف عن الحرف اولى ويمكن ان يقال
تعويض عن الحركة اولى لوجود الياء تقديرا ودلالة الكسرة
على الياء والعوض عن المعدوم لا عن الموجود وبان ان التنوين يستحق
عن التنوين لانه نوع من [illegible]
السلام على [illegible]

يس تنوين التمكن بل تنوين العوض وعند الاولين تنوين
التمكن واما حال النصب فبالاتفاق غير منصرف نحو
رايت جواري لخفة الفتحة فلو قيل مررت بجواري بالفتحة
لكان له وجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء كقوله
فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
فصل التركيب شرط العلمية اي شرط التركيب المانع من
الصرف وجودي وعدمي اما الوجودي فهو ان يكون علما لانه
لو لم يكن علما لكان في معرض الزوال فلم يكن لازما والتركيب
المعتبر هو اللازم واما العدمي فهو ان لا يكون باضافة و
ان لا يكون باسناد وانما وجب ان لا يكون باضافة لان
الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف على
المذهبين فبالحري ان لا تجعل المنصرف غير منصرف وانما وجب
ان لا يكون باسناد لانه لو كان باسناد لكان مبنيا ومحكيا على

على حاله نحو تأبط شرا وشاب قرناها وذرّى حبا واذا
كان مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن له حظ في منع الصرف لان
منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات واعلم
انه لو قال ولا بان يكون الشيء صوتا ولا بان يكون متضمنا
للحرف في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه عليه النقض بمثل
سيبويه وخمسة عشر اذا جعل علما في المذهب الاصح فانه
لا يتوجه النقض بمثل ذلك لصحة كونه مبنيا واختصاص
منع الصرف بالمعربات قلنا لا حاجة اذن الى الاحتراز
عن التركيب الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزم احد
الامرين وهو اما ترك الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب
الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة عشر علما واعلم ان المراد بالتركيب
التركيب من اسمين لئلا يشكل بمثل زيد علما لان زيدا مركب
من الاسم والتنوين فصل والالف والنون اذا كانتا في اسم ان

لا مدخل لهذا في باب منع الصرف نحو سيبويه
لانه لو كان الثاني صوتا لكان التركيب مبنيا

وانما قال هذا لان بعض النحاة
جعلوا الاول اعرابا وبنى
الصرف

مذهب الاصح ان خمسة عشر مبني وذهب
بعضهم انه اذا جعل علما غير مبني وان لم
يكن مبنيا اذا جعل علما عنده لان
العلة بناءه تضمن الحروف
واذا جعل علما لم يتضمن
الحرف فلم يكن مبنيا

قلت لعله انما احترز عن الاسنادي مع
عدم الاحتراز عن تركيبهما للمبنى
اذا لم يعتبر عليه اعتبارا امثال ذلك
دون مثل سيبويه وخمسة عشر
اذ موجب البناء في الاسناد
اخفى

مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات قوله
ومن ثم اختلف في رحمن اي ومن اجل انه اختلف في
شرط منع الصرف الالف والنون في الصفة اختلف
في رحمن ولم يختلف في سكران وندمان لان من قال
شرط منع صرفه انتفاء فعلانة منع صرفه اي لتحقق شرطه
وهو انتفاء فعلانة من رحمن ومن قال شرط منع صرفه
وجود فعلى صرف رحمن لانتفاء شرط منع صرفه وهو وجود فعلى
لعدم مجيء فعلى من رحمن وانما لم يختلف في سكران لتحقق الشرطين
معا اعني انتفاء فعلانة ووجود فعلى فسكران غير منصرف
بالاتفاق ولم يختلف ايضا في ندمان لانتفاء الشرطين معا
لمجيء فعلانة وعدم مجيء فعلى فمنصرف بالاتفاق قوله
ووزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل الخ اي شرط وزن
الفعل الذي هو من اسباب منع الصرف احد الامرين وهو اما ان يختص بالفعل

[illegible]

[illegible]

اعلم ان الالف والنون انما تمنعان الاسم من الصرف عند نحاة
البصرة بسبب مشابهتهما لالفي التانيث في امتناع دخول
تاء التانيث عليهما واذا عرفت ذلك فنقول اذا كان
الالف والنون في اسم فشرط في منع الصرف ان يكون علما
ليصح مشابهته لالفي التانيث لانه لو لم يكن علما لم يمنع دخول
تاء التانيث عليه نحو سعدان للنبت وسعدانة ومرجان و
مرجانة ونحو عمران وفعلان وسبحان وان كان في صفة
فشرط في منع الصرف انتفاء فعلانة ليتحقق مشابهته
لالفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث عليه و
قيل شرط في منع الصرف وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء
فعلانة لانه لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق
بين المذكر والمؤنث بتاء التانيث وعدمه نحو سكران وسكرى
والاول هو الحق لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما

اي كون الالف والنون سببا لاجل المشابهة

[illegible]

قوله سكران وسكرى [illegible] الصفات [illegible]

لا يوجد في الكلام الا منقولا من العجمي الى العربي كبقّم او منقولا من
الفعل الى الاسم العلم كضُرِّب وشمّر اذا سمي رجل بها وكانفعل
واستفعل وافتعل وما شابهها واما ان يكون في اوله زيادة
كزيادة في اول الفعل غير قابل للتاء التانيث لتاكد
مشابهته الفعل واوزانه افعلُ ونفعلُ ويفعل وتفعل
وافعلْ امرا للمخاطب ولا تفعلْ نهيا له ونحو فان سمي رجل
بنُرجِس لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل لزيادة النون في اوله
لعدم مجيء مثل جعفر بكسر الفاء فهو كنضرب اذا سمي به لا لانه
انه اعجمي فمن اين عرف زيادة النون في اوله لانا نقول ان
النحاة يجوّزون اللفظ المنقول الى العجمي في زيادته وفي
واصالته كاللفظ العربي واذا قالوا النون في نرجس زائدة
ارادوا به انه لو اخذ الفعل منه لقيل رجس نرجسه فلو سمينا
رجلا بنرجَس فانه منصرف لانه في الاسماء فعلل مثل جعفر فلم يكن

نونه

نونه زائدة لامكان اصالته فلا يشكل بقبوله التاء
كقولهم نرجس ونرجسة لانه غير قابل للتاء حال كونه
علما واعلم انه يشكل باسود اسما للحية فانه غير
منصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل مع كونه
قابله للتاء كقولهم اسودة للحية الانثى فاجاب
عنه بعضهم بان قبوله التاء طار بعد استعماله اسما
ومعناه ان المراد بانه غير قابل للتاء انه لا يقبل التاء
اذا استعمل صفة وكان غير منصرف للوصف ووزن
الفعل وح لا يتوجه الاشكال بنرجس علما ولا باسود
اسما للحية فصل ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل اي
ومن اجل ان شرط وزن الفعل المانع من الصرف
احد الامرين المذكورين امتنع صرف احمر لكونه امر
الثاني موجودا فيه وهو ان يكون في اوله زيادة كما

في اول الفعل غير قابل للتاء لان الهمزة في اوله زائدة
لانه من الحمرة وكونه غير قابل للتاء لانه لا يقال احمرة
ومن اجل هذا الفرق يعمل مع وجود الشرط الوصف
ووزن الفعل لانتفاء الامرين معا اما الاول فلفظ
واما الثاني فلكونه قابلا للتاء وشاهد هذا جمل يعمل و
ناقة يعملة نعم اذا اسمي به كان غير منصرف لانه غير
قابل للتاء ح وكذلك حكم ارمل وارطل ح — وما
فيه علمية مؤنثة اذا نكر صرف الخ اي كل غير منصرف فيه
علمية مؤنثة اي العلمية سبب في منع الصرف فانه اذا
نكر صرف لانه تبين من قبل ان العلمية للمؤنث لا تجامع
علة اخرى الا والعلمية شرط فيها في تاثير تلك العلة الا
العدل ووزن الفعل فانها تجامع مؤثرة مع العدل
ووزن الفعل وليست بشرط في العدل ووزن الفعل

لانها وجدت في بعض المواضع فلو كانت
شرطا فيهما لوجدت في جميع المواضع ١٢

وانما

[illegible]

سي
بسبب الى العلمية الاجتماع

وانما قلنا انه تبين ان العلمية المؤنثة لا تجامع علة
زالعلة التي
اخرى الا وهي شرط فيها لان تلك العلة ان كانت الوصف
فانها لا تجامعه من حيث ان بينهما التضاد وان كانت
التانيث بالتاء او التانيث المعنوي او المعرفة
او العجمة او التركيب او الالف والنون في الاسم فالعلمية
شرط فيها وان كانتا في الصفة فان العلمية لا تجامع
لما بينهما من التضاد فان كانت الجمع او التانيث
بالالف فانها لا تجامعهما مؤثرة لاستقلالهما في منع
الصرف بدون العلمية وانما قلنا ان العلمية تجامع
مؤثرة مع العدل ووزن الفعل لمنع صرف عمر للعدل
والعلمية ولمنع صرف احمد للعلمية ووزن الفعل
وانما قلنا ان العلمية تجامع مؤثرة وليست بشرط في
العدل ووزن الفعل لمنع صرف العدل مع غير العلمية

كان في طلحة وزينب وابراهيم ومعد
يكرب وعمران لان العلمية في هذه
الاشياء شرط ومع زال الشرط
زال المشروط ١٢

في ثلث ورباع ولمنع صرف وزن الفعل من غير العلمية
في نحو احمر اذا كان صفة ~~وهما متضادان~~ اي
العدل ووزن الفعل متضادان وهو اشارة الى
جواب سوال مقدر وذلك السوال ان يقال اذا لم يكن العلمية
شرطا في العدل ووزن الفعل جاز ان يكون كلمة فيها
العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا انكرت زالت
العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل فيكون غير
منصرف لان العلمية ليست بشرط فيهما فاذا لم يصدق
كلما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وجوابه ان يقال
ان العدل ووزن الفعل متضادان اي لا يجتمعان
معا بالاستقراء فاذا لا يكون مع العلمية الا احدهما وفي
السوال المقدر نظر لانه لا يتوجه السوال المقدر لان
العلمية في الكلمة المفروضة غير مؤثرة وجوابه انا لا نم

ان العلمية ليست مؤثرة فيه والا لزم الترجيح من
غير مرجح اذ كل من الثلثة سبب تام فالقول المؤثرة
في الاثنين دون الثالث مع تساويها في السببية
ترجيح بلا مرجح وليس مثل مساجد علما كذلك لان الجمع وحده
مانع من الصرف من غير النظر الى العلمية وليست العلمية
كذلك ولا شيء من العدل ووزن الفعل كذلك واذا
عرفت ذلك فنقول ان لم يكن في غير المنصرف الذي فيه
العلمية المؤثرة شيء منهما اي العدل ووزن الفعل فاذا
نكر صرف لبقائه بلا سبب لزوال العلمية وزوال ما هي
شرط فيه وان كان فيه احدهما فاذا انكر صرف ايضا لبقائه
على سبب واحد لانه زال العلمية ولم يزل احدهما
واعلم انه اي قيد العلمية بالمؤثرة لانها لو لم تكن مؤثرة
لم يصدق قوله كلما فيه علمية اذا انكر صرف لان مثل مساجد

قوله وليس مثل مساجد علما كذلك اي ليس يلزم
منه اعتبار الجمعية في مساجد علما دون
العلمية ترجيح بلا مرجح لا احتمال الاعتبار وبان
الجمع وحده مانع من الصرف من غير نظر
الى العلمية ولا يكون العلمية كذلك ١٢ م

[illegible]

وصف و عدا اذا سمی به فیه علمیة ولیس من حکمه اذا نکر صرف لان العلمیة غیر موثرة لان منع صرفه انما هو للجمعیة الاصلیة والتانیث قوله وخالف سیبویه الاخفش فی مثل احمر علما واعلم ان نحو احمر غیر منصرف للصفة ووزن الفعل واذا سمی به فکذلک غیر منصرف للعلمیة ووزن الفعل اما اذا نکر بان یقع فیه اشتراک اثنان فیختلف فیه سیبویه والاخفش فقال سیبویه انه غیر منصرف لوزن الفعل والصفة الاصلیة وقال الاخفش انه منصرف لانه اذا نکر لم یعتبر فیه الوصفیة فلم یکن فیه الا سبب واحد وهو وزن الفعل فیصرف وجوابه ان نقول سلمنا انه اذا نکر ما لم یعتبر فیه الوصفیة لکن لم قلتم انه لم یعتبر بعد تنکیره وبیان ذلک ان احمر اذا کان علما لم یمکن اعتبار الوصفیة لما بین العلمیة والوصفیة من التضاد

فیه الوصفیة

ای بیان ان الوصفیة الاصلیة معتبرة بعد التنکیر

[illegible]

واذا

وقد ظهر من هذه الابحاث ان ما لا ینصرف فی المعرفة فانه اذا نکر انصرف الا خمسة اشیاء وهی ما فی آخره الف التانیث مقصورة وممدودة وافعل صفة وفعلان الذی مونثه فعلی وباب ثلث والجمع الاقصی لان العلمیة لیست بشرط فی هذه الخمسة وشرط فی البواقی

[illegible]

واذا نکر زال ذلک المانع وکذلک حکم کل ما فیه صفة اصلیة مع سبب آخر نحو سکران ولهذا قال فی مثل احمر ولم یقل فی احمر وباب ثلاث مستثنی من هذا الحکم لانه اذا سمی به لم یبق فیه العدل فلم یکن فیه الا العلمیة قوله ولا یلزمه باب حاتم ای ولا یلزم سیبویه باب حاتم اذا سمی به هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان یقال لو کانت الوصفیة الاصلیة معتبرة بعد العلمیة فی مثل احمر لکانت معتبرة فی مثل حاتم اذا سمی به لکونه وصفا فی الاصل ولو کانت معتبرة فیه لکان غیر منصرف للعلمیة والوصفیة الاصلیة لکنه لیس کذلک فلم یکن الصفة الاصلیة معتبرة وجوابه ان نقول لا نم ان الوصفیة الاصلیة لو کانت معتبرة بعد العلمیة فی مثل احمر لکانت معتبرة فی مثل حاتم اذا سمی به لکونه وصفا

ای اذا سمی به لم یکن غیر منصرف للعدل والعلمیة کما کان احمر غیر منصرف للعلمیة ووزن الفعل وذلک لان العدل فی باب ثلث تابع للوصف فاذا زال الوصف بالعلمیة زالت العدل ایضا بخلاف وزن الفعل فی احمر فانه لیس تابعا للوصف حتی یزول بزواله واما اذا نکر باب ثلث بعد العلمیة ففیه الخلاف کما فی احمر بعد التنکیر

وانما قال لما یلزم من ایهام اعتبار المتضادین لانه انما یلزم اعتبار المتضادین ان لو اعتبر الوصف تحقیقا وهو لم یعتبره وانما یعتبر تقدیرا فلا یلزم الا الایهام ۱۲ م

عنا فیما سلمنا ای نبنی به اللوعی وهو انه لیست الوصفیة الاصلیة معتبرة بعد العلمیة فی احمر

فی الاصل وبیان ذلک ان الوصفیة لو اعتبرت فی حال
علما لزم اعتبار المتضادین فی حکم واحد وهو منع الصرف
لان العلم لا یقع علی کثیرین والصفة تقع علی کثیرین واعتبار
المتضادین فی حکم واحد غیر جایز ولیس کذلک ای بعد
التنکیر لعدم اعتبار العلمیة حینئذ فی منع الصرف ولم یلزم من
اعتبار الصفة فی منع الصرف حال التنکیر اعتبار المتضادین
وانما قال فی حکم واحد لان اعتبار المتضادین فی حکمین
مختلفین کقوله اتانی وعبد الحوص من آل جعفر فیا عبد عمرو لو نهیت
الاحاوص فاعتبر العلمیة فی احوص من جهة منع الصرف ووجه
علی احاوص واعتبر الصفة من جهة جمعه علی الحوص واعلم ان قوله
وکلما فیه علمیة مؤثرة اذا نکر صرف وانما یکون کلیا علی رای
الاخفش لا علی رای سیبویه فتدبر وجمیع الباب باللام او
الاضافة ینجر بالکسر اعلم ان النحاة اتفقوا علی ان جمیع ما

[illegible]

ه

مبحث المرفوعات
[illegible] ١

لا ینصرف اذا اضیف او دخله الالف واللام انجر بالکسر لفظا
ان کان اعرابه لفظیا ولکن اختلفوا فی ان دخول الکسر علیه
من حیثیة انه منصرف اولا من هذه الحیثیة فقال قوم
انه منصرف لانه لما دخل علیه ما هو من خواص الاسم اعنی
اللام والاضافة اخرجه من مشابهة الفعل فصار منصرفا
ودخله الکسر وقال قوم انه غیر منصرف ایضا لوجود العلتین
ایضا فیه بل انما دخله الکسر لان الکسر انما حذف تبعا للتنوین
وحال اللام والاضافة لم یوجد التنوین فیحذف فیتبع
الکسر وقال قوم ان بقی العلتان بعد حال الاضافة ودخول
اللام حال التنکیر کان غیر منصرف کمساجد وحبلی وحمراء
واحمر وسکران صفة علم بالعلتین وان لم یبقیا او لم یبق
احدیهما کان منصرفا کبعلبک وابراهیم واحمد وهذا اقرب الی
الحق من المذهبین الاولین فصل المرفوعات هو ما اشتمل

بعد غیر منصرف قبل دخولهما

اعلم انه لو کان العلتان باقیتین مع اللام والاضافة
کان الاسم غیر منصرف وان زالتا او زالت
احدیهما کان منصرفا وبیان ذلک ان العلمیة
تزول باللام والاضافة فان کان العلمیة [illegible]
بسبب الاخر زالتا معا کابراهیم مثلا وان لم یکن
شرطا کالعجمة [illegible] زالت احدیهما وان لم یکن
هناک علمیة بقیت العلتان علی حالهما
کمساجد علما او غیر علم [illegible]
والفاظ التوکید المعنوی عند من یجعل
غیر المعلق فی الدین رحمه الله

منهم من جعل الظهر اجمالی المرفوعات وجاز
ما اشار تذکیره الی ما بعدها اعنی لفظها الی المرفوعات هو
ما تشکل الی اسماء اشتملت علی علم الفاعلیة
وکان مفهوم المرفوع یحتاج الیه الا ان المشهور فی امثال هذا المقام
تغیر المرفوع کما ذکر الشارح ویؤیده قوله فمنه الفاعل

قال فی شرح المفصل کل لفظ وضع لذات واحدة
احدیهما [illegible] الاخری [illegible] جاز
یغیر الضمیر وما منه فقولهم قال هو ما اشتمل [illegible]

[illegible]

على علم الفاعلية اي المرفوع هو ما اشتمل على علم الفاعلية اي
الرفع وانما لم نقل ما اشتمل على علم الرفع لئلا يتوهم تعريف
الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة فالمرفوعات خبر مبتدأ
محذوف اي هذا الباب المرفوعات ولم يرجع الضمير الى المرفوعات
لان التعريف انما هو للماهية لا لافرادها كتعريف الاسم والفعل
والحرف وغيرها بل يرجع الى المرفوع قه فمنه الفاعل
اي ومن المرفوع الفاعل انما ابتدأ بالفاعل من المرفوعات
لان الرفع للفاعل في الاصل وما سواه محمول على الفاعل
في الرفع قه وهو ما اسند اليه الفعل الخ وانما قال اسند
ولم يقل اخبر ليدخل فيه فاعل الامر والنهي وانما قال اسند
اليه الفعل ولم يقل اسم اسند الفعل اليه ليدخل فيه الفاعل
الذي ليس باسم نحو اعجبني ان ضربت زيدا فان مع الفعل في
محل الرفع بانه فاعل اعجبني وليس باسم وان كان في تقدير الاسم

قه او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة
المشبهة وغيرهما كالمصدر واسم التفضيل واسماء الافعال
والظروف والجار والمجرور لا كاسم المفعول لان مرفوع
ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه
وزيد حسن ابوه فابوه فاعل اسم الفاعل في الاول و
فاعل صفة المشبهة في الثاني قه وقدم عليه اي وقدم
الفعل او شبهه على الفاعل لدفع وهم من يتوهم ان زيدا
في قولنا زيد قام مسند اليه فيكون فاعلا له لانه على تقدير
ان يكون مسندا اليه ليس الفعل مقدما عليه قه على جهة
قيامه به اي على طريقة قيام الفعل بالفاعل ليخرج عنه مفعول
ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد فان زيدا اسند الفعل اليه و
قدم عليه لكن لا على جهة قيامه به لان الفعل وهو الضرب
لا يكون قائما بالمفعول بل قائما بالفاعل وانما قال على جهة قيامه

[illegible]

به ولم يقل قايما به ليدخل فيه الفاعل الذى يقوم الفعل به حقيقة
نحو علم زيد والفاعل الذى لا يقوم الفعل به حقيقة نحو قرب
زيد ومات زيد ولم يقم زيد فالفاعل عنده انما يكون فاعلا
بثلثة شروط احدها ان يكون الفعل او شبهه مسندا اليه والثانى
ان يكون الفعل او شبهه مقدما عليه والثالث ان يكون الفعل
قايما به ولم ينتقض الحد بمثل زيد في قولنا ان قام زيد
لان المراد بالاسناد اعم من الاسناد بالفعل او تقدير الاسناد
ولا بمثل لم يقم زيد مع انه ما اسند اليه الفعل لان المراد بالاسناد
هو الاسناد بالايجاب او السلب ولقائل ان يقول لا يخلو
من ان يراد بالفعل في قوله ما اسند اليه الفعل الفعل
الاصطلاحى او الفعل الحقيقى الذى هو المصدر واياما كان
فيه اشكال اما ان يريد به الفعل الاصطلاحى فلان الفعل
الاصطلاحى غير قايم بالفاعل كما انه غير قايم بالمفعول واما ان

حوب
بل بالمتكلم

اريد

رب يسر ولا عر

اريد به الفعل الحقيقى فلانه لا حاجة ح الى قوله او شبهه ويمكن ان يجاب عنه
بان المراد به مدلول الفعل الاصطلاحى والضمير في قيامه يعود الى مدلول الفعل الاصطلاحى
الذى هو الفعل الحقيقى لجواز عود الضمير الى بعض مدلول المذكور وح لا يشكل الحد
وفيه نظر ولا ينتقض الحد ببعض التوابع نحو اعجبنى زيد حسنه مع ان حسنه اسند
اليه الفعل مقدما عليه على جهة قيامه به وليس بفاعل لانه يمكن ان يجاب عنه بان
المراد بالمسند اليه هو المسند اليه اولا وثانيا الى حسنه قوله والاصل ان
يلى الفعل اى واصل الفاعل ان يلى الفعل ويتقدم على المفعول وساير الاشيا
للفعل القريب بالفعل الكثير من ساير الاشيا بالفعل لانه يفيد بدونه ويفيد بدون
ساير الاشيا بالفعل ولكونه موجبا للفعل غالبا بخلاف ساير الاشيا قوله
فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا اى ولاجل ان الفاعل
ان يلى فعله ويتقدم على المفعول جاز ان يقال ضرب غلامه زيد فانه لا ان زيدا
المؤخر لفظا عن غلامه مقدم رتبة على غلامه لزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
وهو غير جائز ولهذا جاز ان يقول ضربهما الزيدان منطلقين ولاجل ان اصل الفاعل
ان يتقدم على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا لانه
يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر لان الضمير الذى
في غلامه يعود الى زيد وزيد موخر لفظا واما رتبة فلان غلامه

اصل

ضرب وزيد المفعول ضرب فالفاعل مقدم على المفعول رتبة فان قيل لم جوزتم الاضمار قبل
الذكر في مثل قولنا اكرمني وضربت زيدا ولم تجوزوا فيما نحن فيه مع وجود المستتر بعد
في الموضعين قلنا الضرورة ثمة وهي وجوب وجود الفاعل وامتناع وجوده الا مضمرا قبل
الذكر على تقدير اعمال الفعل الثاني وهي مفقودة ههنا الجواز تقديم المفعول على الفاعل علم
ان المفعول الاول من باب اعطيت بمنزلة الفاعل في مثل اخذ والثاني بمنزلة المفعول فمثل اخذ
عند البصريين عدم جواز اعطيت صاحبه الدرهم وجواز اعطيت درهمه زيدا ومنه قوله
ومن كان يعطي حقهن القصائدا قوله واذا انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة
او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه اي واذا انتفى
الاعراب في الفاعل والمفعول معا لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى وضرب من
على الباب من على السطح وجب تقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس ولانه
لو قيل للتاخر فاعل والمتقدم مفعول لكان عدولا عن الاصل من غير دليل وانما
قال والقرينة لانه لو انتفى الاعراب لفظا ولم تنتف القرينة لم يجب تقديم الفاعل
نحو اكل الكمثرى موسى فان من المعلوم ان موسى اكل والكمثرى ماكول وضرب موسى
العاقل عيسى العاقل وضربت موسى سعدى فلم يحصل الالتباس بتاخير الفاعل
وكذلك اذا كان مضمرا متصلا وجب تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخر لزم ان
لا يكون متصلا وقد فرض انه متصل هف وانما لم يجز ان يكون الفاعل متصلا
مؤخرا عن المفعول المتصل لكراهتهم ان يقدم الاضعف على الاقوى فيما
هو كالكلمة الواحدة نحو ضربتك وانما قال متصلا لانه لو كان مضمرا منفصلا لم يجب تقديمه
على المفعول نحو ما ضربني الا انت وما ذكره يشكل بمثل قولنا زيدا ضربت فان فاعله مضمر متصل
مع تقديم المفعول عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجوب تقديم الفاعل
على المفعول امتناع تقديم المفعول عليه فقط

وانما قال او معناها [illegible] الفاعل [illegible] على المفعول

على الفاعل فقط وكذا اذا وقع نفس الفاعل
بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد
الا عمرا لانه لو اخر انقلب المعنى لانه يفيد ما ضرب زيد
الا عمرا انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو
مضروبا لشخص آخر فاذا قيل ما ضرب عمرا الا زيد جاز
ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز ان يكون عمرو
مضروبا لآخر وفيه نظر لانه انما يلزم انقلاب المعنى
ان لو قدم المنصوب على الفاعل مع الا اما اذا قدم عليه
مع الا فلم يلزم انقلاب المعنى وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمرا
زيد [illegible] ما ضرب الا عمرا زيد فلا بد من ان يجوز
مع تعدد المستثنى المفرغ بعد الا الفاعل والمنصوب
بمعنى ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد اولا مع تعدد المستثنى
المفرغ فان كان الاول كان الحصر فيهما والمقصود الحصر في

وههنا تقديم المفعول على الفاعل [illegible]

[illegible]

احدهما حذف وان كان الثاني كان العطف ما ضرب الا عمرا زيد
ممتنعا لانه يبقى الفعل بلا فاعل ولا قائم مقام الفاعل
لان زيدا يمتنع ان يكون فاعلا لما مر قبحه لانا نختار
القسم الثاني وهو انا نجوز ذلك مع تعدد المستثنى المفرغ
فيمتنع بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا المتوقع لفظا
المتقدم رتبة يكون فاعلا للفعل فيكون تقديره ما ضرب
زيد الا عمرا وح لم يلزم بقاء الفعل بلا فاعل مع ان
الافضل اجازه في كتابه الكبير وكذلك عبد القاهر
وكذلك اذا اوقع نفس الفاعل بعد معنى الا نحو انما
ضرب زيد عمرا لان معناه ما ضرب زيد الا عمرا لما علمت
لكن ذكرنا تاخر الا موجود هنا فرضه واذا اتصل به ضمير
مفعول له اي اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود الى المفعول نحو
ضرب زيدا غلامه وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه لو قدم

او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعول وهو غير
متصل وجب تاخيره مرمر

وقيل

وقيل ضرب غلامه زيد لزم اضمار قبل الذكر لفظا و
معنى وانه ممتنع كما مر اعلم انه اذا اتصل بالمفعول
الاول في باب اعطيت ضمير المفعول الثاني منه وجب تاخيره
الاول نحو اعطيت الدرهم صاحبه عند البصريين لان
ضمير المفعول الاول والان يتقدم على الثاني وكذلك اذا
وقع الفاعل بعد الا وجب تاخير الفاعل عن المفعول نحو
ما ضرب عمرا الا زيد لانه لو قدم انقلب المعنى لان معنى قولنا
ما ضرب عمرا الا زيد ان عمرا ليس مضروبا الا لزيد وزيد
جاز ان يكون ضاربا لغير عمرو واذا قدم الفاعل على المفعول
نحو ما ضرب زيد الا عمرا جاز ان يكون عمرو مضروبا لغير زيد
ولم يجز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو وفيه من الاشكال
الذي عرفته وكذلك اذا وقع الفاعل بعد معنى الا نحو انما
ضرب عمرا زيد وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه نحو المعنى ما

ضرب عمرا الا زيد فالعلة التي ذكرناها في امتناع تقديم
الفاعل في الا موجودة في انما وكذا اذا اتصل مفعول
الفاعل بالفعل والفاعل غير متصل نحو ضربني زيد وجب
تاخير الفاعل لانه لو قدم لزم انفصال المفعول والتقدير
انه متصل هف وانما قال والفاعل غير متصل لانه
لو كان الفاعل متصلا مع اتصال المفعول وجب تقديم
الفاعل على المفعول نحو ضربتك كما ذكرناه انتهى وقد
يحذف الفعل لقيام قرينة اي اعلم ان الفعل الرافع للفاعل
يحذف لقيام قرينة دالة عليه تارة على سبيل الجواز وتارة
على سبيل الوجوب اما حذف الفعل على سبيل الجواز فكقولك
القائل زيد في جواب من قال من قام اي قام زيد فيجوز
اظهار قام وحذفه وكقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة
ومختبط مما تطيح الطوائح وكان قائله يقول ليبك يزيد

اي تذهب وتهلك

وقال

فقال ضارع اي يبكيه ضارع لخصومة فضارع مرفوع
بانه فاعل فعل محذوف والضارع الضعيف الذليل
والمختبط السائل الذي يختبط بالليل والطوائح جمع
اطيحة وهي المهلكة على فعلة فالعيش ومثله قوله
يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح الباء على قراءة
عاصم وابن عامر فرجال مرفوع بانه فاعل فعل محذوف
فكان قائلا قال من يسبح فقيل رجال اي يسبح رجال و
لا يجوز ان يكون رجال مرفوعا على انه مفعول ما لم يسم فاعله
لئلا يسبح له الرجال ليسوا مسبحين في البيوت المذكورة
بالغدو والاصال اما حذف الفعل على سبيل الوجوب ففي
كل موضع له مفسر كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
واحد مرفوع بانه فاعل فعل محذوف اي وان استجارك
احد وانما وجب حذفه لانه فسر هذا الفعل بعده فلو

اتى به لزم جمع المفسر والمفسر وهو غير جائز لان ذكر المفسر
يصير حشوا بلا فائدة وانما قال انه فاعل فعل محذوف
ولم يقل انه مبتدأ وما بعده خبره لان ان وان الشرط
وو في الشرط يطلب اي يدخل الفعل لفظا او تقديرا فصل
وقد يحذف فاعل معا اي وقد يحذف الفعل والفاعل جميعا
في جواب من قال اقام زيد فيقال في جوابه نعم اي نعم قام
زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما وانما قدر
الجملة الفعلية لا الاسمية وهي المبتدأ والخبر ليكون الجواب
مطابقا للسوال فصل واذا تنازع الفعلان اي اذا
تنازع العاملان او اكثر اسما ظاهرا بعدهما سواء كان العاملان
فعلين نحو ضربت واكرمت زيدا او اسمين نحو انا ضارب ومكرم
زيدا فقط اي كل واحد منهما يطلب ان يعمل في ذلك الاسم وهذا
التنازع قد يكون في الفاعلية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم فاعلا له او

[illegible]

ماما

فاعلا له نحو ضربني واكرمني زيد وضرب واكرم زيد وقد
يكون في المفعولية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم
مفعولا له صريحا نحو ضربت واكرمت زيدا او غير صريح كقوله
يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة وقد يكون في الفاعلية
والمفعولية اي احدهما يقتضي الفاعلية والآخر يقتضي المفعولية
وهو على ضربين احدهما ان الاول يقتضي الفاعلية و
الثاني يقتضي المفعولية نحو اكرمني وضربت زيدا واكرم
وضربت زيدا والثاني ان يقتضي الاول المفعولية
والثاني الفاعلية نحو اكرمت وضربني زيد واكرمت و
ضرب زيد واشار لهذين الضربين صريحا بقوله
مختلفين اي متعاكسين في الاقتضاء ليكون الاقسام الاربعة
مذكورة بالفعل وهو حال عن الفعلين المقدرين
بعدهما فقد يكون في الفاعلية اي وقد يكون تنازع
الفعلين في الفاعلية والمفعولية متعاكسين بمعنى ان
الاول يقتضي الفاعل والثاني المفعول او بالعكس ولا

[illegible]

يمكن ان يكون حاله في الفاعلية والمفعولية لانه تبع زيدا
غير محتاج اليه ولانه لو كان كذلك لوجب تأنيثه و
يمكن ان يقال ايضا انما قيد الفعلين بمختلفين لدفع
وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد وضربت ضربت
زيدا من هذا الباب فانه ليس منه لان الفعل الثاني
تاكيد للاول والمراد بمختلفين على هذا الوجه هو المختلفان
في لفظهما او في عملهما في لاتشخص بمثل ضربت وضربني زيد
وانما قال في الفاعلية والمفعولية ولم يقل في الفاعل و
المفعول ليتناول مفعول ما لم يسم فاعله والجار والمجرور
والبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني في ذكر الاسم للقرب
والجوار والكوفيون يختارون اعمال الفعل الاول في
مثل ذكر الاسم لكونه احق للتقدم واعمال الاهم اولى ولكل
واحد من الفريقين حجج ومناقضات كثيرة لا نطول الكتاب
بذكرها وانما قال ظاهرا بعدهما لانهما اذا تنازعا مضمرا
بعدهما لم يكن الحكم مثل ما ذكر بل يستوي الفعلان في الاضمار

او لا يكون الفعل لاحدهما دون الآخر

اما اذا تنازعا مضمرا غائبا نحو زيد ضربته واكرمته فقط
واما اذا تنازعا مضمرا مخاطبا نحو ضربتك واكرمتك او
متكلما نحو ضربتني واكرمتني فلتنوع الالتباس وكذا
في غيره وفيه نظر لجواز ان يقال ما ضرب واكرم الا انا
او انت وما ضربت واكرمت الا اياك وزيد ضربك واياك
او ضرب واياك ولا يجاب عنه بان معمول احدهما محذوف
لا مضمر لان الكلام في تنازع الفعلين واعمال احدهما
سواء حذف معمول الآخر او اضمر وانما قال بعدهما لانه
لو كان الاسم قبلهما او بينهما امتنع التنازع اولم يترتب
الحكم المذكور عليه وهو اعمال الاقرب عند البصريين
والابعد عند الكوفيين لانهما ان اقتضيا الفاعلية و
المفعولية وتقدم عليهما نحو زيد ضربني واكرمته وزيدا ضربت
واكرمني او اقتضى الثاني الفاعلية والاول المفعولية و
توسط بينهما نحو ضربت زيد واكرمني لزم اعمال الاول
لامتناع تقديم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول

الفاعل نحو زيد ضربته
واكرمته و نحو ضربت زيد
واكرمته او مضمرا

الفاعلية والثاني المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت
او اقتضيا المفعولية نحو زيدا ضربت واكرمت ونحو ضربت
زيدا واكرمت لزم امر اخر وهو عدم ترتب الحكم المذكور
عليه لتعين زيد في المثال الاول لان يكون فاعلا
لضربني لاسناد الفعل اليه ومجيئه بعده من غير ورود عامل
اخر عليه وكتعين زيد في المثالين الاخيرين لان يكون مفعولا لضربت
كما ذكرنا وفي لزوم الامر الثاني نظر **قوله** فان اعملت الثاني
اضمرت الفاعل اي ان اعملت الفعل الثاني كما هو رأي
البصريين فالفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل ويقتضي
المفعول وان كان مقتضيا للفاعل اضمرت الفاعل في
الاول مطابقا للكلام الظاهر في التذكير والتانيث والافراد
والتثنية والجمع نحو ضربني واكرمت زيدا وضرباني و
اكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني
واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين وضربنني و
اكرمت الهندات ولا يحذف فاعل فعل الاول خلافا

للكسائي فانه يختار حذف الفاعل هربا من الاضمار قبل
الذكر وانما لم يجز حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه و
عدم استقلال الفعل بدونه والفرق بين الحذف والاضمار
انما يظهر في التثنية والجمع والتانيث تقول على تقدير
الحذف ضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت الزيدين
وضربني واكرمت هندا وضربني واكرمت الهندين وضربني
واكرمت الهندات والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل
هو الفاعل وما يقوم مقام الفاعل ليدخل فيه مثل ضُرب
وضربت زيدا ويعلم ان المراد ذلك من قوله في الفاعلية
قوله وجاز خلافا للفراء اي وجاز مثل هذه المسئلة من ان
الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني يقتضي النصب بعمل فعل
الثاني دون الاول نحو ضربني واكرمت زيدا خلافا للفراء
ويعلم منه انه لو اقتضى الفعلان الرفع او النصب نحو
ضربني واكرمني زيد واكرمت وضربت زيدا فان زيدا

كلامه مبني على ما ذكره في قوله فالرفع على الفاعلية
الى من ان الباء فيهما للنسبة وقد عرفت
ما يرد عليه هناك وان الباء فيهما للسببية وانه
يعلم حكم ما عدا الفاعل والمفعول بالقياس
اليهما فكذا الحكم ههنا ايضا ع

في الاول فاعلها وفي الثاني مفعولها او الاول النصب
والثاني الرفع واعمل الثاني دون الاول نحو ضربني و
اكرمني زيدًا او الاول الرفع والثاني النصب واعمل الاول
دون الثاني نحو ضربت واكرمني زيد لجاز عند الفراء و
الذي احتج به الفراء انه لو جاز مثلها لزم احد الامرين
وهو اما حذف الفاعل من الاول واما اضمار قبل
الذكر وكل واحد منهما غير جائز والذي يبطل قول
الفراء قول الشاعر وكُمْتًا مدمّاةً كانّ مُتونها
جرى فوقها واستشعرت لون مُذهب فان جرى واستشعرت
تنازعا لون مذهب وجرى اقتضى الرفع واستشعرت
اقتضى النصب واعمل استشعرت دون جرى قوله
وحذفت المفعول في الاول ان اعملت فعل الثاني
كما هو راي البصريين والفعل الاول يقتضي المفعول
حذفت المفعول من الفعل الاول لانه استغني عن ذلك

ذكر المفعول نحو ضربت واكرمني زيد وانما لم يجز اضماره
هربا من الاضمار قبل الذكر وانما لم يحذف مثل الفاعل
لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فان تكلفوا في الفاعل
اضمار قبل الذكر مع تفسيره للفروق ولم يرتكبوا في المفعول
لعدم الفروق وان لم يستغن عن ذكر المفعول اظهرت
ذكر المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
فان حسبني وحسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل
فيه حسبت وجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلقا الاول
لان حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت
كما يجي ولا يجوز اضماره لئلا يلزم منه اضمار قبل الذكر
في المفعول الذي هو فضلة وفيه نظر لجواز اضمار
المفعول الثاني حينئذ بعد ذكره منطلقا نحو حسبني وحسبت
زيدا منطلقا اياه قوله وان اعملت الاول الخ وان
اعملت الفعل الاول كما هو راي الكوفيين والفعل
الثاني اما ان يقتضي الفاعل او المفعول وان اقتضى الفاعل

نظر وانما يلزم ان لو اضمر منطلقا لحسبني
اي انه لزوم الاضمار قبل الذكر لا اضماره كما هو الظاهر وذكر غير لازم لجواز ان
يضمر بعد ذكر منطلقا وجوابه
ان الاضمار هناك غير جائز لوقوع
الفصل بين مفعولي حسبني بالاجنبي
وهو جملة حسبت الخ

يعني وان اعمل الاول واضمر الفاعل في الثاني واضمر المفعول ايضا
على المختار وانما كان اضمار المفعول ههنا احسن
من حذفه لانه لا يلزم فيه الاضمار قبل الذكر
لان المذكور آخرًا في نية
التقديم فافهم

اضمرت الفاعل في الفعل الثاني موافقا للظاهر نحو
ضربني واكرمني زيدا وضربني واكرماني الزيدين والمراد
بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل وما يقوم
مقامه ليدخل فيه مثل ضُرب واُكرم زيدا وان اعملت
الفعل الثاني المفعول اضمرت دون المفعول على المختار
ليطابق الملفوظ المراد ولدفع التباس المفعول بما
هو غيره وجاز الحذف ايضا ان لم يمنع مانع لوجود القرينة
الدالة عليه مثله في الاضمار ضربني واكرمته زيد
وضربني واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون
وفي الحذف ضربني واكرمت زيد وضربني واكرمت
الزيدان وضربني واكرمت الزيدون اما اذا منع مانع
فوجب الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا وان حسبني وحسبتهما تنازعا منطلقا واعمل
فيه حسبني فوجب اظهار مفعول الثاني لحسبتهما وهو منطلقين
لانه لولا الاظهار لزم اما الحذف واما الاضمار والاول

من الاضمار والحذف

فان قيل ههنا اضمار قبل الذكر لان الضمير الذي في حسبتهما
عائد الى الزيدان والزيدان مؤخر قلت ههنا لم يلزم
اضمار قبل الذكر لان ضمير حسبتهما عائد الى الزيدان
والزيدان فاعل الفعل الاول وهو مقدم رتبة والزيدان
وان كان مؤخرا لفظا لكنه متقدم رتبة واذا كان
كذلك لم يلزم اضمار قبل الذكر

غير جائز لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب
حسبت والثاني غير جائز لانه لو اضمر مفردا ومثنى
لا سبيل الى الاول لانه يمتنع ان يقال حسبني و
حسبتهما اياه الزيدان منطلقا لانه لما كان المفعول
الاول في باب حسبت مثنى وجب ان يكون المفعول
الثاني كذلك لكون الثاني عبارة عن الاول في المعنى ولا سبيل
الى الثاني لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان
منطلقا لان الضمير يعود الى المفرد وهو منطلق والضمير
الذي يعود الى المفرد يجب ان يكون مفردا وفيه نظر
لانه ليس من هذا الباب وانما يكون منه ان لو تنازع
الفعلان في معمولا واحدا لكنه ليس كذلك لان الاول يقتضي
المفرد والثاني يقتضي المثنى وجوابه ان الاول والثاني تنازعا
اسم فاعل اي لفظه من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى
والافراد انما لزم من حيث انه اعمل فيه الاول ولو اعمل
فيه الثاني لزم التثنية قوله وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب

لاضمار

يعني ما كان قابلا لكل من الافراد والتثنية
باعتبار الفعل الاول والثاني صلح
لان يكون معمولا لكل منهما

[illegible]

قليل من المال استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول
اولى من اعمال الفعل الثاني بقول امرئ القيس وهو
فلو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
ووجه الاستدلال ان كفاني ولم اطلب تنازعا قليل
وكفاني اقتضى رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو
اختار اعمال الفعل الاول مع انه يلزم منه حذف
المفعول من الثاني ولم يلزم حذف شيء على تقدير اعمال
الفعل الثاني فلولا ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال
الفعل الثاني لم يختر امرؤ القيس مع لزوم الحذف لانه
فصيح والفصيح لا يختار الا ما هو الافصح واجاب عنه المص
بقوله ليس منه لفساد المعنى اي ليس هذا البيت
مما تنازع فيه الفعلان ظاهرا لانه لو تنازعاه لفسد
المعنى لانه يلزم منه اجتماع النقيضين وذلك مبني على
مقدمتين احديهما ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
فلو دخل لو على المثبت لصار ذلك المثبت منفيا ولو دخل ٤

على

[illegible]

على المنفي لصار ذلك المنفي مثبتا والثانية ان حكم المعطوف
على جواب لو حكم جواب لو وقوله ولم اطلب يكون جوابا
للو واذا تقرر هاتان المقدمتان فنقول لو تنازعا
كفاني ولم اطلب قليل من المال صح حيث المعنى يلزم منه
اجتماع النقيضين لان قوله ولو ان ما اسعى لادنى
معيشة مثبت فيكون منفيا بعد دخول لو عليه فلم
يكن سعيه لادنى معيشة واذا لم يكن سعيه لادنى معيشة
لم يكن طالبا لقليل من المال فاذا كان لم اطلب قليلا من
المال في حكم جواب لو يكون مثبتا فيكون طالبا لقليل
من المال فاذا يلزم ان يكون طالبا لقليل من المال
وان لا يكون طالبا لقليل من المال وهو اجتماع النقيضين
وانه محال واذا لم يكن البيت من هذا الباب فنقول
لم اطلب محذوف في تقديره لم اطلب الملك والمجد
ويدل عليه البيت الثاني وهو قوله ولكنما اسعى لمجد لهذا البيت
مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي قوله المعمول لهما

[illegible]

فاعله اعلم انه انما ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله لانه لما ذكر
نوعي الفاعل لم يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله وجب ايراده
بالذكر لانه من المرفوعات ومفعول ما لم يسم فاعله هو كل مفعول
حذف فاعله واقيم هو مقام الفاعل نحو ضرب زيد وشرطه
ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل ان كان ماضيا او الى يُفعَل
ان كان مضارعا اي يضم اوله ويكسر ما قبل آخره ان كان ماضيا
ويضم اوله ويفتح ما قبل آخره ان كان مضارعا ويعلم من قوله
وشرطه ان تغير صيغة الفعل ان التغيير المذكور شرط
فيما اذا كان عامله فعلا اما اذا كان اسما نحو زيد مضروب
غلامه فليس بشرط فان عامله قد يكون اسما وقد يكون فعله
وتبينا ان الحد المذكور يشملهما قوله ولا يقع المفعول
الثاني اي لا يقع المفعول الثاني من باب علمت نحو علمت
زيدا قائما مقام الفاعل لان المفعول الثاني من باب علمت
مسند الى المفعول الاول لكونهما مبتدا وخبرا في الاصل
فلو وقع مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه وهو غير جائز

[illegible]

وكذلك

وكذلك لا يقع المفعول الثالث من باب اعلمت نحو اعلمت
زيدا عمرا خير الناس موقع الفاعل لان المفعول الثالث
مسند الى المفعول الثاني فلو وقع موقع الفاعل لكان
مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة فانه غير جائز وكذلك
المفعول له نحو ضربت زيدا تاديبا له لا يقع موقع الفاعل
لان النصب هو المشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل لكان
مرفوعا فلم يشعر بالعلية وكذلك المفعول معه نحو استوى الماء
والخشبة لا يقع مقام الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل
لكان اما مع الواو نحو استُوِيَ والخشبةُ او لا مع الواو نحو
استُوِيَ الخشبةُ لا سبيل الى الاول لانه يلزم المعطوف بدون
المعطوف عليه لان مفعول معه معطوف على ما قبله بالحقيقة
اللغوية ولا سبيل الى الثاني لان المفعول معه هو المذكور
بعد الواو وانما لم يذكر الحال والتمييز مع انهما لا يقعان موقع
الفاعل لانه يعلم من قوله كل مفعول حذف فاعله لانهما ليسا
بمفعول قوله واذا وجد المفعول به الخ اي واذا وجد المفعول به

وقد يقام الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به على سبيل الشذوذ كما في قوله
ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا
فانه اقيم الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود مفعول

[illegible] ان يقام الحال والتمييز مقام الفاعل [illegible] لكان نقض لذلك الغرض وهو غير جائز

[illegible]

و وجد ظرف الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور
تعين المفعول به لان يقوم مقام الفاعل لان مناسبة الفاعل
اكثر فتقول نحو ضُرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا
في داره ضرب زيدٌ يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره
تقيم زيدا مقام الفاعل وتنصب ما سواه على ما كان وانما
قيد المصدر بالصفة لانه لم يتوقع من قول الفاعل لا يحصل تخصيص
بامر زايد على مدلول الفعل من صفة او غيرها ليفيد فائدة
زائدة على مدلول الفعل **قوله** فان لم يكن فالجميع سواء اي
اي وان لم يوجد المفعول به فالجميع سواء اعني ظرف الزمان و
المكان والمصدر والجار والمجرور سواء في قيام مقام الفاعل
فانت مخير نحو ضُرب بزيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا
في اقامة اي واحد منها مقام الفاعل فاي واحد منها اقمته
مقام الفاعل جعلت ما سواه منصوبا **قوله** والاول من
باب اعطيت اولى من الثاني اي اقامة المفعول الاول من
باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما اولى من اقامة المفعول الثاني

[illegible]

[illegible]

لان مناسبة المفعول الاول للفاعل اكثر من مناسبة المفعول
الثاني له لان الاول آخذ والثاني مأخوذ ولا شك ان نسبة
الآخذ الى الفاعل اكثر من نسبة المأخوذ الى الفاعل
واراد بباب اعطيت كل فعل كان في مفعوله الاول
فاعلية ما وفي مفعوله الثاني مفعولية ما **قوله** ومنها
المبتدأ والخبر اي ومن المرفوعات المبتدأ والخبر **قوله**
فالمبتدأ هو الاسم المجرد الخ قيل جزء الكلام هو المقصود
لانه لا يكون الا اسما او ما في معنى الاسم نحو عندي انك
عالم وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي ان تسمع المعيدي
اعني سماعك بالمعيدي فقوله المجرد عن العوامل اللفظية
احتراز به عن الاسم الذي لا يكون مجردا عن العوامل اللفظية
كاسم ان وكان واسم ما ولا والمفعول الاول من باب
علمت والثاني من باب اعلمت **قوله** مسند اليه احترز به
عن الاسم المجرد عن العوامل اللفظية الذي هو حكم الاصوات
التي ينعق بها وهي الاسماء الغير المركبة مع غيرها واحترز به

[illegible]

الفاعل خبر المبتدأ لانه وان كان مجردا عن العوامل اللفظية
لكنه ليس مسندا اليه بل مسند به قوله او الصفة الواقعة
بعد حرف النفي او الف الاستفهام ليدخل فيه مثل اقائم
زيد وما قائم زيد فان اقائم مبتدأ مع انه ليس مسندا اليه
وزيد فاعل له سادّ مسد الخبر على معنى ان الفائدة التي تحصل
من المبتدأ والخبر تحصل منهما فلو لم يقل او الصفة يخرج من
تعريف المبتدأ هذا النوع من المبتدأ وانه غير جائز واعلم
انه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه مثل
هل قائم زيد قوله رافعة لظاهر احترز به عن الصفة الواقعة
بعد الف الاستفهام وحرف النفي الرافعة لمضمر نحو اقائمان
الزيدان فانها لم تكن مبتدأ بل خبر مبتدأ والزيدان مبتدأ
لانها لو كانت مبتدأ والزيدان فاعلها سادّا مسد الخبر
لم يثن لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثن ولم
يجمع كما هو المقرر من قاعدتهم فلو لم يقل رافعة لظاهر لكان
مبتدأ وليس كذلك لانه خبر مبتدأ وفيه نظر والصواب ان يقال

رافعة لغير ضمير مستتر ليخرج منه مثل اقائمان الزيدان و
يدخل فيه اقائم الزيدان واقائم انتم ويمكن ان يجاب بان
المراد بالظاهر ما هو الظاهر اللغوي لا الاصطلاحي
وح لم يتوجه النقض بمثل اقائم انتم لان انتم ظاهر في
اللفظ وللقائل ان يقول ان الحد يصدق على مثل اقائم
ابوه زيد اذا جعلت زيدا مبتدأ واقائم خبره وابوه
فاعله لقائم لانه يصدق عليه الحد المذكور مع انه خبر
مبتدأ والجواب ان يقال القائم مبتدأ في جملته
والجملة خبر زيد اعلم ان هذا الحد غير شامل للاسم
شبه الفعل مع انه مبتدأ على ما اختاره في باب
اسماء الافعال قوله مثل زيد قائم وما قائم الز
يدان واقائم الزيدان فالمثال الاول للمبتدأ الذي هو
اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه والمثال
الثاني للمبتدأ الذي هو صفة واقعة بعد حرف
النفي رافعة لظاهر والمثال الثالث للمبتدأ الذي

هو صفة واقعة بعد الف الاستفهام **قوله** فان طابقت مفردا جاز الامران اى ان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام مفردا واقعا بعدها نحو اقايم زيد وما قايم زيد جاز الامران اى جاز ان يكون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها وح يكون داخلة في تعريف المبتدأ لكونها رافعة لظاهر وجاز ان يكون ما بعدها مبتدأ وهي خبره وح لم يكن داخلة في المبتدأ لكونها رافعة لمضمر وانما قال مفردا لانه لو طابقت مثنى او مجموعا لم يجز الامران كما مر **قوله** والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة فقوله المجرد احتراز به عن خبر ان وكان وغيرهما وانما قال المجرد ولم يقل الاسم المجرد لان خبر المبتدأ قد يكون غير اسم فقوله المسند به احتراز عن المبتدأ الذى هو المسند اليه فقوله المغاير للصفة المذكورة احتراز عن الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر وقيل لانه فعل

المضارع

المضارع نحو يضرب زيد فيصدق عليه انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر مبتدأ وينتقض ايضا بمثل اقايم في اقايم انتم لكونه مجردا مسندا به مغايرا للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند المسند الى المبتدأ وعن الثاني بان المراد بالظاهر اسم ملفوظ سواء كان مضمرا او مظهرا واصل المبتدأ التقديم اى اصل المبتدأ ان يكون مقدما على الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون مقدما على المحكوم به **قوله** ومن ثم جاز في داره زيد اى ومن اجل ان اصل المبتدأ التقديم جاز انه يقال في داره زيد وان كان مشتملا على ضمير راجع لفظا فهو متقدم تقديرا ولاجل هذا امتنع ان يقال صاحبها في الدار لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضمير في صاحبها يعود الى الدار وهو متقدم على الدار لفظا ومعنى اما تقديمه لفظا فظاهر واما تقديمه معنى فلان صاحبها مبتدأ

کتابخانه مجلس شورای ملی

وصفه ان يكون مقدما على الخبر قوله وقد يكون المبتدأ نكرة
اعلم ان حق المبتدأ ان يكون معرفة لانه محكوم عليه
وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة ليمكن ان يخبر عنه بخبر
والا لم يفد ولكن جاز ان يكون نكرة اذا تخصصت تلك
النكرة بوجه من الوجوه لانه حينئذ يقرب من المعرفة و
المخصصات على ما ذكر في الكتاب ستة احدها تخصيصه
بالوصف نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
فقوله لعبد مع لامه مبتدأ ومؤمن صفته وخير من
مشرك خبره فالمبتدأ ههنا نكرة تخصصت بالصفة و
الصفة كالصفة نحو رجيل قائم اه ثم في معنى الصفة
والثاني تخصيصه بالعلم بثبوت الخبر له كقولك ارجل في
الدار ام امرأة فرجل مبتدأ نكرة وخبره في الدار وامرأة
عطف على رجل والمبتدأ النكرة تخصصت ههنا بحصوله
في الدار لانه يثبت عند المتكلم انه انما يسائل بالهمزة وام
اذا عرف حصول احدهما في الدار لكن لا على التعيين الثالث

تخصيصه

تخصيصه بالعموم كقوله ما احد خير منك فاحد مبتدأ وهو
نكرة وخير منك خبره والمبتدأ النكرة تخصصت بالعموم
الذي افاده في النفي الداخل عليه كما ثبت في كلامهم
ان وقوع النفي اذا دخل النكرة افاد العموم فلولا
العموم لم يجز ان يقال احد خير منك لعدم الفائدة
وكذلك في كل موضع تفيد العموم نحو تمرة خير من
جرادة ونحو من عندك وما عندك وما احسن زيدا
والرابع تخصيصه بكونه فاعلا في المعنى او موصوفا بصفة
في المعنى كقولهم شر اهر ذا ناب فشر مبتدأ نكرة
واهر فعل ماض فاعله ضمير عايد الى شر وذا ناب
منصوب بانه مفعول اهر والجملة في محل الرفع بانه خبر
المبتدأ فالمبتدأ النكرة تخصص اما بالصفة المحذوفة
تقديره شر عظيم اهر ذا ناب او تخصص بالتخصص
به الفاعل حيث جاز وقوعه نكرة وهو تقدم الحكم عليه اما
قلنا انه تخصص بالتخصيص به الفاعل لانه فاعل في

فائدة

بالتشبيه كان معناه ما اهر ذا ناب الا شر الخامس
تخصيصه بكون الخبر ظرفا مقدما عليه كقولك في الدار
رجل فرجل مبتدا وهو نكرة وفي الدار خبر وتخصيص
المبتدا النكرة بالحكم المقدم عليه مع الاتساع في
الظروف ولذا لم يجز قائم رجل السادس تخصيصه
بالمتكلم وهو في الدعاء لهم والدعاء عليهم نحو سلام عليكم
فسلام مبتدا نكرة وعليكم جار ومجرور في محل الرفع
بانه خبر المبتدا وتخصص المبتدا النكرة بالمتكلم اذ معناه
اسلم سلاما عليكم فحذف فعله كما حذف فعل المصادر
فصار سلاما عليكم فعدل من النصب الى الرفع للثبات
والدوام لان النصب مشعر بالفعل المقدر وهو سلمت
او اسلم فان كان الاول لم يدل الا على الماضي وان كان
الثاني لم يدل الا على الحال او الاستقبال والرفع غير مشعر
بالفعل فيكون معناه سلام عليكم مطلقا من غير
اعتبار الماضي والمستقبل والحال فاذا كان كذلك كان

سلام

[illegible]

سلام مختصا بالمتكلم لما كان حال النصب وفيه نظر لان
مراد المتكلم سلاما عليك مطلق السلام لا السلام من قبلي لانه
للدعاء المطلق وجوابه ظاهر **قوله** والخبر قد يكون جملة ا
اعلم ان خبر المبتدا اصله ان يكون مفردا نحو زيد قائم والمراد بالمفرد هنا
ما هو في مقابلة المركب الاسنادي بالاصالة واحترزنا
بقولنا بالاصالة عن مثل اسم الفاعل والمفعول المسندين
الى الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد و
قد يكون جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب وله
يشكل بمثل قولهم زيد اضربه او لا تضربه لانه مع تاويل
زيد مقول فيه اضربه او لا تضربه فالخبر مفرد وهو مقول وما
يوضع موضع القول وهي اما اسمية وهي التي تكون الجزء الاول
منها اسما نحو زيد ابوه قائم او قام فزيد مبتدا وابوه مبتدا
ثان وقائم خبره والجملة اعني المبتدا الثاني وخبره في محل الرفع
بانه خبر المبتدا الاول واما فعلية وهي التي يكون الجزء الاول
منها نحو زيد قام ابوه فزيد مبتدا وقام فعل ماض وفاعله

فعلا

وهو اسم الفاعل مع الفاعل

نحو زيد ضارب غلامه

وجوابه انه مخصوص بالمتكلم من حيث انه دعاء
لانه سلام وجواب آخر من هذا الاشكال
ان السلام وان كان مطلقا لكنه
مخصوص من جهة المتكلم
عند المتكلم مطلق السلام فانه لا يخبر عن كونه
بكونه من قبله

نحو زيد مضروب غلامه

[illegible]

ابن والجملة الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتدا وغير المصنف
ذكر الجملتين غير الاسمية والفعلية وهما الشرطية نحو زيد
ان تكرمه يكرمك والظرفية نحو زيد في الدار و المصنف لم
يذكرهما لان الجملة الشرطية جملة فعلية بالحقيقة والظرفية
كذلك لانها وان كانت مقدرة بالمفرد وتقديره زيد حاصل
في الدار لم يكن الخبر جملة وكلامنا في الجملة وان كانت مقدرة
بالفعل تقديره زيد حصل في الدار كانت جملة فعلية
قوله ولا بد من عايد اي لا بد للجملة الواقعة خبر المبتدا
من ضمير يعود الى المبتدا او قايم مقام الضمير نحو اللام
في نعم الرجل زيد وذا في حبذا زيد ولهذا اي لانه لا بد من عايد ولم
يقل من ضمير ليشمل القائم الاتي اعني لو قلت زيد عمرو
قايم لم يفد لعدم ارتباط الجملة الثانية بالمبتدا فاذا عرفت
ذلك فالصواب ان يقول لا بد من عايد اذا لم يكن الخبر عبارة عن
المبتدا لئلا ينتقض بالخبر الجملة عن ضمير الشان نحو هو زيد قايم
والمعنى عدم احتياج هذا الجزء الى العايد كونها بمنزلة المفرد لكنه

المبتدا

[illegible]

المبتدا بل عبارة عنه في المعنى **قوله** وقد يحذف الضمير العايد
اي المبتدا اذا وجد قرينة دلت عليه نحو قولهم البر الكر بستين
درهما فالبر مبتدا اول والكر مبتدا ثان وبستين خبره والجملة اعني
الكر بستين درهما في محل الرفع بانه خبر المبتدا الاول و
ليس فيها ضمير يعود الى المبتدا لكنه محذوف لوجود القرينة
الدالة عليه وهي انه لما جرى ذكر البر ثم ذكر الكر بستين علم ان
الكر الذي بستين من البر وتقديره البر الكر بستين منه وكذلك
قولهم السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدا ومنوان مبتدا ثاني
وبدرهم خبر المبتدا الثاني والجملة اعني منوان بدرهم في محل الرفع
بانه خبر السمن وليس في خبر الجملة ضمير يعود الى المبتدا لكنه
محذوف لوجود القرينة الدالة عليه وهي انها لما جرى ذكر
السمن ثم ذكر منوان بدرهم علم ان منوان منه وتقديره السمن
منوان منه والجار والمجرور في الصورة الاولى في محل النصب
بانه حال والعامل فيه بستين وفي الصورة الثانية في محل
الرفع بانه صفة منوان وهو الذي صح وقوع منوان مبتدا نكرة

لقوته على الظرف وهو العامل المعنوي اعني ظرفا وقد يتسع
في الظرف ما لم يتسع لغيرها ولهذا جاز
كل يوم لك ثوب شرح الكتاب

ولو انتفت وجود ... كان تقع [illegible]

قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اعلم ان خبر المبتدا
يقع ظرفا نحو زيد خلفك او زيد في الدار وقد يجب تقدير
العامل لان الظرف معمول والمعمول لا بد له من العامل فبعضهم
ذهب الى ان ذلك العامل مفرد وهو اسم الفاعل وتقديره زيد
حاصل خلفك او في الدار وحجتهم ان ذلك العامل خبر المبتدا فاصل
الخبر ان يكون مفردا لعدم الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثرون
الى ان ذلك العامل هو الفعل وتقديره زيد حصل في الدار
وحجتهم ان ذلك المقدر هو العامل في الظرف واصل العمل الافعال
وعلى التقديرين لما حذف العامل انتقل الضمير الذي كان فيه
الى الظرف فيقال ان ذلك الضمير مرفوع محلا بالظرف مجازا
كما قال الفقهاء وعنده حسن المآب نحن مرفوع بعنده مجازا
ولكن حقيقة العامل استقر ومستقر اي تقدير الفعل واسم الفاعل
وكذا الظاهر نحو زيد في الدار ابوه فانه يقال ابوه مرفوع
بالظرف مجازا قوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له
صدر الكلام اه اعلم ان اصل المبتدا ان يكون مقدما على الخبر

ح

مع جواز تاخيره لكنه تعرض له اشياء فتوجب تقديمه
على الخبر بعد ان كان جائز التاخير عنه فمنها ان يكون المبتدا
مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب و
القسم والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك فمن مبتدا وابوك
خبره ومن يكرمني اكرمه وما احسن زيدا ولعمرك لافعلن كذا
وما زيد الا قايم ولزيد قايم وانما وجب لئلا يلزم الاشتباه اصدار
الكلام ليعلم في اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواع
الكلام ولانه متغير والمتغير قبل المتغير واما قوله قال الاثق
ومن عويف خاله نال السماء واكرم الاخوال فشاذ
وقيل خاله مبتدا وانت ضمير الا انه [illegible] اللام الى الخبر
ضرورة وفيه نظر ايضا ومنها ان يكون المبتدا والخبر
معرفتين نحو زيد ابوك وانما قلنا انه يجب تقديم المبتدا
ههنا على الخبر لانا لو قلنا الثاني هو المبتدا والمقدم هو
الخبر لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل بلا احتياج ولا دليل
ولانه لو لا لالتبس بالخبر ومنها ان يكون المبتدا والخبر

فعل ماض نعيته ضمير يعود الى ما [illegible]

متساويين في التخصيص نحو افضل منك افضل مني فان المبتدا
والخبر افعل التفضيل موصوف وانما قلنا وجب تقديم المبتدا
ههنا لغير ما ذكرناه ومنها ان يكون الخبر فعلا فعله للمبتدا نحو
زيد قام وانما وجب تقديم المبتدا على الخبر لانه لو اخر للتبس
بالفاعل الا ترى انه لو قيل قام زيد لم يعلم انه فاعل او مبتدا
وانما قال فعله له لانه لو كان الخبر فعلا لغير المبتدا لم يجب تقديم
المبتدا على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لا يلتبس ح بالفاعل
فيجوز ان يقال قام ابوه زيد واعلم انه لو قال فعلا له
مفردا لكان اصوب لئلا يشكل بمثل الزيدان قاما و
الزيدون قاموا قوله واذا تضمن الخبر المفرد الخ اعلم
ان هذا الكلام اشارة الى اشياء تعرض له فتوجب تقديم
الخبر على المبتدا مع ان اصله التاخير ومنها ان يتضمن
الخبر المفرد ما له صدر الكلام كالاستفهام مثاله نحو اين زيد
فزيد مبتدا واين خبره وجب تقديم الخبر لكونه للاستفهام
والاستفهام صدر الكلام وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر

[illegible]

الجملة

[illegible]

الجملة لو كانت مشتملة على ما له صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر على
المبتدا نحو زيد من ابوه فان زيد مبتدا ومن مبتدا ثان
وابوه خبر مبتدا ثان والجملة في محل الرفع بانها خبر مبتدا الاول
وهذه الجملة مشتملة على ما له صدر الكلام لان من في قوله من ابوه
يتضمن الاستفهام والاستفهام له صدر الكلام وانما لم يجب تقديم
الخبر ههنا على المبتدا لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي
فيه الاستفهام لا صدر كل كلام ولقائل ان يقول الخبر في
قولنا اين زيد جملة لان اين ظرف والظرف مقدر بجملة و
جوابه لا نسلم ان الظرف مقدر بجملة فان بعضهم ذهب الى انه
مقدر بمفرد سلمنا انه مقدر بجملة لكن المراد بالجملة في قولنا
الخبر الجملة اذا تضمن ما له صدر الكلام لم يجب تقديمه على المبتدا
الجملة الصريحة والجملة ههنا غير صريحة بل بمنزلة المفرد ومنها
ان يكون تقديم المبتدا مصححا لو قدم على المبتدا نكرة نحو في الدار
رجل وقد مر ومنها ان يكون لمتعلق الخبر ضمير في المبتدا
اي يكون في المبتدا ضمير يعود الى متعلق الخبر نحو على التمرة

[illegible]

الخبر على م

مثلها زيدا فمثلها زيد مبتداء والضمير الذي في مثلها يعود
الى التمرة وهو متعلق الخبر لان الخبر بالحقيقة حاصل او حصل
كما ذكرنا غير مرة وعلى التمرة متعلق بحاصل او حصل وانما
وجب تقديم الخبر ههنا على المبتداء لئلا يلزم اضمار قبل
الذكر لفظا ومعنى وانه غير جائز وفيه نظر لجواز ان
يقال على الله عبده متوكل فالصواب ان يقال او المتعلق
ضمير في المبتداء ولكان الخبر ظرفا كالمثال الذي ذكره ويمكن
ان يجاب عن النظر المذكور بانه اراد بالخبر الخبر لفظا وهو
الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور فلم يتوجه الاشكال
لعدم كون الخبر ظرفا لان الخبر متوكل ومنها ان يكون الخبر خبرا
عن ان نحو عندي انك قائم فان مع اسمها والخبر في محل الرفع بانه
مبتداء وعندي مقدم عليه خبره وتقديره عندي قيامك اي قيامك
حاصل عندي وانما وجب تقديم الخبر ههنا على المبتداء لئلا يلتبس
ان المفتوحة بالمكسورة في الكتابة لانه لو قيل انك قائم عندي وكتب
انك قائم عندي احتمل انها المكسورة وعندي ظرف قائم واحتمل

او يقال وقع المثال ضما اذا لم يكن الخبر مذكورا مع المتعلق بشهادة المثال فلا يرد النقض المذكور [illegible]

انها

انها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتداء وعندي خبرها
وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل اي يتعدد خبر المبتداء اذ جاز
ان يكون الشيء الواحد لان الخبر هو الحكم فكما جاز الحكم على شيء
واحد باحكام كثيرة جاز الاخبار عن شيء واحد باخبار كثيرة
نحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما
يريد وهو مبتداء والبواقي اخباره **قوله** وقد يتضمن المبتداء
معنى الشرط الخ واعلم ان المبتداء اذا تضمن الشرط صح دخول
الفاء في خبره كما يصح دخول الفاء في جزاء الشرط لكونه مشابها
للشرط من حيث ان المراد كونه سببا للخبر ومن حيث الابهام
ومن حيث انه ذكر بعده ما يصلح دخول حرف الشرط عليه
وذلك اذا كان المبتداء موصولا صلته فعل او ظرف نحو
الذي يأتيني او في الدار فله درهم او نكرة صفتها فعل
او ظرف نحو كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم وانما
اشترط ان يكون صلته او صفتها فعلا ليتأكد مشابهتهما
للشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وكذلك اذا كانت صلته

ومعنى الشرط هو الابهام وان يكون الاول سببا للثاني [illegible]

او صفتها ظرفا لان الظرف ايضا محتاج الى عامل وذلك
العامل هو الفعل دون اسم الفاعل ليتحقق مشابهتها
الشرط وبالجملة تعلم انه لا بد لصحة دخول الفاء في خبر
من ان يقصد ان المبتدا سبب للخبر وانه غير معين وانه
لم يدخل عليه ما لم يدخل على الشرط كليت ولعل فانهما
لا يدخلان على الشرط سوى ان نحو ما الذي ياتيني له درهم
لان ما النافية امتنع دخولها على الشرط وكذلك ما يشبهه
ولم يكن صلته او صفته جملة شرطية نحو الذي ان يكرمني اكرمه
له درهم لان الشرط قد اخذها بقتضيه من الجواب
فلم يحتج الى جواب آخر **قوله** وليت ولعل مانعان بالاتفاق
اي ليت ولعل يمنعان باتفاق النحاة دخول الفاء في
خبرهما اذا كان اسمهما موصولة صلته فعل او ظرف او نكرة
صفتها فعل او ظرف مثاله لا يقال ليت او لعل الذي
في الدار او ياتيني فله درهم لانه لم يبق المشابهة بين اسم
ليت ولعل وبين الشرط وذلك لان الشرط والجزاء جمل

الصدق

الصدق والكذب لكونها خبرا والكلام الذي فيه ليت ولعل
لا يحتمل شيئا من الصدق والكذب لكونه انشاء واعلم انه لا
وجه لتخصيص ليت ولعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتداء
كابواب كان وعلمت واعلمت وما وان المفتوحة مانع
بالاتفاق **قوله** والحق بعضهم ان بهما اي والحق بعض النحاة
ان بليت ولعل في امتناع دخول الفاء على خبرها ونقل الاكثرون
ان سيبويه لم يجوزه والاخفش جوزه وذكر قليل منهم ان سيبويه
جوزه وله فيه منع بحجة المانع كما لم يجز دخول ان على الشرط
لم يجز دخوله على ما يشبهه وحجة المجوز ان ان لما لم تغير معنى الكلام
بل تؤكده فكما جاز دخول الفاء قبل دخول ان وكذلك يجوز
بعد دخول ان وكل واحد من التعليلين حسن الا ان الواقع هو
الجواز كقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
وقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا
فلهم عذاب جهنم لا يقال امثال الاية دالة على المطلق بلا لبس
الموصول والموصوف مذكورين لانا نقول لا دلالة على جواز دخول الفاء على

فاذا دخل على ما [illegible] لانه [illegible] الفاء [illegible] خبرها [illegible]

[illegible]

خبر المبتدا الذى هو الاسم الموصوف بالموصول المذكور بعد
دخولها فيه بالتبع على جواز دخولها على خبر المبتدا الذى هو الموصول
اولى الا انه يلزم ان يكون للمبتدا الذى يدخل الفاء فى خبره
تلك شروط صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف او
اسم موصوف بالموصول الذى صلته فعل او ظرف اعلم ان
بعضهم الحق ان المفتوحة ولكن بليت ولعل ايضا والصحيح
عند بعضهم جواز دخول الفاء على خبرهما اعلم ان بعضهم
جوز دخول الفاء على خبر ليت ولعل فح يكون فى قوله
وليت ولعل مانعان بالاتفاق نظر **قوله** وقد
يحذف المبتدا لقيام قرينة اى وقد يحذف المبتدا على
سبيل الجواز اذا وجدت قرينة تدل عليه كقول المستهل
الهلال والله اى هو الهلال والله وكقوله تعالى فصبر جميل اى
فصبرى صبر جميل ويحتمل ان يكون تقديره فصبر جميل اجمل
وح يكون الخبر محذوفا **قوله** والخبر جوازا اى وقد يحذف
خبر المبتدا جوازا او وجوبا اما جوازا فلقرينة مثل قولك

قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدرية اى حذفا واجبا او جايزا شرح

[illegible]

وجب

خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع واقف او مفاجئ
او نحوهما يدل عليه اذا التى للمفاجاة يكون حذفه
ويجوز اثباته واما حذف الخبر وجوبا فبشرطين احدهما
وجود قرينة تدل على خصوصية الخبر والثانى التزام
غير الخبر موضعه لئلا يفوت حق اللفظ والمعنى وانما لم يذكر
الشرط الاول هنا استغناء بذكره فى جواز حذف
المبتدا ووجوب الحذف فى مواضع احدها بعد
لولا الامتناعية نحو لولا زيد لهلك عمرو اى لولا زيد
موجود فزيد مبتدا وخبره محذوف وهو موجود
انما وجب حذفه ههنا لحصول الشرطين المذكورين
لان لولا تدل على خصوصية الخبر لان لولا لامتناع
الشئ لوجود الاول وان جواب لولا قد التزم
فى موضع الخبر وفيه نظر لان خبر المبتدا بعد لولا قد يكون
خاصا ولم تدل لولا عليه كقول الشافعى رضى الله عنه
ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد

[illegible]

وهو مذهب الرماني والثالث بعد كل مبتدا هو مصدر منسوب الى
الفاعل او المفعول به او اليهما مذكور بعده الحال او افعل التفضيل
مضافا الى المصدر المذكور بعده الحال مثال الاول اذا كان
منسوبا الى الفاعل ذهابي راجلا ومثاله اذا كان منسوبا
الى المفعول ضربي زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثاله
اذا كان منسوبا اليهما نحو ضربي زيدا قائما وضربي زيدا قائمين
وانما لم يقل مضاف بدل منسوب ليدخل فيه مثل ضربي
زيدا قائما فانه ليس مضافا اليهما بل منسوب اليهما فانه
في تقدير الرفع بانه مبتدا وهو اضيف الى الفاعل وزيدا
منصوب بانه مفعول ضربي وخبر المبتدا محذوف وتقديره
ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وقائما منصوب بانه حال و
العامل فيه كان ولم يجز ان يكون خبر كان والا لجاز تعريفه
ولم يكن فيه دلالة على الظرف كما في الحال فان له دلالة
على الظرف وذو الحال الضمير في كان وهو عائد الى زيد و
حذف خبر المبتدا وهو حاصل الذي كالخبر في متعلقات الظروف

العامل ثم حذف اذا كان لدلالة الحال عليه وهو قائما لان
الحال تدل على الوقت والزمان وانما وجب حذف الخبر ههنا
لحصول الشرطين لان قائما تدل عليه اذا كان لدلالة الحال
على العامل واذا كان تدل على الخبر لدلالة الظرف على
متعلقه العام فقائما تدل على الخبر لانه الدال على الدال
على الشيء دال على ذلك الشيء ولانه وقع الشيء موضعه
وهو قائما ومثال الثاني اكثر شربي السويق ملتوتا
واخطب ما يكون الامير قائما اي اخطب كون الامير بمعنى
وجوده اذا كان قائما وانما جعل وجوده خطيبا مبالغة
او اخطب اوقات كون الامير اذا كان قائما فيكون اخطب
بمعنى الزمان فعلى تقدير الاخير لا يكون افعل التفضيل مضافا
الى المصدر من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف الى
المصدر والثالث بعد كل مبتدا عطف عليه بالواو
التي بمعنى مع وقصد المقارنة مثل كل رجل وضيعته
فكل مبتدا ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف على

59

كل رجل والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره كل رجل
وضيعته مقرونان او مقرون مع ضيعته وانما وجب
حذف الخبر لحصول الشرطين لان واو العطف بمعنى مع
فدل على خصوصية الخبر وهي مقارنته وان غير الخبر
وهو ضيعته الترم موضع الخبر لانه حق الخبر ان يكون
بعد المبتدا وههنا وقع بعد غيره وهو المعطوف
والرابع بعد كل مبتدا مقسم به مثل لعمرك لافعلن فلعمرك
مرفوع بانه مبتدا وخبره محذوف تقديره لعمرك قسمي او
يميني وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لانه لما قيل
لعمرك علم ان ثم قسما وان غير الخبر وهو جواب القسم الترم مقامه
اعلم انه قد يحذف المبتدا او الخبر معا جوازا كقولك نعم جوابا لمن
قال ازيد قائم **قوله** خبر ان واخواتها هو المسند بعد ان
اعلم انه انما ذكر خبر ان مع انه خبر المبتدا بالحقيقة وذكر من قبل
من قبل لانه يخالف خبر المبتدا من بعض الوجوه وهو
جواز تقدم خبر المبتدا عليه وعدم جواز تقدم خبر ان على اسم ان في

في غير الظرف ومن حيث دخولها وعدم دخولها فوقه
فقال اي انه المسند بعد دخول هذه الحروف كل واحدة من
هذه الحروف فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا
وخبر لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا التي بمعنى ليس ونحوها فقوله
بعد دخول هذه الحروف خرج جميع هذه الاشياء عنه وبطبق
التعريف عليه مثاله ان زيدا قائم فقائم هو المسند بعد دخول ان
وفيه نظر لانه يشكل بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه
فان يقوم مسند بعد دخولها مع انه ليس بخبر ان لان الخبر هو
الجملة اعني يقوم مع فاعله وهذا الاشكال وارد على خبر كان وخبر
ما ولا وما يمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى الاسم
ان او صريح او شبيه واللام للعهد **قوله** وامره كامر خبر
المبتدا اي وامر خبر ان كامر خبر المبتدا من حيث انه يجوز ان
يكون مفردا وجملة والجملة يكون فعلية واسمية وشرطية وظرفية
ولا يمتنع الجملة من ضمير يعود الى المبتدا لكن خبر ان والحاصل
ان حكم خبر ان كحكم خبر المبتدا الا في شيء واحد وهو ان خبر المبتدا

الجواب الصحيح ان المراد هو الاسم المسند لان
البحث عن احكام الاسماء وما ذكره في الجواب
لا صحة له كما لا يخفى سيد رحمه الله

جاز ان يكون مقدما على المبتدا وخبر انّ لم يجز تقديمه على اسم
انّ لضعف عملها الا اذا كان الخبر ظرفا فانه يجوز تقديم الخبر
على الاسم كقوله تعالى انّ لدينا انكالا وقوله انّ علينا
حسابهم وانما جاز تقديم الخبر على الاسم اذا كان ظرفا لانه يتسامح
في الظروف بما لم يتسعوا في غيرها لانه ما من اسم وفعل
الا وهو في زمان او مكان الا نادرا واذا كان كذلك جوّزوا
في الظروف ما لم يجوّزوا في غيرها قوله خبر لا النفي الجنس
اعلم ان لا التي لنفي الجنس تعمل عمل انّ لمشابهتها انّ اما لانّ
انّ للاثبات ولا للنفي فحمل لا على انّ حمل النقيض
على النقيض كما حمل النظير على النظير واما لان انّ لتحقيق
الاثبات ولا لتحقيق النفي فحمل لا على انّ من حيث انهما
نظيران من حيث التحقيق وتوضيحه انه هو المسند بعد
دخول لا التي لنفي الجنس فقوله المسند شامل لخبر المبتدا
وخبر كان وخبر انّ وخبر ما ولا المشبهتين بليس وغيرها وبقوله
بعد دخولها خرج جميع هذه الاشياء وانطبق التعريف

[illegible]

[illegible]

عليه مثاله لا غلام رجل ظريف فظريف هو المسند بعد
دخولها لنفي الجنس وانما اورد هذا المثال ولم يورد
المثال المشهور وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان الظريف
صفة رجل قوله وقد يحذف كثيرا اي يحذف خبرها حذفا
كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل وغيرهما لدلالة
النفي عليه نحو لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا
ذو الفقار اي لا اله موجود الا الله قوله وبنو تميم لا
يثبتونه اي وبنو تميم لا يثبتون خبرها هذا اي لا يظهرونه
اذا كان عاما لحصول العلم به واذا قالوا لا رجل افضل
منك نصبوا افضل على الصفة فيكون الخبر محذوفا
وهو العام كالموجود وغيره ويعلم من قولنا اذا كان
عاما انه اذا كان خبرها ظرفا لم يجز حذفه لكون الخبر مخصوصا
بالظرف ويمكن ان يقال ان مراد بني تميم انه لا يجوز
اثبات الخبر اصله وتوضيحه ان قولنا لا رجل مثلا اذا
دل على عدم الحصول دل على عدم الحصول في الدار لا تمام

[illegible]

[illegible]

ما ازيد ان نفي حدث مثل ليس
بخلاف لا فانها للنفي مطلقا

بمعنى [illegible] كان لنفي
الحال او الاستقبال

نفي العام نفي الخاص **قوله** اسم ما ولا المشبهتين بليس اعلم ان ما ولا
لا يعملان عند بني تميم لانهما تدخلان على الاسم والفعل وكل ما يدخل
القبيلين لا يعمل وعند اهل الحجاز يعملان وبه ورد القرآن
كقوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وانما عملتا لشبههما
بليس من حيث ان كلا منهما للنفي ونفي الحال والدخول على المعارف
والنكرات وعلى المبتدا والخبر ودخول الباء على خبرهما في نحو
ما زيد بقائم كما ان ليس كذلك وان اذا شابه بليس بهذه الوجوه
عمل عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر وفيه المسند اليه شامل
للمبتدا واسم كان وان واسم لا التي لنفي الجنس وبقوله بعد دخولهما
خرج ما عداه مثل لا ما زيد قائما فان المسند اليه بعد دخول ما ولا
كان مشابهة لا بليس اقل من مشابهة ما بليس لان مشابهة
لا بليس انما هي للنفي والدخول على المبتدا والخبر دون نفي
الحال والدخول على المعارف ودخول الباء في خبرها كما عمل
لا قليلا ولاجل هذا كان عملها شاذا اي عمل لا بمعنى ليس
شاذ وقد جاء في الشعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي

بجر [illegible] الشر — نبح لا زوال

مبحث المنصوبات

لا براح لي اي ليس براح لي **قوله** المنصوبات هو ما اشتمل
على علم المفعولية اي ما اشتمل على النصب وانما عدل عنه
لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله وانما قال هو بلفظ المذكر
لانه يعود الى المنصوب لا الى المنصوبات لان التعريف
انما هو للماهية لا للافراد او لانه في المعنى عبارة عن ما
وهو مذكر لفظا **قوله** فمنه المفعول المطلق انما ابتدأ
بالمفعول المطلق دون ما عداه لانه فعل الفاعل بالحقيقة
دون ما عداه الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا يوم الجمعة
امام الامير ضربا شديدا تأديبا له فان فعلك هو الضرب فقط
وانما سمي مفعولا مطلقا اما لمثل المعنى واما لانه غير مقيد بحرف
من الحروف كالمفعول به وله ومعه وفيه **قوله** وهو اسم
ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه اي المفعول المطلق اسم
ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه فقوله اسم احتراز به عما
فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وليس باسم له نحو ضرب الثاني
في قولنا ضربت ضرب زيد فان ضرب الثاني يصدق عليه انه فعله

[illegible]

الجواب الاول [illegible] نحو [illegible] والفعل الثاني
المنصوبات [illegible] الا المنصوب [illegible]
[illegible] لفظ [illegible] ذكر [illegible]
والجواب الثاني ان [illegible]
على المنصوب [illegible] المرجع [illegible]
[illegible] في السمع [illegible]

١٤٢

فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بحكم المفعول مطلق لانه ليس باسم
ولقائل ان يقول المراد بضرب الثاني لفظا او مدلوله الذي هو الضرب
وايّاما كان فله حاجة الى الضرب لفظ الكلام اما اذا كان المراد
لفظه فلانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور لانه فعل الفاعل هو
الضرب لا ضرب واما اذا كان المراد مدلوله الذي هو الضرب
فلانه مفعول مطلق فلا يخرج عنه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
لفظه وهو فعل الفاعل باصطلاح القوم وان لم يكن صادرا عنه
وفي الجواب نظر من وجهين احدهما ان زيدا في المثال المذكور ليس
بفاعل لضرب الثاني بل الضرب الاول لان الثاني تاكيد للاول واما الثاني فلانه
لا يطلق بالاصطلاح على اللفظ ضرب انه فعله زيد في المثال المذكور
وان اطلق بالاصطلاح انه فعله لانه انما فعله المتكلم بالتلفظ
به وجوابه الصحيح ان المراد بضرب الثاني مدلوله الذي هو الضرب
قوله فلا يخرج عنه لانه مفعول مطلق قلنا لا نسلم انه مفعول مطلق
وانما يكون كذلك ان لو كان معبرا عنه بلفظ الكلام واما اذا عبر عنه
بالفعل فلا وقوله فعله فاعل احتراز عما لم يفعله فاعل مثل العجبني

علم

علمُ الله فانه ليس بمفعول مطلق وقوله فعلٍ مذكورٍ احتراز عن
مثل اعجبني القيام فان القيام اسم ما فعله فاعل لكنه ليس
بمفعول مطلق لانه ما فعله فاعل فعل مذكور اي فاعل الفعل
المذكور هو القيام والقيام يمتنع ان يكون فعله لنفسه وقوله
بمعناه احتراز عن اسم ما فعله فاعل فعل مذكور ليس بمعناه
نحو كرهت قيامي فان قيامي وان صدق عليه انه اسم ما فعله
فاعل فعل مذكور اي كلمة واحدة منهما فعل المتكلم لكن لا يصدق
عليه انه بمعناه لان معنى القيام غير معنى الكراهة وليس
العالم في قولنا خلق الله العالم بمفعول مطلق بالتفسير المذكور
لان العالم ليس بمعنى الخلق الذي هو مصدر خلق لان الخلق
حدث والعالم ليس كذلك والمراد بالفعل اعم من ان يكون مشتقا
منه او غير مشتق منه ليدخل فيه مثل ويحه وويله وويسه والمراد
بالمذكور اعم من ان يكون لفظا او تقديرا ليدخل فيه مثل سقيا
ولا ينتقض التعريف المذكور بنحو ضربته سوطا وضربته ضرب
الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق قول مجازي تسمية للآلة الشيء

قوله بمعناه احتراز عن [illegible] فعل مذكور لان [illegible]
فانه اسم ما فعله فاعل الفعل [illegible]
القيام ما فعله [illegible] وهو الفاعل للفعل [illegible]
[illegible] فاذا قلت [illegible] بمعناه [illegible]
[illegible]

واعلم ان النحويين اتفقوا على ان العالم
في قولنا خلق الله العالم مفعول [illegible]

قوله ضربته سوطا [illegible] ضربته ضربة بسوط فحذف
المصدر ثم حذف الباء واقيم الة الضرب
مقامه وقيل على المجاز لانه مصدر تسمية حسب
باسم السبب [illegible]

لان اصله ضربته ضربا مثل ضرب الامير فحذف الموصوف
واقيم الصفة مقامه ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه وقيل على المجاز لانه مصدر تسمية الشيء
باسم ما يتعلق به كذا

[illegible]

باسم الشيء في الاول وفي الثاني تسمية للشيء باسم شبيهه واعلم انه
لو زاد عليه قيد آخر وهو ذكر بيانا بالله لم ينتقض بمثل كرهت
كراهتي لانه لا يقال كرهت اكراما في قولك اكرمت زيدا اكراما
ثم اقول انه يصدق على اكراما الحد المذكور مع انه ليس مفعولا مطلقا
بل مفعولا له لانا نقول ان كان المراد الجار والمجرور فلا نسلم انه
يصدق عليه الحد المذكور فان كان المراد المجرور فقط فلا نسلم
انه لا يكون مفعولا مطلقا نعم لا يكون ههنا كذلك لكن لما دنه وفي
ايامه والمواجهة في معناه لكون الجار والمجرور بمنزلة كلمة
واحدة **قوله** ويكون للتاكيد والنوع والعدد اى المفعول
المطلق على ثلثة انواع لانه ان لم يكن زايدا على مدلول
الفعل فهو للتاكيد نحو جلست جلوسا وان كان زايدا على مدلول
الفعل وان كان دالا على هيئة صدور الفعل فهو للنوع والهيئة
نحو جلست جلسة بكسر الجيم وهو اما ان يدل عليه باسم خاص
نحو رجع القهقرى واما ان يدل عليه بالصفة نحو ضربت ضربا
شديدا واى ضرب نحو ضربت الضرب الذى تعرفه واما بالاضافة

[illegible]

الى

الى نحو ضربت ضرب الامير او بلام العهد نحو ضربت الضرب اذا
كان معهودا بينك وبينه فالمعنى ضربت واذا كان دالا على مرات
صدور الفعل فهو للعدد نحو جلست جلسة بفتح الجيم **قوله**
فالاول لا يثنى ولا يجمع لانه في اصله اى المفعول المطلق
الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لاقتضاء التثنية والجمع الكثرة في
انتفاء الكثرة والمراتب لانه للحقيقة المشتركة ولا كثرة فيها بل
لا فرد لها ويجوز تثنية المفعول المطلق وجمعه اذا كان للعدد و
النوع لانه مكانهما فيهما الكثير الافراد والانواع لانه اذا كان
للعدد فاذا اجتمع المرات امكن تثنيته واذا اجتمع المرات امكن
جمعه واذا كان للنوع فاذا اجتمع النوعان حصل الموجب
للتثنية واذا اجتمع الانواع حصل الموجب للجمع فيقال ضربته ضربتين
وضربات **قوله** وقد يكون بغير لفظه اى يجوز كون المفعول المطلق
من غير لفظ الفعل الذى شرطه ان يكون لمعنى الفعل لانه من لفظه
كما ذكرنا في تعريفه نحو قعدت جلوسا **قوله** وقد يحذف الفعل
لقيام قرينة اى وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق على سبيل الجواز وعلى

[illegible]

سبيل الوجوب اما الاول وهو الحذف على سبيل الجواز فكقولك
لمن قدم من السفر خير مقدم اي قدمت خير مقدم ان شئت صرحت
وان شئت أضمرت واما الثاني وهو الحذف على سبيل الوجوب
فهو على ضربين احدهما سماعي اي مقصور على السماع والثاني
قياسي وانما سمي هذا قياسيا لامكان ان تذكر ضابطة عند وجود
تلك الضابطة يجب حذف الفعل بخلاف الاول فانه لا يمكن ان
تذكر ضابطة عند حصولها يجب حذف الفعل لكن وجوب حذف
الفعل في الصورتين معلل بكثرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة
عليه مثال الاول اعني الحذف السماعي قولهم سقيا ورعيا وحمدا
وشكرا اي سقاك الله سقيا ونحو هذا فان قيل لم قلت
ان فعل هذا النحو واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت
حمدا وسقاك الله سقيا فالجواب ان نقول ان المراد انه
واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا له وشكرا له
وانما يمتنع التخلف فيه او نقول انه واجب الحذف عند البعض
وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض قوله وقياسا في مواضع
ابن الحاجب

ای

اي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا
في مواضع منها موضع وقوع المفعول المطلق فيه مثبتا
بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عن ذلك الاسم او وقوع المفعول المطلق مكررا في موضع
الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم فقوله او وقع
مثبتا احتراز عن ان يقع منفيا فانه ليس من هذا القبيل
لجواز استعمال الفعل معه نحو ما زيد يسير سيرا وقوله بعد
نفي احتراز عن ان يقع مثبتا بعد غير نفي نحو زيد يسير سيرا
فانه ليس من هذا القبيل وقوله او معنى نفي ليدخل
فيه مثل انما انت سيرا فان سيرا مثبت بعد معنى نفي و
ان لم يكن بعد نفي ظاهر لان تقديره ما انت الا سيرا و
قوله داخل على اسم احتراز به عما اذا وقع مثبتا بعد
نفي داخل على غير اسم نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا
فان سيرا مثبت بعد نفي او معنى نفي داخل على فعل فانه
ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور وقوله لا يكون

[illegible]

[illegible]

خبراً عنه اي لا يكون المفعول المطلق خبراً عن ذلك الاسم احترازٌ به عن ان
وقع مثبتاً بعد نفي او داخلٍ على اسم يكون المفعول المطلق خبراً عن ذلك
الاسم نحو ما سيري الا سير شديد فانه مثبت بعد نفي داخل على اسم لكنه
يصح ان يكون خبراً عن ذلك الاسم فليس من هذا القبيل وقوله او وقع
مكرراً اي وقع المفعول المطلق مكرراً في موضع خبرٍ عن اسم ولم يصح ان
يكون خبراً عنه ليدخل فيه مثل قولنا زيدٌ سيراً سيراً احترز به عن زيدٌ سيرٌ
سيرٌ وانما قلنا في موضع خبرٍ عن اسم ولم يصح ان يكون خبراً عنه
لئلا ينتقض بمثل قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكاً دكاً فقوله
ما انت الا سيراً فسيراً مثبت بعد نفي وهو داخلٌ على اسم وهو
انت وهو ليس بخبرٍ عن انت وكذلك قوله ما انت الا سير البريد
تقديره ما انت تسير الا سيراً وما انت تسير الا سير البريد وانما اورد
مثالين ليعلم ان الاسم الواقع موقع الخبر وان لم يكن خبراً للمبتدأ على
ضربين احدهما انه فعل للمبتدأ كالمثال الاول والثاني انه فعل متعلق
به كالمثال الثاني وقوله وانما انت سيراً فسيراً مثبت بعد معنى نفي داخل
على اسم وهو انت وليس سيراً خبراً عن انت وقوله وزيد سيراً سيراً

وليس في ذكر غير خبر ثم ما فان ذكر
جاز ان يكون قوله دكاً اذا دكت الارض دكاً دكاً
وانما لم اذكر المصدر في موضع [illegible]
علم يصح ان يكون خبراً عنه فافهم [illegible]

فيه اسيراً وقع مكرراً في موضع خبرٍ عن زيد وليس خبراً عنه

قوله ومنها ما وقع تفصيلاً لاثر اي ومن المواضع
التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً
قياسياً ان يقع المفعول المطلق تفصيلاً لاثر مضمون
جملةٍ متقدمةٍ فقوله تفصيلاً احترازٌ عن ان يقع المفعول
المطلق اثر مضمون جملةٍ متقدمةٍ ولم يقع تفصيلاً نحو
فشدوا الوثاق فتقتلون قتلاً فانه ليس من هذا
القبيل لان فعله مذكورٌ وقوله لاثر مضمون جملةٍ احترازٌ
به عن ان يقع تفصيلاً لا لاثر مضمون جملةٍ بل تفصيل
مضمون مفرد او تفصيل مضمون جملة لكن لا تفصيل لاثرها
مثال الاول زيدٌ سيراً في سفر قريباً او بعيداً ومثال
الثاني زيد سيراً في سفره القريب او سفره البعيد وانما قيد
في الجملة بالمتقدمة لانها لا يكون الا كذلك لامتناع
تقدم تفصيل الشيء على الشيء ومثاله قوله تعالى فشدوا
الوثاق فاما منّاً بعد واما فداءً فمنّاً وفداءً تفصيلٌ

احتراز عن تفصيل اذا التفصيل
فانه ليس الا بين الشيئين او
الاشياء والبدو بعد حين او
واحد ورجوع القتل فقط

سفر زيد الا السفر المحدود
او بعيداً سفراً قريباً او بعيداً تفصيل
بان قوله قريباً او بعيداً وحده لا اعتبار
لمضمون الفعل فهو تفصيل
انتسابه الى الفاعل حيث قبل سفره
القريب او سفره البعيد فيكون تفصيلاً
لمضمون الجملة

لان التفصيل في حكم الصفة والصفة لا يذكر الا بعد الفراغ
عن ذكر الموصوف فكذلك التفصيل لا يذكر الا بعد الفراغ
التفصيل الذي يفصل وبما يان لان الاصل في الصفة بيان المفرد و
التفصيل بيان للجملة اذ الاصل في الموصوفية هي الذات وهي
المفردات والتفصيل انما يكون للاسناد والاسناد انما يكون
في الجملة

[illegible]

لانه مضمون جملة متقدمة لان الجملة المتقدمة وهي قوله
فشدوا الوثاق ومضمونها شد الوثاق واثر المن
والفداء او الاسترقاق او غير ذلك تعذيب فاما منون
منا واما تفدون فداء قوله ومنها ما وقع للتشبيه الخ
اي من المواضع التي يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق قياسا هو الذي يقع المفعول المطلق فيه للتشبيه
علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعنى المفعول وعلى صاحب
ذلك الاسم فقوله للتشبيه احتراز عن ان يقع لغير التشبيه
علاجا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو لزيد
صوت صوت حسن وقوله علاجا احتراز عما وقع للتشبيه
بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ولم يكن علاجا
فانه ليس من هذا القبيل كقولنا له علم علم الفقهاء ولزيد
زهد زهد الصلحاء ولهذا يلزم النصب في مثل لزيد ضرب
ضرب الملوك والفعل العلاجي ما يحتاج حدوثه الى تحريك
العضو كالضرب والشتم وغير العلاجي ما لا يحتاج اليه كالعلم

والظن

والظن وقوله بعد جملة احتراز عن ان يقع للتشبيه
بعد مفرد فانه ليس من هذا القبيل نحو الصوت
صوت حمار وقوله مشتملة على اسم بمعناه احتراز عن
ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة غير مشتملة على اسم
بمعناه نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار
وقوله وصاحبه احتراز عن ان يقع للتشبيه علاجا
بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه لكن لا يشتمل على صاحب
ذلك الاسم نحو مررت بزيد فاذا في الدار صوت
صوت حمار فانه ليس من هذا القبيل واما وجوب
اشتمالها على صاحب ذلك الاسم ليتحقق فاعل
الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق ومثاله مررت
بزيد فاذا له صوت صوت حمار فصوت حمار وقع
للتشبيه علاجا بعد جملة وهي له صوت وتلك الجملة مشتملة
على اسم بمعناه وهو صوت ومشتملة ايضا على صاحب
ذلك الاسم وهو الهاء في له تقديره مررت بزيد فاذا هو

يصوت صوت حمار وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ
صراخ الثكلى تقديره مررت بزيد فاذا هو يصرخ صراخ
الثكلى **قوله** ومنها ما وقع مضمون جملة اي من المواضع
التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا
ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لا احتمال لتلك
الجملة غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احتراز
به عن ان يقع مضمون مفرد كقولنا ضربت ضربا وقوله لا يحتمل
لها غيره احتراز به عن ان يكون لها احتمال غير ذلك المفعول
المطلق كالقسم الذي بعده مثاله له علي الف درهم اعترافا
فاعترافا وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم وله
احتمال لتلك الجملة غير الاعتراف تقديره اعترفت اعترافا
ويسمى هذا القسم توكيدا لنفسه لانه يؤكد مضمون الجملة
التي هو عين الاعتراف وهو تاكيد لنفسه **قوله** ومنها
ما وقع مضمون جملة اي من المواضع التي يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون

مضمون جملة لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون
جملة احتراز به عن ان يقع مضمون مفرد نحو ضربت زيدا
ضربا وقوله لها محتمل غيره احتراز به عن ان لا يكون لها
احتمال غيره كالقسم الذي قبله ومثاله زيد قائم حقا فحقا
وقع مضمون زيد قائم ولزيد قائم احتمال غير الحقية لاحتمال
ان يكون قولنا زيد قائم حقا وغير حق فقولنا حقا اكد احد
احتماليه واعلم ان في عبارته تسامحا لان مضمون الجملة اسناد
القيام الى زيد والحق ليس عبارة عنه فمعناه منها ما وقع توكيدا او
تحقيقا لمضمون جملة لها احتمال غيره ويسمى هذا القسم توكيدا لغيره
لانه يؤكد مضمون جملة وهو غيره ولقائل ان يقول مسافرة
في قولنا زيد سافر مسافرة مضمون الجملة فيها ان يحتمل غيره
او لا يحتمل فان احتمل اشكل ضابطة القسم الثاني وان لم يحتمله
اشكل ضابطة القسم الاول وجوابه ان المراد بالقسم الاول ما
وقع تاكيدا لمضمون الجملة لا يحتمل لها غيره وبالقسم الثاني ما وقع
تاكيدا لمضمون جملة لها محتمل غيره ويدل عليه قوله يسمى الاول تاكيدا

[illegible] تاكيدا لغيره لانه
[illegible] الاحتمال
[illegible] حذف الفعل
الثاني لما يحتمل غيره فيجب حذف الفعل
وههنا لم يجب حذف الفعل
[illegible] مضمونها كما فيما نحن فيه
[illegible]

[illegible] قولنا زيد سافر [illegible]

61

[illegible]

لنفسه والثاني تأكيد لغيره لا ينحال مسافرته في المثال المذكور
تأكيد لمضمون الجملة وح لا يكون الجواب جوابا عن الاشكال
المذكور لانا نقول الاظهر انه للتأكيد بل للنوعي كضرب الامير في قولنا
ضربته ضرب الامير لا يقال اذا كان للنوعي كان فيه معنى التأكيد
وكان تأكيدا لمضمون الجملة لانا نقول المراد بالتأكيد في قولنا
ما وقع تأكيدا لمضمون جملة هو الذي يدل على التأكيد فقط و
مسافرته ليست كذلك او المراد بالتأكيد ما ذكر لغرض التأكيد
ومسافرته لم يذكر لغرض التأكيد بل لغرض النوعي لكنه لزم التأكيد
فان قيل هل فائدة في قوله ومنها ما وقع تأكيدا لمضمون جملة يغني
عن ذكر القسمين قلنا انما ذكر القسمين لاختصاص كل واحد
منها بخصوصية وهي اشتمال غير مضمون الجملة وعدمه وبانه هو تأكيد
لنفسه وتأكيد لغيره ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك
اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
قياسا ان يقع المفعول المطلق مثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك فان
تثنية المصدر اغنت عن ذكر الفعل وتنزيله منزلة قام بعد اقام و

قال

[illegible]

فالتقى ساكنان العين والالف الثر بعد ثم
حذف العين ثم تخفيف الهمزة للاستثقال ثم تخفيف الالف
الاصلاء لبسك الباء والاسعاد تقليب حركة العين الى الفاء
فصار لبيك وسعديك ... الحث

والمطلق للتكثير ... وانما قلت للتكثير احترازا عن نحو
المفعول المطلق مثنى لا للتكثير اي من غير النظر الى الكثرة بل
بالنظر الى المثنى فانه لا يجب حذف الفعل نحو ضربت ضربتين

قوله المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بوقوع
الفعل تعلقه بشيء لا يتعقل الا بعد تعقل ذلك الشيء ولا يرد
عليه المفعول فيه لان تعقل الفعل ليس بعد تعقله بل الامر
بالعكس لانه يدل على الزمان والمكان بالالتزام ولقائل
ان يقول لا نسلم ان دلالة الفعل على الزمان بالالتزام لان
الفعل بهيئته يدل على الزمان فيتوقف تعقل الفعل على
تعقل الزمان ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالفعل في
قولنا يتوقف تعقل الفعل هو المصدر ولا شك ان المصدر
لا يدل على الزمان والمكان الا بالالتزام ولقائل ان يقول انه
منقوض بالفاعل فان الفعل متعلق به تعقل الفعل موقوف
على تعقله وجوابه ان المراد ان تعقل الفعل موقوف على
تعقل شيء هو غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام

[illegible]

ولقائل ان يقول التعريف المذكور منقوض بزيد في قولنا زيد ضربته لانه يصدق عليه التعريف المذكور مع انه ليس بمفعول به لانه مبتدأ ويمكن ان يجاب عنه بانه مفعول به من حيث المعنى الا انه لا يلزم نصبه وانما يلزم ان لو لم يشتغل الفعل بضميره او متعلقه

ان تعلق الفعل بالفاعل بمعنى قيامه به وتعلقه بالمفعول به بمعنى وقوعه عليه

وقد يتقدم على الفعل اي وقد يتقدم المفعول به على الفعل
العامل فيه لان الفعل قوي في العمل نحو زيدا ضربت وانما
قال وقد يتقدم بلفظة قد المفيدة لجزئية الحكم لان المفعول
قد يمتنع تقديمه عليه في بعض الصور نحو ما احسن زيدا ولانه
لا يتقدم عليه في اكثر المواضع لانه يجوز تقديمه عليه فيها اعلم
انه قد يتقدم المفعول به على عامله الاسم نحو هذا زيدا ضارب
قوله وقد يحذف اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به
لقيام قرينة تدل عليه على سبيل الجواز او على سبيل الوجوب
اما الحذف على سبيل الجواز فكقولك زيدا لمن قال من اضرب
اي اضرب زيدا ان شئت الظهر وان شئت حذفت واما
الحذف على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب الباب الاول
سماعي اي مقصور على السماع ولا يتجاوز السماع وهو مثل قولهم
امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وقوله تعالى انتهوا خيرا
لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم ولا يمكن ان يحمل على
انتهوا خيرا لكم لان الامر بالانتهاء عن الخير كالامر بالشر وقولهم

اهلا وسهلا اي اتيت مكانا مأهولا اي معمورا وأتيت
مكانا سهلا دون حزن **قوله** واما المنادى وهو مطلوب
اقباله بحرف نائب مناب ادعو اي الباب الثاني
من الابواب الاربعة التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول به المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب
ادعو لفظا او تقديرا فقوله المطلوب اقباله شامل لغير المنادى
نحو اطلب اقبال زيد فلما قال بحرف نائب مناب ادعو
خرج عنه مثل اطلب اقبال زيد وقوله لفظا مثل
يا زيد فان يا قائم مقام ادعو لفظا لان الاصل يا ادعو
زيدا وانما حذف الفعل واقيم يا مقامه ليدل على الانشاء
والتخفيف وقوله تقديرا مثل يوسف اعرض اي يا يوسف
اعرض فيا نائب مناب ادعو تقديرا وانما وجب حذف
الفعل هنا لان حرف النداء قائم مقام الفعل ونائب
منابه ولم يجز الجمع بين النائب والمنوب ولم يجز ايضا
ذكر الفعل عند حذف حرف النداء لئلا يلتبس بالاخبار

[illegible]

وانما بني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما
كان بناؤه عارضا وانما بني على الضم لانه لو بني على الكسر
لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف الياء
اكتفاء بالكسرة عن الياء نحو يا غلامِ ولو بني على الفتح
لالتبس بالمنادى المضاف المحذوف الالف اكتفاء
بالفتحة في بعض اللغات نحو يا غلامَ قوله ويخفض بلام
الاستغاثة اي انما يخفض المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثة
نحو يا لله للمسلمين لانه ح معرب لعدم كونه مشابها بكاف
الخطاب من حيث الافراد لانه مركب لانضمام حرف
الجر قوله ويفتح بالحاق الفها فلا لام اي ويفتح المنادى
المستغاث عند الحاق الف الاستغاثة به وح لا يكون اللام
معها لامتناع اجتماع لام الاستغاثة مع الالف لان
اللام تخفض المستغاث والالف تفتحه فلو جمع بينهما لزم
ان يكون مخفوضا ومفتوحا وانه محال بل كونه مفتوحا مخفوضا
لفظا محال وهنا ليس كذلك لان الالف تقتضي ان يكون

[illegible]

[illegible]

قوله ويبنى على ما يرفع به اي ويبنى المنادى اذا كان مفردا معرفة
على ما يرفع به ان كان معربا قبل النداء سواء كان اعرابه
لفظا او تقديرا نحو يا زيدُ ويا قاضي ويا فتى وعلى الالف ان
كان رفعه بالالف نحو يا زيدان وعلى الواو ان كان رفعه
بالواو نحو يا زيدون والمراد بالمفرد ما لم يكن مضافا ولا مشابها
به ولا جملة لا يقال لو قال يبنى على ما يرفع به او يترك على ما كان
عليه من الحركة او السكون لكان اصوب ليدخل فيه مثل
يا هذا ويا هؤلاء لان المراد من قوله يبنى بناء المنادى
بسبب وقوع النداء عليه فهو يبنى على ما يرفع به و
ليس مثل يا هذا ويا هؤلاء كذلك وانما اورد يا زيدان ويا
زيدون ليعلم كليهما لان الاول معرفة قبل النداء ايضا والثاني نكرة
قبل النداء ومعرفة حال النداء وانما بني هذا القسم
مع ان اصله ان يكون معربا منصوبا لانه مفعول به لكونه
مشابها لكاف الخطاب في قولنا ادعوك من حيث
الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه وانما

[illegible]

مغيوثا واللام تقتضي ان يكون مخفوضا فاذا جمع بينهما فليفتح لاجل الالف وليخفض لاجل اللام تقديرا ولاستحالة كما تقول يا لغلامى وهو مخفوض تقديرا لاجل انه او فاعل فيكسر لاجل الياء ويجوز الحاق الهاء للوقف فيقال يا زيداه **قوله** وينصب ما سواهما اي وينصب ما سوى المنادى المفرد المعرفة وما سوى المستغاث لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل حرف النداء وما سواهما المضاف نحو يا عبد الله والشبيه بالمضاف نحو يا طالعا جبلا والنكرة الغير المعينة نحو يا رجلا لغير معين وانما نصبت هذه الاشياء الثلثة لكون المنصوب لانها على الحقيقة وعدم علة البناء اما الاول فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثاني فلكونه مشابها للمضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده وما بعدهما متمم ومخصص لهما فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثالث فلكونه نكرة اعلم انه يجوز ان يسمى المضاف فجاز ان يكون منادى الا المضاف

الى المضمر المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما

قوله وتوابع المنادى المبني المفرد الخ اي توابع المنادى المبني اذا كانت مفردة او في حكمها نحو يا زيد الحسن الوجه ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محله فقوله المبني احتراز عن المنادى المعرب نحو يا عبد الله الظريف فان تابعه لا يحمل الا على اللفظ وقوله المفردة احتراز عن التوابع المضافة فان التوابع المضافة نحو يا زيد ذا المال لا يجوز فيها الا النصب لان المنادى اذا كان مضافا لم يجز فيه الا النصب فتابع المنادى اذا كان مضافا فلم يجز فيه الا النصب بالاولوية وتلك التوابع التاكيد والصفة و عطف البيان والمعطوف الممتنع دخول يا عليه اي المعرف بلام التعريف وانما قال الممتنع دخول يا عليه لانه لو جاز دخول يا عليه نحو يا زيد وعمرو لم يكن حكمه كذلك مثال

التاكيد يا تميمُ اجمعون واجمعين ومثال الصفة نحو يا زيد
العاقلُ والعاقلَ ومثال عطف البيان نحو يا غلامُ بشرٌ
وبشرًا ومثال المعطوف الممتنع دخول يا عليه يا زيد والحارثُ
والحارثَ وقوله تعالى يا جبالُ أوّبي معه والطيرُ والطيرَ
ترفع هذه التوابع حمله على لفظ المنادى المبني وتنصبها
حمله على محله فان قيل لم جاز الرفع حمله على اللفظ وكان
من الواجب ان لا يجوز لانها توابع المبني وتوابع المبني تتبع
محله فلا يقال مضى الامس الدابر بكسر الدابر بل برفعه
وكذا لا يقال جاءني هؤلاء الكرام بكسر الكرام بل برفعه
قلنا انما جاز لشبه حركة منادى المبني حركة الاعراب من حيث
العروض يعني اذا حركة كل واحد من المنادى المبني وحركة المعرب
عارضة ولهذا لم يجز يا هؤلاء الكرام بكسر الكرام لان حركته
غير عارضة ومن هذا تعلم ان المراد بالمنادى المبني في قوله
وتوابع المنادى المبني هو المنادى المبني بسبب النداء
اعلم انه لو قال ترفع حمله على اللفظ او تقديره او محله

اي ولا جاز ان جواز حمل التوابع المذكورة على اللفظ في مثل يا زيد ليس بجهة المعرب في عروض الحركة لم يجز

ونصب

وتنصب حمله على محله لكان اصوب ليشمل مثل يا فتى
العاقلُ ويا قاضي العالمُ ومثل يا هذا الرجلُ ويا هؤلاء
الكرامُ لان المنادى في هذه الصور ليس بمضموم لفظا
فيحمل على لفظه بل مضموما تقديرا في المثالين الاولين ومضموما
محلا في المثالين الاخيرين فان قيل المنادى في المثالين
الاخيرين ليس بمضموم المحل لانه مفعول به بل منصوب المحل قلنا انه
مضموم المحل لان المراد من مضموم المحل انه لو وقع موقعه
مفرد معرفة معرب في الاصل لفظا لكان مضموما وجاز
ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين
كما في قولنا عجبت من ضرب هذا الرجل زيدا فان محله
الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا
للمصدر من حيث المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع و
الجر وكذلك المنادى هنا مضموم المحل باعتبار وقوعه
موقع المنادى المفرد المعرفة المعرب لفظا في الاصل ومنصوب
المحل باعتبار كونه مفعولا به قوله والخليل في المعطوف

ومنع بهذا السؤال ان المنادى المبني [illegible] من ان يكون في وقت عارضة او لان [illegible] ثم [illegible] بل ان يكون في وقت لازمة [illegible] عارضة فقط [illegible]

[illegible]

يختار الرفع اي اعلم ان الخليل بن احمد يختار رفع المعطوف الممتنع
دخول يا عليه الرفع تنبيها على انه منادى ثان وابا عمرو [illegible]
يختار النصب لانه تابع المبني وتابع المبني اولى ان يكون
تابعا لمحله قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اي اذا
كان المعطوف الممتنع دخول يا عليه مثل الحسن اي من الاسماء
المعرفة بلام التعريف التي يجوز انتزاع الالف واللام عنها
يختار ابو العباس الرفع كالخليل لانه يمكن انتزاع اللام
منه وتقدير حرف النداء فيه فيكون وجود اللام فيه كعدمه
فيعرب باعراب يدل على انه منادى ثان وان كان المعطوف
الممتنع دخول يا عليه مما لم يجز انتزاع الالف واللام عنه نحو
النجم والصعق فانه يختار النصب كابي عمرو لانه لما لم يمكن
انتزاع الالف واللام عنه لم يمكن تقدير حرف النداء فيه
فكان تابعا للمبني فاولى ان يكون تابعا لمحله ولقائل
ان يعكس هذا الحكم ويقول اذا لم يمكن نزع اللام من الكلمة نحو
النجم والصعق كان كجزء منها ولم يكن للتعريف واذا كان

كذلك

كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها فالرفع اولى تنبيها
على انه منادى ثان واذا امكن نزع اللام منها كان
للتعريف ولم يجز تقدير حرف النداء فيها فالنصب اولى او
يمكن ان ينتصر مذهب ابي العباس بان الذي عنده نزع اللام عنهم
صورة لام التعريف ولهذا لو قلت يا النجم يا الصعق
ويحتاج الى الوصل في جانب يا لانه بالحقيقة مثبت فيه وانت
تحتاج بالوصل عنه ويدل عليه جواز يا زيد ويا هذا و
امتناع يا الرجل مع كون تعريف اللام اقل من تعريف
العلم واسم الاشارة واذا كان كذلك كان الرفع اولى
فيما ينتزع اللام عنه لزوال مانع دخول حرف النداء عليه
في بعض الاوقات والنصب اولى فيما لم ينتزع عنه للزوم
مانع دخول حرف النداء عليه اعلم انه ذكر في شرح الكتاب
اي كتاب سيبويه
قال ابو العباس ان كان المعطوف علما معرفا باللام نحو
يا زيد والنضر كان الرفع اولى وان لم يكن نحو يا زيد و
الرجل كان النصب اولى وفرق بينهما بان النضر نصرا
ابو العباس

[illegible]

علم ليس الالف واللام للمعنى في الشمس بخلاف الرجل فان اللام
فيه للتعريف قبل الاضافة ولما كان الواجب في المضاف النصب
كان الاختيار والوصف فيما هو بمنزلة المضاف النصب هذا
عبارته وهذا النقل مخالف لما ذكرنا اولا بعض المخالفة **قوله**
والمضاف ينصب عطف على قوله المفرد اي توابع المنادى
المبني اذا كانت مضافة اضافة حقيقية لم يجز فيها الا النصب
لان المنادى حتى اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا النصب فتوابع
المنادى المبني اذا كانت مضافة بطريق الاولى اي لما
لا يجوز فيه الا النصب لبعدها عن حرف النداء الذي هو
موجب للبناء وانما قيدنا الاضافة بالحقيقية ليخرج عنه
مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز فيها الرفع والنصب لانه
بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه في تقدير الانفصال وان
وقع مثل هذا المضاف منادى لم يجز فيه الا النصب لكونه
مشابها للمضاف لطوله لكن وقوعه منادى ممتنع لامتناع
دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف **قوله** والبدل والمعطوف

اعلم انه لو وقع مثل هذا المضاف منادى بلو لا انه لكان يجوز

لولا ان شرطه صحة وقوعه منادى دون لو

هذا الذي ذكره المصنف في المتن الا ان المعطوف المحلى باللام من الاسماء المعرفة بلام التعريف التي يجوز انتزاع الالف واللام عنها كان الرفع مختارا ... وكان النصب والرفع من نكر الاسماء وقد ذكر المصنف مختصا هذا التفريع الرفع مع الرجل النصب في النكر والمقابلة بين الرجال وذكر بعض النحاة الا انها قد ذكر قال الشارح يخالف ما ذكره او البعض النحاة

غير

غير ما ذكر اي حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر وهو الذي لا يتبع [illegible]
يا عليه حكم المنادى المستقل سواء كان بدلا او معطوفا على
المنادى المبني او المعرب وسواء كان مفردا او مضافا فان
حكمها مثل حكم المنادى المستقل فان المعطوف والبدل لو
كانا مفردين معرفتين لم يجز فيهما الا البناء وان كانا مضافين
لم يجز فيهما الا النصب نحو في البدل والمنادى مفرد يا زيد
اخاك اخا عمرو ويا زيد بشر ونحوه في البدل والمنادى
مضاف يا عبد الله اخاك ويا عبد الله زيد ونحو في العطف و
المنادى مفرد يا زيد وعمرو ويا زيد واخاك ونحوه في العطف
والمنادى مضاف يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخاك وانما
كان حكمها في الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل واما في
البدل فلانه في التقدير بتكرير العامل كما يجيء في بابه فيكون حرف
النداء مقدرا فيه واما في المعطوف فظاهر لانه في العطف قائم
مقام حرف النداء **قوله** العلم الموصوف بابن مضافا الى علم
يختار فتحه اعلم ان المنادى المبني العلم اذا وصف بابن الى ابن

تقديره بدلا من المنادى المبني او المعرب او معطوفا على المنادى المبني او المعرب
شرح قوله بدلا او معطوفا
في قوله المنادى المبني او المعرب الى
نبه الشارح على ذلك

كما في بعض النسخ
او ان قوله اخاك
بيان يستقيم ادخل حرف النداء لانه لا يصح
الا ضمير المخاطب معنى

مضاف الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو ويجوز في المنادى الضم
والفتح لكن الفتح هو المختار اما جواز الاول فظاهر لانه مفرد
معرفة فيكون مبنيا على الضم والابن صفته لمضافة ويكون نحو يا
ونعلم جواز من قطعه ونحو واما اختيار الثاني فلانه لو
اشتد امتزاج الموصوف والصفة مع كثرة الاستعمال فصار
بمنزلة اسم مركب من اسمين نحو حضرموت وبعلبك و
اذا كان كذلك فتح آخر المنادى كما يفتح آخر الاسم الاول
المركب مع غيره واعلم ان الاقسام الممكنة اربعة لان
المنادى والمضاف اليه الابن اما ان يكونا علمين او
يكونا غير علمين او الاول علما والثاني غير علم او بالعكس وان
كان الاول فبناؤه على الفتح مع جواز ضمه لما ذكرنا
وان كان احد الباقية فيتعين فيه الضم على الاصل
والفرق بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرنا من
شدة الامتزاج وكثرة الاستعمال في الاول دونها وانما نصب
ميمنا في على الحال من ابن لان الابن معرفة لان المراد به اللفظ

[illegible]

اللفظ لان لفظ الابن لا شركة فيه لان الشركة انما تقع
في المسميات دون الاسامي قوله واذا نودي المعرف
باللام الخ اي اذا نودي الاسم المعرف بلام التعريف
نحو الرجل مثلا توصل الى ندائه بالاسم المبهم فيقال في
ندائه يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل
ثم اعلم ان كلمة ها في يا ايهذا الرجل هو كما في يا ايها الرجل
حصله في هذا زيد بدل كل انه لم يصح يا اي ذا الرجل ثم للقائل
ان يقول ان فائدة في اتيانه اسم الاشارة بعد
اي لاحتياج اي الى اسم جنس فيه اللام لا الى المبهم
ولانه يحصل التوصل الى نداء مثل الرجل باحدهما
فلا حاجة الى الاخر وانما احتيج الى التوصل بالمبهمات
في ندائه لكراهتهم اجتماع اللام وحرف النداء في كلمة
واحدة لكون اللام للتعريف وحرف النداء ايضا مع
القصد للتعريف ولو اجتمعا لزم اجتماع حرفي التعريف
وهو غير جائز فتوصلوا بالمبهم وادخلوا حرف النداء عليه

قوله يا ايها الرجل [illegible] بعض النسخ ساقط [illegible] والصواب
[illegible]

وجعلوا ذلك الكلم المعرف تابعا له اصلاحا للفظ قوله
والتزموا رفع الرجل اه اى التزموا رفع الرجل حال كونه
صفة للمنادى المبهم مع انه صفة مفردة للمنادى المبنى
وانه جاز ان يكون الصفة المفردة تابعة للفظ المبنى
ومحله وانما التزموا رفعه ليكون تنبيها على انه هو
المقصود بالنداء والتزموا ايضا رفع توابع الرجل
مفردة كانت او مضافة لانها توابع المعرب ووجب
كون توابع المعرب ان يكون تابعة للفظ المعرب
تقول يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها الرجل الظريف
وقد نظر لجواز كون توابع المعرب تابعة لمحله اذا
غاير اعراب محله اعراب لفظه نحو ما زيد بقائم و
قائما بالنصب والجر فالاولى ان يقال بوجوب
رفع متبوعه نعم يجوز نصب ذى المال على ان يجعله
بدلا من اى كانك قلت يا ايها الرجل يا ذا المال و
يعلم كذلك فى يا زيد العاقل ذو المال فان جعلت ذو

[illegible]

ذو المال تابعا للعاقل والعاقل مرفوع لم يجز فيه
الا الرفع وان جعلته تابعا لزيد بدلا او صفة تعين
النصب وان جعلت الظريف تابعا لاى فى يا ايها
الرجل الظريف جاز الرفع والنصب ويعلم ذلك من
قصه وتوابعه اى وتوابع الرجل و اعلم انه قيل ان
قصد فى نحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان هذا بمنزلة
اى وان قصد نداء هذا كان بمنزلة زيد فعلى هذا
يجوز فى الرجل النصب ايضا قوله وقالوا يا الله خاصة
اشارة الى جواب سوال مقدر وهو ان يقال انكم قلتم
اذا نودى المعرف باللام قيل يا ايها الرجل والله
معرف باللام فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه لا
يقال كذلك بل يقال يا الله وجوابه ان نقول
انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله لان
اللام الذى فى الله ليس للتعريف بل هو عوض عن
وفا صح وهو الهمزة فى الاله واما لعدم اذن الشرع

[illegible]

[illegible]

في الاطلاق لاسماء المبهمة على انه كق قوله ولكن في مثل
يا تيم تيم عدي اثان ولكن في المنادى اذا كرر بلفظه
مضافا الى اسم كقوله يا تيم تيم عدي لا ابا لكم ولا يلقينكم
في سوأة عمر الضم والنصب في الاول مع النصب في
الثاني اما ضم الاول فظاهر لانه منادى مفرد معرفة
مبني على الضم وكذلك نصب الثاني ظاهر لانه ايضا منادى
مضاف وحرف ندائه محذوف واما تاكيد للاول
واما نصب الاول فاما على تقدير ان يكون مضافا الى
عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي للاول واما على
تقدير ان يكون مضافا الى عدي المحذوف والتقدير
يا تيم عدي تيم عدي حذف الاول لدلالة الثاني عليه
وانما قال الضم والنصب ولم يقل الضم والفتح لانه
معرب لكونه مضافا على ما ذكرنا قوله والمضاف
الى ياء المتكلم الخ اي المنادى المضاف الى ياء المتكلم
نحو يا غلامي يجوز فيه يا غلامي بحركة الياء وهو الاصل

لان الياء فيه بمنزلة الكاف في غلامك ويا غلامي
باثبات الياء وسكونه تخفيفا ويا غلام بحذف الياء
اكتفاء بالكسرة ويا غلاما بقلب الياء الفا تخفيفا
وبالهاء وقفا اي يجوز لحاق الهاء بالكل فتقول يا
غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه للفرق
بين الوصل والوقف قوله وقالوا يا ابي الخ يعني اذا
كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم ابا واما يجوز فيه
ما جاز في سائر الاسماء المضافة الى ياء المتكلم و
يجوز فيه زوائد وهي يا ابت ويا امت بكسر التاء
بقلب الياء تاء ومناسبة الكسرة للياء ويا ابت
ويا امت بفتح التاء لكون التاء بدلا عن الف
متحرك بالفتح ويا ابتا ويا امتا بتعويض الالف
التاء عن الياء ولم يقل يا ابتي لان التاء
بدل عن الياء فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل والمبدل
منه وهو غير جائز قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة

[illegible]

اى اى اذا كان المنادى ابنا مضافا الى العم او الى الام المضاف
الى ياء المتكلم يجوز فيه ما جاز فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم
نحو يا غلامى ونحوه يا ابن عمى ويا ابن أمى بفتح الياء او
سكونها ويا ابن امِ ويا ابن عمِ بحذف الياء للاكتفاء بالكسرة
ويا ابن اما ويا ابن عما بقلب الياء الفا ويجوز فيه وجه
آخر وهو يا ابن امَ ويا ابن عمَ بحذف الالف اكتفاء بالفتحة
وانما جاز فيه هذا الوجه مع انه لم يجز فى المنادى المضاف الى
ياء المتكلم على اللغة المشهورة لانه اثقل من المنادى المضاف
الى ياء المتكلم لزيادة التركيب وانما قال خاصة لعدم جواز
ما جاز فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم فى غيرهما سواء
كان المضاف غير الابن نحو يا غلام امى او عمى او كان المضاف
اليه غير الام والعم نحو يا ابن اخى او كان المضاف والمضاف
اليه غيرهما نحو يا غلام اخى ويا غلام غلامى وانما اختصا
بهذا الحكم دون غيرهما لكثرة استعمالهما عند العرب دون غيرهما
قوله وترخيم المنادى جائز الى وترخيم المنادى جائز

[illegible]

فى سعة الكلام والاضطرار والترخيم فى غير المنادى جائز
للضرورة كقوله ديار مية اذ مى تساعفنا ولا يرى
مثلها عرب ولا عجم اى اذ مية وهو حذف فى آخره تخفيفا
اى ترخيم المنادى حذف فى آخره لكنها لا لعلة اوفى
غير التخفيف قوله وشرطه ان لا يكون مضافا اى وشرط
الترخيم ان لا يكون مضافا لان المضاف لو رخم لرخم آخره او
آخر المضاف اليه فلو رخم آخر المضاف لم يكن الترخيم فى الآخر
لان المضاف اليه من تتمة الاول معنى ولو رخم آخر المضاف
اليه لم يكن الترخيم فى آخر المنادى لان المضاف اليه ليس من
المنادى لفظا ولا ان لا يكون مستغاثا لان المطلوب
من الاستغاثة مد الصوت والتطويل والترخيم مناف
له وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير وان
يكون احد الامرين اما علما زائدا على ثلثة لوقف واما بتاء
التانيث لانه اذا كان علما كان معلوما اذا حذف
منه شىء واذا كان زائدا على ثلثة لوقف لم يلزم الاجحاف فى نقص

الاجحاف تنگ
فاكرفتن وغايت
نقصان كردن
مصادر
وبعد كردن بالبار

[illegible]

الكلمة لمجرد التخفيف واما اذا كان بتاء التانيث فلا يشترط فيه
ان يكون علما وان يكون زايدا على ثلثة احرف لانه لو رخم لم
يحذف منه الا تاء التانيث وهو ليس من نفس الكلمة فاذا
لم يلزم من حذف تاء التانيث الحذف من الكلمة فلم يلزم الاجحاف
من نفس الكلمة بسبب حذفها اعلم ان سيبويه شرط في ترخيم
على لغة من جعل الباقي اسما برأسه ان يكون علما لئلا
يلتبس بالاثنا فيه فلا يقال في ترخيم جبينة اذا كان
صفة يا جبين قبل حصول الالتباس لجواز تانيث
فعل المذكر غير العلم اذا اريد به النفس واما اذا كان
علما فلا يحصل الالتباس لانه لا يؤنث المذكر و
بالعكس في الاعلام حملا على المعنى قوله فان كان في آخره
زيادتان اي اعلم ان هذا اشارة الى ما يحذف من المنادى
للترخيم فانه قد يحذف له حرفان وقد يحذف له اسم برأسه
وقد يحذف حرف واحد اما الاول وهو ان يحذف حرفان
فاذا كان في آخر الكلم حرفان زائدتان زيدتا معا في حكم

الزائدة الواحدة وذلك كما في الالف الممدودة نحو اسماء
وحمراء والالف والنون المزيدتان نحو سكران ومروان
او ياء النسبة نحو كوفي وبصري او علامة التثنية والجمع نحو
زيدين وزيدين فانه يحذف حرفان لكونهما بمنزلة حرف
واحد لكن يشترط ان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف اذا
عن مثل يدين ودمين وكذلك يحذف حرفان اذا كان
في آخر الكلم حرف صحيح قبله مدة وكان الكلم اكثر من اربعة
احرف نحو منصور ومسكين وعمار فانه يحذف له حرفان
اما الراء فلانه في آخر الكلم ووجب الترخيم في آخر الكلم
واما الواو فلانه حرف علة زائدة وحرف العلة الزائدة
اولى بالحذف وانما قال وهو الاكثر من اربعة احرف
احترازا عما اذا يكون على اربعة احرف نحو سعيد فانه لا يحذف
له حرفان لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة للترخيم الذي هو
لمطلق التخفيف وعليه بيت الكتاب تنكرت منا بعد معرفة لمي
اي يا لميس فحذف السين وبقي يا فعيل والمراد بالمدة وفائدة

وذلك لانهما كانا في حكم الحرف الواحد [illegible]

منصور [illegible]

[illegible]

من حروف المد ساكن في الاصل ولذا حذف وقال للترخيم
من منصور وعمار ومسكين ولم يحذفا من مختار بل يقال
في ترخيمه يا مختا باثبات الالف لانها ليست بمثابة التغيير
المذكور لكون الالف غير زائدة بل بدلا عن ياء متحرك في الاصل
اذ اصله مختير او مختير وكذلك مستقيل ومستمال واعلم انه لو قال
او قبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة او قال كان اولى ليدخل
فيه مثل مرمى فانه يحذف فيه وقال ايضا للعلة المذكورة
اعلم ان اسماء على وزن افعال عند بعضهم من الوسم قلبت
الواو همزة وعلى افعال عند سيبويه جمع اسم اصله اسماو
قلبت الواو همزة فعلى الاول وهو اختيار الحكم ما قبل
آخره زائدتان وعلى الثاني ما قبل آخره حرف صحيح قبله مدة
قوله وان كان مركبا حذف الكلمة الاخيرة اي وان كان
المنادى مركبا نحو بعلبك وحضرموت فانه حذف الكلمة
الاخيرة لان الكلمة الاخيرة بمنزلة تاء التانيث في نحو قائمة فكما يحذف
تاء التانيث للترخيم فكذلك يحذف الكلمة الاخيرة هاهنا قوله

[illegible]

وان

وان كان غيره كنحو فحرف واحد اي وان كان المنادى
غير ما ذكر اي غير ما حذف له حرفان او الكلمة الاخيرة حذف له
حرف واحد عملا بالاصل اذ الاصل هو ان يحذف حرف
واحد والزيادة بسبب عارض والعارض منتف قوله
وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو
ويا كرو اي المحذوف من المنادى المرخم ان يكون في حكم
الثابت على مذهب الاكثرين وهو الاصح لان المراد
بقول القائل يا حار هو يا حارث لفظا ومعنى اما معنى
فلان المراد هو ذلك المسمى واما لفظا فلان المراد هو
ذلك الكلم واذا كان المحذوف في حكم الثابت ترك الباقي
من المحذوف على ما كان عليه من الحركة والسكون و
يقال يا حار ويا ثمو ويا كرو قوله وقد يجعل اسما
برأسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كري اي وقد يجعل الباقي
من المنادى المرخم اسما برأسه فيقال يا حار بالضم
لانه منادى مفرد معرفة ووجوب بناء المنادى

كان اصله على القول الثاني يا ثمو بجعل الواو
متحركة [illegible] من الاسم المتمكن واو قبلها
ضمة [illegible] الصفة ابدلت
الواو ياء [illegible] قبلها [illegible]

المفرد الموقوف على الضم وبنائه بالياء لان اصله يا ثمود فلما حذف
منه الدال وجعل الباقي اسما برأسه وكان في آخره واو قبلها
ضمة قلبت الواو ياء والضمة كسرة كما في ادل جمع دلو فان
اصله ادلو قلبت الواو ياء والضمة كسرة وثانيا في ترخيم
ياكروان بعد جعل الباقي اسما برأسه ياكرى لانه لما حذف
الالف والنون بقي ياكرو وقعت الواو متطرفة متحركة
ما قبلها مفتوحة فوجب قلبها الفا لما ثبت في كلامهم من
القاعدة قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب
اعلم ان العرب استعملوا صيغة النداء اعني وا في النداء
وهو يا فقط وفي المندوب نحو تحقق التوافق بين المنادى
والمندوب لان المنادى هو المطلوب اقباله بحرف
نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب هو
المتفجع عليه بيا او وا فيا صيغة النداء تستعمل في المندوب
ايضا لمشابهة المندوب المنادى من حيث التخصيص
لان كل واحد منهما مخصوص من بين قومه ولكن المندوب

لكون كل واحد منهما مدعوا الا ان المندوب
مدعو على وجه [illegible] لا ليجيب كما ان المستغاث
مدعو على وجه [illegible] لا ليجيب كم

[illegible]

اختص بوا لكون نصا على الندبة قوله وحكمه في الاعراب و
البناء حكم المنادى اي وحكم المندوب في الاعراب والبناء حكم
المنادى فكما ان المنادى اذا كان مفردا معرفة مبني على الضم
فكذلك المندوب واذا كان مضافا فمنصوب فكذلك
المندوب الا ان المندوب لا يقع نكرة ولا مشابها للمضاف
وكذلك حكم توابع المندوب مفردا او مضافا كحكم توابع
المنادى مفردا او مضافا وانما كان حكمه مثل حكم المنادى
في الاعراب والبناء لانه لما اجرى مجراه في صيغته اجرى
مجراه في احكامه من الاعراب والبناء قوله ولك زيادة
الالف في آخره اي ولك زيادة الالف وما يقوم مقامه
في آخر المندوب لان المطلوب فيه مد الصوت والتطويل
الا ان المندوب اذا كان مضافا او موصولا تلحق
بآخر المضاف اليه والصلة قوله فان خفت اللبس
قلت واغلامكيه وا غلامكموه اي وان خفت اللبس بزيادة
الالف لم تزد الالف بل زدت حرفا مجانسا لحركته او

لا يقال قوله واختص بوا انما في ما ذكر
ثم [illegible] من قوله وقد استعملوا صيغة
النداء في المندوب [illegible] معناه انه لا يستعمل
الا مع [illegible]
[illegible]

وانما خص الالف [illegible]
لانه اكثر مدا [illegible]
لان الالف [illegible] الفتحة

[illegible] المندوب [illegible]

في المسائل نحو غلام مخاطبة تقول في غلام مخاطبة يا غلامكيه
بزيادة الياء لانه لو زيد في آخره الالف وقيل يا غلامكاه التبس
بغلام رجل مخاطب فالحق به الياء المناسب لحركة الكاف
ومن الكسر ونحو غلام جماعة مذكرين فانك لو الحقت بالف الندبة
وقلت واغلامكماه لالتبس بغلام المخاطبين فالحقت بآخره الواو
لانه مناسبة للجمع قلت واغلامكموه **قوله** وكذلك الهاء في الوقف
اي وكذلك زيادة الهاء مع زيادة الالف والواو والياء
فتقول وازيداه واغلامكيه واغلامكموه لان المطلوب فيه مد
الصوت والتطويل ولان الهاء في الوقف تبين بيان حرف
الحروف **قوله** ولا يندب الا المعروف فلا يقال وا رجلاه ولذا
لم يندب النكرة لان المراد بالندبة تمهيد العذر للمتفجع عليه واعلام
بوقوعه في مصيبة عظيمة وهذا المطلوب لا يحصل الا
بعد ان يكون المندوب معروفا فلا يقال وا رجلاه واما قولهم
وامن حفر بئر زمزماه وانما جاز لانه في قوة قولنا واعبد المطلباه
لان من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب وكونه

معروفا

معروفا كاف في جواز كونه مندوبا وكونه علما ليس بشرط حتى
لو كان علما غير معروف لم يجز ندبته ولو كان معروفا غير
علم جاز ندبته ولهذا قال ولا يندب الا المعروف ولم يقل
لا يندب الا العلم **قوله** وامتنع مثل وازيد الطويلاه خلافا
ليونس اعلم ان الخليل ذهب الى امتناع الحاق علامة
الندبة بصفة المندوب وذهب يونس الى جوازه واستدل
الخليل على مذهبه بانه لو جاز وازيد الطويلاه جاز وا
اثر زيد الطويلاه لان كل واحد منهما غير المندوب ومنع يونس
ذلك لان الاثر وان لم يكن هو المندوب لكنه متعلق المندوب
والنعت ليس المندوب ولا متعلق المندوب ولم يلزم من
امتناع الثاني امتناع الاول ويمكن ان يستدل لمذهب
الخليل بان المندوب متفجع والصفة ليس من جملته وانما هي
اسم جيء به للتخصيص والتوضيح فلم يلحق به علامة الندبة
ولذا اتفقا على جواز الحاق علامة الندبة بالمضاف
اليه والصلة لان المضاف اليه مع المضاف بمنزلة كلمة واحدة

اي الملازمة وابيه لانه يجوز ان يكون عدم جواز
وا ... زيد الطويلاه لان الصفة ليست
متعلقة بالمندوب بخلاف وازيد
الطويلاه

[illegible]

وكذا الصلة مع الموصول لانها في الكوث على المضاف اليه و
الصلة تجلى في الصفة قوله ويجوز حذف حرف النداء اي اعلم انه
يجوز حذف حرف النداء من ثلثة اشياء ومن العلم نحو يوسف
اعرض عن هذا اي يا يوسف والمضاف نحو عبد الله افعل
كذا اي يا عبد الله واي نحو ايها الرجل افعل كذا اي يا ايها
الرجل واما جواز حذفه في النداء عن العلم فلان العلم
مشهور وكثر استعماله في ندائه فلو حذف منه حرف النداء
لم يلتبس بغير النداء اما جواز حذف حرف النداء عن
المضاف واي فلكونهما شابهين للعلم في عدم وقوعهما
صفة لاي فان كل واحد من العلم والمضاف واي لا
يقع صفة لاي وقوله لم يجز حذف حرف النداء من الجنس
والمراد بالجنس اسم يصح دخول اللام عليه وجعله صفة
لاي نحو يا رجل لجواز وقوعه صفة لاي نحو يا ايها الرجل
وكذلك على اسم الاشارة نحو يا هذا لجواز وقوعه صفة
لاي نحو يا ايهذا لم يجز حذف حرف النداء عن المشتقات

[illegible]

والمندوب

[illegible]

والمندوب لان المقصود فيهما التطويل ومد الصوت
وحذف حرف النداء مناف لهما قوله وشذ اصبح ليل
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ليل في قولهم
اصبح ليل جنس مع انهم حذفوا عنه حرف النداء و
كذلك كرا واطرق كرا مع انهم حذفوا حرف النداء
عنهم وانتم قلتم لا يجوز حذف حرف النداء عن
الجنس وجوابه انه شاذ لا يعول ولا يقاس عليه
اعلم ان في اطرق كرا شذوذين احدهما حذف حرف
النداء والثاني الترخيم لكونه غير علم قوله وقد يحذف
المنادى اي اذا دل عليه قرينة لانه منصوب به فلما جاز
حذف المنصوب جاز حذفه ومثاله قوله تعالى الا يا اسجدوا
اي الا يا قوم اسجدوا قوله والثالث ما اضمر عامله على
شريطة التفسير اي الثالث من المواضع الاربعة التي
وجب حذف عامل منصوبه فيها ان يكون العامل مفسرا
بشيء فوجب حذفه لئلا يلزم اجتماع المفسر والمفسر

[illegible]

٨٤

فيه كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او
متعلقه احترز بقوله كل اسم لانه لابد ان يكون اسما لانه مفعول به
وقوله بعده فعل احترز عن مثل قولنا زيد قائم فانه
ليس من هذا القبيل وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا
ازيدا محبوس انت عليه فان زيدا ههنا اسم ليس بعده
فعل لكن بعده شبهه وهو محبوس لانه اسم المفعول وشبه
الفعل كما يجيء في موضعه وقوله مشتغل عنه بضميره احترز
عن مثل زيدا ضربت فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه
بضميره بل به فانه ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل
الذي بعده وقوله او متعلقه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا
ضربت غلامه فان زيدا اسم بعده فعل غير مشتغل عنه
بضميره لكنه مشتغل بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام فلو
لم يقل او متعلقه لخرج عنه وهو منه وقوله لو سلط
عليه لنصبه احترز عن الاسم الذي لم يصح تسليط الفعل
وله مناسبة عليه من حيث اللفظ كالاسم الذي يتوسط

بينه وبين الفعل ما له صدر الكلام نحو حرف الاستفهام و
ما النافية مثل قولنا زيد هل ضربته وزيد ما ضربته فان
زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكن لا يصح تسليط
عليه لفظا لان ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله واحترز
عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل وله مناسبة عليه
من حيث المعنى كقوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر
اعلم ان عبارته في الاحترازين قاصرة وسقوط لكنه لابد
من قيد زائد على هذين الاحترازين ويعلم منه انه لا
يجوز نصب زيد في زيد ضاربه ابوه لان اسم الفاعل لا يعمل
عمل الفعل الا بعد الاعتماد على صاحبه او الهمزة او في
النفي وههنا لم يعتمد وقوله او مناسبه اي في معناه
او لازم معناه ليدخل فيه مثل زيدا مررت به او حبست
عليه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس
اذا سلط عليه لنصبه لكن مناسبه وهو جاوزت او
لازمه لو سلط عليه لنصبه ومثاله ما ذكر من الصور

اطلعت على هذه النسخة بعد ان كتبت
تلك الحاشية التي هي تفصيل هذه النسخة
باربع عشرة سنة تقريبا

الاربعة وهي قولنا زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا
ضربت غلامه وزيدا حبست عليه تقدير الاول ضربت زيدا
وتقدير الثاني جاوزت زيدا وتقدير الثالث اهنت زيدا
لان ضرب غلام زيد يستلزم اهانته وتقدير الرابع لازمت
او لابست زيدا لاستلزام كونه محبوسا عليه ملابسته وملازمته
له والحاصل انه ان امكن تقدير الفعل المفسر قدر وان لم
يمكن فان امكن تقدير فعل بمعنى الفعل المفسر قدر وان
لم يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر ولقائل ان يقول
يدخل في التعريف المذكور ما اضمر عامله خبر كان لان زيدا
في قولنا زيدا كنت اياه يصدق عليه الحد المذكور فيلزم ان
يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله قسم من اقسام المنصوب
مع ان خبر كان ليس بمفعول به ويمكن ان يجاب عنه بانا لانم
انه يلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله اعم من المفعول به
مع انه قسم من اقسامه لجواز كون الشيء اعم من الآخر من وجه
دونا وجوابه ان المراد بالاسم في قوله كل اسم بعده فعل

[illegible]

هو المفعول به فكانه قال كل اسم منصوب بعده فعل الخ
ولم يذكر اعتمادا على فهم المتعلم لانه لما قسم المنصوب الذي
يجب حذف ناصبه الى الاقسام الاربعة علم ان كل قسم
منها مفعول به ولم يحتج الى ذكره **قوله** ويختار الرفع
بالابتداء اي ويختار رفع الاسم الذي بعده فعل
مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة
خلاف الرفع اي عند عدم قرينة النصب التي يكون
النصب معها مساويا للرفع او مختارا او واجبا نحو
زيد ضربته فان النصب والرفع جائزان فيه لوجود
قرينتيهما لكن الرفع اولى من النصب لان النصب
محتاج للحذف والرفع ليس كذلك وكذلك يختار
الرفع ايضا عند وجود قرينة النصب المختار اذا
كان قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب المختار نحو
اما مع غير الطلب نحو جاءني زيد واما عمرو فضربته
فانه لولا اما لكان النصب هو المختار لانه على التقدير

[illegible]

النصب كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية
وعلى تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الجملة
الفعلية فالاول اولى للتناسب لكن مع وجود اما كان
الرفع هو المختار لان اما لا يقع الفعل بعدها الا نادرا
فالرفع اولى من النصب واذا كان كذلك تعارض الدليلان
المرجح احدهما للرفع والاخر للنصب فيترجح الرفع لاستلزام
النصب الحذف دون الرفع وانما قال مع غير الطلب
لان اما لو كان مع الطلب لكان النصب هو المختار
نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمه لانه على تقدير الرفع
كان الطلب خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل
الصدق والكذب والطلب لا يحتمل الصدق ولا
الكذب وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف الفعل
الناصب له وحذف الفعل وتقدير الفعل بعد اما
وكلاهما اكثر من وقوع الطلب خبر المبتدا وكذلك
الرفع مختار بعد اذا المفاجاة نحو جاءني زيد واذا

فالاولى ان تقول قام زيد واذا عمرو يضربه يجوز الرفع والنصب لكن الرفع اولى مع وجود قرينة النصب اعني رد هي الجملة الفعلية المتقدمة لوقوع المبتدا بعد اذا المفاجاة غالبا مع كون الرفع من الحذف لكان اولى من النصب كما حرر

[illegible]

عمرو اكرمته لان اولوية عطف الجملة الفعلية على الجملة
الفعلية تعارضها ندرة وقوع الفعل بعد اذا المفاجاة
فيترجح الرفع لعدم استلزام حذف الفعل **قوله** ويختار النصب
بالعطف على جملة فعلية اي ويجوز الرفع ويختار النصب
بعد جملة فعلية معطوف عليها جملة اخرى نحو جاءني زيد
وعمرا اكرمته لانه على تقدير النصب يلزم عطف
جملة فعلية على جملة فعلية وعلى تقدير الرفع يلزم
عطف جملة اسمية على جملة فعلية والاول اولى واحفظ
للتناسب **قوله** وبعد حرف النفي اي ويختار النصب
بعد حرف النفي والاستفهام مع جواز الرفع نحو ازيدا
ضربته وما زيدا ضربته فانه على تقدير الرفع كان النفي
والاستفهام داخلين على الاسم وعلى تقدير النصب
كان النفي والاستفهام داخلين على الفعل ولا شك
ان دخولهما على الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن
الرفع بعد هل الاستفهامية اضعف من الرفع بعد

[illegible]

الهمزة لما يذكر في باب الاستفهام وانما قال في الاستفهام
احترازا عن اسم الاستفهام نحو من وما لعدم ترتب هذا الحكم
على اسم الاستفهام قوله واذا الشرطية وحيث اي ويجوز
الرفع ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا
ضربته وبعد حيث نحو اجلس حيث زيدا ضربته وانما كان
النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب
كان اذا وحيث مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير
الرفع كانا مضافين الى الجملة الاسمية واضافتهما الى
الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون
اذا في معنى الشرط وحمل حيث عليها لمشابهتها اياها و
لانه يستعمل للشرط وانما قيد اذا بالشرطية احترازا عن
اذا المفاجاة فان الرفع هو المختار بعدها قوله
وفي الامر والنهي اي ويجوز الرفع ويختار النصب
اذا كان بعد الامر نحو زيدا اضربه والنهي نحو زيدا
لا تضربه لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر والنهي خبرا

الا الشان [illegible]

[illegible]

عن المبتدا وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق والكذب و
الامر والنهي لا يحتملان الصدق ولا الكذب وانما جاز
على تاويل بعيد وهو ان يقال ان تقديره زيد مقول
فيه اضربه او لا تضربه وعلى تقدير النصب لا يلزم الا
حذف الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد قوله وعند
خوف لبس المفسر بالصفة اي ويجوز الرفع ويختار
النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة لانه على تقدير
الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة فلا يفيد معنى هو
مقصود وعلى تقدير النصب لا يفيد الا معنى مقصودا
كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان معنى الآية
خلقنا كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان تقديره
انا كل شيء بقدر فلم يفد الا معنى مقصودا من الآية و
اذا رفع كل شيء احتمل ان يكون كل شيء مبتدا او خلقناه
بقدر جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول والجار
والمجرور في محل الرفع بانها خبر كل شيء وح يفيد

اي حين اذ كان كل شيء مبتدا او خلقناه بقدر جملة فعلية في محل الرفع بانه خبره

[illegible]

معنى مقصودًا من الآية واحتمال أن يكون كل شيء مبتدأ و خلقناه
في محل الجر بأنه صفة لشيء وبقدر أعني الجار والمجرور في محل
الرفع بأنه خبر كل شيء وحينئذ لم يفد معنى مقصودًا من الآية
لأن معناه ح أن كل ما هو مخلوقنا هو بقدر وله يلزم منه
أن يكون جميع الأشياء مخلوقنا بقدر و المقصود من
الآية هو الثاني دون الأول كما ذكرنا واراد بلبس
المعنى بالصفة هذا الاحتمال وإذا كان النصب منصوصًا
هو المطلوب من الآية والرفع غير منصوص فيه بل محتملا
له ولغيره كان النصب أولى بالضرورة قوله ويستوي
الأمران في مثل زيد قام وعمرا أكرمته أي ويستوي الرفع
والنصب في المعطوف على جملة ذات وجهين اسمية و
فعلية مثل زيد قام وعمرو أكرمته لأن الجملة الأولى
ذات وجهين أحدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة الكبرى
أعني المبتدأ والخبر والثاني كونها جملة فعلية وهي الجملة الصغرى
أعني الفعل والفاعل وهو قام مع فاعله فرفع عمرو على

أقول ولقائل أن يقول هذا المعارضة غير مستقيم فإنا لا نسلم التجدد
على تقدير الرفع وإنما يكون كذلك أن لو عطفت مفردات
الجملة الثانية على مفردات الجملة الأولى وأما لو كانت
الجملة الثانية برأسه معطوفة على الجملة الأولى فلا تحقق
التناسب أصلا اللهم إلا أن يقال بتقدير النصب يتعين التوافق
وبتقدير الرفع لا يتعين لجواز أن يكون
من عطف المفردات تم سعد

سعدی

تقدير عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية وهي
الكبرى ونصب عمرو على تقدير عطف الجملة الفعلية على الجملة
الفعلية وهي الصغرى وإن ترجح النصب بكون معطوفه فعلية ترجح
الرفع بعدم حذف العامل فيها أيضًا لكن هذا التأويل غير
مستقيم الامر تقديره وان او عطف ادعيتم لكن لو وجب
أن يتحقق للمعطوف ما يجب ويثبت للمعطوف عليه قوله
وجب النصب أي وجب النصب بعد وقوع الشرط
نحو إن زيدا ضربته ضربك وبعد وقوع التحضيض نحو ألا
زيدا ضربته وهلا زيدا ضربته لأن وقوع الشرط والتحضيض
واجبة الدخول على الفعل لفظا أو تقديرا كما يجيء وههنا
لما لم يكن داخله لفظا وجب أن يقدر الفعل بعدهما وأن يقدر
الفعل الذي من جنس المفسر وهو الذي بعد الاسم و
ذكره وهو الفعل الناصب فوجب النصب اعلم
أن المراد في الشرط إن ولو دون أما قوله وليس مثل
أزيد ذهب به منه أي وليس قولنا أزيد ذهب به مع

باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط
الفعل او مناسبه عليه لنصبه وههنا ليس كذلك لانه
ذهب لو سلط على زيد لم ينصبه ولا مناسبه لان مناسب
ذهب اذهب وهو لم يقتض النصب فالرفع لازم
على الابتداء والجملة التي بعده خبره قوله وكذلك كل
شيء فعلوه في الزبر اي وكذلك قوله تعالى وكل شيء فعلوه
في الزبر ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير
وان كان منه ظاهرا لانه لا يصح تسليط الفعل عليه لانه
لو صح لكان تقديره فعلوا كل شيء في الزبر وهو
باطل وذلك لان الجار والمجرور وهو في الزبر اما صفة
لشيء او متعلق بفعلوا وكل واحد منهما باطل اما الاول
فلانهم ما فعلوا كل شيء مسطور في الزبر من الاوامر
والنواهي واما الثاني فلانهم ما فعلوا في الزبر شيئا
فالرفع لازم فكل شيء مبتدأ وفعلوه في الزبر اي
الفعل والفاعل والمفعول في محل الجر بانه صفة لشيء

والجار

والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدأ او تقديره
كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر قوله ونحو الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة اعلم ان
ظاهر هذه الاية يدل على انها من هذا الباب لانه امر
بعده فعل متعد مع الطلب لكن القراء السبعة اتفقوا
على الرفع والمراد منها غير الظاهر فذهب المبرد الى ان
الزانية مبتدأ والزاني عطف عليه وقوله فاجلدوا
خبر المبتدأ وانما ادخل الفاء على خبر المبتدأ لان
الالف واللام في الزانية والزاني بمعنى التي والذي
فتقديره التي زنت والذي زنى وثبت من قبل ان
المبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف جاز
دخول الفاء على خبره فجاز دخول الفاء على الخبر ههنا لكن
وقوع الامر خبر المبتدأ على تاويل فتقديره فيهما اجلدوا
كل واحد منهما وح لم يكن من هذا الباب لان ما بعد
هذا الفاء لا يعمل فيما قبله وذهب سيبويه الى ان

لان الفاء بمعنى الشرط كما ان الشرط لا يعمل ما بعده فيما قبله
لاقتضائه صدر الكلام وكذا الفاء يقتضي
صدر الكلام فح لا يعمل ما بعده فيما قبله وان
عمل لبطل صدارته

الزانية مبتدا على تقدير حذف المضاف وخبره محذوف
وهو فيما يتلى عليكم وتقديره حكم الزانية والزاني فيما يتلى
عليكم فهذه جملة وقوله فاجلدوا كل واحد منهما جملة ثانية
بيان للجملة الاولى فح لم يكن من هذا الباب لان قوله
فاجلدوا لا تعلق له بالزانية من حيث العمل فيه لكونه
من جملة اخرى قوله والا فالمختار النصب اى ان
لم يكن المراد غير الظاهر كما ذكره المبرد وسيبويه كان
المختار النصب كما في القراءة الشاذة لانه من باب
الاضمار عامله على شريطة التفسير ومعه اقوى قرينة النصب
المختار وهو الطلب اعنى الطلب كالامر قوله الرابع
التحذير اعلم ان الباب الرابع من جملة الابواب
الاربعة التي يجب حذف عامل المفعول فيها التحذير
والتحذير معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او معمول
بتقدير اتق والمحذر منه مكرر فقوله معمول شامل للغير
التحذير نحو زيدا في جواب من قال اضرب فقوله بتقدير

فان قلت اتق نفسك يكون المتقى هو النفس فكيف يكون ذلك قلت المراد بالاتقاء ههنا

اتق

اتق تجيء عنه شبهة فان زيدا في المثال المذكور وان
كان معمولا لكن ليس بمعمول بتقدير اتق بل هو معمول
بتقدير اضرب وقوله تحذيرا مما بعده احتراز عن
مثل زيدا في جواب من قال من اتقى فانه معمول بتقدير
اتق لكن لا تحذيرا مما بعده فانه ليس من هذا الباب
ط اذ ذكر فعله فقوله او ذكر المحذر منه مكررا يدخل
فيه مثل قولنا الطريق الطريق فانه وان لم يكن
معمولا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه معمول
بتقدير اتق والمحذر منه مكرر وقوله او ذكر معطوف
على قوله منصوب تحذيرا بتقدير وهو معمول بتقدير
اتق حذر تحذيرا مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده
فتحذيرا على التقدير الاول منصوب مطلق وعلى التقدير
الثاني مفعول له وانما وجب حذف الفعل العامل له
لعدم الفرصة بتلفظ الفعل ووجود القرينة الدالة
عليه ومثاله اياك والاسد اي اتق نفسك ان تتعرض

انما وجب حذف الفعل الناصب في الاسماء للجمع بين الاتقاء والمنصوب لان الاسم الاول يقوم مقام الفعل فان صلحت التكرير قولك الطريق الطريق لانه للتاكيد جاز اظهار الفعل

تقديره اتق الطريق فيما اذا كان الطريق مخوفا ... والمتقى في غير الطريق ... فالفعل المضمر

للاسد والاسد ان يشوش لنفسك فحذف اتق لما ذكرنا
فاستغنى عن النفس لعدم موجب الاتيان به وهو كراهة
الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد وعدل
عن الضمير المتصل الى الضمير المنفصل للضرورة فقيل
اياك والاسد وكذلك قولهم اياك وان تحذف اي اتق
نفسك ان تشوش الحذف والحذف ان يشوش لنفسك
والحذف هو ضرب الارنب بالعصا وكل فيه عبارة
اخرى وهي اياك من الاسد واياك من ان تحذف ولكن
في عبارة اولى وهي اياك ان تحذف لجواز حذف
من وسائر حروف الجر عن ان وان لطلب الخفة
لطولهما بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسد لانه
لو جاز لكان اما بتقدير اياك والاسد او بتقدير
من الاسد والاول غير جائز لامتناع حذف
حرف العطف والثاني كذلك لامتناع حذف حرف الجر من
الاسماء الصريحة الا في المواضع التي حذفتها العرب فيها الا ترى

فان قيل كيف يصح عطف الاسد على اياك والاسد غير محذر قيل كلاهما محذران لكن جهة التحذير مختلفة فان احدهما محذر وهو اياك والاسد محذر عنه كما تقول حذرت زيدا الاسد

انك تقول اخذت من زيد درهما ولا تقول
اخذت زيدا درهما وتقول في اخترت من الرجال
زيدا اخترت الرجال زيدا وكقوله تعالى واختار موسى
قومه سبعين رجلا واستغفر الله ذنبا وما اشبه ذلك فيه
ليس مما حذفتها العرب في الجر منه قوله المفعول فيه
ما فعل فيه فعل مذكور اي المفعول فيه اسم ما فعل فيه
فعل مذكور لفظا او تقديرا فقوله ما فعل فيه فعل متناول
لمثل قولنا يوم الجمعة طيب فان يوم الجمعة فعل فيه
فعل وبقوله مذكور خرج عنه مثله لانه وان فعل فيه
فعل لكنه ما فعل فيه فعل مذكور لعدم الفعل هنا
لفظا او تقديرا لا يقال انه منقوض بيوم الجمعة في قولنا
يوم الجمعة صمته فيصدق الحد عليه مع انه ليس مفعولا
فيه لكونه مبتدا او على ما ذكرناه في تعريف المفعول به قوله
من زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول فيه و
الزمان هو اليوم والليلة واقلهما وما يتركب منهما والمكان

كالشهور والسنة

[illegible]

ما يشتغل الجسم قوله وشرط نصبه بتقدير في اي وشرط نصب
المفعول فيه ان لا يكون في ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة امتنع
نصبه والالزم كونه معمولا لعاملين مختلفين لفظا وحالة واصلح
وان يكون في مقدرة لانها لو لم يكن مقدرة لكان اسما صريحا
ولم يكن مفعولا فيه قوله وظروف الزمان كلها تقبل النصب
اي وظرف الزمان معينا كان او مبهما فانه يقبل النصب
بتقدير في لدلالة الفعل عليهما كدلالته على المصدر فكما
ينصب المصدر معرفة كان او نكرة ينصب ظرف الزمان
مبهما كان او معينا قوله والظرف المكان ان كان
مبهما اي ان كان ظرف المكان مبهما قبل النصب بتقدير
في نحو جلست خلف المسجد وان لم يكن مبهما لم يقبل
النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل عليه وبيان
ذلك ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين
ولم يدل على المكان المعين نحو المسجد والدار والسوق
ويدل على المكان المبهم لان الضرب يستلزم مكانا من الامكنة

ولما كان كذلك قبل كل ظروف الزمان النصب بتقدير
في ولم يقبل ظروف المكان النصب بتقدير في الا ما كان مبهما
وفسر المبهم بالجهات الست اذ لما كان ظرف المكان
المبهم قابلا للنصب بتقدير في دون المعين عرفنا بل لوجب
تفسير المكان المبهم فقال والمكان المبهم هو
الجهات الست وهي الخلف والقدام والفوق والتحت
واليمين والشمال وما في معناهما قوله وحمل عليه عند
ولدى اي وحمل على المكان المبهم المفسر بالجهات
الست عند ولدى وشبههما نحو دون ومع لكونهما
مشابهة للجهات الست من حيث الابهام الا ترى
انك اذا قلت خلف المسجد فانه مبهم شيئا ولا مكان
خلف المسجد الى انقطاع الارض فكذلك اذا
قلت جلست عندك شيئا ولك جميع الامكنة التي هي لديك
قوله ولفظ مكان لكثرته اي وحمل على المكان لفظ مكان
في قولك جلست مكانك مع كونه معينا لكثرة استعماله او

اعلم ان المراد بالابهام الابهام اللغوي ويخالف بالتعيين
ودونه الاصطلاحي فان ذلك منحصر
في الجهات الست ع

والنحويون يجعلون الظرف وحروف الجر واحدا
[illegible]
ومن المعين [illegible]
والمبهم عند بعضهم الجهات الست

سمعت انه نقطة معروضة على
محدب الفلك الاعظم
[illegible] الجهة
المبهم ح

[illegible]

لانه مبهم كالجهات الست لكثرة الامكنة اعلم ان الامكنة
المبهمة غير الجهات الست كثيرة والاولى ان يقال في
تعريف المبهم انه مكان له اسم تسميته به بسبب امر غير
داخل في مسماه كالخلف فان تسمية ذلك المكان بالخلف
انما هي بسبب كون الخلف في جهته وهو غير داخل في مسماه
والمكان المعين مكان له اسم تسميته به بسبب امر داخل
في مسماه كالدار فان تسميتها بها بسبب الحايط و
السقف وغيرها وكلها داخلة في مسماها **قوله** وحمل ما
بعد دخلت اى وحمل على المكان المبهم ما بعد دخلت
من الامكنة المعينة في نحو دخلت الدار على المذهب
الاصح لكثرة الاستعمال وانما قال على الاصح لان في دخلت
خلافا فقال بعضهم انه متعد وما بعده منصوب به
فلا يكون من هذا القبيل والاصح هو ما اختاره المص
انه غير متعد لان مصدره فعول وهو من المصادر
اللازمة غالبا ولان نظيره وهو غرت ونقيضه وهو

قوله غالبا احترز عن مثل العموم
والخصوص لانهما متعديان
فتدبر
ح

وصف لا زمان فيكون دخلت كذلك فيما سيأتي عليها
قوله وينتصب بعامل مضمر اى ينتصب المفعول فيه بعامل
مضمر نحو يوم الجمعة ان قال شخص اصوم اى صم يوم الجمعة قوله
وعلى شريطة التفسير اى وينتصب المفعول فيه على شريطة
التفسير كما في المفعول به تبعا تفصيله يعني يجوز النصب
ويختار الرفع في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويجوز الرفع ويختار
النصب في مثل يوم الجمعة صمته وما يوم الجمعة صمته و
يوم الجمعة صمه اوله صمه وصمت يوم الجمعة ويوم
السبت سافرت فيه واذا يوم الجمعة سافرت فيه
فصمه وصمت يوم الجمعة سافرت فيه وتساوي
الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم السبت
سافرت فيه ويجب النصب في نحو ان يوم الجمعة صامه
زيد صمت وهلا يوم الجمعة صمته **قوله** المفعول له ما فعل
لاجله فعل مذكور اى المفعول له اسم فعل لاجله فعل
مذكور فهو ما فعل لاجله شيئا والغرض نحو اعجبني

اعلم ان المضاف اليه [illegible] يجعل العصا [illegible] احيانا
[illegible] والنجم
[illegible] فحينئذ [illegible] والتقدير
[illegible] فيجعل المصدر [illegible] والمضاف [illegible] التقدير
[illegible] وقت خفوق النجم

والعلة كما ترى

عطف
مفعول اى
[illegible] الرفع [illegible] فعل مذكور اى [illegible]
[illegible] المفعول [illegible]

[illegible] الضمير [illegible] الى الالف
واستضعف [illegible] فاذا [illegible]
واللام [illegible] الموصوف

التاديب وكرهت التاديب لانه فعل لاجله فعل من
الضرب والشتم وغيرهما ولما كان غير مذكور خرج عنه مثله لانه لم يفعل
لاجله فعل مذكور مثاله ضربته تاديبا فالتاديب فعل
لاجله فعل مذكور وهو الضرب كذلك قوله قعدت عن الحرب
جبنا فالجبن فعل لاجله فعل مذكور وهو القعود والمراد
بالفعل المذكور ههنا هو المصدر لا الفعل الاصطلاحي فان
المصدر مذكور ضمنا ههنا فالمفعول له علة غائية للفعل
اي سبب حامل للفاعل على الفعل والفعل قد يكون سببا
للمفعول له في الخارج نحو ضربته تاديبا له وقد لا يكون كقعدت
عن الحرب جبنا فان القعود ليس سببا للجبن وان [illegible]
لهذا اورد مثالين قوله خلافا للزجاج ان التاديب والجبن
في المثالين المذكورين مفعول له خلافا للزجاج فان التاديب
عند الزجاج في قولنا ضربته تاديبا له وهو صنف
مصدر من غير لفظ الفعل فكانه قال ضربته ضربا او ادبته
تاديبا له وهو ضعيف لان المفهوم منه عند العرب العلية وعلى

وعلى ما ذكره الزجاج لم يفهم شرط العلية قوله وشرط نصبه تقدير
اللام اي شرط نصب المفعول له ان يكون اللام مقدرة
غير ملفوظة لان اللام لو كانت ملفوظة لكانت مجرورا
فلم يكن نصبه مع الجر ولو لم يكن مقدرة لم يفهم معنى العلية
التي هي شرط المفعول له قوله وانما يجوز حذفها اي
اي انما يجوز حذف اللام عن المفعول له عند حصول
الشرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلا لفاعل الفعل
المعلل به يكون فعلا لفاعل فعل علل بهذا الفعل به
فلما كان الضرب في المثال المذكور فعلا للمتكلم كذلك
التاديب فعله للمتكلم لا يقال انه منقوض بقوله
تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا مفعول له مع انه
ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف
والطمع لانا نقول لا نسلم انه مفعول له بل انه حال عن
مفعول يريكم سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف
المضاف اي ارادة خوفكم وطمعكم او لكون الخوف بمعنى الاخافة

95

والطمع بمعنى الاطماع واشترط ان يكون المفعول له مقارنا
للفعل في الوجود وذلك بان يكون التأديب مقارنا
للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام
مثاله لو لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل لم يجز حذف اللام
سواء لم يكن فعلا نحو جئتك للسمن او فعلا لكن لغيره
كان حصل
نحو جئتك لاكرامك اياي او لم يكن مقارنا للفعل في الوجود
نحو جئتك اليوم لاكرامي لك امس او لم يكن فعلا لفاعل
الفعل المعلل ولا مقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك
اليوم لاكرامك في امس لم يجز حذف اللام وانما اشترط
في جواز حذف اللام شرطين مذكورين لمشابهته
المصدر الذي هو من لفظ الفعل من حيث كون كل
واحد منهما متصفا بهذين الشرطين فعلا للفاعل
ومقارنا له في الوجود فلما شابه المصدر تعدى الفعل
اليه من غير اللام كما تعدى الى المصدر ولانه اذا علم حصول
هذين الشرطين علم انه علة حاملة للفاعل على الفعل فلم

فلم يحتج الى اللام ويعلم من قوله انما انه اذا لم يحصل
الشرطان لم يجز حذف اللام ويعلم من قوله يجوز انه يجوز
اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم
ان اثبات اللام مع التنكير ضعيف وقيل غير
جائز لانه ح يشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان
وكونه نكرة كالحال والتمييز ولقائل ان يقول ان الامر
الاول ليس بشرط لان الجبن في المثال المذكور منصوب
مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار
له فيه وجوابه انا لا نسلم ذلك لان الجبن فعل واثر للنفس
ومزاجه ولا يلزم من عدم اختيار فاعله فيه ان لا يكون
فعلا له لان الفعل قسمان اختياري وطبعي فان
الشرط متحقق هاهنا **قوله** المفعول معه مذكور بعد الواو
اي فهو مذكور بعد الواو واحترز به عن المذكور بعد الفاء
وغيره نحو زيد فعمرو فهو لمصاحبة معمول فعل احترز
به عما لا يكون معمول فعل نحو زيد وعمرو اخواك او يكون معمول

ايراد على الاشتراط ان الجبن ليس بفعل للفاعل على الفعل
اي فعله فعلا له فان الفعل اعم من ان يكون بالارادة او بالطبع او
والجبن وان لم يكن من فعله بالارادة لكنه من فعله بالطبع
من فعل النفوس

او وعمرو وان كان مذكورا بعد الواو التي لا تنفي المعية
لمصاحبة معمول لكنه ليس لمصاحبة معمول فعل

ان الواو للعطف
مع ومن واو العطف ودون
الترتيب [illegible] الشركة في الاعراب والفعل
العطف تقتضي الشركة [illegible] المصاحبة [illegible] الاولى
لمصاحبته وبعد الواو [illegible] الاعراب [illegible] على الفاعل
منه [illegible] على عاطفه [illegible] لا الفاعل
انه لا يتقدم [illegible] الاصل العطف [illegible] على الفاعل
وانه [illegible] فانه لا يجوز ان يتقدم [illegible]

93

فعل لكن لا المصاحبة نحو جاءني زيد وعمرو قبله او بعده
وله ينتقض الحد بمثل قولنا جاءني زيد وعمرو معه ح
ان عمرا ليس بمفعول معه لان المراد بالمصاحبة هي المصاحبة
الحاصلة من الواو ويدل عليه تفسيرها بالواو وبالمصاحبة
وههنا ليست الواو للمصاحبة والا لكان ذكر معه
تكرارا قوله لفظا او معنى تفصيل للفعل الناصب للمفعول
معه قوله وان كان الفعل لفظا الخ اعلم ان العامل في المفعول
معه لا يخلو من ان يكون فعلا لفظا او فعلا تقديرا والمراد بالفعل
لفظا الفعل واسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة
والمصدر ونحوها والمراد بالفعل تقديرا غيرها ذكرناها
مما يستنبط منه معنى الفعل فان كان الفعل لفظا فلا يخلو من
كحرف التنبيه واسماء الاشارة والظرف وغيره
ان يكون يجوز العطف او لا يجوز فان جاز العطف جاز الوجهان
العطف والنصب على ان يكون مفعولا معه نحو جئت انا
وزيد وزيدا بالرفع والنصب وانما جاز العطف ههنا
لتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل وفيه نظر لانه يشكل بمثل ضربت
[illegible] الوجهان

زيدا

زيدا او عمرا معه فانه جاز العطف مع انه لم يؤكد لا يقال
يريد بالجواز جواز العطف وعدمه وههنا يجب العطف
لانا نقول الجواز اعم من ذلك والذي يدل عليه قوله
فيجب ذلك وان كان الفعل معنى وجاز العطف
تعين العطف فانه اطلق الجواز على العطف مع انه
واجب وفيه نظر من وجه آخر وهو انه لا يلزم من
جواز العطف جواز الوجهين وانما يجوز النصب ان
لو اريد المصاحبة وهو ممنوع وجواب الاقران
الكل ديدنه عامل المذكور بعد الواو للمصاحبة وح
لا يشكل انه يجوز فيه الوجهان فان قيل انما جاز
المفعول معه لينتصب اذا علم فكيف جاز فيه غير
النصب والجواب الذي ذكره في المفعول المطلق
والمفعول به والمفعول فيه لا يمكن ههنا لانه انما حد
كل واحد منها بعد ان علم ان قسما منه يرفع وهو
الذي يقام مقام الفاعل قلنا انما جاز فيه غير النصب

قوله قلنا انما يجوز فيه غير النصب اى حاصل هذا الجواب
ايضا ان العلم بتعين جواز غير النصب في المفعول معه كان بين
غيره مع انه [illegible] غير المفعول معه قبل ذكر
الحد وفيه بعد ذكر الحد فانه قال كما صدق
لكن بعد التعريفات وجب النصب الا في مواضع
فيما قبل ذكر الحد في المفعول المطلق وبه وفيه
وبعد ذكره في المفعول معه

قوله الا ان يقال نصبه بكونه مفعولا معه او كان عمرو [illegible]

لبيانه هنا كما بين في غيره قبل ذكر الحد فلو له بيانه ههنا
وهو ان ابي اي قام منصوب لكن يلزم مما ذكر ثم ومن
ترد ذلك في الكتاب ان عمرا في قولنا قام زيد وعمرو
لزيد وعمرو مفعول معه لكن في جواز اطلاقه في هذا الاسم
عليه نظر وان لم يجز العطف تعين النصب بان يكون
مفعولا معه نحو جئت وزيدا وانما لم يجز العطف ههنا
لامتناع العطف على ضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد
ولا فصل كما يجيء في بابه وان كان العامل فعله مقدرا
فلا يخلو من ان يجوز العطف ولا يجوز فان جاز
العطف تعين العطف لضعف العامل نحو ما لزيد و
عمرو وان لم يجز العطف تعين النصب للفروق
نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا وانما امتنع العطف
ههنا لانه يمتنع العطف على الضمير المجرور الا باعادة
الجار ولم يعد الجار ههنا واذا امتنع العطف تعين
النصب بانه مفعول معه بالفعل معنى لان التقدير

ما صنعت وعمرا وانما اورد مثالين ليعلم ان معنى الفعل
موجود فيه في الاستفهام والجار والمجرور ومع
وفي الاستفهام والاسم **قوله** الحال ما يبين هيئة
الفاعل او المفعول به اي الحال ما يبين هيئة الفاعل نحو
جاءني زيد راكبا او المفعول به نحو ضربت زيدا مجردا
عن ثيابه او هيئة الفاعل والمفعول به معا نحو
لقيت زيدا راكبين فخرج بالهيئة غير مبين الهيئة
سواء كان مبين الذات كالتمييز او لم يكن وفي باضافة
الهيئة الى الفاعل والمفعول به النعت نحو جاءني
زيد الراكب ورأيت زيدا الراكب لان الراكب مبين
هيئة زيد لا بالنظر الى كونه فاعلا او مفعولا به ونحو
القهقرى في رجع القهقرى لانها لا تبين هيئة الفاعل
ولا المفعول به وانما قيد المفعول بقوله به لان الحال
لا يقع بيانا لسائر المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة
الى المفعول ولا اشكال بمثل جئت انا وزيدا راكبين

مع ان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لان مجي الحال
عنه من حيث انه فاعل معنى لا لانه مفعول معه وانما قال
ما بين ولم يقل اسم يبين لان الحال يكون جملة والجملة
لا يكون اسما قوله لفظا او معنى ان الفاعل الذي يكون
الحال حالا عنه فاعل لفظا او فاعل معنى وكذلك المفعول
الذي يكون الحال حالا عنه مفعول لفظا او مفعول معنى مثال
الفاعل والمفعول لفظا نحو ضربت زيدا قائما فان
قائما يحتمل ان يكون حالا من التاء في ضربت وهو فاعل
لفظا ويحتمل ان يكون حالا من زيد وزيد مفعول لفظا ومثال
الفاعل معنى زيد في الدار قائما فان قائما حال من زيد
وهو ليس فاعلا لفظا لانه مبتدا لكنه فاعل معنى لانه
فاعل حصل او حاصل الذي هو محذوف ومن حيث المعنى
ومثال المفعول معنى قوله هذا زيد قائما فقائما حال
عن زيد وهو مفعول معنى تقديره انبه عليه او اشير اليه
قائما ومنه قوله تعالى هذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي وهو

قيل يجوز الرفع في شيخا من خمسة اوجه
احدها ان يجعل بدلا من بعلي كانك قلت هذا
بعلي شيخ الثاني ان يكون بعلي بدلا من هذا
[illegible]

وهو مفعول معنى تقديره انبه على بعلي او اشير الى بعلي
شيخا ولقائل ان يقول المثال لان الافراد غير
مطابقين للمقصود لان زيدا ليس بذي الحال والا
لزم اختلاف العامل في الحال وصاحبها لان العامل
في زيد هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل الذي هو
في الدار في المثال الاول ومعنى التنبيه او الاشارة
في المثال الثاني وهو غير جائز في كله مهم واذا كان
كذلك كان ذو الحال في المثال المذكور الضمير المستكن
في الظرف وفي المثال الثاني الضمير الذي في اشير اليه وانبه
عليه ويمكن ان يجاب عنه بان اطلاق ذي الحال على
زيد بطريق المجاز وتسمية للشيء باسم القائم اليه وانما
اطلق ذا الحال عليه لكون الضمير العائد غير ملفوظ فاطلق
عليه لكونه اياه في المعنى قوله وعاملها الفعل او شبهه
او معناه اي وعامل الحال اما فعل نحو ضربت زيدا
قائما واما شبه فعل وهو الصفات المشتقة من الفعل

والمصادر واسماء الافعال نحو زيد ضارب عمرا قائما
واما معنى فعل وهو الذي استنبط منه معنى الفعل كحرف
التنبيه واسم الاشارة والظرف والتمني والترجي
ونحو في الدار زيد قائما وهذا زيد قائما **قوله**
وشرطها ان تكون نكرة اي وشرط الحال ان تكون نكرة لعدم
الاحتياج الى تعريفها **قوله** وصاحبها معرفة اي وصاحب
الحال ان يكون معرفة غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه
ان يكون معرفة وانما قال غالبا لجواز وقوع صاحب الحال
نكرة كما يجيء اعلم ان صاحبها معرفة وليس بحجر ولعطفه
على الحال في شرطها لان كون صاحب الحال معرفة ليس بشرط
قوله وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأول
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم شرط
الحال ان تكون نكرة والعراك في قولهم ارسلها العراك
حال مع كونه معرفة وكذلك وحده حال مع كونه معرفة
وجوابه ان نقول لما دل الدليل على عدم جواز وقوعه

الحال

[illegible]

الحال معرفة اشار بهذا الى تاويل وتاويله ان العراك
مصدر عن حال محذوف وتقديره ارسلها الجال تعترك
العراك ومررت به منفردا وحده فلما حذف الفعل قبل
ان العراك ووحده حال على سبيل المجاز تسمية للمعمول
باسم العامل او نقول انه مصدر واقع موقع الحال النكرة
هذا عند ابي علي الفارسي
اي ارسلها معتركة ومررت به منفردا **قوله** فان كان صاحبها
هذا عند سيبويه
نكرة وجب تقديمها اي ان كان صاحب الحال نكرة وجب
تقديم الحال على صاحبها نحو جاءني راكبا رجل لانه لو لا لالتبس
بالصفة في مثل قولنا ضربت رجلا مجردا عن ثيابه فقدم
في سائر المواضع وان لم يلتبس لاطراد الباب **قوله**
ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف اي ولا
يتقدم الحال على العامل المعنوي فلا يقال زيد قائما
في الدار لضعف العامل بخلاف الظرف اي يجوز تقدم
على العامل المعنوي نحو قولهم اكل يوم لك ثوب فثوب
مبتداء ولك الجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر و

قوله بخلاف الظرف في بعض الشروح يعني يجوز تقديم الحال اذا كان
العامل الذي بمعنى الفعل ظرفا لانه يجوز التوسع في الظرف
نحو زيد قائما في الدار وفي بعض الشروح يعني يجوز تقديم
الظرف على العامل المعنوي

[illegible]

الكذا يوم منصوب على الظرفية والعامل فيه معنى الفعل وهو
لك وانما جاز تقديم الظرف على العامل المعنوي لجواز الاتساع
في الظروف بما لم يتسع بمثله في غيرها وانما اضاف الى ذكر جواز
تقديم الظرف على العامل المعنوي لوجود المناسبة بين
الحال والظرف لدلالة الحال على الزمان كالظرف ولكونهما فضلة
في الكلام مع افضلة فيهما في هذا الحكم ويعلم منه جواز تقدم الحال
على العامل الفعل او شبهه لكن اذا لم يكن مانع اما اذا كان مانع
فلا يتقدم عليه اما الفعل فبان دخل عليه ان او ما المصدريتان
واما شبهه فبان كان مصدرا او اسمي الفاعل والمفعول
الموصوفين بلام التعريف او الصفة المشبهة لانها بمنزلة
الموصولات فلا يتقدم ما في حيزها عليها ولضعف الصفة
المشبهة في العمل هذا اذا كان الحال بغير الواو واما اذا
كان بالواو فلا يتقدم على العامل فعلا كان او غيره لان
بابه الاولى هو العطف كما روعي في المفعول معه **قوله**
ولا على المجرور في الاصح اي ولا يتقدم الحال على صاحب الحال

مع المجرور

المجرور على المذهب الاصح فلا يقال مر زيد راكبة بهند
لان الحال تابع لصاحب الحال والتابع لا يتبع الاصل في
يصح وقوعه المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك
الحال لا يتقدم عليه وانما قال على الاصح لان الكوفيين
جوزوا تقديم الحال على ذي الحال المجرور **قوله** وكلما دل
على هيئة اي كل لفظ دل على هيئة وصفة جاز وقوعه حالا
سواء كان مشتقا او لم يكن نحو هذا بسرا اطيب منه
رطبا اي هذا حال كونه بسرا اطيب منه حال كونه رطبا
فالبسر والرطب حالان مع انهما ليسا بمشتقين لكونهما
دالين على الهيئة والصفة والعامل في رطبا هو اطيب
بالاتفاق وفي بسرا خلاف فقال ابو علي الفارسي
هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه لا لحصول
العامل في هذا او اسم التفضيل وامتناع تقدم معمول
اسم التفضيل عليه لضعفه في العمل وقال معظم الكتاب
هو اطيب وجوز عمل افعل التفضيل فيما قبله لجواز

فيه يكون صاحب الحال هو الضمير في اطيب وقال بعضهم هو الفعل المحذوف
اي هذا وجوده اطيب منه اذا وجد رطبا الا انهم
حذفوا الظرف وما اضيف هو اليه سدة
لكثرة مسئلة كما في ضربي زيدا قائما

قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا مع ان العامل في بسرا
هو اسم التفضيل بالاتفاق قوله وتكون جملة خبرية اي تكون
الحال جملة خبرية كما تكون مفردا لان الحال خبر عن ذي الحال
بالحقيقة فكما ان الاخبار عن الشيء بالمفرد يجوز فكذلك بالجملة يجوز
وانما قال جملة خبرية اي محتملة للصدق او الكذب لان
الحال خبر فيجب ان يكون محتملة للصدق او الكذب ولابد ان
يكون في هذه الجملة رابطة يربطها الى صاحبها وهي الضمير
او الواو قوله فالاسمية بالواو اي الجملة التي تقع
حالا اما ان يكون اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون
فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا
او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاولى اعني الاسمية
بالواو والضمير نحو جاءني زيد وغلامه راكب فغلامه راكب
جملة اسمية حال مع الواو والضمير او بالواو وحده نحو
جئتك والشمس طالعة او بالضمير وحده على ضعف لعدم
العلم في اول الامر بكونه حالا بخلاف الاولين لوجود الواو

مقارنا جئتك لتكون الشمس بطلوع الفاعل بيانا لهيئة

[illegible]

في اولها كلمة نفي الى في وقولنا فيه حالان حال مع
الضمير وحده والثانية وهي ان يكون فعلها مضارعا مثبتا
بالضمير وحده لمشابهته اسم الفاعل وامتناع الواو في اسم
الفاعل نحو جاءني زيد يركب فيركب مع الفاعل جملة حال
مع الضمير وحده وهو مستتر في يركب واما الباقية وهي التي
فعلها مضارع منفي او ماض مثبت او منفي فبالواو و
الضمير نحو جاءني زيد وما يركب وجاءني زيد وقد ركب
وما ركب او بالواو وحده نحو جاءني زيد وما تطلع الشمس
وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس او بالضمير وحده
نحو جاءني زيد قد ركب وجاءني زيد ما يركب وجاءني زيد
ما ركب قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة
او مقدرة اي ولا بد من قد اما ظاهرة او مقدرة اذا
وقع الفعل الماضي حالا وذلك لان الماضي يدل على
الانقضاء والحال يدل على عدم الانقضاء فلا بد من قد
لتقريب الماضي من الحال ومثال قد الظاهرة نحو جاءني زيد

اي لا نقوه منه [illegible] الى ان قوله ويكون بسبب النصب بانه حال من الفاعل في كلمته والفعل [illegible] [illegible] الى الفاعل [illegible] من الفاعل حيث [illegible] حالا [illegible] ١٢

قد امتنع وقوع قد على الماضي المنفي لاقتضاء حرف النفي صدر الكلام ولان قد للتقريب فلا يجوز باب النفي ١٢

١٠٢

فقد ركب ومثال قد المقدرة قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم

اى قد حصرت وانما قيد الماضي بالمثبت لانه لو كان منفيا

لم يجب قد لا ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليها لانه

اذا نفى الفعل الماضي استمر ذلك النفي الى الحال بحكم الاستصحاب

فلم يحتج الى قد بخلاف الثبوت فانه يحتمل لا استمرار الى

فاعل ومبنى ويجوز حذف العامل اى ويجوز حذف

العامل للحال اذا دل عليه قرينة كما جاز حذف عامل

والقرينة تهيئة الاسباب للسفر

سائر الاشياء ومثاله قولك للمسافر راشدا مهديا

اى اذهب راشدا مهديا قوله ويجب في المؤكدة اى يجب

حذف العامل في الحال المؤكدة والحال المؤكدة هي التي

لا ينتقل ذو الحال عنها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة يعني التي

بخلاف ذلك مثال الاول زيد ابوك عطوفا فان الاب

قد لا ينتقل عن العطف ما دام موجودا غالبا وانما حذف

عامله لان الاب يشعر بالعطف وباثبات العطف له و

فاستغنى به عن التصريح بالعامل الذي هو اثبته او احقه او

ثبت او صف وحذف عاملها ولم يستعمل فيه الحال عن

المفعول او عن الفاعل قوله وشرطها ان تكون مقررة لمضمون

قوله

جملة اسمية اى وشرط هذه الحال ان تكون تاكيدا ومقررة

وتابعة لمضمون جملة اسمية لانها لو كانت تاكيدا ومقررة

لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها واجب الحذف لكنه واجب

الحذف قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر اعلم ان

التمييز هو الاسم النكرة الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات

مذكورة او مقدرة فقوله ما يرفع الابهام احتراز به

عما لم يرفع الابهام وانه لم يكن تمييزا وقوله المستقر احتراز

به عما يرفع الابهام الغير المستقر كالصفة نحو رأيت عينا

جارية فان الجارية ترفع الابهام عن العين لكن ذلك

الابهام غير مستقر في العين لان العين في الاصل لم توضع مبهمة

بل حصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب

وقوله عن ذات احترز به عما يرفع الابهام المستقر

عن الصفة نحو الحال كقولنا جاءني زيد راكبا فان راكبا

يرفع الابهام المستقر عن الصفة وهيئة لا عن الذات لان زيدا
لا ابهام فيه وبل في صفة المجيء وقوله من كونه او نفسه ״
تفصيل لتبيين الذات ولا يرد عليه النقض بصفات اسماء
المبهمة نحو بهذا الرجل لوجوب كونه معرفة ووجوب كون
التمييز نكرة وصفته ظاهر قوله والاول عن مفرد مقدار
غالبا اي التمييز الذي يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة
هو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد ههنا ما يرفع التمييز الابهام
عن نفسه سواء تم بالتنوين او بنون التثنية او بالاضافة
وهو ههنا مقابل النسبة وذكر المفرد اما مقدار او غيره
مقدار والمقدار وهو الغالب اما في عدد نحو عشرين درهما
وفي عشر درهما وسياتي تمييز الاعداد في باب العدد
واما في غير عدد وغير العدد اما ممسوح نحو ما في السماء قدر
راحة سحابا واما موزون نحو رطل زيتا ومنوان سمنا
واما مكيل نحو على التمرة مثلها زبدا واما مكيل نحو قفيزان
برا فيفرد ان كان جنسا اي ويفرد التمييز حال التثنية

والجمع

والجمع ان كان التمييز جنسا والمراد من الجنس ما يطلق على
القليل والكثير نحو الزيت والماء والخل وغير ذلك تقول
عندي رطل زيتا ورطلان زيتا وارطال زيتا و
انما يفرد لعدم احتياجه الى التثنية والجمع لوقوعه على الجنس
على القليل والكثير الا ان تقصد الانواع المختلفة
فيطابق التمييز ما قصدته لعدم دلالته عليها فتقول
عندي رطل زيتا ورطلان زيتين وارطال زيوتا وان
لم يكن جنسا يجمع ان كان المراد بالتمييز جمعا فتقال عندي ״
قنطار اثوابا وعندي بيت كتبا قوله ثم ان كان بالتنوين
او بنون التثنية اي ان كان اسم المفرد الذي يميز تم
بالتنوين او بنون التثنية جاز ترك اضافة ذلك الاسم
الى ذلك التمييز وجاز ترك الاضافة اليه تقول رطل زيتا
ورطل زيتٍ وقفيزا برٍ وقفيزان برا بالاضافة و
ترك الاضافة وكذا اذا تم بنون الجمع نحو الاكرمين افعالا
والاكرمي افعالٍ وان لم يتم بالتنوين ونون التثنية ونون الجمع

بل يتم بشيء آخر لم يجز الاضافة وذلك الشيء اما شبه نون الجمع
نحو عشرين درهما واما الاضافة نحو مثلها زبدا وانما لم يجز
الاضافة في نحو عشرين درهما لانه لو اضيف مع حذف
النون لم يجز لان هذا النون من نفس الكلمة ونون ما هو من
نفس الكلمة لا يحذف بالاضافة ولو اضيف مع النون
لم يجز لان هذا النون شبيهة بنون الجمع ولا يضاف الجمع
مع ثبوت النون فكذلك لا يثبت ما هو شبيهه فاذن
لم يضف مثل عشرين واخواته الى التمييز وفي التعليل
المذكور نظر لانه لو كان صحيحا لم يجز اضافته الى غير المميز
لكنه جائز بالاجماع نحو عشريك وعشري اصحابنا والصواب
ان يقال في تعليله انه يضاف الى غير المميز كما رايت فلو
اضيف الى المميز لزم الالتباس ولم يعكس الامر دفعا
لتوهم اضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو المميز في
المعنى فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه واما لم يجز
اضافة مثلها الى زبدا لانه مضاف مرة وامتنع اضافته مرة

[illegible]

اولى **قوله** وعن غير مقدار عطف على مقدار اي التمييز الذي يرفع
الابهام عن ذات مذكورة اما تمييز عن مفرد مقدار واما تمييز عن
مفرد غير مقدار وهو مثال المفرد المقدار ما مر ومثال المفرد غير
المقدار خاتم حديدا او فضة يجوز الاضافة ههنا وترك كما
لكن الاضافة اكثر على الاصل واليه اشار العلم بقوله والخفض
اكثر **قوله** والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها اي والتمييز عن ذات
مقدرة هو التمييز الذي عن ذات مقدرة في جملة نحو طاب
زيد نفسا او فيما شابه الجملة نحو زيد طيب ابا وابوة ودارا
وعلما او في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد ابا وابوة
ودارا وعلما ولله دره فارسا فالنفس في قولنا طاب
زيد نفسا ترفع الابهام المستتر عن ذات مقدرة لا عن ذات
مذكورة لانه ليس في زيد ابهام بل في ذات اسند اليه الطيب
لجواز ان ينسب الى زيد ظاهرا وان كان مسندا الى ذات اخرى
حقيقة او في ذات لم تثبت نسبة الطيب اليه فقد يكون الدار منها
ترفع الابهام المستتر في جملة او ما ضاهاها اي ما شابه الجملة وضاهاها فعل

[illegible]

ماض من المفاعلة وهي المشابهة والمشابه للجملة
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مع فاعلها
او مفعوله او مع اضافة عطف على فاعلها في جملة اي
والتمييز عن ذات مقدرة في نسبة في اضافة نحو
اعجبني طيب زيد ابا وابوة ودارا وعلما فالمثال
الاول عبارة عنه او عن متعلقه تعلق احد
المنتسبين الى الآخر والثاني اضافة بينه وبين
غيره والثالث متعلق به تعلق المملوك بالمالك
والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف

قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه
جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فلمتعلقه اي وان
كان التمييز اسما صالحا لان يرجع الى ما انتصب
عنه والى متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون
لمتعلقه نحو طاب زيد ابا فانه جاز ان يكون نفس
زيد جاز ان يكون من ولد زيدا ونحو طاب زيد ابوة فا

لابوة جاز ان يكون المراد بها ابوة زيد وابوة من
ولده وان لم يكن اسما يصح لذلك تعين ان يكون لمتعلق
ما انتصب عنه والا امتنع ان يكون تمييزا عنه نحو طاب
زيد علما ودارا فكل واحد من العلم والدار لا يصلح
الا لجهة واصلح ويبين انه متعلق ما انتصب عنه هذا
هذا ما فهمته من شرح المص في هذا الموضع وفيه نظر
لانه يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا وهو غير
مفيد ولانه لا يلزم من انتفاء صحة الجعلين المذكور
ان يكون بمتعلق ما انتصب عنه لجواز ان يكون لما
انتصب عنه كقولنا طاب زيد نفسا ولان النفس
غير مساعد لنفي الشرط وان حملناه على مقتضى
النفي اشكل بمثل طاب زيد نفسا فان نفسا
يصح جعلها لما انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه
وبالجملة لا يخلو الكلام عن تعسف فيطابق
فيهما اي يطابق التمييز في الصورتين ما انتصب عنه ومتعلقه

ما انتصب عنه ما قصد اي ان قصد مفرد افرد التميز وان
قصد مثنى ثني التميز وان قصد جمع جمع التميز في الصورتين
فنقول اذا كان التميز عين ما انتصب عنه طاب زيد
ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء وكذلك نقول اذا
كان التميز متعلق ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا اذا
اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا و
جدا او ابا واما وطاب زيد آباء اذا اردت ابا واجدادا
له قوله الا ان يكون جنسا اي يطابق التميز ما في الصورتين
ما قصد الا اذا كان التميز جنسا فانه لم يطابق كالعلم
والابوة فانك اذا اردت العلم من حيث هو علم لا
يطابق وكذلك اذا اردت الابوة من حيث هي ابوة
لا يثنى ولا يجمع الا ان يقصد الانواع المختلفة فحينئذ يثنى
ان كان المراد مثنى ويجمع اذا كان المراد جمعا فيقال
طاب زيد علمين اذا كان المراد انه طاب بسبب علمين
مختلفين وطاب زيد علوما اذا كان المراد انه طاب بسبب علوم

[illegible]

علوم كثيرة وللقائل ان يقول في عبارة الكتاب نظر
لان قوله الا ان يكون جنسا مستثنى من قوله فيطابق
فيهما ما قصد والاستثناء الثاني استثناء من الاستثناء
الاول فيكون معناه فيطابق التميز في الصورتين
ما قصد الا ان يكون التميز جنسا فانه لا يطابق ما
قصد الا ان تقصد الانواع فانه يطابق ما قصد
وفساده ظاهر لان الاستثناء الاول يقتضي عدم
مطابقة التميز لما قصد في الجنس والاستثناء الثاني
يقتضي مطابقة التميز لما قصد في الجنس وجوابه
انا لا نسلم استحالته فان الاول يقتضي عدم مطابقة
التميز لما قصد من التثنية والجمع في الجنس اذا لم تقصد
الانواع المختلفة والثاني يقتضي مطابقته لما قصد
من التثنية والجمع اذا قصد الانواع المختلفة فان قيل
لا يمكن قصد التثنية والجمع في الجنس الا مع قصد
الانواع المختلفة فيلزم المحذور قلنا لا نسلم ذلك لكثرة

وهو اجتماع المطابقة وعدم المطابقة في الجنس
لما قصد فيه من التثنية والجمع باعتبار واحد

احاد نوع من جنس واحد فيجوز ان يقصد اثنان
او ثلثة من احاد كل النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع
وح لم يطابق التميز ما قصد فان قيل هلا لم يطابق
التميز ما قصد من افراد نوع واحد من جنس واحد
كما يطابق ما قصد من انواع جنس واحد قلت
لاتحاد افراد النوع الواحد في الحقيقة والماهية
واختلافها في العوارض والمشخصات واختلاف
انواع الجنس الواحد في الحقايق فجاز اطلاق الجنس
مفردا على افراد نوع واحد اذا قصدت لاتحادها
في الحقيقة ولم يجز اطلاق الجنس مفردا على انواع جنس
واحد اذا قصدت لاختلافها بالحقايق قوله وان
كان صفة اي وان كان التميز صفة كان التميز عين ما
انتصب عنه ومطابقا له لكونه اياه في المعنى فيقال
طاب زيد فارسا وطاب الزيدان فارسين وطاب
الزيدون فوارس وكذلك تقول لله درة فارسا و

درهما فارسين ودرهم فوارس واذا كان
التميز صفة احتملت تلك الصفة ان يكون حالا كما في
المثال المذكور لكن التميز اولى من الحال لان المراد
منه دعاء له مطلقا سواء كان حال كونه فارسا و
غيره وهذا يفهم منه اذا كان تميزا دون ان يكون حالا
والفرق بين تميز في قولهم لله دره فارسا وبين قولهم
مثلها زبدا ان الفارس يرفع الابهام عن نسبة الدر
الى الضمير لا عن نفس الدر فان الزبد يرفع الابهام عن
نفس المثل اذ لا ابهام في اضافة المثل الى الضمير بل
في نفس المثل قوله ولا يتقدم التميز اي ولا يتقدم
التميز على العامل مطلقا سواء كان العامل فعلا او
غير فعل لانه ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا
يكون له قوة يعمل معمولا مقدما وان كان فعلا فلان
التميز في المعنى فاعل فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل
لا يتقدم هو ايضا عليه وانما قلنا انه فاعل في المعنى

اي حصل تقصد اثنان

كالعلم مطلق

كالفقه والنحو والصرف وغير ذلك

كزيد وبكر وعمرو وغير ذلك

ان يكان

حال

عطف

صفة

ودرهم مرفوع بالابتداء عند سيبويه وبالظرف عند الاخفش وفارسا [illegible] من باب [illegible] التمييز لان المعنى [illegible]

لأن أصل قولنا طاب زيد نفسا طاب نفس زيد و
أصل تصبب الفرس عرقا تصبب عرق فرس إلا أنه
عدل عنه إلى قولنا طاب زيد نفسا وتصبب الفرس
عرقا للتأكيد والمبالغة لأن ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا
يوجب التأكيد والمبالغة وأما مثل قوله تعالى وفجرنا
الأرض عيونا فحمل عليه اطرادا للباب **قوله** والأصح
أن لا يتقدم على الفعل أي التمييز لا يتقدم على العامل إذا
لم يكن فعلا بالاتفاق وأما إذا كان فعلا فالأصح أن لا
يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل خلافا للمازني والمبرد
فإنهما جازا تقديم التمييز على العامل الفعل متمسكين بقوله
أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب
والجواب أن الرواية ممنوعة بل الرواية هكذا وما كاد نفسي
بالفراق تطيب **قوله** المستثنى متصل ومنقطع أي
المستثنى على ضربين أحدهما مستثنى متصل والآخر مستثنى
منقطع فالمستثنى المتصل هو الذي أخرج بإلا أو إحدى

أخواتها

أخواتها مما فيه تعدد وكثرة لفظا نحو جاءني الرجال إلا
زيدا فزيد مخرج عن متعدد لفظا لأن الرجال جمع
رجل أو تقديرا نحو جاءني القوم إلا زيدا فزيد مخرج
عن القوم وهو متعدد تقديرا لأنه وضع لأفراد كثيرة
لا لفظا لأنه ليس بجمع لفظا بل مفرد اللفظ وفيه نظر
لأن المستثنى منه لا تعدد فيه لا لفظا بل معنى و
الحق أن يجعل اللفظ والتقدير متعلقا بالإخراج
ليكون معناه أن المستثنى هو مخرج عن متعدد ملفوظ
نحو جاءني القوم إلا زيدا وعن متعدد مقدر نحو ما ضرب
إلا زيدا أو يكون معناه أن المستثنى هو المخرج لفظا عن
متعدد نحو جاءني القوم إلا زيدا أو المخرج تقديرا نحو
جاءني ليس إلا وإنما قال بإلا وأخواتها ليخرج عنه
المخرج عن متعدد بالصفة نحو أكرم بني تميم العلماء فإن
الجهال مخرج عنهم والمخرج عنه بالبدل كقوله تعالى
ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا

بدل عن الناس مخرج
بالاستطاعة غير
المستطيع م

١٠٩

وبالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار ونحو الجملة
لئلا يدخل في الحد المخرج بغير الا واخواتها فانه لا يسمى
مستثنى واخوات الا هي غير وخلا وعدا وما خلا وما عدا و
ليس ولا يكون وسوى وسواء قوله والمنقطع المذكور
بعدها اى المستثنى المنقطع هو الذى ذكر بعد الا او
احدى اخواتها ولم يكن مخرجا نحو جاءنى القوم الا حمارا
فالحمار هو المذكور بعد الا غير مخرج عن القوم لعدم تناول
القوم اياه قوله وهو منصوب اه اى والمستثنى منصوب
اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان ان المستثنى في اى موضع
واجب النصب وفي اى موضع جائز النصب وفي اى
موضع مخفوض فابتداء بالصورة الاولى اعنى واجب
النصب وهى مواضع احدها ان يكون المستثنى بعد الا التى
لغير الصفة في كلام موجب والمراد بالموجب ان لا يكون
نفيا ولا نهيا ولا استفهاما نحو جاءنى القوم الا زيدا وانما قيد
الا بغير الصفة لان الا لو كانت للصفة لم يجب النصب بل

بكعب

يكون المستثنى بعدها ما بعدها قبلها كقوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا فالله بعد الا التى هى الصفة اى
آلهة غير الله فالرفع بالتبعية على الصفة وانما قال
في كلام غير موجب لانها لو كان في كلام غير موجب
لم يجب النصب نحو ما جاءنى القوم الا زيدا فزيد يجوز
رفعه على البدل من القوم ونصبه على الاستثناء
وانما وجب النصب هاهنا لامتناع البدل و
امتناع حمل الا على الصفة اما الاول فلاقتضاء البدل
فساد المعنى لان المبدل منه في حكم الساقط فيكون تقدير
قولنا جاءنى القوم الا زيدا هو جاءنى الا زيد ويلزم منه
مجئ العالم اليه الا زيدا وهو ظاهر الفساد واما الثانى
فلانه انما يحمل الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء و
هاهنا لم يمتنع ذكره واكثر من المواضع التى يجب نصب
المستثنى فيها ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو
قوله وما لى الا آل احمد شيعة وما لى الا مشعب الحق مشعب

جبلته

الطريق الحق

الشاعر وما لى الا آل احمد شيعة اذا جعل شيعة فاعلا للظرف
كان المستثنى مقدما على المستثنى منه وان
جعل شيعة مبتدأ والظرف خبره وجعل القيم
المستثنى الظرف مستثنى منه لم يكن مقدما
شى

[illegible]

فالا ها مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو شيعة وكذلك شعب
الحق مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو شعب وانما وجب
النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه ~~وتقدم الصفة~~
لانه لم يصح ان يكون بدلا ولا صفة لامتناع تقدم البدل
على المبدل منه وتقدم الصفة على الموصوف واشار
الى هذا القسم بقوله او مقدما على المستثنى منه والثالث
من المواضع التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى
منقطعا عند الاكثرين نحو ما جاءني القوم الا حمارا وانما وجب
نصبه لانه امتنع البدل لامتناع كونه احد الابدال
الاربعة اما امتناع الثلثة الاولى فظ واما امتناع بدل
الغلط فلصدوره عن قصد وارادة وعدم كون بدل
الغلط كذلك ولامتناع كونه صفة لعدم الفائدة في
الصفة ههنا ولانه لا يجوز الصفة الا اذا تعذر الاستثناء
ولم يتعذر ههنا وانما قال في الاكثر لجواز البدل عند
بعضهم كقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والعيس

العيس بالكسر هو البيض من الابل يخالط بياضها شقرة واحدها اعيس والانثى عيساء

[illegible]

فاليعا

فاليعافير والعيس مستثنى منقطع بعد الا مع رفعه بالبدل
والجواب عنه عند الاولين ان المراد بالانيس ما يوانس و
يلازم المكان فهو اعم من الانسان فاليعافير والعيس بدل
عن الانيس بدل البعض عن الكل والرابع من المواضع
التي يجب نصب المستثنى فيها ان يكون بعد خلا وعدا عند
الاكثرين نحو جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا اي خلا
بعضهم زيدا وعدا بعضهم زيدا وانما وجب النصب لانه
مفعول به ويجب نصب المفعول به وانما قال في الاكثر
لانهما حرفان عند بعضهم فيكون ما بعدهما مخفوضا والخامس
من مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون المستثنى بعد
ما خلا وما عدا وليس ولا يكون وانما وجب نصبه بعد
ما خلا وما عدا لان ما مصدرية لا تدخل الا على الفعل فوجب
ان يكون خلا وعدا فعلين فاعلهما مضمر والمستثنى بعدهما منصوب
فوجب نصبه نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا
اي ما خلا بعضهم زيدا اي جاءني القوم خلو بعضهم زيدا فهو

وهي مصدر بمعنى الظرف خلو بعضهم او خلو اي زمان خلو
وقال الزوزني يحتمل ان يكون التقدير ما عدا المجيء زيدا

[illegible]

مصدر في موضع الحال اي قايلا لبعضهم زيدا او لانه وجب
نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان ناقصان
اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما ووجب نصب
خبرهما فوجب النصب تقول جاءني القوم ليس زيدا او لا
يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا قوله ويجوز النصب و
يختار البدل في ما بعد الا في كلام غير موجب اي يجوز
نصب المستثنى ويختار ابداله عن المستثنى منه فيما بعد الا في كلام
غير موجب بشرط ان يكون المستثنى منه مذكورا نحو ما جاءني
القوم الا زيد او زيدا برفعه ونصبه فالرفع على البدل
والنصب على الاستثناء لكن البدل اولى من النصب
لان الرفع لا تكلف فيه والنصب فيه تكلف وهي تشبيهه
بالمفعول به وانما قال في كلام غير موجب لانه لو كان في كلام
موجب لم يجز البدل كما مر في مواضع وجوب النصب
وانما قال وذكر المستثنى منه لانه لو لم يكن المستثنى منه مذكورا
لم يكن من هذا الباب بل اعرابه على حسب العامل كما يجيء وقال

ومثال ما يجوز النصب ويختار البدل قوله تعالى ما فعلوه
الا قليل برفع القليل على البدل من واو فعلوه
ونصبه على الاستثناء قوله ويعرب على حسب
العوامل اي ويعرب المستثنى على حسب مقتضى العوامل
اذا كان المستثنى منه غير مذكور وانما يجوز عدم ذكر
المستثنى منه في كلام غير موجب لصحة المعنى ولم يجز في الموجب
لعدم صحة المعنى مثاله ما ضربني الا زيد وان اقتضى
العامل المتقدم الفاعل يرفع ما بعد الا بان يكون
فاعلا له نحو ما جاءني الا زيد وان اقتضى العامل المفعول به
ينصب لكونه مفعولا به نحو ما ضربت الا زيدا وان
اقتضى العامل المصدر ينصب لكونه مصدرا له نحو
ما ضربت الا ضربة وكذلك في سائر الاشياء ويسمى
مستثنى مفرغا لانه فارغ عن المستثنى منه قوله الا ان
يستقيم المعنى استثناء من قوله وهو في غير الموجب
اي عدم ذكر المستثنى منه انما هو في غير الموجب الا ان

واعلم ان بين البدل في [illegible] الابدال من
[illegible] ان البدل [illegible] منه
[illegible] في الايجاب والنفي [illegible] الابدال
[illegible] والثاني [illegible] البدل
[illegible] منه اذا كان بدل
البعض [illegible] زيدا اسمه

يستقيم المعنى فانه لا يجوز عموم ذكر المستثنى منه في الاثبات
ايضا نحو قرأت الا يوم الجمعة لجواز ان تقرأ كل
يوم الا يوم الجمعة **قوله** ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا
عالما اي ومن اجل انه لا يجوز عموم ذكر المستثنى منه في
الموجب لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما لان زال
للنفي وما للنفي فيكون ما زال للاثبات لان النفي اذا
دخل النفي افاد الاثبات فمعناه ثبت زيد الا
عالما وهو غير جائز لما مر **قوله** واذا تعذر البدل على
اللفظ اي اذا تعذر ابدال المستثنى من لفظ المستثنى
منه حيث جاز الابدال تعين البدل على موضع
المستثنى منه نحو ما جاءني من احد الا زيد فانه يجوز
نصب زيد على الاستثناء ويجوز رفعه على البدل
من احد لكن لا من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظ احد
لكان من مقدرا بعد الا فيه لان البدل بتكرير العامل
فيكون تقديره جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات

وهو

وهو غير جائز عند سيبويه واذا ابطل ابداله على لفظ
احد تعين ابداله على محل احد لان محله رفع بانه
فاعل جاءني ومن زائدة لتاكيد النفي وكذلك
لا احد فيها الا عمرو فان عمرا لا يجوز ابداله من
لفظ احد لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير لا
عاملة بعد الا وهو غير جائز وكذلك ما زيد شيئا
الا شيء فالشيء الثاني لا يجوز ابداله من لفظ
الشيء الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير
ما عاملة بعد الا وهو غير جائز لان ما ولا لا
تقدران عاملتين بعد الا لان نفيهما قد انتقض
بالا فاذن بطل عملهما لانهما انما تعملان لاجل
مشابهتهما بليس وان من جهة النفي فاذا
انتقض النفي بطل المشابهة لليس وان فبطل
عملهما **قوله** بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا اي
لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا الا شيئا بخلاف

ليس زيد شيئا الا شيئا فانه جاز ههنا لان ليس انما
تعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفي فاذا كان كذلك لم
يكن اثر لنقض النفي مع بقاء الامر الذي تعمل ليس بسببه
وهو الفعلية فيق في قصه العاملة هي عايد الى ليس
والضمير في قصه لاجله يعود الى الامر او الى الفعل واللام
في العاملة وهو الصحيح **قوله** ومن ثم جاز ليس زيد الا
اى ومن اجل ان عمل ما لاجل النفي وعمل ليس لاجل الفعلية لا
لاجل النفي جاز ان يقال ليس زيد الا قائما لبقاء الفعلية
التي تعمل ليس لاجلها مع بطلان النفي وامتنع ان يقال
ما زيد الا قائما لبطلان النفي الذي لاجله يعمل ما
ومخفوض بعد غير وسوى اى والمستثنى مجرور بعد غير
وسوى بكسر السين وضمها وسواء بفتح السين وكسرها وحاشا
تقول جاءني القوم غير زيد وسوى زيد وسواء زيد وحاشا زيد
لان المستثنى بعد غير وسوى وسواء مضاف اليه والمضاف
اليه مجرور فيجب الجر بعدها فان المستثنى بعد حاشا مجرور بحاشا

لانه

لانه حرف جر وانما قال في الاكثر لان حاشا حرف جر عند
اكثر النحاة فيكون ما بعدها مجرورا وعند الاكثرين وفعل
عند بعضهم فاذا كان فعلا لم يكن ما بعدها مخفوضا
بل منصوبا بانه مفعول فاعله مضمر كما ذكرنا في خلا
وعدا **قوله** واعراب غير كاعراب المستثنى بالا اى اعراب غير
اذا استعمل للاستثناء مثل اعراب الاسم المستثنى بالا
على التفصيل اى كما ان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان
في كلام موجب لم يجز الا النصب فكذا ههنا لم يجز الا
النصب تقول جاءني القوم غير زيد بالنصب فقط
وكما انه اذا تقدم المستثنى بالا على المستثنى منه وجب
النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني غير زيد القوم بنصب
غير فقط وكما انه اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب
النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير حمار و
كما ان المستثنى بالا اذا كان في كلام غير موجب والمستثنى
منه مذكورا جاز النصب والبدل فكذلك ههنا تقول ما جاءني

العموم غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل
واذا لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يجز الا الاعراب الذي يقتضيه
العامل فتقول ما جاءني غير زيد وما ضربت غير زيد وما ضربت
زيدا غير ضربة وما ضربت زيدا غير يوم الجمعة قوله وغير
صفة حملت على الا اعلم ان اصل غير ان يكون صفة لجواز
وقوع صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء وعدم جواز
الاستثناء في بعض نحو جاءني رجل غير عاقل الا انها تحمل
على الا في الاستثناء كما ذكرنا واصل الا ان يكون للاستثناء
لا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون صفة الا
انها تحمل على غير في الصفة وذلك اذا كانت تابعة لجمع
منكور غير محصور لتعذر الاستثناء ح وانما قال تابعة
لجمع لانها لو كانت تابعة لمفرد منكر لم يتعذر الاستثناء
لان النكرة في موضع النفي للعموم فيتناول المستثنى فيصح
الاستثناء نحو ما جاءني احد الا زيدا وانما قال منكورا لانها
لو كانت تابعة لجمع معرف لم يتعذر الاستثناء نحو جاءني

الرجال

الرجال الا زيدا لانه ح للاستغراق والعموم وانما قال
غير محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم
يتعذر الاستثناء نحو لفلان علي عشرة الا واحدا وللقائل
ان يقول لا حاجة الى قيد غير المحصور لانه لا يطلق
الجمع على الاعداد كما نص المص عليه في باب العدد ولئن
قلنا انها ان كانت تابعة لجمع منكور غير محصور تعذر
الاستثناء لان الاستثناء اخراج الشيء من الشيء لولاه
الاخراج لوجب دخوله فيه واذا كان المستثنى منه
جمعا منكورا غير محصور لم يجب دخول المستثنى في المستثنى منه
لان الجمع المنكور غير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول
ثلثة فقط ولم يكن المستثنى من جملة الثلثة ومثاله
قوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي لو كان
فيهما آلهة غير الله لفسدتا فالا تابعة لآلهة وهي جمع
منكور غير محصور فلانه لو نصب الله لم يلزم منه التوحيد
الذي هو المطلوب من الآية لانه يصير معناه ح لو كان فيهما آلهة

جمع قلة على وزن افعلة
اصلها أءلهة قلبت الهمزة الفا فصارت آلهة
صح

منتفي عنهم الله لزم فساد السموات والارض ولم يلزم
منه انه لو كان فيهما آلهة غير منتفي عنهم الله لزم فسادهما
وفيه نظر لانه ينتقض بقول القائل لغلامه نعطي دراهم
الا درهما فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور غير
محصور وبقولنا جاءني رجال عشرة الا زيد بالرفع فانه
يتعذر الاستثناء لا الصفة مع كونه تابعا لجمع منكور
محصور وبقولنا جاءني رجل الا زيد بالرفع فانه
يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا للمفرد
ويمكن ان يجاب عن الاول بان الدراهم محصورة في ثلثة
شرعا لانها اول مراتب الجمع وعن الثاني بان الجمع المذكور
غير محصور لذاته بل محصور بسبب الصفة ولهذا لا يجوز
الاستثناء من الرجال الذي هو المعدود حتى لا يقال
رجال عشرة الا زيدا لعدم وجوب تناوله زيدا ويجوز
الاستثناء من العدد حتى يجوز ان يقال جاءني رجال عشرة
الا واحدا لتناوله للمستثنى والمراد بالمحصور هنا المحصور

لعلان على دراهم الا درهما

وهو جاءني رجال عشرة الا زيد

وهو منع

لذاته

لذاته كالعدد وعن الثالث بانا لا ندعي ان كل مفرد جاز
الاستثناء عنه بل نقول انا اضعف قيد الجمع لانه اي كان
مفرد جاز الاستثناء عنه في بعض القيود وهو المفرد
المنفي وفي الجواب الاول فيه نظر لانه في بيان ضابطة
يتعذر الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند
عدمها مطلقا ويدل عليه تقييد كلامه على تعذر الصفة
بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور ثم قوله اعلم
انه لو قال اذا كانت تابعة لشيء لم يجب تناوله لما بعدها
لم يتوجه عليه شيء من هذه الايرادات وضعف في غيره
اي وضعف جعل الا للصفة في غير الجمع المنكور غير المحصور
لامكان الاستثناء كقوله قوله وكل اخ مفارقه اخوه
لعمر ابيك الا الفرقدان قوله اي غير الفرقدين فالفرقدان
مرفوع بانه صفة لكل اخ وكل اخ ليس جمعا منكورا غير
محصور قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف
على الاصح اعلم ان مذهب سيبويه ان اعراب سوى وسواء

او بعد الا

[illegible]

صفة تابعة [illegible]

مقدم [illegible]

لانه بعيد كلام غير موجب [illegible] وضعا [illegible]

والدليل على ظرفية سوى وقوعه صلة للموصول
في قولك جاءني الذي سواك اذ هو طائي الذكر
المحكي والدليل على وجود معنى الاستثناء في قولك
اتاني القوم سواك فانه كذلك اتاني القوم الا اياك والفرق
بين سوى وغير
ويتوسع سوى ظرفا
دون غير [illegible]

النصب على الظرف فقط مثاله اذا قلت جاءني القوم سوى
زيد فكانك قلت جاءني القوم مكان زيد ولم يسمع فيها غير
النصب وانما قال على الاصح لانه قد اجاز القوم اجراها
مجرى غير في جواز وقوعها غير ظرف كقوله ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا فسوى فاعل لم يبق وكقوله تجانف عن اهل
اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها لسوائكا وهو على الاول
شاذ لا يقاس عليه قوله خبر كان واخواتها اي خبر كان
واخواتها هو المسند بعد دخولها كان او احدى اخواتها فقوله
المسند شامل لخبر المبتدا وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا فلما
قال بعد دخول كان او احدى اخواتها خرج عنه خبر المبتدا
وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا المشبهتين بليس مثاله كان زيد
قائما فقائما هو المسند بعد دخول كان قوله وامره كامر خبر
المبتدا اي وحكم خبر كان واخواتها كحكم خبر المبتدا في جواز وقوعه
مفردا وجملة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية وفي وجوب
اشتمال الجملة الواقعة خبر كان على عائد على اسمها وفي جواز تقديم

الخبر

الخبر على الاسم فمثاله كان زيد قائما وكان زيد ابوه قائم
وكان زيد قام ابوه وكان قائما زيد قوله ويتقدم
معرفة اي وحكم خبر كان كحكم خبر المبتدا الا في جواز تقديم
الخبر على الاسم اذا كان معرفة فان كان خبر كان معرفة جاز
تقديمه على الاسم لعدم اشتباهه بالاسم لانفصاله عنه في الاعراب
نحو كان اخاك زيد بخلاف خبر المبتدا فانه اذا
كان معرفة لم يجز تقديمه على المبتدا لئلا يلتبس الخبر
بالمبتدا اعلم انه لو قال ويتقدم معرفة او متساويين
لكان اولى ليشمل مثل كان افضل منك افضل مني
فانه يجوز تقديم الخبر ههنا على الاسم لحصول التميز بالاعراب
ولا يجوز في المبتدا والخبر لوجود الالتباس اعلم ان
الخبر المعرفة يجب ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم
على الاسم لانه لا يتقدم في مثل كانت الحبلى السكرى لحصول
الالتباس قوله وقد يحذف عامله اي وقد يحذف عامل
خبر كان اي وقد يحذف كان في مثل قولهم الناس مجزيون

مفعول لما قصدت

جانب

ولا يكون متقدما

واعلم انهم لم يذكروا انه لا يجوز وقوع خبر كان ماضيا لدلالة كان عليه بخلاف خبر المبتدا الا ان يكون مع قد فانه يجوز نحو كان زيد قد قام لان قد تقرب الماضي من الحال [illegible]

يعني يحذف كان في كل موضع جاء بعد ان الشرط منصوب وبعده مرفوع مع الدلالة عليه ولو قيل وحذف كان مثل كذا لكان اقصر واظهر

باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر فقد نقل سيبويه على جواز
اربعة اوجه في مثله احدها نصب الاول ورفع الثاني وهو
اقوى الوجوه لقلة الحذف وتقديره ان كان عمله خيرا
فجزاؤه خير والثاني رفع الاول ونصب الثاني وهو اضعف
الوجوه لكثرة الحذف وتقديره ان كان في عمله خير
فكان جزاؤه خيرا والثالث رفعهما معا نحو ان خير
فخير وتقديره ان كان في عمله خير فجزاؤه خير والرابع
نصبهما معا نحو ان خيرا فخيرا وتقديره ان كان عمله خيرا
وكان جزاؤه خيرا وهذان الوجهان متوسطان في
القوة والضعف لتوسط الحذف بين الاول و
الثاني والحاصل ان نصب الاول ورفع الثاني اولى
لقلة الحذف وبيانه انه في نصب الاول يكون المحذوف
كان مع اسمه وفي رفعه كان مع الجار والمجرور وان
في رفع الثاني يكون المحذوف المبتدأ فقط وفي نصبه كان
مع اسمه واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه الاول اقوى في ال
اربعة اوجه

[illegible]

[illegible]

وان الوجه الثاني اضعف لكونه مخالفا للاول في جزئيه و
الاخران متوسطان لمخالفتهما الاول في احد جزئيه فقط
قوله وجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت
اي لان كنت اي وجب حذف كان في مثل اما انت
منطلقا انطلقت وتقديره لان كنت منطلقا انطلقت
فحذف اللام الجارة كما يحذف حرف الجر مع أنْ وأنَّ
في كلامهم ثم حذف كان لجواز حذف كان في كلامهم فوجب
العدول من الضمير المتصل الى الضمير المنفصل فصار
أن انت منطلقا فزيدت ما على أن للتأكيد وليكون كالبدل
عن كان فصار أن ما انت منطلقا ثم قلبت النون
ميما وادغمت الميم فصار اما انت منطلقا انطلقت
وانما وجب حذف كان ههنا لان ما عوض عنها فلو اتى
بها لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه غير جائز قوله
اسم ان واخواتها اي الحكم ان واخواتها هو المسند اليه
بعد دخول ان او احدى اخواتها فقوله المسند اليه شامل للمبتدأ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ولاسمي كان وان واسمها ولا وغيرها ولا فاعل بعد قوله
ان او احدهما خاليا في صفته المبتدا واسم كان واخواتها
واسمها ولا وغيرها وانطبق التعريف عليه ومثاله
ان زيدا قايم فزيد هو المسند اليه بعد دخول ان وحكمه
حكم المبتدا **قوله** المنصوب بلا التي لنفي الجنس الفرق
بين لا التي لنفي الجنس وبين لا التي للنفي بمعنى ليس ان
الاولى لنفي الجنس والماهية والثانية لنفي واحد من الجنس
مثله اذا قيل لا رجل في الدار كان معناه انه ليس في
الدار هذا الجنس فاذا لا يجوز ان يكون فيها واحد او
اثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار كان
معناه نفي واحد من جنس الرجال ويجوز كونه واحد
ا او اثنين او ثلثة او اكثر فيها فقوله المنصوب بلا التي
لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة قوله
المسند اليه شامل للمبتدا ولاسمي كان وان واسمها ولا
المشبهتين بليس فلا فاعل بعد دخولها فخرج عنه هذه الا

[illegible]

الاشياء وخرج بقوله يليها نكرة مضافا او مشبها به هذه
شرائط نصب اسم لا اي يلي المسند اليه لا فاعل يليها
الضمير العايد الى المسند اليه ونكرة في يليها عايد الى لا ونكرة
منصوب بانه حال من ضمير الفاعل في يليها وانما اشترط
في نصبه ان يكون تاليا للا لانه لو فصل بين الاسم وبين لا
لم ينصب كما يجي وانما اشترط ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان
معرفة لم ينصب كما يجي وانما اشترط ان يكون مضافا او
مشبها به لانه لو كان نكرة مفردة يكون مبنيا كما يجي ومثال
المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاف
لا عشرين درهما لك ومشابهته المضاف من حيث ان
كل واحد منهما عامل فيما بعده ومن حيث ان ما بعدهما متمم
ومخصص لهما **قوله** فان كان مفردا فهو مبني اي فان
كان الاسم الذي يدخل عليه لا التي لنفي الجنس مفردا اي غير
مضاف وغير مشبه بالمضاف بني على ما ينصب به فان كان
نصبه بالفتح بني على الفتح نحو لا غلام في الدار وان كان بالياء

[illegible]

نحو لا غلام في الدار على الرفع بانه مبتدا
وفي الدار خبره

بني على الياء نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وان كان جمعه
بالكسر بني على الكسر نحو لا مسلماتٍ لك في الدار مع ان الفتح
في الاخير اولى من الكسر وانما بني لتضمنه من وقال ج لان قولنا
لا رجل في الدار على جواب سوال سائل محقق او مقدر سائل
فقال هل من رجل في الدار وكان من الواجب ان يقال لا من
رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا للسوال الا انه لما وقع ذكر
من في السوال استغني عنه في الجواب فحذف فقيل لا
رجل في الدار فتضمن من فبني لذلك وبني على الحركة فرقا
بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وبني على
الفتح للخفة قوله وان كان معرفة اي وان كان الاسم
الذي يدخل عليه لا معرفة وجب الرفع والتكرير نحو لا
زيد في الدار ولا عمرو اما الرفع فلان لا لا تعمل في المعارف
لان وضعها لنفي النكرات فلا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه مبني
على جواب سوال سائل فقال ازيد في الدار ام عمرو
فوجب التكرير في الجواب ليكون مطابقا للسوال وكذلك ان كان مفصولا

اذا كان السوال مكررا
فوجب التكرير في الجواب
ايضا

مفصولا

منصولا بينه وبين لا الاسم بشيء وجب الرفع والتكرير
فتقول لا في الدار رجل ولا امراة اما الرفع فلبطلان
عمل لا بالفصل لضعف عمله واما التكرير فلانه مبني على
جواب سوال سائل سأل وقال ارجل في الدار ام
امراة فوجب التكرير في الجواب للمطابقة قوله
ومثل قضية ولا ابا حسن لها متأول هذا جواب عن
سوال مقدر وهو ان يقال ان ابا حسن معرفة من غير
الرفع والتكرير وانتم قلتم ان كان معرفة وجب الرفع
والتكرير وجوابه انه متأول ان قضية ولا مثل ابي
حسن لها فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه و
لا شك ان مثل ابي حسن نكرة لان المثل لا تكتسب من المضاف
اليه التعريف كما مر في باب الاضافة ويمكن ان يكون
هذا جوابا عن ايراد المثال المذكور على اصل المنصوب بلا
لكون ابا حسن معرفة مع انه ذكر في الحد ان المنصوب بلا
نكرة قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اعلم انه اذا عطف

١٢٠

على اسم لا مع تكرر لا جاز فيه خمسة اوجه الاول فتحهما نحو
لا حول ولا قوة الا بالله اى لا حول الا بالله ولا قوة
الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره
وكذلك لا قوة في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره
فلا حول ولا قوة الا بالله على هذا الوجه جملتان والثاني
فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة فلا حول
في محل الرفع بانه مبتدأ ولا في ولا قوة زائدة لتاكيد
النفي وقوة عطف على لفظ لا حول وخبره بالله فعلى
هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والثالث
فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله
فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ ولا في ولا قوة زائدة
لتاكيد النفي وقوة عطف على محل لا حول وخبره بالله
فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع
رفع الاول والثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول مبتدأ
وقوة عطف عليه وبالله خبره ولا يكون للا عمل ووجه عدم

وفي الوجه الرابع يحتمل ان يكون لا بمعنى ليس في الاول والثاني في الاول
بمعنى ليس والثاني غير عاملة كما هو مذهب [illegible]
المبرد او بالعكس [illegible]
وفي الوجه الخامس يحتمل ان يكون الاول
غير عاملة على مذهب المبرد [illegible]

على

عمل لا ههنا شيئان احدهما ان يكون مطابقا للسؤال وهو
ا رجل في الدار ام امراة والثاني انه لو فتحهما لتوهم
التركيب مع وجود حرف العطف وهو غير جائز ولو فتح
احدهما دون الآخر لكان ترجيحا من غير مرجح والخامس
رفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول
مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو بالله ولا بمعنى
ليس وعمل لا بمعنى ليس شاذ ولاجل هذا قال و
رفع الاول على ضعف ولا قوة مبني على الفتح في محل
الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره قوله واذا دخلت
الهمزة اه اى اذا دخلت الهمزة على لا لنفي الجنس لم
يبطل عمل لا لانه لا يبطل عمل العامل بدخول همزة
الاستفهام عليه سواء كان معنى الهمزة مع لا الاستفهام
نحو الا رجل في الدار او العرض نحو الا نزول عندنا او
التمني نحو الا ماء اشربه فبني رجل ونزول وماء في
هذه المواضع على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة

فان قلت لا يعمل في [illegible] الامثلة المذكورة
[illegible] باحواله [illegible]
قلت هي لبيان المعاني المذكورة
لا للعمل [illegible]

مثال التمني
الا سبيل الى خمر فاشربها
ام لا سبيل الى نصر بن حجاج

[illegible]

كذلك وليس للاضراب للاستفهام لان الثاني لا يتصل
بقولها لا الزوال الاستفهام عن ترك الشرور ولا بقولي الا
آكل اشربه الاستفهام عن وجود الماء لانه عالم بوجود الماء

قوله ونعت المبني اه اي ونعت المبني مع لا على الفتح اذا
كان نعتا اول مفردا تاليا له جاز الوجهان البناء والاعراب
اما البناء فلجعل الموصوف والصفة شيئا واحدا نحو لا
رجل ظريف واما الاعراب فلفظا ومحلا يجوز رفعه حملا على
محل المبني نحو لا رجل ظريف لان لا مع المبني في محل
الرفع بالابتداء كما مر ويجوز نصبه حملا على لفظ
المبني نحو لا رجل ظريفا وان لم تجر حمل توابع ساير
المبنيات على لفظها لمشابهتها وكذا هذا المبني وكذا
الاعراب لما مر في باب المنادى قوله والا فالاعراب
اي وان لم يكن النعت كما ذكرنا تعين الاعراب
وهو الرفع او النصب وذلك بانه اما ان لا يكون
النعت نعت المبني نحو لا غلام رجل ظريفا واما ان

لا يكون النعت نعتا اول نحو لا رجل ظريف عاقلا و
انما تعين الاعراب لكراهتهم ان يجعلوا ثلثة اشياء شيئا
واحدا واما ان لا يكون النعت مفردا نحو لا رجل ذا
مال وانما تعين الاعراب لان اسم لا اذا كان مضافا
لا يكون له الا الاعراب فهنا بعد اذا كان مضافا كان اولى
ان لا يكون الا الاعراب واما ان لا يكون تاليا له نحو
لا رجل في الدار ظريفا وانما تعين الاعراب لانه اذا حصل
الفصل بين الموصوف والصفة امتنع جعل الموصوف و
الصفة شيئا واحدا مع وجود الفصل ولهذا اخذ هذه
القيود في قوله نعت المبني الاول مفردا يليه قوله
والعطف على اللفظ وعلى المحل اي والعطف من غير
تكرير لا على المبني مع لا على الفتح جائز على لفظ المبني وعلى
محله نحو لا غلام وجارية برفع جارية على محل لا غلام
ونصبها على لفظ لا غلام وحمل على اللفظ من قال

فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى
وتأزرا

اعلم ان البناء لا يجوز في المعطوف فلا يقال
لا غلام وجارية بفتح التاء لان الانفصال
المعطوف عن المعطوف عليه لفظا ومعنى
اما الاول فظاهر بوجود الواو واما الثاني
فلان الغلام يستحيل ان يكون جارية

قوله وابنا بالنصب حملا على اللفظ
ويروى بالرفع حملا على المحل وخبر لا محذوف
[illegible]

قال الفرزدق في مدح عبد الملك ابن مروان ومروان ملك
من ملوك العرب والمجد الكرام ارتدى به جعله
رداء وتأزر به جعله ازارا صح

قوله ومثل لا ابا له اعلم انه يجوز ان يقال في مثل لا اب
له ولا غلام لي لا ابا له ولا غلامي له اي يجوز ان تعطي حكم
الاضافة في تشبيهه بالمضاف في مشاركته للمضاف في
اصل المعنى لان المضاف فهو ابوه وغلاماه بمعنى اب له
وغلامان له قوله ومن ثم لم يجز لا ابا فيها اي ومن اجل ان
جواز لا ابا له ولا غلامي له من اجل التشبيه بالمضاف
من حيث مشاركته له في اصل معناه لم يجز ان يقال لا ابا
فيها لعدم مشاركته للمضاف في اصل معناه وذلك لان
الاضافة ههنا لا يكون بمعنى في قوله وليس بمضاف اي
اي قولنا لا ابا له ولا غلامي له ليس بمضاف خلافا لما ذهب
اليه سيبويه فان سيبويه ذهب الى ان ابا في قولنا لا ابا له مضاف
الى الهاء واللام زائدة لتاكيد الاضافة وكذلك غلامي في
قولنا لا غلامي له مضاف الى الهاء واللام زائدة لتاكيد
الاضافة والمصنف اشار الى ابطاله من مذهب سيبويه وقال انه
ليس بمضاف لانه لو كان مضافا لفسد معناه وكان المعنى لا اباه له اباه

وبيان الفساد انه لو جعل لا اب له بمعنى
لكان معناه [illegible] ليس فكان ان ليس ابوه
لا يكون كلاما [illegible] لا اباه لكن
بهذا الا انه كلام تام لان معنى لا اب حاصل له
واذا ثبت انه ليس بمضاف فكيف يجوز اصل
النفي

فبقي

فبقي لا بلا خبر وهو غير جائز وعمل لا في المعارف وهو غير جائز
ويحذف في مثل لا عليك اي ويحذف اسم لا في مثل لا عليك
اي لا بأس عليك قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس وقد ذكر
مشابهتهما فلا نعيده لئلا يطول قوله هو المسند بعد دخولهما
ولا هو اعتبر بعد دخولهما ولا فيتناول المسند مثل خبر المبتدا
وخبر كان وخبر ان وغيرهما فلما قال بعد دخولهما خرج عنه
هذه الاشياء قوله وهي لغة اهل الحجاز اي ولغة اعمال
ما ولا عمل ليس لغة اهل الحجاز لان بني تميم لا يعملونهما عمل
ليس لعدم اختصاصهما بالقبيلتين اعني الاسم والفعل وقد مر
هذا البحث قوله فاذا زيدت ان مع ما اي بهذه الاشياء
الا اشياء تبطل عملها ولها امور احدها ان اذا زيدت بعدها
فانه تبطل عملها لضعف عملها بالفصل بينها وبين معمولها
نحو ما ان زيد قائم وقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا
ودولة آخرينا واشار المصنف اليه بقوله فاذا زيدت ان
مع ما وثانيها انه اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم وانما يبطل

واما قوله فبقي لا بلا خبر وهو غير جائز [illegible]
ففيه بحث لان [illegible] ليس ببعيد [illegible]
بعضهم [illegible] لا [illegible]
لا مثل [illegible]

والمنايا جمع
معناه بالفعل نحو
اراد بالاشتغال [illegible] بالعادة والطب بالكسر
السبب [illegible] والطب [illegible] وان [illegible]
واحد [illegible] ولكن منايانا مخففة
المشتبه لجنبنا جبن علة اسمية ولكن منايانا معطوف عليه اي
خبر مبتدأ محذوف ودولة فرشنا هلاكنا ودولة
وجبن الجبين منايانا علامة من بعدنا
صح

مبحث المجرورات

مبحث المجرورات

مبحث المجرورات

فيبطل
عملها في لانها انما تعمل لمشابهة ليس لاجل النفي وقد بطل في
عملها واشار اليه بقوله وانتقض النفي بالا وثانيها انه اذا تقدم
خبرهما على اسمهما بطل عملهما نحو ما قائم زيد لضعفهما في العمل فلم
تقو على التصرف **قوله** فاذا عطف عليه بموجب فالرفع اى
اذا عطف على خبرهما ولا بحرف عطف موجب وهو بل ولكن
بطل عملهما لبطلان ما هو سبب عملهما وهو النفي فالرفع على
على المحل خبرا ما ولا من حيث هو خبر المبتدأ اى في الاصل نحو ما
زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد **قوله** المجرورات
هو ما اشتمل على علم المضاف اليه المجرور كما اشتمل على علم المضاف
اليه وهو الجر والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف
الجر لفظا او تقديرا مرادا **قوله** اسم لان المضاف اليه لا يكون
الا اسما لكنه يجعل الجمل المضاف اليها كالمضاف اليه حكما ولذا
وحيث ويجاب عنه بان تلك الجمل في تاويل المفرد فاذا قلنا
اجلس حيث جلس زيد كان تقديره اجلس في مكان جلوس زيد
فيكون اضافة الى المفرد حقيقة وفي قوله نسب اليه شيء احترازا به عما

عامل نسب اليه كجزء المبتدأ مثلا وقوله بواسطة حرف الجر
احترز به عن مثل الفاعل والمفعول به نحو ضرب زيد عمرا وقوله
لفظا او تقديرا تفصيل وفي الجر مثال ما في الجر لفظا مررت
بزيد وانا مار بزيد مثال ما في الجر تقديرا نحو غلام زيد وقائم
وقوله مرادا احترز به عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة لان يوم
الجمعة نسب اليه شيء وهو صمت بواسطة حرف الجر وهو
في وليس ذلك الحرف مرادا والا لكان يوم الجمعة مجرورا ويعلم
منه ان المقصود من قوله مرادا المراد في العمل **قوله**
فالتقدير شرطه اى شرط المضاف اليه الذي هو مجرور
بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون مضافا فاسما حذف تنوينه
او ما يقوم مقام التنوين لاجل الاضافة على معنى انه لو كان
تنوين او ما يقوم مقام التنوين حذف منه لاجل الاضافة و
ان لم يكن فيه كما قدر قدر انه لو كان فيه تنوين يحذف لاجل
الاضافة نحو احدكم وغلام زيد ومسلمي زيد وانما حذف التنوين
لاجل الاضافة لان التنوين يؤذن بتمام المضاف بدونه

[illegible]

المضاف اليه والاضافة تؤذن بعدم تمام المضاف الا بالمضاف
اليه ولاجل هذه العلة يحذف ما يقوم مقام الحلة التنوين
كنون التثنية والجمع **قوله** وهي معنوية ولفظية اي الاضافة
على ضربين معنوية ولفظية والمراد بالاضافة المعنوية ان
يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف اما ان
لا يكون صفة نحو غلام زيد واما ان يكون صفة لكن غير مضافة
الى معمولها نحو مضارب مصر فان مضارب صفة غير مضافة
الى معمولها لان مصر ليس بمعمول المضارب ولاجل هذا التعميم
عما قوله غير صفة وقال مضافة الى معمولها ويعلم منه ان اضافة
المصدر الى الفاعل او المفعول اضافة معنوية لان المضاف
ليس بصفة وان مثل قولنا هذا مضروب زيد اضافة معنوية
لان المضاف اليه ليس بمعمول المضاف وكذلك الاضافة في
مثل قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة معنوية وكذا في زيد
افضل القوم لان المراد بالعمل ههنا ان يرفع المضاف المضاف
اليه او ينصبه لو سقط عنه او ان المراد بان المضاف كان رافعا

او قطع الاضافة

[illegible]

او ناصبا

[illegible]

او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة **قوله** وهي اما بمعنى اللام او
اي الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف
اليه ان لم يكن جنس المضاف ولا ظرف المضاف كانت الاضافة
بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد فان زيدا ليس جنس
الغلام ولا ظرف الغلام وان كان المضاف اليه
جنس المضاف بمعنى انه يصدق عليه اسمه ما صدقه كانت
الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة
وان كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم
كانت الاضافة بمعنى في اي ضرب في اليوم **قوله**
وهو قليل اي وجود الاضافة بمعنى في قليل فقوله
غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم
مثال الاضافة بمعنى من وقوله ضرب اليوم مثال
الاضافة بمعنى في **قوله** وتفيد تعريفا اي الاضافة
المعنوية ان كانت مضافة الى المعرفة نحو غلام زيد
افادت الاضافة تعريفا للمضاف لانها عينته و

بمعنى اللام كانت ويشكل بمثل غلام رجل فان الاضافة [illegible] اتفاقا والمضاف اليه ليس جنس المضاف [illegible]

وانا حكمنا بان غلام زيد معرفة وغلام رجل [illegible] لان [illegible] الى زيد [illegible] فضة [illegible] تعريف الغلام [illegible] التعريف [illegible] ولولا الاختصاص [illegible]

او صفة غالبة لا لايضاح الاسماء لتوغلها في الابهام نحو مثل وغير وشبه وغيرها اللهم الا اذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه او مغايرته المضاف اليه نحو عليك بالحركة غير السكون وان كان الى النكرة افادت تخصيصا للمضاف نحو غلام رجل وغلام امرأة **قوله** وشرطها اي تجريد المضاف عن التعريف اي شرط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف خاليا عن التعريف لانه لو كان فيه حرف التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة ولانه ان اضيف الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وان اضيف الى النكرة لم تفد ويعلم منه انه لا يضاف العلم الا بعد اتفاق الاشتراك فيه نحو زيدنا خير من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد حذف اللام منه وان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما لوضعهما على التعريف واعلم ان تجريد المضاف عن حرف النداء ليس بشرط في هذه الاضافة وان كان حرف النداء للتعريف لانه ليس للتعريف على اطلاقه بل

هو مع القصد للتعريف ولان الغرض الاكثر منه التنبيه والاستثناء لا التعريف **قوله** وما اجاز الكوفيون هذا جواب عن سوال وارد على ما ذكرناه من قبل وهو ان شرط الاضافة تجريد المضاف عن التعريف والكوفيون يقولون الثلثة الاثواب والاربعة الكتب والخمسة الدراهم واجاب عنه بانه ضعيف لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء فلان استعمال الفصحاء ثلثة الاثواب قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع وقال الفرزدق فسما وادرك خمسة الاشبار **قوله** واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها اي الاضافة اللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقوله صفة احترز به عن مثل غلام زيد وقوله مضافة الى معمولها احترز به عن مثل مصارع مصر فان اضافته مثلها اضافة معنوية ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه وهي في تقدير الانفصال اي المجرور في اللفظ منصوب في المعنى كما في

[illegible]

المثال الاول ومن قوله كما في المثال الثاني **قوله** ولا تفيد الا
تخفيفا في اللفظ اي الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في
اللفظ وهو حذف التنوين او شيء قايم مقام التنوين و لا
تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها في تقدير الانفصال **قوله**
ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اي ومن اجل ان الاضافة
اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ جاز ان يقال مررت
برجل حسن الوجه فلو افادت هذه الاضافة تعريفا لكان
حسن الوجه معرفة فلم يجز جعله صفة لرجل لامتناع وقوع
المعرفة صفة للنكرة كما يجي في التوابع ولاجل ان الاضافة
لا تفيد الا تخفيفا يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن الوجه
لان زيدا معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة
صفة للمعرفة **قوله** وجاز الضارب زيد اي وانما جاز
الضارب زيد والضاربو زيد لافادة التخفيف وهو
حذف النون وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم وجود
التخفيف بسبب الاضافة والفراء جوزه بناء على ان الاضافة

ههنا

[illegible]

سابقة

سابقة على الالف واللام او حمله على الضارب الرجل
والضاربك وجوابه ان اللام سابق على الاضافة
لانه لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق عارض من
عوارضه وهو التخفيف وتحقق الذات سابق على تحقق
الصفات وجواب حمله على الضارب الرجل والضاربك
يجي عقيبه **قوله** وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
اعلم ان الاولى ان يكون مثله ممتنعا لان عبدها معطوف
على المائة وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب
وهو بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع الضارب زيد
وجب ان يمتنع هذا الا انه جاز على ضعف لان المعطوف
وان كان حكمه حكم المعطوف عليه لكنه ليس حكمه مثل حكمه
في الوجوه ولهذا جاز ان يقال يا زيد والحارث وان
لم يجز يا الحارث وكذلك جاز رب شاة وسخلتها و
ان لم يجز رب سخلتها فجوازه من حيث ان حكمه ليس كحكم
المعطوف عليه من جميع الوجوه وضعفه من حيث ان حكمه كحكم

[illegible]

من بعض الوجه **قوله** وانما جاز الضارب الرجل على
المختار في الحسن الوجه هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
ان من الواجب ان يمتنع الضارب الرجل بناء على ما ذكرتم لعدم
افادة التخفيف فاجاب عنه بان قال انما جاز حمله على
الحسن الوجه لمشابهته له من حيث ان المضاف في الصورتين
صفة معرفة بلام التعريف والمضاف اليه بلام التعريف و
ولقائل ان يقول لا يفيد التخفيف في الحسن الوجه حتى يجوز الاضافة
فيه فيحمل الضارب الرجل عليه جوابه ان ثبات التخفيف في
اضافة الحسن الوجه حذف الضمير او حذف الجار والمجرور
لان اصله الحسن الوجه منه او الحسن وجهه فاذا اضيف حذف
الضمير من وجهه او الجار والمجرور وهو منه وانما قال على
المختار في الحسن الوجه لان فيه ست عشر لغة ومن مختارها
الحسن الوجه ومنه يعلم الجواب عن الفراء الضارب زيد على
الضارب الرجل لان المضاف اليه غير معرف باللام في الضارب
زيد فلم يكن حمله على الحسن الوجه واعلم ان حكم المضاف الى

الموف

[illegible]

المعرف باللام كحكم المعرف باللام حتى جاز الضارب ذي المال
قوله والضاربك وشبهه عطف على الضارب الرجل اي
انما جاز الضاربك والضاربه وتثنيتهما وجمعهما عند من
يقول انه مضاف فيما الكاف حمله على ضاربك من حيث
ان المضاف في الصورتين صفة والمضاف اليه ضمير متصل
وانه تحت الاضافة في ضاربك حتى تحرز الى التخفيف لامتناع
اجتماع التنوين والضمير المتصل لان التنوين يؤذن
بانفصال ما بعده عما قبله والضمير المتصل يؤذن بالاتصال
واذا لم يحصل التخفيف في ضاربك لم يحصل في الضاربك و
من هذا يعلم الجواب عن حمل الفراء الضارب زيد على الضاربك
لان المضاف اليه في الضاربك ليس ضميرا متصلا فلم يكن حمله
على الضاربك وانما قال فيمن قال انه مضاف لان منهم من
ذهب الى ان الضارب في الضاربك ليس بمضاف والكاف
ضمير منصوب متصل به على انه مفعول الضارب وح لم يحتج الى العذر
وهو الحمل على ضاربك **قوله** ولا يضاف موصوف الى صفته ولا يضاف

[illegible]

١٢٨

موصوف الى صفته لان الصفة يجب متابعتها للموصوف في الاعراب
فلو كانت الصفة مضافة اليها لكانت مجرورة فلم يجب متابعتها
للموصوف في الاعراب قوله ولا صفة الى موصوفها اي لا يضاف
الصفة الى موصوفها لان الصفة يجب ان يكون متاخرة عن الموصوف
فلو اضيف الى الموصوف لتقدمت عليه هف قوله ومثل
مسجد الجامع وجانب الغربي هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
ان قولكم لا يضاف الموصوف الى صفته منقوض بقول العرب مسجد الجامع
وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء وذلك لان الجامع
صفة للمسجد والغربي صفة للجانب والاولى صفة للصلوة
والحمقاء صفة للبقلة لانه يقال المسجد الجامع والجانب الغربي
والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وجوابه انه متاول اي ذو انه لما دل
الدليل على انه لا يجوز اضافة الموصوف الى صفته وجب تاويل هذه
الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويلها ان تقدير هذه الاشياء
مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة
الاولى وبقلة الحبة الحمقاء فانه كما يوصف المسجد بالجامع فكذلك يوصف الوقت بالجامع

قال المصنف في شرح المنظومة نحو في الوقت
واضيف المسجد الى صفة الوقت لا الى صفته
المسجد وكذلك البواقي منه

بالجامع وكذلك التقدير في البواقي قوله ومثل جرد قطيفة
واخلاق ثياب متاول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو
ان يقال ان قولكم لا يضاف صفة الى موصوفها منقوض
بقولهم جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان جردا
صفة قطيفة واخلاق صفة ثياب لانه يقال قطيفة
جرد وثياب اخلاق واجاب عنه بانه متاول لانه لما
دل الدليل على امتناع اضافة الصفة الى الموصوف
وجب تاويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويلها
ان هذه الاضافة بمعنى من وليس الجرد صفة للقطيفة
وكذا الاخلاق صفة للثياب وان كانا صفة في قولنا قطيفة
جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف واقيم
الصفة مقام الموصوف امتنع عن ايراد الموصوف ثم حصل
الالتباس في بعض الاشياء وهو ان الجرد من اي جنس هو
والاخلاق من اي جنس من انواع موصوفاتها بيانا لها واضافوها
الى موصوفاتها بيانا لها لا بالنظر الى انها اضافة الصفات الى
للبيان والتخصيص

دلالة على ان جردا بعد حذف موصوف
وقامت مقام الموصوف ثم لزمها الابهام
بين صفته للالتباس ثم اضافة الصفة
الى الموصوف

موصوفها فما لوا ود قطيفة واخلاق ثياب فتلخ الى اضافة
البعض من **قوله** ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه اى لا
يضاف احد الاسمين المماثلين فى العموم والخصوص الى
الآخر لعدم الفائدة فى هذه الاضافة نحو ليث واسد فى
الاعيان وحبس ومنع فى المعانى وانما قال اسم مماثل للمضاف
اليه ولم يقل لا يضاف المضاف اليه ليدخل فيه المراد فان نحو
ليث واسد والمتساويان نحو الانسان والناطق
نحله فى كل الدراهم اى ليس المضاف والمضاف اليه فى كل
الدراهم وعين الشىء من جملة الاسماء المماثلة فى العموم و
الخصوص وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشىء اخص
من العين فيكون اضافة العام ههنا الى الخاص فلم يكن مما نحن
فيه فيخص المضاف بالمضاف اليه فيفيد **قوله** وقولهم سعيد
كرز ونحوه متاول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
سعيد كرز اسمان متماثلان فى العموم والخصوص لكونهما علمين
لرجل واحد واضيف احدهما الى الآخر وانتم قلتم لا يجوز اضافة احد

وذلك ان الاسم قد يطلق ويراد به اللفظ وقد يطلق ويراد به المدلول فوجب حمل المضاف على المدلول والمضاف اليه على اللفظ فكانك اذا قلت جاءنى سعيد كرز قلت جاءنى مدلول هذا اللفظ فهو ح اضافة الشىء الى غيره لكون المدلول مغايرا للفظ

المماثلين الى الآخر واجاب عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل
على انه لا يجوز وجب تاويله لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله
ان المراد بالمضاف هو المسمى والمدلول والمضاف اليه هو الاسم
واللفظ فاذا قلت جاءنى سعيد كرز فكانك قلت جاءنى
مدلول هذا اللفظ ومسماه ولم يكن التاويل بالعكس لامتناع
اسناد المجىء وشبهه الى اللفظ ولم يضف اللقب الى الاسم نحو
كرز سعيد لان اللقب اوضح من الاسم فاضافة الاسم الى
اللقب اولى من العكس **قوله** واذا اضيف اى المراد بالاسم
الصحيح عند النحاة اسم لم يكن فى آخره علة والمراد بالملحق
اسم فى آخره واو او ياء قبلها ساكن نحو ظبى ودلو فاذا
اضيفا الى ياء المتكلم كسر ما قبل الياء لاجل الياء وياء
الاضافة اما مفتوحة على الاصل او ساكنة لاجل التخفيف
فتقول غلامى وظبيى ودلوى بفتح الياء وسكونها
فلما كان اى اعلم ان الاسم اما ان يكون صحيحا او ملحقا به
او لا يكون صحيحا ولا ملحقا به وقد مر حكم الاولين وان لم يكن

١٣٠

صحيحا ولا ملحقا به فلا بد من ان يكون في آخره الف او ياء
او واو فان كان الفا فلغة تثبت الالف حالة الاضافة
الى الياء نحو عصاي ورحاي وغلاماي لكن هذيل تقلب
الالف ياء اذا كان لغير التثنية فيقولون في عصا ورحى
عصيّ ورحيّ لان اصل هذه الالف اما الواو واما الياء
فان كان الواو ترد الالف الى الواو ثم تقلب الواو
ياء ثم تدغم الياء في الياء وان كان الياء تدغم الياء
في الياء وان كانت الالف التي للتثنية لم تقلبها هذيل
ياء لانه لا اصل لهذه الالف من الواو والياء حتى ترد اليه
ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر وان كان آخره ياء
ادغمت الياء في الياء فيقال في القاضي والغازي القاضيّ
والغازيّ وان كانت الياء محذوفة للتنوين ردت
الياء وادغمت في ياء الاضافة وكذلك في المثنى والجمع
حالتي النصب والجر فيقال في قاضين وغازين قاضيّ وغازيّ وان
كان آخره واوا قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء

قاضيين وقاضيين
قاضيي وقاضيي
صح

وحركت

وحركت الياء لالتقاء الساكنين وفتحت للخفة فيقال
في يا هؤلاء مسلمون هؤلاء مسلميّ لانه لما حذفت النون لاجل
الاضافة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون
على الاولى فقلبت الواو ياء لما ثبت من قاعدتهم وادغمت
الياء في الياء وفتحت الياء وكسر ما قبل الياء للتناسب
فصار مسلميّ وهذا لم يكن الا في جمع السلامة للمذكر حالة
الرفع قوله واما الاسماء الستة فاخي وابي وهذا شارح
الى كيفية لحوق ياء الاضافة بهذه الاسماء فيقال في
الاخ والاب اخي وابي كما يقال في يد ودم يدي ودمي ومعناه
ان لام الفعل محذوف في الاخ والاب كما هو محذوف في
يد ودم فكما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام
الفعل فكذلك يقال في الاخ والاب اخي وابي من غير رد
لام الفعل لكن المبرد اجاز رد لام الفعل في الاخ والاب
فيقول فيهما اخيّ وابيّ مع رد لام الفعل وادغامه في
الياء متمسكا بقوله وابيّ مالك ذو المجاز بدار

[illegible]

[illegible]

بانا لا نسلم ان المضاف الى ياء المتكلم هو الاب لجواز ان
يكون ابني جمع الاب والذي يدل على ان الاب يجمع على
ابين وان كان شاذا قول الشاعر فلما تبين اصواتنا
بكين [illegible] وتقول اخي وهني اي يقال في اخ وحم وهن
حمي وهني كما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام
الفعل ويقال في فم في الاكثر اي اذا اضيف فم
الى ياء المتكلم ففيه وجهان اصحهما في وهو الاكثر والثاني
فمي والوجه الثاني ظاهر من حيث انه الحق به ياء المتكلم
من غير تغيير المفرد والوجه الاول افصح لان قلب الواو
ميما حالة الافراد انما هو لاجل التعويض وهي مفقودة
حال الاضافة وذلك لان اصل فم فوه بسكون الواو
فحذفت الهاء لخفائها فصار فو فلو لم تقلب الواو
ميما لقلبت الواو الفا لتحركها لكونها حرف اعراب و
انفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين
فيما بين الالف والتنوين فبقي الاسم المعرب على حرف واحد وهذه العلة

وهذا ممتنع فقلبت الواو ميما لان بينهما مناسبة لوقوعهما جميعا في نحو واو وفم ولانهما شفويتان

غير موجودة حالة الاضافة لانه اذا حذف الهاء و
اضيف الى ياء المتكلم كان مبنيا عند قوم ومعربا
تقديرا عند آخرين ومنهم المص لكنه لم يبق على حرف
واحد لانه لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم موجب
حذفها وهو التقاء الساكنين لانه اذا حذف الهاء عند
الاضافة [illegible] الى ياء المتكلم صار فوي فوجب
قلب الواو ياء وادغامها فيها وكسر الفاء لاجل الياء
واذا قطعت اي اذا قطعت هذه الاسماء عن
الاضافة فحكمها اعرابها بالحركات فقيل هذا اخٌ وابٌ
وحمٌ وهنٌ وفمٌ ورايت اخًا وابًا وحمًا وهنًا وفمًا ومررت باخٍ
وابٍ وحمٍ وهنٍ وفمٍ بفتح الفاء وضمها وكسرها في فم لكن الفتح
افصح اما كون فتح الفاء افصح في فم فلكون الفاء مفتوحا في
الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة المبدل
عنها الميم واما كسر الفاء فلانه لما عوض الواو ميما لعله ذكر
فكانها عوضت الواو ياء فكما انه اذا عوض ياء كسر ما قبله

قوله واما ضم الفاء فيدل على الواو المبدلة عنها [illegible] نظر لان الفاء [illegible] الواو [illegible] ناما مضمومة [illegible] [illegible] الواو [illegible] فكانه [illegible] تقلب [illegible]

اي لما عوض الميم عن الواو جاز تعويض الميم عن الواو كتعويض الياء من الواو فكان حكم الياء كسر ما قبلها فاعطي الميم حكم الياء

[illegible]

١٣٢

فكذلك اذا عوض منها   وجاء حم مثل يد اى وقد جاء
في حم لغات غير ما ذكرنا احديها مثل يد مطلقا اى
حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد هذا حم ورايت
حما ومررت بحم وتقول في الاضافة هذا حمك ورايت حمك و
مررت بحمك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد
وليست مثلها حال الاضافة واللغة الثانية انه
مثل خبء مطلقا اى حكمه مثل حكم المهموز حال الافراد
والاضافة فتقول في الافراد هذا حمء ورايت
حمأ ومررت بحمء وتقول في الاضافة هذا حمؤك و
رايت حمأك ومررت بحمئك واللغة الثالثة ان
حكمه مثل حكم دلو مطلقا فتقول هذا حمو ورايت حموا و
مررت بحمو وهذا حموك ورايت حموك ومررت بحموك والرابعة
ان حكمه مثل حكم عصا اى مقصورا مطلقا فتقول هذا حما
ورايت حما ومررت بحما وهذا حماك ورايت حماك ومررت
بحماك فهذه اللغة الثلث الاخيرة مخالفة للغة الاولى

بيان لقوله

اى يكون ذا ... حال الافراد والاضافة

حال

حال الافراد والاضافة **قوله** وجاء هن مثل يد مطلقا
اى وجاء في هن لغة اخرى غير اللغة الاولى وهي ان يكون حكمه
حكم يد مطلقا اى حال الافراد والاضافة فتقول هذا
هن ورايت هنا ومررت بهن وتقول هذا هنك ورايت
هنك ومررت بهنك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى
حال الافراد وغيرها حال الاضافة **قوله** وذو لا يضاف
الا الى اسم جنس اى ذو لا يضاف الا الى اسم جنس ولا يتقطع عن الاضافة لان
ذو وضع لاجل ان يتوصل به الى جعل اسماء الاجناس
صفات لا اسماء الاجناس نحو جعل الصفة لرجل
فيقال جاءني رجل ذو مال فوصف برعاية وضعه وان
جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو صلى على محمد وذويه وكقوله
انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فعلم ان الدليل
المذكور يقتضي ان لا يضاف في الاعلام فيه معنى الجنس
فلا فائدة في التخصيص بانه لا يضاف الى مضمر
قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه اى التابع كل ثان

وهي المهموز والملحق بالصحيح والمقصور فخالف اللغة الاولى
وجه مخالفة اللغة الثالثة في الاضافة فظاهر واما في حالة الافراد
في الثانية والثالثة فلكونها [illegible] الاعراب في الثالثة
حالة الافراد واما [illegible] تقديرا وفي الاولى لفظا
واما حالة الافراد [illegible] اللغة الاولى [illegible]
اللغة [illegible] ليست في الاعراب فقط بل
[illegible] مهموزة ومقلبة [illegible]

او بنية حذف التنوين لاجل الاضافة

اى ان تخصيص عدم اضافة ذو الى المضمر [illegible]

لما فرغ من المعربات التي اعرابها اصلي شرع
في المعربات التي اعرابها بالاتباع وتسمى توابع
والتوابع جمع تابعة

١٣٣

لان اعراب الثاني مثل اعراب سابقه من جهة واحدة فقط
كما ان شامل لخبر المبتدأ وخبر كان وخبر ان وخبر لا و
المفعول الثاني من باب علمت والمفعول الثالث من باب
اعلمت فلما قال باعراب سابقه من جهة واحدة خرج عنه
اخبار كان وان وما ولا لان اعراب اخبارها ليس
مثل اعراب اسمائها ولما قال من جهة واحدة خرج عنه خبر
المبتدأ والمفعول الثاني لباب علمت والمفعول الثالث
لباب اعلمت لكون اعراب التابع مثل اعراب متبوعه
من جهة واحدة واعراب الثاني فيما عداه ليس كذلك واما الحال
فلان جاءني في قولنا جاءني زيد الظريف عامل فيهما اقتضاء
الفاعل واما الثاني فلان عامل المبتدأ في الخبر والمبتدأ من
حيث اقتضائه المسند والمسند اليه وان عمل علمت في المنسوب
من حيث اقتضائه المنسوب والمنسوب اليه وان عمل اعلمت في
ثلثة مفاعيل من حيث اقتضائه ان تصير الشخص عالما بالمنسوب
والمنسوب اليه ولا يشكل بالبدل من سكل انه مع انه تابع

لس

ليس باعراب سابقه لان المراد باعراب سابقه ان اعرابه
لفظا او محلا مثل اعراب متبوعه لفظا او محلا فان البدل
وان كان ضميرا مرفوعا فهو في محل الجر بانه تاكيد له
النعت تابع يدل على معنى في متبوعه لفظا مطلقا فقوله
تابع شامل لجميع التوابع من البدل والتاكيد وعطف
البيان والعطف بالحروف والنعت فلما قال يدل على
معنى في متبوعه خرج عنه جميع التوابع سوى النعت لان
جميعها لا يدل على معنى في متبوعها لكن قد يتوهم انه يدخل فيه
مثل ضربت زيدا قائما فان قائما يتوهم انه تابع يدل على معنى
في متبوعه وهو زيد والحال فلما قال مطلقا خرج عنه مثله
لان مثل قائم وان توهم متوهم انه تابع يدل على معنى
في متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقا بل في حال صدور
الفعل عنه واعلم انه لو قال تابع يدل على معنى في متبوعه
او في متعلقه لكان اصوب ليشمل النوع الثاني ولقائل ان يقول
انه منقوض بالنعت الواقع بعد الا للصفة كقوله لو كان

فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان الا الله نعت له آلهة مع انه لا
يدل على معنى في متبوعه وجوابه ان المراد بالنعت ههنا
هو النعت حقيقة وليس الكلمة الواقعة بعد الا للصفة نعتا
حقيقة لانه مضاف اليه للنعت من حيث المعنى تقديره
في الآية لو كان فيهما آلهة غير الله لكن لما لم يمكن اعراب الاول في نفسه
الى ما بعده لكونه في صورة الحرف اجرى اعراب المنعوت فروع
اصله على اللفظ واطلق اسم النعت عليه مجازا
ه فائدته تخصيص مثل الشارح الى اقسام النعت منها انه يفيد
التخصيص وذلك اذا كان نعتا للنكرة نحو جاءني رجل طويل
ومنها انه يفيد التوضيح وذلك اذا كان نعتا للمعرفة نحو جاءني
زيد الطويل ومنها ان يكون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم
ومنها ان يكون لمجرد الذم نحو فعل زيد الفاسق الذميم
الجاهل اللعين اذا كان قد تعلموا قبل ذكر هذه الصفات
ومنها ان يكون النعت للتأكيد وذلك اذا دل النعت على
ما دل عليه المنعوت كقوله تعالى نفخة واحدة فان الواحدة يدل

يدل على ما يدل عليه نفخة لان التاء في نفخة للوحدة
فيدل على الوحدة ولا فصل بين ان يكون اعلم
ان بعض النحاة اشترطوا في النعت ان
يكون مشتقا والمصنف اشار الى انه ليس بواجب ان
يكون النعت مشتقا وذلك لان المراد بالنعت تابع
يدل على معنى في متبوعه عموما في جميع استعمالاته مثل
المنسوب ونحو تميمي وعلوي وذي مال او ذات اشغال
كما تقول جاءني رجل علوي او تميمي وجاءني رجل ذو
مال وامرأة ذات مال فان كل واحد منها يدل على معنى
في متبوعه دائما وتابع يدل على معنى في متبوعه
خصوصا اي في بعض استعمالاته نحو اي الرجل في قولنا
مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان
اي رجل يدل على معنى في متبوعه فانما في هذا الموضع
وان لم يدل على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع نحو
اي رجل عندك ويا ايها الرجل ونحو الرجل في قولنا مررت

الى فرض فقط اى اذا كان وضع النعت لاجل الدلالة على معنى مقصود وهو في العموم

[illegible]

بهذا الرجل فانه يدل على معنى في متبوعه وهو تعيين
الذات في هذا الموضع دون موضع آخر نحو جاءني الرجل
ونحو اسم الاشارة في قولنا مررت بزيد هذا فان هذا
يدل على معنى وهو الاشارة في متبوعه في هذه الصورة
دون صورة اخرى نحو هذا زيد ويوصف النكرة
بالجمل الخبرية اي ويوصف الموصوف اذا كان نكرة بالجمل
الخبرية وهي التي تحتمل الصدق والكذب في اي اربعة نحو
مررت برجل ابوه عالم ومررت برجل قام ابوه ومررت
برجل ان قام ابوه قمت ومررت برجل في الدار وانما جاز
وصف النكرة بالجملة الخبرية لان الوصف في المعنى خبر عن
الموصوف وقد يخبر بالجملة كما يخبر بالمفرد وانما خص
النكرة لامتناع وصف المعرفة بالجملة لكون الجملة نكرة
ووجوب مطابقة الموصوف بالصفة في التعريف والتنكير
ويلزم الضمير ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة
للنكرة ليربط بها الجملة بتلك النكرة كما في المثال المذكور اولاً

الا ترى انك لو قلت مررت برجل زيد قائم لم يتم الارتباط
زيد قائم برجل ضمير ينال عنه او صفه او غير ذلك
ويوصف بحاله اي ويوصف الموصوف
باعتبار حاله نحو مررت برجل عالم ويوصف باعتبار
حال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فحسن
وان كان صفة للرجل من حيث اللفظ والمجاز
فانه صفة لمتعلقه وهو الغلام من حيث المعنى
والحقيقة والاول يتبعه اي النعت
الذي هو حال الموصوف يتبع الموصوف في عشرة اشياء
وهو الرفع والنصب والجر وعن هذه الثلثة
يتولد الاعراب والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث اي يجب موافقة
الصفة للموصوف في هذه الاشياء لانها اي الموصوف
بالحقيقة والمعنى فيلزم بالضرورة موافقتها له فيها في الاشياء
والثاني يتبعه اي النعت الذي هو حال مع الموصوف

متعلق الموصوف يتبع الموصوف في العشرة الأول وهو
الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير لأنها لما جاءت
صفة لذلك الموصوف من حيث الجار واللفظ جاءت
تابعة له في هذه الأشياء رعاية للفظ ولم يكن تابعة
للموصوف في الخمسة الباقية وهي الإفراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث بل هي كالفعل لأنها
مسندة إلى الظاهر الذي بعدها كالفعل وكما أن الفعل
إذا كان مسندا إلى الظاهر الذي بعده يجب إفراده ولم يجز
تثنيته ولا جمعه إلا مع ضعف فكذلك الصفة لأنها واقعة
موقع الفعل وعاملة عمله وكما أن الفعل إذا كان
مسندا إلى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا
ويجب تأنيثه إذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز أن لا
مؤنثا غير حقيقي كما يجيء في موضعه فكذلك الصفة
فنقول مررت برجل قاعد غلامه وبرجال قاعد غلمانهم
وبرجلين قاعد غلامهما ومررت بامرأة قائم أبوها وسيجيء وإ

قوله ومن ثم حسن الخ أي ومن أجل أن حكم الصفة
التي هي حال متعلق الموصوف حكم الفعل في الباقي
أي في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
حسن أن يقال قام رجل قاعد غلمانه بإفراد قاعد
مع كون فاعله جمعا وضعف أن يقال قام رجل
قاعدون غلمانه لأن قاعدون مثل يقعدون
لفظا ومعنى فكما ضعف أن يقال قام رجل يقعدون
غلمانه ضعف أن يقال قام رجل قاعدون غلمانه
لكن يجوز من غير ضعف أن يقال قام رجل قعود غلمانه
بلفظ التكسير لأن قعودا ليس مثل يقعدون لفظا
المضمر لا يوصف أي المضمر لا يوصف ولا يوصف به
أما الأول فلأن بعض المضمرات وهو أنا في غاية
الوضوح فحمل الباقي عليه لاطراد الباب وأما
الثاني فلأنه لا يدل على معنى في متبوعه والموصوف
أخص أو مساو أي والموصوف يجب أن لا يكون أعرف ما

وإنما قال وضعف ولم يقل امتنع لكونه واجبا عند الكوفيين فلا يقال مررت برجل أعور أبواه بل أعوران أبواه على أن يكون أعوران أبواه [illegible] بأن يكون فاعل

يعني أبواه أعوران

لأنه يلتبس فاعلان الفاعل والآخر وأحدهما ضمير وهذا غير جائز عند البعض إلا ضميرا

اعلم أن الأسماء بالنسبة إلى الوصف على أربعة أقسام قسم لا يوصف ولا يوصف به وهو المضمرات وقسم يوصف ولا يوصف به وهو الأعلام وقسم يوصف به ولا يوصف وهو الجملة وقسم يوصف ويوصف به وهو المعرف باللام وأسماء الإشارة وهو ثلاثة أقسام من المعرف والمضاف

[illegible]

الصفة او مساويا لها في التعريف او التنكير لئلا يكون
للتوضيح مزية على الاصل في الدلالة على الذات المرادة
ويجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها من
حيث المعنى لا من حيث الخارج الا ترى ان الضاحك
في مثل قولنا مررت بالحيوان الضاحك اخص من
الحيوان من حيث الخارج لكنه اعم منه من حيث المفهوم
لان مفهومه شيء له الضحك وشيء له الضحك اعم من ان يكون
حيوانا او غيره قوله ومن ثم لم يوصف الخ ومن اجل
ان الموصوف اخص من الصفة او مساويا لها لم يوصف
الاسم المعرف بلام التعريف الا بالاسم المعرف بلام
التعريف نحو قام الرجل العالم او بالاسم المضاف
الى الاسم المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل ذو المال لانهما
متساويان ولم يجز وصفه بالاسم المضاف الى المضمر او
العلم او المبهم لانه اخص من المعرف بلام التعريف فلا يقال
جاءني الرجل صاحبك او صاحب زيد او صاحب هذا على

نعم لا يقال
هذا اذا اريد الصفة
اما اذا اريد البدل
او غيره فلا كلام في الجواز

الصفة

الصفة قوله وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام
هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم
ان يجوز وصف اسماء الاشارة بالاسم المضاف الى
الاسم المعرف باللام او المضاف الى مثله لان اسم الاشارة
اخص من الاسم المضاف الى الاسم المعرف باللام و
مساو للمضاف الى المبهم لكنه لم يجز بالاتفاق واجاب
عن ذلك بانه التزم وصف باب هذا بالاسم المعرف
بلام التعريف للابهام وتقريره ان المبهم يطلب صفة
تعين ذاته وتدل على ذاته والاسماء الدالة على الذوات
هي اسماء الاجناس وتعريفها باعتبار معناها انما هو
باللام قوله ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض الخ
ومن اجل ان صفة ~~الاجناس~~ اسماء الاشارة
يجب ان تدل على الذات وتعين ذات المبهم ضعف ان
يقال مررت بهذا الابيض لان الابيض لا يدل على
الذات والنوع لاحتمال ان يكون رجلا وامراة وكافرا

ولهذا غيره كثير ولدلالة الشيء على الجسم جاز على ضعف وحسن
ان يقال مررت بهند العالم لانه يحتمل شيئا من انسان
او رجل قوله العطف تابع مقصود بالنسبة الخ فقوله
تابع يتناول التوابع وعطف البيان كلها وقوله
مقصود بالنسبة يخرج كلها سوى البدل لان النعت
والتاكيد وعطف البيان ليست بمقصودة بالنسبة
بل اتى بها للغير وهو المتبوع وقوله مع متبوعه يخرج
البدل لان البدل وان كان مقصودا بالنسبة لكن
متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما يجيء في البدل وقوله
يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
اتى للعطف نحو عليه الخ ومثاله قام زيد وعمرو فعمرو
تابع مقصود بنسبة القيام اليه مع زيد قوله واذا
عطف الخ اى اذا عطف على المضمر المرفوع المتصل اسم
اكد اولا بضمير منفصل ثم عطف عليه ذلك الاسم نحو ضربت
انا وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعا متصلا اشتد اتصاله

اتصاله بالفعل حتى كأنه جزء من الفعل فكره
عطف الاسم عليه الا بعد ان اكد بمنفصل حتى كان
العطف على المنفصل وانما قال المرفوع لانه لو كان
منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل
نحو ضربتك وزيدا ومررت بك وبزيد وانما قال المتصل
لانه لو كان منفصلا جاز العطف بلا تاكيد بمنفصل
نحو انا وزيد اما اذا وقع الفصل بين الضمير المرفوع
المتصل وبين المعطوف فيجوز العطف عليه بلا تاكيد
بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل واو العطف نحو
ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا
اباؤنا قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض
اى اذا عطف اسم على الضمير المجرور واعيد الخافض نحو
مررت بك وبزيد لكراهتهم عطف الاسم على الضمير
المجرور المتصل الذي صار كالجزء من الجار واما
قوله تعالى تساءلون به والارحام في بعض القراءة السبعة فمتعين
جواب

اي بحق الارحام وجواب القسم ان ربه عليكم رقيب وقرء الباقون
والارحام بالنصب معطوفا على محل الجار والمجرور

لان المتصل فاعل يقوم مقام [illegible] التاكيد لو قدم
مرفوع [illegible] التاكيد

لان [illegible] اقوى من اتصال الفاعل بالفعل
[illegible] منفصل [illegible]

[illegible]

لو قوبل العطف لاحتمال كون الواو للقسم وأما قوله فاذهب
فما بك والأيام من عجب فيشاد للقياس عليه ولا يمكن أن يقال
إن البيت غير متعين لاحتمال أن يكون الواو أيضاً للقسم
لأنا نقول الاحتمال ذكر لكن مراد الشاعر أن هذا التعجب منك
ومن الأيام وإنما ذكر الأيام هنا للكرم فلا يتم بها ويرد
عليه والبيت فصدره فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا
قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه أي حكم المعطوف مثل
حكم المعطوف عليه في كل ما جاز وامتنع ووجب للمعطوف
عليه مثلاً إذا وجب أن يكون في المعطوف عليه ضمير لخبر المبتدأ
إذا كان جملة أو صلة الذي يجب أن يكون في المعطوف كذلك
واعلم أنه ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه في جميع الأشياء
فإنه جاز أن يقال يا زيد والحارث ورب شاة وسخلتها
مع امتناع دخول يا في النداء على ما فيه اللام وامتناع
دخول رب على المعارف قوله ومن ثم لم يجز في ما زيد أي
أي ومن أجل أن حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في الجواز و

الامتناع

والامتناع والوجوب لم يجز أن يقال ما زيد بقائم
ولا ذاهب عمرو بالرفع في ذاهب ولكن لم يجز
أن يقال ما زيد قائماً ولا ذاهباً عمرو بالرفع في ذا هب
لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه وهو قائم و
امتناع وجوده في المعطوف وهو ذاهب لكون
عمرو فاعله لم يرفع عمرو وإذا رفع ذاهب بأن يكون
عمرو مبتدأ وذاهب خبره مقدماً عليه والجملة معطوفة
على الجملة المتقدمة ولم يعطف ذاهب على لفظ قائم و
عمرو على لفظ زيد عطفاً للمفرد على المفرد لأنه لو عطف عليه
لكان خبراً لكنه لم يجز أن يقع خبراً لعدم الضمير فيه ولأنه يلزم
تقديم الخبر على الاسم وهو ممتنع كما يمتنع في المعطوف عليه
وإنما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب هذا جواب عن سؤال مقدر
وهو أن يقال يلزم مما ذكر ثم أن يمتنع أن يقال الذي
يطير فيغضب زيد الذباب لأن قولنا فيغضب زيد معطوف
على يطير الذي هو صلة الذي مع عدم الضمير فيغضب زيد ووجب

[illegible]

الضمير في يطير كون صلة الذي وجاز به اما لانم ان يمتنع ان
مثال الذي يطير فيغضب زيد الذباب وانما يمتنع ان لو كان
الفاء للعطف المحض لكنه ليس كذلك لكونها للسببية ايضا لانه
في تقدير الذي ان طار غضب زيد الذباب والذي يؤكد
ما قلنا امتناع الذي يطير ويغضب زيد الذباب فتبين انه جيء
به للسببية لا للعطف المحض قوله وانما عطف على عاملين
مختلفين اي اذا عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين
على تقدير حذف المضاف لم يجز مطلقا عند سيبويه وجاز
مطلقا عند الفراء وجاز عند الاعلم ومصنف الكتاب اذا
كان المجرور مقدما على المرفوع او المنصوب في المعطوف
والمعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالحجرة
عطف على الدار والعامل في الدار هو في وعمرو معطوف
على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور مقدم على المرفوع
في المعطوف والمعطوف عليه جميعا لان العطف
اضعف من ان يقوم وينوب مناب عاملين وجه الفراء الاستعمال

وهما الابتداء وحرف الجر

وهو

وهو قولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فسوداء
معطوفة على بيضاء والعامل فيها كل وتمرة معطوفة
على شحمة والعامل فيها ما وقوله أكل امرئ تحسبين
امرأ ونار توقد بالليل نارا فالنار الاول عطف على
امرئ الاول والعامل فيه كل والنار الثانية عطف
على الامرء الثاني والعامل فيه تحسبين ووجه المصنف
في جواز العطف على عاملين فيما اذا كان المجرور مقدما
على المرفوع او المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه
الاستعمال وفي امتناع العطف على عاملين فيما اذا
لم يكن المجرور مقدما على المرفوع والمنصوب فيهما مذهب
سيبويه مع عدم استعمال الفصحاء وانما قال على عاملين
لجواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ضرب زيد عمرا و
بكر خالدا لعدم المانع وهو قيام حرف العطف مقام العاملين
وانما قيد العاملين بالمختلفين لدفع وهم من يتوهم انه مثل
قولنا ضرب زيد عمرا من هذا الباب فلا يجوز العطف على

ضربه

البيت لابي داود وقوله اكل امرئ [illegible]
امرأ [illegible]
اصل توقد تتوقد [illegible]
[illegible] سيبويه [illegible]
كره ان ينوب حرف العطف مناب العاملين
[illegible]

١٤١

زيد وعمرو فانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثاني
تاكيدا للاول فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا بمعمولي
عاملين مختلفين والمراد بالاول هنا في ايضاحه ان لا
يكون الثاني تاكيدا للاول قوله التاكيد تابع يقرر امر
المتبوع في النسبة او الشمول فقوله تابع يشمل جميع التوابع
فلما قال يقرر امر المتبوع خرج العطف بالحروف و
البدل لانهما لا يقرران امر المتبوع ولما قال في النسبة
خرج عنه النعت وعطف البيان لانهما وان كانا يقرران
امر المتبوع لكنهما لا يقرران امر المتبوع في النسبة الا
ترى انك اذا قلت جاءني زيد الطويل فلا يشك في نسبة
المجيء الى زيد بل الشك في انه اي زيد من الزيدين فلما قلت
الطويل علم انه اي زيد هو ولما قال او الشمول دخل فيه
مثل كلهم واجمع ونحو كليهما نحو جاءني القوم كلهم فان كلهم وان لم تقرر
امر المتبوع في النسبة لكنه تقرر امر المتبوع في الشمول فانطبق
التعريف على التاكيد واعلم ان الحد المذكور لا يتناول الكثير

اجمع

بل بعين ذاته

فاحواه

واضافة لانها لا تقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول
فلو قال التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول
او يشبه ما تقرر امره في النسبة او الشمول لكان اصوب ويشمل
ايضا جميع التواكيد التي لم ينسب الى متبوعها شيء نحو زيد
زيد قايم وان ان زيدا لقايم وضرب ضرب زيد فان زيدا
الثاني تاكيد للاول مع انه لا يقرر امر المتبوع في النسبة ولا
الشمول وكذلك ان الثانية في ان ان زيدا قايم فان قيل
المراد بالتاكيد الذي عرف ههنا هو التاكيد المعنوي قلنا
لا نم ذلك لانه قسمه الى لفظي ومعنوي بقوله وهو
لفظي ومعنوي ولا مخلص عنه الا ان يقال المراد بالتاكيد
المعرف هو التاكيد المعنوي وبالضمير في قوله وهو لفظي و
معنوي مطلق التاكيد لا تاكيد المعرف ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد بالتاكيد المعرف اعم من المعنوي واللفظي
والمراد بالنسبة اعم من نسبة المتبوع الى شيء او نسبة
الشيء الى المتبوع او نسبة شيء غير المتبوع الى شيء غير المتبوع

نحو ان ان زيدا لقايم

نسبة المتبوع الى شيء كقولك جاءني زيد ونسبة الشيء
الى المتبوع كقولك جاءني زيد زيد

احدهما الا في المثنى المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف
بينهما الا بالصيغة ولا بالضمير نحو زيد نفسه والزيدان
نفسهما او نفساهما وهو الكثير والزيدون انفسهم
وهند نفسها والهندان نفساهما او انفسهما وهو
الاكثر والهندات انفسهن **قوله** والتثنية للمثنى اي
التاكيد للمثنى وهو كلاهما للمثنى المذكر اي الرجلان
كلاهما للمذكر وجاءتني المرأتان كلتاهما للمؤنث
قال الشيخ الرضي كل كلمة تستعمل للاجزاء لا يجوز تاكيد
المثنى بكلا نحو اختصم فانه لا يجوز ان يقال
اختصم الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج الى التاكيد
لعدم احتمال ان يكون الاختصام من واحد
فقط بخلاف المجيء فانه يجوز نحو جاءني الرجلان كلاهما
لجواز صدور المجيء من واحد فقط فان قيل لا حاجة
ايضا الى تاكيد المثنى بكلا في مثل جاءني الرجلان لانه يعلم
من لفظ المثنى ان المراد منه الاثنان فلا يحتاج الى تاكيد

١٤٣

قوله فهو لفظي ومعنوي اي التاكيد على ضربين لفظي
ومعنوي فالتاكيد اللفظي ان يكرر اللفظ الاول او هو
بعينه الالفاظ كلها اي في الاسم نحو جاءني زيد زيد وفي
الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفي الحرف نحو ان ان زيدا
قائم وفي المفرد كما ذكرنا وفي المركب نحو جاءني زيد جاءني
زيد اعلم انه يدخل في مثل ضربت انت وبك انت فان
انت تاكيد لفظي مع انه لم يكرر اللفظ الاول فان قلت
ليس بلفظي قلنا فيلزم الواسطة بين اللفظي والمعنوي
وهي منتفية بالاتفاق فالاولى ان يقال اللفظي تكرير
اللفظ الاول او اثبات مرادفه كما في تاكيد الضمير المتصل
قوله والمعنوي بالفاظ محفوظة اي والتاكيد المعنوي
بالفاظ معروفة وهي النفس والعين وكلا وكلتا وكل
واجمع واكتع وابتع وابصع **قوله** فالاولان
اي النفس والعين يعمان المفرد والمثنى والمجموع و
المذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما وضميرهما او باختلاف

احدهما

سو الاول لان الفرق بينهما انما هو
بالاتصال وعدمه اذ يعد الثاني
عند الانفصال كالاول والاول
عند الاتصال كالثاني

ويمكن الاختلاف في الصيغة والضمير
كما في انفسهم ونفسه وقد يكون في الضمير
دون الصيغة كما في الاختلاف بين نفسه ونفسها وقد
يكون في الصيغة دون الضمير كما في الاختلاف بين
انفسهما ونفسيهما ح

بجلا لما لا يحتاج في مثل الاختصام قلنا لا نم انه يعلم
ان المراد من المثنى الاثنان لجواز اطلاقه في المثنى على الواحد
مجازا بان كان الواحد مباشرا للفعل والاخر دالا له
عليه فان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد منه اثنان في
صورتي الاختصام والمجيء وان احتمل غيره الا انه
يتاكد ذلك الظاهر في الاختصام لامتناع صدوره
عن الواحد ولم يتاكد في المجيء لامكان صدور المجيء عن
الواحد فلم يحتج الاول الى التاكيد دون الثاني ولقائل ان
يقول كما ان المثنى يحتمل الواحد يحتمل الجمع لدى المجاز كما احتمل
في جانب القلة احتمل في جانب الكثرة فاذا اكد بكلا حصلت
الفائدة وهي العلم بان الجمع ليس بمراد منه ويمكن ان يجاب
عنه بانه لم يطلق المثنى على الجمع عندهم اصلا واطلق الجمع
على المثنى كثيرا واذا كان كذلك لم يحتج الى تاكيد المثنى بكلا لئلا
يتوهم منه الجمع لانه لم يطلق لفظ المثنى على الجمع في كلامهم
والباقي لغير المثنى اي الباقي بعد الثلاثة وهو كل واجمع الخ

اي من لفظ المثنى

عند الاهل

في مثل الاختصام

الاسماء بالنسبة الى التاكيد المعنوي
ثلاثة اقسام قسم لا يؤكد اصلا
وهي النكرات الشائعة وقسم يؤكد بلا
خلاف وهي المعارف وقسم تاكيده
الخلاف وهي النكرة المحدودة كما الخ

تاكيدا

تاكيد لغير المثنى سواء كان مفردا او مجموعا او مذكرا
او مؤنثا لكن باختلاف الضمير في الكل تقول اشتريت
العبد كله اجمع اكتع ابتع ابصع وجاءني القوم كلهم
اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون واشتريت
الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاءني
النسوة كلهن جمع كتع بتع بصع قوله ولا يؤكد
بكل واجمع الا ذو اجزاء اي لا يصح التاكيد بكل واجمع الا لشيء
ذي اجزاء يصح افتراق تلك الاجزاء حسا كما في جاءني
القوم كلهم فان للقوم اجزاء يصح افتراقها حسا او
هو زيد وعمرو وخالد او حكما كما في اشتريت العبد كله
فان العبد وان لم يكن له اجزاء يصح افتراقها حسا
لكن له اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يجوز ان يكون
نصفه مشتري او ثلثه او اكثر فان لم يكن للشيء اجزاء
او كان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما
لم يجز تاكيده بكل واجمع لانهما للشمول وله فائدة في التاكيد

تقول اشتريت العبد كله وجاءني القوم
كلهم واشتريت الجارية
كلها وجاءني النساء
كلهن وباختلاف الصيغ
في البواقي وهو اجمع و
توابعه
ص

النسخ

افتراق تلك الاجزاء [illegible]

بما في شمول كل لاجزاء له اصلا و[illegible] لا يصح
افتراقها حسا ولا حكما فاذن لا يقال جاءني زيد كله لانه
لا اجزاء له يصح افتراقها حسا وهو ظ ولا حكما لانه
لا يمكن مجيء نصفه او ثلثه او ربعه   واذا اكد
المضمر المتصل بالنفس او العين اى اذا اكد المضمر
المرفوع المتصل بالنفس والعين وجب تاكيد ذلك
المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل اولا ثم تاكيده
بالنفس او العين لانه لو اكد المضمر المرفوع المتصل
بالنفس والعين بلا تاكيد بالمضمر المرفوع المنفصل
اولا التبس التاكيد بالفاعل في بعض المواضع نحو
زيد اكرمني هو نفسه فانه لولا المرفوع المنفصل اولا
التبس التاكيد بالفاعل فحمل عليه ما لم يلتبس التاكيد فيه
بالفاعل نحو ضربت انت نفسك لاطراد الباب وانما
قيد المضمر بالمرفوع لجواز تاكيد المضمر المنصوب والمجرور
بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك و

اراد لا بالتاكيد بالنفس والعين ١٢

مررت بك نفسك وانما قيد بالمتصل لجواز تاكيد المضمر
المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد بمنفصل
نحو انت نفسك فاعل وانما قال بالنفس والعين
لجواز تاكيد المرفوع المتصل بالكل واجمع بلا تاكيد
بالمنفصل نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس
التاكيد بالفاعل ههنا لان الكل واجمع يليان
العوامل قليلة بخلاف النفس والعين فانهما يليان العوامل
كثيرا   واكتع واخواته اتباع لاجمع اعلم ان هذه
الالفاظ التي كتبتها لها ترتيب في اللسان العربي فلا
يرخص وذلك الترتيب ان يذكر اولا كلهم اجمعون ثم اكتع
ثم ابتع ثم ابصع والثلثة الاخيرة اعني اكتع وابتع وابصع
اتباع لاجمع ككون بسن وليطان ونائع اتباعا
لحسن وشيطان وجائع قوله ولا تتقدم اى ولا تتقدم
اكتع واخواته على اجمع لكونها توابع له خلافا لابن كيسان
فانه جوز الابتداء بكل واحد منها وذكرها دونه ضعيف اى و

ذكر اكتع واخويه بدون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتها
على معنى الجمعية دلالة ظاهرة ولانها اتباع له اجمع لا
نحو بسن وليطان من التواكيد مع انه ليس تاكيدا لفظيا
لعدم تكرير الاول ولا تاكيدا معنويا لانه ليس من الالفاظ
المحفوظة فاجاب عنه بعضهم بانه تاكيد لفظي كرر القول
لانه غير حرف واحد في الاول لما يستحسنون في التكرار
قوله البدل تابع مقصود بالنسبة الى المتبوع دونه
نحو سلب زيد ثوبه فان المسلوب هو الثوب دون زيد
فقوله تابع شامل للتوابع وقوله مقصود بالنسبة الى
المتبوع يخرج عنه النعت والتوكيد وعطف البيان
لانها ليست مقصودة بالنسبة الى المتبوع وقوله
دونه يخرج عنه العطف بالحروف لان في العطف بالحروف
وان كان تابعا مقصودا بالنسبة الى المتبوع لكن المتبوع
كذلك مقصود قوله وهو بدل الكل الخ هذا قسمة للبدل
الى اقسام وهي بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل

وبدل الاشتمال وبدل الغلط ووجه الحصر ان البدل اما ان
يكون مدلوله مدلول المبدل منه اولا يكون والاول بدل
الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك والثاني اما ان يكون
مدلوله بعض مدلول المبدل منه اولا يكون والاول
بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه والثاني
اما ان يكون بينهما اي بين البدل والمبدل منه ملابسة
اي تعلق غير تعلق الكلية والجزئية اولا يكون والاول
بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه والثاني بدل الغلط
نحو مررت برجل حمار اردت ان تقول بحمار فسبقك
لسانك الى ان قلت برجل ثم استدركته وقلت حمار
والمراد بالغلط في قولنا بدل الغلط هو المبدل منه لا
البدل ليس بغلط بل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه
بدل الشيء من الغلط ويكونان معرفتين
ونكرتين ومختلفين اي البدل والمبدل منه يكونان
معرفتين ونكرتين ويكون البدل معرفة والمبدل نكرة وقد يكونا

والمراد ها من الاشتمال ملابسة ما بينهما
بالآخر سواء كان احدهما داخلا في الآخر
او لم يكن وسواء كان الثاني مشتملا
بالاول او بالعكس

بالعكس فنقول اربعة اقسام والبدل ايضا على ما ذكرنا
اربعة فيصير المجموع ستة عشر وهو حاصل ضرب
اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة اذا كانا
معرفتين زيد اخوك زيد راسه زيد علمه زيد الحمار و
مثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل غلام
لزيد رجل يد له رجل علم له رجل حمار له ومثالها
اذا كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة رجل غلام زيد
رجل راسه رجل علمه رجل حماره ومثالها اذا كان
المبدل منه معرفة والبدل نكرة زيد غلام له زيد يد له زيد
علم له زيد حمار له   واذا كان نكرة من معرفة فالنعت
اي اذا ابدل النكرة من المعرفة يجب نعت النكرة لان
البدل هو المقصود بالنسبة دون المبدل منه فكره ان يكون
منحطا عنه من كل الوجوه فاتى بالصفة لتلك النكرة لتكون
كالجابر للنقصان الذي فيه كقوله تعالى بالناصية ناصية
كاذبة   ويكونان ظاهرين اي البدل والمبدل منه يكونان

ظاهرين

ظاهرين ويكونان مضمرين ويكون المبدل منه ظاهرا والبدل
مضمرا ويكونان بالعكس فنقول اربعة اقسام والبدل
ايضا اربعة اقسام فيكون المجموع ستة عشر وهو حاصل
من ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة في
ابدال الظاهر من الظاهر زيد اخوك زيد راسه
زيد علمه زيد الحمار ومثالها في ابدال المضمر من المضمر
زيد ضربته اياه وزيد قطعته اياها وجهل الزيدين
كرهتهما اياه وجاء الزيدين كرهتهما اياه ومثالها
في ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدا اياه يد زيد
قطعت زيدا اياها جهل زيد كرهت زيدا اياه حمار
زيد كرهت زيدا اياه ومثالها في ابدال المظهر من
المضمر ضربته زيدا يده زيد قطعته يده وزيد كرهته جهله
زيد كرهته حماره   ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل
الكل من الكل الا من الغايب اعلم ان المضمر الذي يبدل
منه المظهر اما متكلم او مخاطب او غايب والبدل ايضا اما بدل

الكل من الكل وغيره فان كان البدل بدل الكل من الكل
لم يجز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب فلا يقال
بي المسكين كان الامر ولا عليك الكريم المعول لانه
يلزم ان يكون المقصود بالنسبة اقل دلالة من غير
المقصود مع كون مدلولهما واحدا واما اذا كان البدل
غير بدل الكل من الكل فيجوز ابدال الظاهر من المضمر
المتكلم والمخاطب لعدم كون مدلول الثاني عين مدلول
الاول ولهذا جاز ان يقال اشتريتك نصفك واشتريتني
نصفي واعجبتني علمي واعجبتك علمك وضربتك الحمار و
ضربتني الحمار فقال الشاعر ذريني ان امرك لن يطاعا
وما الفيتني حلمي مضاعا فحلمي بدل من الياء وانما جاز في
المتكلم فنوع المخاطب اضعف واما ابدال الظاهر من الغائب
فجائز سواء كان بدل الكل من الكل وغيره لوجود
الاشتباه والابهام في الغائب كما في الظاهر نحو ضربته زيدا
وراسه وعلمه وحماره   وعطف البيان تابع غير صفة

يوضح متبوعه فقوله تابع شامل لجميع التوابع وقوله غير
صفة يخرج عنه الصفة وقوله يوضح متبوعه يخرج عنه
جميع التوابع الباقية لكونها غير موضحة لمتبوعها
لكن اقسم بالله ابو حفص عمر فعمر تابع غير صفة يوضح
متبوعه   وفصله من البدل لفظا اعلم ان
الفرق بين عطف البيان والبدل لفظي ومعنوي اما
اللفظي ففي مثل قوله المرار انا ابن التارك البكري بشر
عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشرا لو جعل بدلا من
البكري لم يجز لوجوب كون البدل بتكرير العامل فيكون
تقديره انا ابن التارك بشر وهو غير جائز لما مر في باب
الاضافة واذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه بتكرير
العامل ولو نصب بشر حملا على محل البكري لم يحصل هذا
الفرق لجواز ان يكون بدلا لانتفاء المانع وانما قال
في مثل ولم يقل في قوله انا ابن التارك لان هذا الفرق
جار في باب اسم الفاعل المفرد المعرف باللام اذا اضيف

لا اسم فيه اللام واو ويثنى على المضاف اليه اسما علما معطوفا
عليه عطف بيان فانه يظهر الفرق بينه وبين البدل في
اللفظ نحو الضارب الرجل زيد وكذلك يظهر هذا الفرق في
النداء تقول يا هذا زيد بالرفع على اللفظ والنصب على
المحل وبالتنوين على تقدير ان تجعله عطف بيان وبالضم
لا غير على تقدير ان تجعله بدلا عنه واما الفرق المعنوي فلان
البدل هو الذي يعتمد الحديث وذكر المبدل منه للتوطئة
بخلافه في عطف البيان فان المقصود هو الاول وذكر
عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد في
قولك مررت باخيك زيد بدلا ان كان للمخاطب اخ واحد
فقط وعطف بيان ان كان له اخ   المبني ما ناسب
مبني الاصل او وقع غير مركب اي المبني ما ناسب مبني
الاصل مناسبة وغيرها او وقع غير مركب مع غيره
على سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد بمبني الاصل الفعل
الماضي والحروف وامر المخاطب وانما قال فيه احد الامرين

وهو المشابهة
وعدم التركيب

لانه الكلم لما كان هو باعتبار التركيب مع عدم مشابهته
بمبني الاصل في المبني هو الذي لا يوجد فيه احد الشرطين على
سبيل منع الخلو فقط   وحكمه ان لا يختلف آخره لاختلاف   ق
العوامل اي حكم المبني ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل
في آخره لا لفظا ولا تقديرا لكونه مقابل المعرب فيجعل حكمه
مقابل حكم المعرب   والقابه ضم وفتح وكسر اي
والقاب المبني ضم نحو منذ وفتح نحو اين وكسر نحو جير ووقف
نحو من اعلم انه جاز عود الضمير في القابه الى البناء وان
لم يجر ذكره لفظا لانه مذكور معنى لدلالة المبني عليه وقال
في البناء والقابه ودون الاعراب وانواعه لان انواع
الاعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على
معنى بخلافه في القاب البناء فانه ليس المراد منها الا
الالقاب   وهي المضمرات اي المبنيات
المضمرات واسماء الاشارات اي انواع لكن يجب رفع
الاصوات لكونها معطوفة على الاسماء في اسماء الافعال

اعلم ان الوضع انما وضع المضمرات للايجاز والاختصار فانهما
[illegible] واحد والاستك [illegible] كان احضر
[illegible] والاستشغال التكرار وكراهته [illegible]
[illegible] لو قلت جاءني زيد [illegible]
[illegible] زيدا اضمل ان يكون زيد [illegible]
جاءني زيد واكرمته لم يحتمل ذلك [illegible]

لا على انه فعال لا لانها ليست باسماء بل لان لقب
هذا النوع من الاسماء الاصوات لانها لا يطلق
عليها الا الاصوات وانما قيد الظروف بالبعض لان
بعضها معرب   المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب الخ
اي المضمر اسم وضع لمتكلم نحو انا او لمخاطب نحو انت
او لغائب تقدم ذكره لفظا اما تحقيقا نحو زيد ضرب
غلامه واما تقديرا نحو ضرب غلامه زيدا ومعنى بان
ذكر مشتقه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل
اقرب لدلالة اعدلوا عليه او حكما اي ثابتا في الذهن في
مثل ضمير الشان نحو هو زيد قائم ونحو تنازع الفعلين نحو
ضربا واكرمت الزيدين ونحو ربه رجلا ونعم رجلا
ونحو قطعه ثم حتى توارت بالحجاب ونحو قطعه ثم و
لابويه لكل واحد منهما السدس وانما بنيت المضمرات
لعدم احتياجها الى الاعراب لانتفاء المعاني الموجبة
للاعراب فيها لوضعهم للمرفوع لفظا وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا
انت   نحو اياك نحو بك

فه

وهو متصل ومنفصل اي المضمر اما متصل واما
منفصل لانه اما ان يستقل بنفسه في التلفظ او لا   لاول
فالاول المنفصل والثاني المتصل   فالمنفصل هو
المستقل بنفسه اي المنفصل هو الضمير المستقل بنفسه
في التلفظ والمتصل هو الضمير غير المستقل بنفسه في التلفظ
وهو مرفوع ومنصوب ومجرور اي المضمر اما
مرفوع واما منصوب والمجرور لوقوع الضمير
مقام الظاهر وكون الظاهر احد هذه الصور
والاولان متصل ومنفصل اي الضمير المرفوع والضمير المنصوب
اما متصل واما منفصل والضمير المجرور متصل فقط
اذ لا منفصل له لامتناع الفصل بين الجار والمجرور
فذلك خمسة انواع لازم لما ذكره اي فالضمير
خمسة انواع لانه مرفوع ومنصوب ومجرور والاولان
ينقسمان الى قسمين فيكون المجموع خمسة   والاول
ضربت وضربت اي مثال النوع الاول من هذه الخمسة هو

150

الضمير المرفوع المتصل ضربتُ ضربتَ ضربنا ضربتما
ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتنّ ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن
وعلى هذا القياس المجهول وانما اورد مثالين احدهما المعلوم
وهو ضربتُ والآخر المجهول وهو ضُربتُ   والثاني
انا الخ اى مثال النوع الثاني من الخمسة وهو الضمير المرفوع
المنفصل انا نحن انت انتما انتم انتِ انتما انتنّ هو هما هم
هي هما هنّ   الثالث ضربني اى مثال النوع الثالث
من الخمسة وهو الضمير المنصوب المتصل نحو ضربني ضربنا
الى ضربهنّ وانّ واننا الى انّهنّ وانما اورد مثالين
ليعلم اتصال الضمير المنصوب بالفعل والحرف
الرابع اياي الى اياهنّ اى مثال النوع الرابع من الخمسة
وهو الضمير المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك الى اياهنّ
والخامس غلامي ولي اى مثال النوع الخامس وهو
الضمير المجرور المتصل غلامي غلامنا غلامك الى غلامهنّ
ولي لنا لك الى لهنّ وانما اورد مثالين ليعلم اتصال الضمير المجرور

بالاسم

بالاسم والحرف فجميع المعنى الذي وضع الفاظ الضمير له
تسعون والالفاظ الدالة عليها ستون لان الاول
حصل من ضرب الخمسة في ثمانية عشر لان الضمير اما المتكلم
او المخاطب او الغايب وعلى التقادير الثلثة اما
لمفرد او لمثنى او لمجموع فيصير تسعة حاصلة من ضرب
الثلثة في نفسها وكل واحد من هذه التسعة اما
لمذكر او لمؤنث فيصير حاصل الضرب ثمانية عشر
من ضرب الاثنين في التسعة واذا ضربنا الخمسة
في ثمانية عشر يبلغ تسعين والثاني الالفاظ يحصل من ضرب
الخمسة في اثني عشر لان الفاظ كل واحد من ثمانية عشر
معنى لا تزيد على اثني عشر لكون الالفاظ الواحد المذكر
والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث
في المتكلم اثنين فيسقط اربعة المثنى المذكر والمؤنث
في المتكلم والجموع المذكر والمؤنث و بدل من اربعة الواحد المذكر او
المؤنث وكذا المثنى المذكر والمؤنث في المخاطب والغايب

اما الضمير المرفوع المتصل [illegible]
[illegible]

تقول للمخاطب المذكر ضربتما
والمؤنث ايضا

١٥١

واحدا فسقط لفظان آو ان فيصير المجموع ستة واذا
سقط ستة من ثمانية عشر بقى اثنى عشر واذا ضرب
الخمسة في اثنى عشر بلغ ستين وهو المطلوب   والمرفوع
المتصل اي الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر في
الفعل الماضي للواحد الغايب نحو زيد ضرب وللواحدة
الغايبة نحو هند ضربت دون اخواتهما اي مثناهما
ومجموعهما المرفوع للالتباس بالمفرد وانما قال خاصة
لان المنصوب والمجرور المتصلين لا يستتران بخلاف
المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل وانما
قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل
في العامل لانتفاء الاتصال   وفي المضارع للمتكلم
مطلقا اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع
للمتكلم سواء كان للمفرد او للمثنى او للمجموع او المذكر او المؤنث
لوجود القرينة الدالة على من هو له واشار بقوله مطلقا
الى ما ذكرنا من الاقسام   والمخاطب اي ويستتر الضمير

[illegible]

لا يقال الالتباس حاصل بين المفرد والجمع المذكرين
والمؤنثين وكذلك بين المفرد المذكر والمفرد
المؤنث لانا نقول هذا الالتباس لم يحصل
من الاستتار [illegible]
[illegible]

الضمير المرفوع المتصل في المضارع للمخاطب نحو
تضرب انت دون المخاطبة والمخاطبين والمخاطبين
والمخاطبتين والمخاطبات لوقوع الالتباس
والغايب والغايبة اي ويستتر الضمير المرفوع
المتصل في المضارع للغايب نحو زيد يضرب
وفي الغايبة نحو هند تضرب ولا يستتر في الغايبين
والغايبين ولا في الغايبتين والغايبات لوقوع
الالتباس   وفي الصفة مطلقا اي ويستتر الضمير
المرفوع المتصل في الصفة اي مفردا كان او مثنى او
مجموعا مذكرا كان او مؤنثا لانه لو ابرز لزم اجتماع
الالفين في المثنى والواوين في الجمع نحو زيد ضارب
الزيدان ضاربان وهند ضاربة والهندان ضاربتان
والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست
الحروف فيها ضماير بل هي حروف اعراب بتغيرها بالعوامل الداخلة
على الصفة والمراد بالصفة اسما الفاعل والمفعول

[illegible] الغايبين [illegible] الغايبات [illegible]

قوله بالصفة والمراد بالصفة اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل نحو زيد
ضارب وزيدان ضاربان وزيدون ضاربون
وزيد مضروب وزيدان مضروبان وزيدون
مضروبون وزيد حسن وزيدان حسنان
وزيدون حسنون وزيد افضل وزيدان
افضلان وزيدون افضلون اه

١٥٢

[illegible]

الصفة المشبهة وافعل التفضيل ولا يسوغ المنفصل
الا لتعذر المتصل اي لا يجوز الاتيان بالضمير المنفصل
الا لتعذر الاتيان بالضمير المتصل لكون المتصل اخصر
من المنفصل وذلك بالتقديم على عامله اي والتعذر
المذكور اما بتقديم الضمير على عامله نحو اياك ضربت
واما بالفصل بين الضمير وبين عامله لاجل غرض
نحو ما ضربك الا انا والتعذر نظرا الى الموضعين وانما قال
لغرض لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله لا لغرض لئلا
يلزم العدول عن الاصل بلا فائدة واما بحذف عامل الضمير
نحو اياك والشر انه مبنا على نصب الملفوظ بفعل المحذوف
واما بكون عامل الضمير معنويا وهو الابتدا نحو انا زيد
لما ذكرناه واما بكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوعا
نحو ما انت الا قائما لوجوب استكنان الضمير المرفوع المتصل
اذا كان غائبا مفردا وامتناع استكنان الضمير في
الحرف لضعف عمل الحرف في المتكلم والغائب والمثنى والمجموع على

كما قيل ما ذكرتم من الدليل انما يقتضي
امتناع استتاره في المفرد الغائب فقط
والمدعى امتناع استتاره مطلقا
لانه لو اتصلت لوجب استكنان الضمير في الحرف فاجاب بقوله
لوجب استكنان الضمير المرفوع المتصل
اذا كان مفردا وهو غير جائز
في المتكلم

على المفرد الغائب وان لم يجب استكنانه اطرادا
للباب وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان
منصوبا او مجرورا لجاز المتصل نحو انه وله لعدم
وجوب استكنان الضمير المنصوب والمجرور في
العامل واما بكون الضمير مسندا اليه صفة جارية
على غير من هي له نحو هند زيد ضاربته هي فهند
مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وضاربته خبر مبتدا
ثان وهي فاعل ضاربته وضاربته مسند اليه
وهي جارية على غير من هي له لان ضاربته خبر زيد
وفاعلها هند والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدا
الاول وانما وجب ابراز الضمير في كون الصفة
اضعف من الفعل في العمل ووقوع الالتباس
في نحو زيد عمرو ضاربه هو فاذا ابرز الضمير علم
ان الضارب زيد وان لم يبرز علم ان الضارب
عمرو والتزموا ايضا ابرازه فيما لا يلبس نحو هند زيد

البصريون عدلوا الى المنفصل نحو هند زيد ضاربته هي
خلافا للكوفيين فانهم لا يوجبون ابرازه
في الفعل والذي يدل على صحة مذهبنا وجهان
احدهما ان ابرازه يرفع اللبس في كثير من المواضع
نحو زيد عمرو ضاربه هو ولولا ابراز الضمير لم نعرف ان الضارب
زيد والمضروب عمرو واذا كان كذلك وجب ابراز الضمير
في جميع الصفات التي جرت على غير من هي له
وان لم يكن لبس لطرد الباب

[illegible]

ضاربته اي لاطراد الباب ولا يلزم من ذلك وجوب
الابراز في نحو زيد عمرو يضربه ونحو هند زيد يضربها
لانه وان حصل الالتباس في الصورة الاولى
لكن العامل ههنا قوي لانه فعل وعلة وجوب الابراز
ثم مجموع الامرين وهما ضعف العامل وحصول
الالتباس في بعض الصور والاول منتف ههنا
فلما فرغ من تعداد الاسباب الموجبة لتعذر اتصال
الضمير اورد امثلتها على الترتيب المذكور وهو قوله
مثل اياك الى قوله وهند زيد ضاربته هي

واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا اي اذا اجتمع
ضميران لا يكون شيء منهما مرفوعا فان كان احدهما
اعرف فقدمته اي الاعرف فلك الخيار في اتصال الضمير
الثاني وانفصاله تقول اعطيتكه وضربتكه واعطيتك
اياه وضربتك اياه وانما اورد مثالين ليعلم ان الضميرين
يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا

[illegible]

قال الشاعر
وتبعلت نفسي تطيب لعنقه
يقضي لها بفتح العظم نابتها

والآخر

والآخر مجرورا وانما قال وليس احدهما مرفوعا لانه
لو كان احد الضميرين مرفوعا لم يجز الامران لانه مع
عدم الفصل يتعين الاتصال نحو ضربتك ومع
الفصل يتعين الانفصال نحو ما ضربت الا اياك
واعلم انه لو قال فان كان احدهما اعرف وقدمته من غير
فصل بينهما فلك الخيار لكان اصوب لئلا يدخل مثل
قولنا ما اعطيتك الا اياه فجوابه يعلم من قوله او بالفصل
ويقوله اجتمع لانه مانع الاجتماع مع الفصل

والا فهو منفصل اي وان لم يكن مجموع ما ذكرنا وذلك
بان لا يكون احدهما اعرف نحو اعطيته اياه واعطيتك
اياك واعطيتني اياي او بان يكون احدهما اعرف لكن
لا يكون الاعرف مقدما نحو اعطيته اياك فالضمير منفصل
فقط لكراهة تقديم احد المتساويين من غير مرجح على الآخر
وتقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة
والمختار في خبر باب كان الانفصال اي جاز الانفصال

خبر باب كان فاتصاله لتشبيهه بالمفعول اذا كان ضميرا
نحو كنته وكنت اياه لكن المختار هو الانفصال لانه
في الاصل خبر المبتدا وحق خبر المبتدا الانفصال
والاكثر لولا انت وعسيت الى الضمير اذا وقع بعد
لولا وبعد عسى فالاكثر بعد لولا ضمير مرفوع منفصل
نحو لولا انت الخ لكونه مبتدا وبعد عسى ضمير مرفوع
متصل نحو عسيت لكونه فاعل عسى   وجاء لولاك
وعساك الى آخرهما اى جاء بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى
ضمير منصوب متصل لولاك الخ وعساك قال الاخفش
ان الضمير بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع الضمير المرفوع المنفصل
لجواز وقوع بعض الضمائر موقع بعض نحو ما انا كانت
ولك انت فهو في محل الرفع بالابتداء وبعد عسى ضمير
منصوب واقع موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه
الضمير بعد لولا في محل الجر بلولا وهو حرف جر هنا وبعد
عسى في محل النصب بعسى وهو بمعنى لعل هنا   ونون

الوقاية

الوقاية مع الياء لازمة اى نون الوقاية مع ياء الضمير
لازمة في الماضي مطلقا نحو ضربني وضرباني وضربوني وفي
المضارع العري عن نون الاعراب نحو يضربني لحفظه عن
دخول الكسر ولهذا سمي هذا النون نون الوقاية
وانت مع النون اي انت مع نون الاعراب في المضارع
نحو يضربانني ويضربونني وتضربينني مخير في اثباته وحذفه
اما اثباته فلدوامه على القياس المتقدم واما حذفه فللاستغناء
عنه بنون الاعراب وكذلك انت مع لدن مخير في اثبات
نون الوقاية لحفظ بنائه على السكون وفي حذفه لكونه
اسما على ثلثة احرف وكذلك انت مع ان واخواتها مخير في
اثبات نون الوقاية لتشبيهها بالفعل وفي حذفها كراهة
اجتماع النونات في الاربعة الاول وقل الاخرين
على الاربعة الاول   ويختار في ليت وعن ومن
وقد وقط اي ويختار اثبات النون في ليت لتشبيهها
بالفعل وعدم اجتماع النونات وفي من وعن لحفظ سكونهما

مع جواز حذفها عنها لكونها حرفا وجواز اتصال الياء
بالحرف من غير نون الوقاية نحو ليتي ويختار الاثبات في قد
وقط اثبات النون لحفظ سكونهما مع جواز حذفها عنهما
لكونهما اسمين وجواز اتصال الياء بالاسم من غير نون
الوقاية نحو قدي قوله وعكسها لعل اي وعكس ليت
لعل فانه يختار في لعل حذف نون الوقاية لكونها وما
وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون على ان بعض
لغاتها لعن فيلزم اجتماع النونات فحذف النون او في
لعن فحمل الحذف عليها لكونها من لغاتها واما جواز اثبات
النون فلتشبيهها بالفعل قوله ويتوسط بين
المبتدأ والخبر اي ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل
دخول العوامل اللفظية عليهما نحو زيد هو المنطلق صيغة
ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث والخطاب والتكلم والغيبة
نحو زيد هو القائم الزيدان هما القائمان الزيدون هم

القائمون

القائمون هند هي القائمة قال الله تعالى كنت انت
الرقيب وان ترن انا اقل وانما قال صيغة مرفوع
ولم يقل ضمير مرفوع لعدم تحقق كونه ضميرا قوله ويسمى فصلا
اي ويسمى هذه الصيغة فصلا لانها تفصل بين كون
ما بعدها نعتا لما قبلها وخبرا عنه فانه اذا وجدت هذه
الصيغة علم ان ما بعدها خبر لا نعت لامتناع الفصل بين
النعت والمنعوت قوله وشرطه ان يكون الخبر معرفة
اي شرط اثبات هذه الصيغة ان يكون الخبر معرفة نحو
زيد هو القائم او يكون الخبر افعل من كذا اي يكون الخبر مشابها
للمعرفة لفظا من حيث انه مضاف كالاسماء المتوغلة
في الابهام نحو مثل وغير وكالاسم المضاف الى المعرفة
اضافة لفظية نحو ضارب زيد الآن او غدا او كالمضاف
الى النكرة نحو غلام رجل او مشابها لها في امتناع دخول اللام
التعريف عليه نحو كان زيد هو افضل من عمرو وزيد
هو يقوم لانه اذا لم يكن معرفة ولا مشابها لها لم يحتج الى الفصل

واصل ترن [illegible] فسقطت [illegible] والعلة التي
بعد الواو بالجزم وسقطت [illegible] والدلالة
[illegible] النون عليها [illegible] مفعول
الاول واقل مفعول [illegible] الثاني [illegible]
فصل بين المفعولين مطلقا

[illegible]

۱۵۳

[illegible]

فلم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة ويعلم مما ذكرنا انه لو
قال ويشترط ان يكون الخبر معرفة او مشابها لها لكان اصوب
واعلم ان كون المبتدا معرفة شرطه ايضا الا انه لم يذكر
للعلم به لذلك اي اشترط كون الخبر معرفة لانه لا يكون الخبر
معرفة الا ان يكون المبتدا معرفة ولا موضع له عند
الخليل اي ولا موضع لهذا الضمير من الاعراب عند الخليل
مع قوله بانه اسم لانه اذا دخل للفصل كالكاف في
هنا قياس فقهي [illegible]
اولئك والتاء في انت فكما ان هذه لا محل لها من
الاعراب لا يكون لهذا الضمير محل من الاعراب
وبعض العرب يجعله مبتدا ما بعده اي وبعض العرب يجعل هذا
الضمير مبتدا ويجعل ما بعده خبره وهو على هذا الوجه
اسم بلا خلاف وعليه قراءة بعضهم في غير السبعة وما ظلمناهم
ولكن كانوا هم الظالمون وان ترن انا اقل برفع الظالمين
واقل ويتقدم قبل الجملة اي ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب
للتفخيم والاجلال اي لكون الشيء مهابا ثم ذكره مضمرا اوقع في النفس

[illegible]

[illegible]

تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام عن السامع عند
غفلته ويسمى هذا الضمير ضمير الشان ان لم يكن في الجملة
مؤنث وضمير القصة ان كان فيها مؤنث كقوله تعالى
فانها لا تعمى الابصار وانما يجب ان يفسر هذا الضمير
بالجملة لانها هي المراد من ذلك الضمير وانما كان بعد
الضمير لوجوب كون مفسر الشيء بعده ويكون
متصلا ومنفصلا اي ويكون هذا الضمير منفصلا ان
كان مبتدا نحو هو زيد قائم بكون عامله معنويا و
متصلا مستترا ان كان عامله فعله وهو مرفوع نحو
كان زيد قائم لوجوب استتار الضمير الغائب المرفوع
الموضوع في الفعل بلا فصل او متصلا بارزا ان كان
منصوبا سواء كان عامله فعلا نحو انه زيد قائم لامتناع
استتار الضمير في الحرف او فعله نحو ظننته زيد قائم
لعدم استتار الضمير المنصوب واليه اشار بقوله على
حسب العوامل اي اتصاله وانفصاله واستتارا او

بارزا انما هو على مذهب [illegible] وحذفه منصوبا ضعيف
اى وحذف هذا الضمير والحال انه منصوب ضعيف لانه
مراد ليس عليه دلالة قوية مثاله قوله ان من يدخل
الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء ولم يجز القول
منصوبا على شيء لان حذف الضمير اذا كان مرفوعا علم بحذفه
اما اذا كان متصلا فلانه يلزم نقض الغرض و
اما اذا كان اسم كان فلانه لا يجوز حذف الفاعل بل
ذكر لبيان ان حذفه منصوبا جائز على ضعف لانه مقصود
لا دلالة لما هو عليه الاصح ان اذا اضمرتني يلزم
انه حذف هذا الضمير منصوبا ضعيف الاولى ان المفتوحة
المخففة من الثقيلة فانه لا يلزم حذفه مع عدم الضعف
لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى وبيانه ان ان
المفتوحة اكثر مشابهة للفعل لفظا لكونها مثل شد ومد
وعلى لفظان يأتى آينا ومعنى لدلالتها على معنى زايد
على التأكيد كالفعل والمكسورة لا يدل ذاك على التأكيد

النون هو معنى الزوائد والمكسورة المخففة وجد عملها في
المظهر كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فوصلته للمثل
المفتوحة المخففة لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى
ولم يجوزوا عملها في الظاهر فقدروها في الضمير كقوله في فتية
كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل
وكقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى اى علم انه سيكون
اعلم ان كل من يحفى وينتعل مبتدأ وهالك خبر مقدم عليه والجملة
خبر ان وليس عملها في هالك لئلا يلزم تقديم خبر ضمير الشأن
بالمفرد   اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه اى
اسماء الاشارة اسماء وضعت لمشار اليه ولم يلزم
تعريف الشيء بنفسه دوريا او بما هو اخفى او بما هو مثله
لانه عرف اسماء الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه
اللغوية المعلوم وانما بنيت لكونها مشابهة للحرف من
حيث احتياجها الى ما يتبين ذات المشار اليه
وهى ذا للمذكر اى اشارة الى تعريفه فذا اشارة الى
[illegible]

وقد جاء عن بعض العرب ذان بالالف فيهما اى في النصب والجر
كالرفع وعلة هذا القائل كون ذان مبنيا فوجب ان لا يتغير
في الرفع والنصب والجر كسائر المبنيات

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المذكر عاقلا او غيره وذان الى المذكر المثنى حال الرفع و ذين اليه حال النصب والجر وتا وتي وذي وته وذه وتهي وذهي يشار بها الى المؤنث الواحد عاقلة وغيرها وتان الى المثنى المؤنث حال الرفع وتين اليه حال النصب والجر واولاء بالمد والقصر يشار به الى جمع المذكر والى جمع المؤنث عاقلا وغيره ويلحقها حرف التنبيه اي ويلحق اوائل اسماء الاشارة المذكورة حرف التنبيه وهو ها ليدل على تنبيه المخاطب فيقال هذا هذان هاتا هاتي هؤلاء ونحوها باواخر اسماء الاشارة وحرف الخطاب ليدل على احوال من تخاطبه من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وهي خمسة اي اسماء الاشارة خمسة لان المشار اليه اما مذكر واما مؤنث و على التقديرين اما مفرد واما مثنى واما مجموع وهو مشترك بين المذكر والمؤنث فيكون خمسة والالفاظ الدالة على الخطاب خمسة ايضا والخمسة الاخيرة يشترك مع كل واحد من

[illegible]

الخمسة

الخمسة الاولى فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلة من ضرب خمسة في خمسة واما بحسب المعنى فيكون ستة وثلثين حاصلة من ضرب ستة للاشارة في ستة للخطابات نحو ذاك ذاكما ذاكم ذاك ذاكما ذاكن وقس عليه الاربعة الباقية اي ذين وتا وتين واولاء ويقال ذا للقريب وذاك للمتوسط اشارة الى الفرق بين ذا وذاك وذلك فذا للمشار اليه القريب وذاك للمشار اليه المتوسط والقرب والبعد مع كونه حال المخاطب وذلك للمشار اليه البعيد و بحال اللام يبعد المخاطب وتيك وتلك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك فتيك لما عطف عليه مبتدأه وقصده مثل ذلك صحيح يعني كما ان ذلك للبعيد كذلك تلك وتانك وذانك مشددتين واولالك واعلم و هنا وهنا فللمكان خاصة اي هذه الاسماء الثلثة للاشارة الى المكان خاصة اي لا يشار بها الى غير المكان فهنا يشار بها الى المكان القريب وبهنا وهناك الى المتوسط

[illegible]

وصيغة تثنية المذكر والمؤنث [illegible] مذكرا ومؤنثا [illegible] للقريب والبعيد والمتوسط فجعل [illegible] للبعيد المؤنث فيكون اشارة الى [illegible] بقربها وتاك لمتوسطها وجعل [illegible] المذكر وتثنية وتانك مشددتين لبعيد تثنية [illegible] المؤنث فيكون اشارة الى [illegible] وتان لقربها وذان [illegible] وجعل [illegible] مخففتين لمتوسطها [illegible] اولا واولالك لبعيد الجمع فيكون اشارة الى [illegible] للقريب والمتوسط [illegible]

دبتم وهنا شرح وهنالك الى البعيد وفي هنا ثلث
لغات اجودها ضم الهاء مع تخفيف النون والاخريان فتحها
وكسرها مع تشديد النون لكن الفتح اكثر قوله
الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد اقول الموصول
لمشابهتها الحرف من حيث احتياجها الى الغير وهو
الصلة وحد الموصول اسم لا يصير جزءا تاما من كلام
من مبتدا ومسند اليه الا مع الصلة والعايد فقولنا
اسم كالجنس وقولنا لا يصير جزءا تاما الا مع الصلة
يخرج الاسماء التي تصير جزءا تاما من الكلام كزيد ورجل
وقولنا وعايد يخرج مثل اذ واذا لانه وان لم يصر جزءا
من الكلام الا مع الصلة فانه يتم بلا عايد وانما قال لا يتم
ولم يقل لا يصير لانه يصير ولكن لا يصير جزءا تاما قوله
وصلته جملة خبرية انما احتاج الى توضيحها لانها لم تكن مبينة
وكانت ناقصة في توضيح الموصول فعرفها بان قال صلته
جملة خبرية لانه يلزم توضيح الشيء بما هو مثله في الموقوفية والجهالة

او

او بما هو اخفى وانما وجب ان يكون صلته جملة لان
الذي والتي ومثناهما ومجموعهما وضعت لجعل الجملة
صفة للمعرفة بواسطتها فحمل اضافتها عليها وانما وجب
ان يكون خبرية لان ما عداها كالامر والنهي وغيرهما غير موضحة
للموصولات والصلة يجب ان يكون موضحة لها قوله
والعايد ضمير له هذا تعريف للعايد وانما عرفه لانه غير
بين وما صرح في توضيح الموصول اي العايد ضمير في
الصلة يعود الى الموصول وانما وجب ذكره ليربط
الصلة بالموصول قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول اي صلة الالف واللام التي بمعنى الذي او التي
لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول لكنه اسم اي بدل
صيغة الالف واللام الجملة لكون صيغته مثل صيغة لام
التعريف فسبك من الجملة مفرد ليدخل عليه ويلزم ان يكون
تلك الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد منها وذلك المفرد هو
اسم الفاعل او المفعول قوله وهي الذي والتي اي [illegible]

١٣٠

في عدّها اي والمقصود الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد
المؤنث واللذان بالالف للمثنى المذكر حال الرفع
والذين بالياء حال النصب والجر واللتان بالالف
للمثنى المؤنث في حال الرفع واللتين بالياء حال
النصب والجر والاولى والذين للمذكرين وفي جمع
المؤنث لغات اللاتي واللائي واللواتي واللاء
بالمد والهمزة واللاي بالياء المكسورة او الساكنة
من غير الهمزة وكل هذه الاسماء مشتركة بين اولي
العلم وغيره الا الاولى والذين فانه مخصوص باولي
العلم قيل ومن التعجب ان المفرد والمثنى وهما الذي
واللذان لمن يعلم ولمن لا يعلم والجمع مخصوص باولي
العلم ومن فيمن يعلم غالبا وما فيما لا يعلم غالبا
وهما اي ما ومن يستعملان للمفرد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث واي للمذكر بمعنى الذي واية
للمؤنث بمعنى التي قوله وذو الطائية اي ذو بمعنى الذي

في لغة

في لغة طي كقوله وبيري ذو حفرت وذو طويت
وذا بعد ما للاستفهام خاصة بمعنى الذي عند البصريين
وايضا عند الكوفيين فيقع ذا بمعناه مطلقا والالف
واللام في اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الذي او التي
قوله والعايد المفعول يجوز حذفه اي الضمير العائد من
الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا كقوله
تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر لحصول العلم
به مع كونه فضلة وانما قيد العايد بالمفعول لان غيره
وهو اما المرفوع او المجرور لم يجز حذفه لكون المرفوع
فاعلا وامتناع حذف الفاعل واستلزام حذف
المجرور حذف الحرف اعني الجار والمجرور وفيه نظر
لجواز كون المرفوع مبتدا او خبرا وجواز حذفهما وجواز
حذف الجار والمجرور قوله غبي الايام ان يرجعن
اي الذي كانوا عليه فالاصوب ان يقول والعايد
المفعول كثر حذفه لانه قل حذف غيره قوله واذا جمعت

قوم كالذي كانوا

بالذي صدرتها اي اي اذا اخبرت بشيء انه الذي
عن شيء معلوم من وجه غير معلوم من وجه آخر وصدرت
الذي اي جعلت الذي في صدر الجملة لكونه مخبرا عنه وجعلت
موضع المخبر عنه ضميرا يعود الى الذي للربط واخرت
المخبر عنه لكونه خبرا له فاذا اخبرت عن زيد في قولنا ضربت
زيدا فعلت ما قلناه وقلت الذي ضربته زيد قوله
وكذلك الالف واللام اي وكذلك تتوقف في الاخبار عنه
بالالف واللام الضاربه انا زيد لكن الاخبار بالالف
واللام مخصوص بالجملة الفعلية ليمكن بناء اسمي الفاعل
والمفعول منها ليصح دخول الالف واللام واذا كان
كذلك كان الذي اكثر مجالا من الالف واللام واعلم
ان المراد في قوله واذا اخبرت بالذي هو الذي واللذان
والذين والتي واللتان واللاتي اعلم انه يجب تقديم
المبتدا وتاخير الخبر ههنا مع انه لم يكن داخلا في مواضع
وجوب تقديم المبتدا وفي مواضع تاخير الخبر قوله فان

تعذر

تعذر امر منها تعذر الاخبار اي فان تعذرت امر من
الامور المذكورة وهي تصدير الذي بالجملة واقامة
الضمير مقام المخبر عنه يعود الى الموصول وتاخير المخبر
عنه خبرا تعذر الاخبار عنه بالذي لانتفاء لازمه
وشرطه قوله ومن ثم امتنع في ضمير الشان اي ومن
اجل انه اذا امتنع امر من الامور الثلثة امتنع
الاخبار عن ضمير الشان في نحو هو زيد قائم لتعذر
تصدير الجملة بالذي وتعذر تاخيره وامتنع الاخبار
ايضا عن الموصوف في نحو جاءني زيد الظريف لامتناع
جعل الضمير مكانه لامتناع وصف الضمير وامتنع الاخبار
ايضا عن الصفة لامتناع جعل الضمير مكانها لامتناع
وقوع الضمير صفة وامتنع الاخبار عن المصدر العامل
في نحو اعجبني ضربي زيدا لامتناع جعل الضمير مكانه ان
اعملت الضمير في معموله لان الضمير لا يعمل ولامتناع
تاخيره ان اعملناه في معموله لان المصدر لا يعمل مؤولا

وانما قيد المصدر بالعامل لجواز الاخبار عن المصدر
الغير العامل نحو ان تقول في رايت ضربك الذي رايته ضربك
وامتنع الاخبار عن الحال في نحو ضربت زيدا قائما لامتناع
جعل الضمير مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا
يمتنع عن التمييز نحو طاب زيد نفسا وامتنع الاخبار
عن الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول في زيد
ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه ليعود الى الموصول
لاستحقاقه ان يعود الى غير الموصول ولو عاد الى الموصول
لبقي ذلك الغير بلا عائد وامتنع الاخبار عن الاسم
الذي يشتمل على الضمير المستحق لان يعود الى غير
الموصول في نحو زيد ضربت غلامه بعين ما ذكرناه
قوله وما الاسمية موصولة اي وما الاسمية انواع احدها
موصولة لغير اولي العلم غالبا نحو اعجبني ما صنعته وهو ح
وقد يكون للعالمين كقوله تعالى والسماء وما بناها والثاني
شرطية كقوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك

لها

لها والثالث استفهامية في غير العالمين كقوله تعالى وما
تلك بيمينك يا موسى والرابع موصوفة بمعنى شيء اما
بالمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب واما بالجملة
كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
والخامس تامة بمعنى شيء نحو دققته دقا نعما اي
نعم شيئا اي نعم الشيء شيئا الدق والسادس صفة
نحو ضربته ضربا ما اي اي ضرب قوله ومن كذلك
اي انواعها من كانواع ما الا في التمام والصفة
فان من لا تكون تامة ولا صفة مثال الموصولة
جاءني من ابوه طيب ومثال الاستفهامية من
عندك ومثال الموصوفة بالمفرد كفى بنا فضلا
على من غيرنا حب النبي محمد ايانا ومثال الموصوفة
بالجملة كقوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى
لي موتا لم يطع فانها بمعنى شخص او انسان و
مثال الشرطية من يكرمني اكرمه ومن لجميع وجوهها

مختص باولي العلم وقد يشمل لغير اولي العلم كقوله تعالى
فمنهم من يمشي على بطنه وقد يطلق على الواحد وغيره و
المذكر والمؤنث وانما بني من وما شرطيين واستفهاميين
لتضمنهما معنى الحرف وهو في الاستفهام والشرط
وبنيا موصوفين وموصولين لاحتياجهما الى الصفة و
الصلة **قوله** واي واية كما الا في التمام اي عدد انواع
اي واية كعدد انواع ما الا في التمام فان ايا واية لا
تقعان تامتين مثال الاستفهامية ايهم وايتهن عندك
والشرطية ايهم يكرمني اكرمه والموصوفة نحو يا ايها الرجل
ويا ايتها المراة والموصولة ايهم اشد على الرحمن عتيا
والصفة نحو مررت برجل اي رجل **قوله** وهي معربة
وحدها اي اي واية معربة من بين اخواتها في جميع
الاقسام المذكورة الا اذا كانت موصولة وحذف
صدر صلتها فانها تبنى على الضم اما اعرابها مع قيام الموجب
للبناء فللتنبيه على ان اصل اخواتها هو الاعراب واما

اختصاصها

اختصاصها بالاعراب دون اخواتها فلوجود الاضافة
المنافية للبناء فيهما وعدمها في اخواتهما واما بناؤها
اذا حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل
شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي ايهم هو فلما كيد
شابهها الحرف من حيث افتقارها الى ذكر المحذوف
قوله وفي ماذا صنعت وجهان اي ماذا صنعت
وجهان عند سيبويه احدهما ان ذا بمعنى الذي و ما
للاستفهام اي ما الذي صنعت فما مبتدا والموصول
مع صلته خبره والعايد محذوف تقديره ما الذي
صنعته وجوابه مرفوع ليطابق السوال وقد يجوز
نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور في السوال لكن
الاولى الاول وثانيهما ان ماذا بمنزلة اسم واحد وهو اي
شيء ويحكم على موضعه بحسب ما يقتضيه العامل وههنا
في محل النصب بانه مفعول صنعت وانما قدم لتضمنه
معنى الاستفهام فعلى هذا لا يكون اسما موصولا وجوابه منصوب

ليطابق السؤال ويجوز الرفع ايضا على تقدير خبر مبتدا
محذوف كمن للاول اوطى قوله اسماء الافعال ما كان
بمعنى الامر او الماضي اي اسماء الافعال اسماء بمعنى امر
المخاطب او بمعنى الماضي مثال الاول رويد زيدا اي
امهله ومثال الثاني هيهات اي بعد وانما بنيت لوقوعها
موقع المبني وكونها بمعناه قوله وفعال بمعنى الامر
اي فعال على انواع احدها ان يكون بمعنى الامر كنزال
بمعنى انزل وهو قياس من الثلاثي اي مجيء فعال بمعنى
الامر من كل فعل ثلاثي قياسي وهو مذهب سيبويه
لكنه في مجيء فعال بمعنى الامر في الثلاثي دون الرباعي
فقوله فعال مبتدا وقوله قياس خبر والثاني ان
يكون مصدرا معرفة اي علما للمعاني نحو فجار علما للفجرة
او الفجور والثالث ان يكون صفة معدولة نحو يا فساق بمعنى
يا فاسقة في النساء لمشابهتها فعال الذي بمعنى الامر
من حيث وجود الجوهر العدل في كل واحد منهما ومن حيث

الزنة

الزنة فقوله فعال مصدرا معرفة مبتدا ومصدرا
منصوب على الحال وصفة عطف على مصدرا وقوله
جنس خبر فعال والرابع ان يكون علما للاعيان مؤنثا
كقطام وغلاب وهو مبني عند اهل الحجاز ومعرب عند
بني تميم الا فعال التي اخرها راء نحو حضار ووبار فان
اكثر بني تميم لوافقون الحجازيين في بنائه اما بناؤه عند
اهل الحجاز فلمشابهته فعال التي بمعنى الامر في العدل
والزنة واما اعرابه ومنع صرفه عند بني تميم فلعدم
علة البناء فيه وكونه علما مؤنثا معدولا فوجب ان
يعرب ويمنع من الصرف واما بناؤه ما في آخره راء عند
اكثر بني تميم فلتحقق موجب جواز الامالة فيه اذا بني
على الكسر في الاحوال الثلث وتقدير كلامه في الرابع
وفعال علما للاعيان مؤنثا مبني فقوله مبني خبر فعال
المقدر وعلما منصوب بانه حال ومؤنثا صفة علما و
لم يحترز بقوله مؤنثا عن شيء بل الغرض مما ذكره هنا
ان يعلم ان فعال علما للاعيان لا يكون الا مؤنثا وقائل

ان ينبغي ذكرهما لان سعاد اسم ماء وحضار اسم كوكب والماء
والكوكب مذكران وجوابه ان سيبويه قال سعاد وحضار
مؤنثان لان العرب يؤنث بعض المياه فيقول الماءة
فلان وتؤنث بعض الكوكب فيقول الشعرى والزهرة
فسعاد اسم الماءة وحضار اسم الكوكبة في التقدير
قوله الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به
البهائم اي الاصوات اسماء حكي بها عن اصوات نحو غاق
حكاية صوت الغراب او صوت بها للبهائم نحو نخ لاناخة
البعير وقاع لزجر الغنم وانما بنيت لعدم موجب الاعراب
وهو التركيب الذي يتعدد فيه بافراد المركب اللفظ والمعنى
فان قيل منقوض ايضا لانه يقال قلت غاق او كتبت
غاق ولا يقال جاء غاق او قام غاق او غيرهما مما
يراد به معنى غاق قوله المركبات كل اسم مركب من
كلمتين اي المركبات كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما
نسبة والمراد بالمركب هنا المركب المبني الذي سبب بنائه التركيب
فقوله كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين خرج الاسماء المفردة

وبقوله

وبقوله ليس بينهما نسبة خرج عنه مثل تابط شرا وغلام
زيد لوجود النسبة بينهما بين كلمتيهما وانما يخرج الاول
لان سبب بنائه ليس التركيب والثاني لكونه معربا و
كله مناف المبني وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين
ليدخل فيه مثل سيبويه قوله فان تضمن الثاني حرفا
بنيا اي فان تضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه
التركيب حرفا بني الجزآن كخمسة عشر وحادي عشر الى تسعة
عشر وثاني عشر الا اثنا عشر المبني الجزء الاول لكونه
بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد واما بناء الثاني فلتضمنه
الحرف لان اصل خمسة عشر خمسة وعشرة وانما اورد مثالين
وهما خمسة عشر وحادي عشر ليعلم ان البناء ثابت في
هذا التركيب سواء كان المراد العدد او الواحد من المتعدد
وفي بناء المركب الذي يراد به واحد من المتعدد نظر لان الثاني
فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه انا لا نسلم
انه لا يتضمن الحرف اذا لم يرد به حادي وعشر لان معناه حادي

وعاشر كان حق احد عشر احد عشرة لانه مركب من الجزوين
من المتعدد احدهما الحادي والثاني العاشر وكما يقال احد
عشر كان ينبغي ان يقال حادي عاشر الا انه بعد
حذف الحادي غير لفظ العاشر الى لفظ عشر للتخفيف و
انما استثنى اثنى عشر من هذا الحكم لانه اعرب الجزء
الاول منه وبني الثاني وانما لم يبن مع وجود علة البناء
لتشبيههم اياه بالمضاف في حذف النون منه لئلا يؤذن
بالانفصال فشبه بالمضاف في الاعراب لكونه مثله لفظا
مثل حذف النون قوله والاعراب الثاني ان وان لم يبن
الجزء الثاني من المركب الذي سببه بناء التركيب في اعراب
الجزء الثاني منه لعدم علة بنائه وبني الاول لكونه بمنزلة
الجزء الاول من الكلمة المفردة على الاصح نحو بعلبك وانما
قال على الاصح لان فيه ثلث لغات احدها المذكور
وهي الفصيحة الكثيرة ولهذا قال في الاصح والثانية اعراب
الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف

اليه والثالثة اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني
ومنع صرف الثاني واعلم انه لو قال والاعراب الثاني ان لم
يكن الثاني قبل التركيب مبنيا نحو عمرويه وسيبويه لكان
اصوب وجوابه ان كلامه في المركب الذي سبب بنائه
التركيب وههنا ليس كذلك قوله الكنايات كم و
كذا والمراد بالكنايات ههنا الكنايات المبنية وهي
عبارة عن الفاظ مبهمة يعبر بها عن شيء وقع مبهما في
كلام متكلم اما لجهله بها او للمخاطب او لنسيانه فعلى هذا لا
يكون كم كناية لانه غير معبر به عن شيء واقع مبهما في كلام
متكلم وانما ذكره ههنا لكونه موافقا لكذا في كونه للعدد
قوله وكم وكذا للعدد اي كم وكذا كنايتان عن العدد
انما بني كم الاستفهامية لتضمنها همزة الاستفهام والخبرية
لكونها مثل الاستفهامية في الصيغة وانما بني كذا لكونه
منقولا عن مبني لان اصله ذا فدخل عليه الكاف التشبيه
فبقي على ما كان عليه من البناء ومميز كذا منصوب غالبا لكونه

ذا المنزلة المضاف اليه في مثل ملؤه عسلا لكنه قد يكون
مجرورا باضافة كذا اليه لكونه بمنزلة تمكنه وما بعده وقد
يكون مرفوعا بانه مبتدأ وما قبله خبره نحو له عندي كذا
درهم فدرهم مبتدأ وله مقدم عليه خبره وكذا الحال وكذا
قالوا وفيه نظر لان المعنى لا يساعده والاولى عندي
ان يكون كذا مبتدأ ودرهم بدلا او عطف بيان وله خبره
وعندي ظرف له قوله وكيت وذيت للحديث
اى كيت وذيت كنايتان عن الحديث وانما بنيا
لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجملة قوله فكم
الاستفهامية مميزها منصوب مفرد اى مميز كم الاستفهامية
منصوب لانه للعدد فجعل مميزه كمميز الاعداد المتوسطة
لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح قوله والخبرية مجرور اى ومميز
كم الخبرية مجرور مفرد ومجموع اما كونه مجرورا فلكونه مضافا
اليه واما جواز كونه مفردا او مجموعا فلكونه للعدد وجواز
كون مميزه اعدادا مفردا ومجموعا قوله وقد فصل بين مميزها

اى وقد فصل من حرف من بين كم الاستفهامية والخبرية نحو كم من رجل
ضربت وكم من قرية اهلكناها قوله ولهما صدر الكلام اى
لكم الاستفهامية ولكم الخبرية صدر الكلام لكونهما للانشاء
الاستفهام وانشاء التكثير قوله وكلاهما يقع مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا اى كل واحد من كم الاستفهامية وكم
الخبرية يقع مرفوعا اى مبتدأ وخبرا ومنصوبا ومجرورا
ولم يقع فاعلا لاقتضائهما صدر الكلام وعدم وقوع
الفاعل على صدر الكلام قوله وكلما بعده فعل غير مشتغل
عنه بضميره اشارة الى مواضع كونهما منصوبين اى كل
موضع يكون بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضميره او
متعلق الضمير كان في محل النصب لكن المنصوب على
حسب ما يقتضيه ذلك الفعل يعني ان اقتضى مفعولا به
كان مفعولا به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت و
ان اقتضى مفعولا مطلقا كان مفعولا مطلقا نحو كم ضربة
ضربت وكم مرة ضربت وان اقتضى ظرفا كان ظرفا نحو كم

يوما صمت وكم يوم صمت قوله وكلما قبلها ح ف ج او مضاف
فمجرور اشارة الى مواضع كونهما مجرورين وهي كلما صيغ
قبله ح ف ج او اسم مضاف اليه فيه يكونان مجرورا نحو
بكم رجلا مررت وغلام كم رجلا ضربت قوله والا فمرفوع
اشارة الى مواضع كونهما مرفوعين ومعناه انه ان لم
يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بشيء آخر ولا قبله ح ف ج
ولا اسم مضاف اليه فكم مرفوع في ذلك المواضع بانه
مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا اخوتك وكم رجل قام
وخبر مبتدأ ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك ويعلم كونه
ظرفا بالمميز فان كان المميز ظرفا كان كم ظرفا والا
فلا قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي واعراب
اسمي الاستفهام والشرط نحو من وما استفهاميتين وشرطيتين
مثل اعراب كم فان كان بعدهما فعل غير مشتغل عنهما
بشيء آخر كان محلهما النصب بانهما مفعولان له نحو من ضربت
ومن تضرب اضرب واذا كان قبلهما ح ف ج او اسم مضاف

فمحلها

فمحلها الجر نحو بمن مررت وبمن تمرر امرر وغلام من ضربت
وغلام من تضرب اضربه وان لم يكن بعدهما فعل على ما
ذكرناه ولا قبلهما ح ف ج ولا اسم مضاف فهما في محل
الرفع بالابتداء نحو من ضربته ومن تضربه اضربه ومن قام
قوله وفي مثل تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت
اوجه اي وجاز في تمييز كم الذي احتمل النصب بالفعل الذي بعده
مع احتمال الرفع بالابتداء ثلثة اوجه النصب بان يكون
كم للاستفهام فكأنه سئل عن كمية اعداد خالاته وعماته
والجر بان يكون للخبرية وكم مبتدأ في الصورتين لانه بعده
فعل مشتغل عنه بضميره وليس قبله ح ف ج ولا اسم مضاف
وهو ليس بظرف وقوله قد حلبت على عشاري خبره و
الرفع بان يكون عمة مبتدأ ولك صفة لها وقد حلبت على
خبرها وكم محتمل للاستفهامية والخبرية وعلى التقديرين
في محل النصب على الظرف ان كان المميز المقدر مرة
وعلى المصدر ان كان المميز المقدر حلبة لانه بعده فعل غير مشتغل عنه

ومميزه ظرفا او مصدرا وهذا البيت للفرزدق في هجو جرير وهو
كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري فانه
نصبت عمة نصبت خالة وفدعاء وان رفعتها رفعتهما
وان جررتها جررتهما لكنها لا يتعين لها قوله وقد يحذف في مثل
كم مالك وكم ضربت اي وقد يحذف المميز اذا دل عليه قرينة
نحو كم مالك في الاستفهامية اي كم درهما مالك لانه اذا سئل
عن كمية المال علم انه سئل عن كمية دينار او درهم ونحو كم ضربت
في الخبرية اي كم ضربة ضربت او كم مرة ضربت فكم في المثال
الثاني في محل النصب على المصدر او على الظرف وفي المثال
الاول مبتدا وما بعده خبره قوله الظروف منها ما قطع عن
الاضافة المراد بالظروف الظروف المبنية وهي انواع منها
ما قطع عن الاضافة نحو قبل وبعد وجميع جهات الست اذا
قطع عن الاضافة ونوي بها فانه يبنى لكونه شابها للحرف من
حيث احتياجه الى المضاف اليه المحذوف المنوي وبني على
الحركة لكون بنائه عارضا وعلى الضم ليكون حركة حالة البناء

مخالفة لحركة حالة الاعراب اما اذا لم يكن المحذوف
منويا فكان معربا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبله
اكاد اغص بالماء الفرات لانه حينئذ صار شبيها باسم من
غير الالتفات الى احتياجه الى المضاف اليه فلم يشبه الحرف
والفرق بين هذه الاسماء مقطوعة منوية وبين مقطوعة عن
الاضافة غير منوية مع احتياجها الى المضاف اليه والتنوين
انها مذكورة تماما في الصورة الاولى فاعربت وبعضها
مذكورة في الصورة الثانية فبنيت لانه بعض الكلم
لم يستحق الاعراب قوله واجري مجراه لا غير وليس غير
وحسب اي واجري لا غير وليس غير وحسب مجرى قبل
وبعد في بنائها على الضم للعلة المشتركة وانما قال واجري
لا غير وحسب لان لا غير وحسب ليس بظرف وكان مبنيا
فاورده هنا لمشابهته قبل وبعد قوله ومنها حيث
اي ومن الظروف المبنية حيث انما بنيت لمشابهتها الحرف
من حيث احتياجه الى الجملة في نفسه ولا يضاف الا الى الجملة

في الاكثر لانه موضوع للمكان يقع فيه الشيء وانما قال في
الاكثر لانه قد يضاف الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل
طالعا فالمثال لجواب حيث قوله ومنها اذا وهي للمستقبل
اي ومن الظروف المبنية اذا وبني لاحتياجه الى الجزء وهو
المضاف اليه وهو للزمان المستقبل سواء دخل الماضي
او غيره وفيه معنى الشرط فلذلك اختير بعده الفعل
ليضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط الفعل ولذلك
يحتاج الى جواب وجوابه عامله ويعلم من قوله ولذلك
اختير انه قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا كان للشرط
وقد يكون اذا للمفاجاة اي للظرف المكاني او الوقت
المجرد عن معنى الشرط فيلزمه المبتدا بعده اي يقع الجملة
الاسمية بعده فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية نحو
خرجت فاذا السبع واقف فاذا معناه واقف كانك
قلت وبحضرتي السبع واقف وفيه ان اذا تنوب مناب
الفاء في جواب الشرط هكذا ذكره النحاة وقال المصنف انه ظرف معمول

لما دل

لما دل عليه من معنى فاجات كانك قلت فاجات زمان
السبع واقف اعلم انه لو قال فيقع المبتدا بعدها غالبا
لكان اصوب لانه لا يلزم المبتدا بعدها والا لكان الرفع
بعدها واجبا لكنه ليس كذلك كما ذكره في باب ما اضمر عامله
قوله ومنها اذ للماضي اي ومن الظروف المبنية اذ وهو
للزمان الماضي دخل الماضي او غيره ويقع بعده جملتان
اسمية وفعلية نحو اذ زيد قائم واذ قام زيد لعدم معنى الشرط
فيه وعلة بنائه ما ذكرنا في اذا ومن معناهما يفرق
بينهما وقد يكون اذ للمفاجاة كما في اذا نحو خرجت فاذ
زيد قائم وعليه قول الشاعر فبينما العسر اذ دارت مياسير
وبين ظرف لفاجات وما زائدة والعسر مبتدا خبره محذوف
وهو موجود وهو العامل في بين والزمان مضاف الى هذه
الجملة تقديره فبين زمان العسر موجود والعامل في اذ
دارت لانه ليس بمضاف الى دارت فيمتنع عمله فيما
قبله فلا يجوز ان يعمل دارت في بين لكون بين واذ ظرفي

المكان وامتناع عمل عامل واحد في ظرفي المكان الا
على سبيل البدل قوله ومنها اين واني للمكان استفهاما
وشرطا اي ومن الظروف المبنية اين واني وهما للمكان
سواء كانا للاستفهام او للشرط نحو اين زيد واين تكن
اكن واني زيد واني تقعد اقعد وبنيا لتضمنهما حرف
الاستفهام او حرف الشرط قوله ومتى للزمان فيهما اي متى
لظرف الزمان في الاستفهام نحو متى القتال وفي الشرط
متى تأتني اكرمك والفرق بين متى الشرطية واذا الشرطية
ان متى للزمان المبهم ولما لا يتحقق وقوعه واذا للزمان
المعين ولما يتحقق وقوعه فلهذا لا يقال آتيك متى احمر
البسر ويقال آتيك اذا احمر البسر وبني متى لتضمنه همزة
الاستفهام او حرف الشرط قوله وايان للزمان اي ومن
الظروف المبنية ايان وهو لظرف الزمان في الاستفهام
كقوله تعالى ايان يوم الدين وبني ايان لتضمنه همزة الاستفهام
قوله وكيف للحال استفهاما اي من الظروف المبنية كيف للزمان

الحال

اي الحال نحو كيف زيد وبني لتضمنه همزة الاستفهام وهو
من الظرف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسؤول
عنه من الحال قوله ومذ ومنذ بمعنى اول المدة اي ومن
الظروف المبنية مذ ومنذ وهما بمعنيين احدهما بمعنى
اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وهو الزمان الذي يصلح
ان يكون جوابا لمتى ليدل على اول المدة الذي هو المطلوب
نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة والثاني بمعنى جميع المدة
فيليهما المقصود بالعدد لبيان جميع المدة اي
المقصودة وهي الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لكم
نحو ما رأيته مذ يومان وانما بنيا لكونهما اسمين مثل كونهما
حرفين في اللفظ قوله وقد يقع المصدر او الفعل او ان
وقد يقع المصدر بعدهما نحو ما رأيته مذ سفره او الفعل
نحو ما رأيته منذ سافر او ان مخففة نحو ما رأيته منذ ان
سافر او ان الثقيلة المفتوحة نحو منذ انه سافر قوله
فيقدر زمان مضاف لازم لما ذكر اي اذا وقع بعدهما

اسم الاشياء المذكورة وجب ان يقدر بعدهما زمان مضاف
اليه لكون المعنى مبنيا عليه اى ما رايته مذ زمان يسمى
زمان ان سافر وزمان انه سافر وانما حذف للعلم به وح
يكونان بمعنى اول المدة **قوله** وهو مبتدا اى مذ ومنذ
مبتدا اى في مواضع اسميتهما وما بعدهما خبرهما وهما معرفتان
لكونهما في تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع
المدة خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما
بعدهما اى يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع تلك المدة وهو
ضعيف لان المعنى لا يساعده كما انه اذا جعل مذ ومنذ
مبتدا ولا مانع عنه ولانه يمتنع وقوع مثل يومين مبتدا
في مثل موضع قولنا ما رايته مذ يومان لانه نكرة غير مختصة
بوصف واعلم انه لا موضع للجملة التي هما صدرها الا عند السيرافي
فانه يجعل موضعها نصبا على الحال وهو ضعيف لان المعنى
لا يساعده كما **قوله** ومنها لدى ولدن اى ومن الظروف
المبنية لدى ولدن وفيها لغات غيرهما وقد اشار اليها بقوله وقد

وقد جاء لدن بفتح اللام والدال وسكون النون و
لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولُدن
بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام
وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال ولُد بضم
اللام وسكون الدال وانما بني لدى ولدن لان من لغاته
لد الدال وضعا وضع الحرف ثم حمل عليه اخواته وحكمها
ان تجر بها على الاضافة نحو المال لدن زيد لكن نصب
العرب غدوة بلدن خاصة تشبيها نونها بالتنوين من
حيث انه يثبت وينزع والفرق بين عند ولدى انه
اذا قيل المال لدى زيد لم يصدق الا اذا كان المال حاضرا
عنده واذا قيل المال عند زيد يصدق وان لم يكن
المال حاضرا عنده او غائبا **قوله** وقط للماضي المنفي و
عوض للمستقبل المنفي اى ومن الظروف المبنية قط
تستعمل لظرف الزمان الماضي المنفي على سبيل الاستغراق
نحو ما رايته قط وعوض الزمان المستقبل المنفي على سبيل الاستغراق

نحو لا افعله عوض اى لا افعله ابدا وبنيا لتضمنهما معنى قبل فكانه
لا افعله في الزمان المستقبل واختصا بالبناء من بين ساير
الظروف لعدم ظهور نحو فيهما او لتضمنهما لام التعريف **قوله**
والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها على الفتح اى يجوز
بناء الظروف المضافة الى الجملة على الفتح نحو قوله تعالى هذا
يوم ينفع الصادقين ولا اذ نحو قوله تعالى من خزي يومئذ
لاكتسابها البناء من المضاف اليه وقيل المراد بالجملة هو الفعلية
لعدم جواز بنائها عند الاضافة الى الجملة الاسمية وهو ممنوع
عند الاولين لان الجملة مبنية سواء كانت فعلية او اسمية
فيجوز اكتساب المضاف اليها البناء ويعلم من قوله يجوز
انه يجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقا للاعراب ولا يجب اكتساب
المضاف الى المبني البناء منه **قوله** وكذلك مثل وغير مع ما و
ان وان اى وكذلك يجوز بناء غير ومثل على الفتح اذا اضيفا
الى ما المصدرية نحو قيامي مثل ما تقوم زيد او الى ان نحو قيامي مثل ان
تقوم او الى ان نحو قيامي مثل انك تقوم لان بناءهما الظروف المضاف الى

البناء من ح

الى الجملة نحو اذا وحيث ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين
مستحقين للاعراب وانما ذكرهما وان لم يكونا من الظروف
لكونهما شابهتين للظروف من حيث اضافتهما الى المضاف
اليه **قوله** المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه
فقوله ما وضع لشيء شامل للنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات
لانها لم توضع لشيء بعينه وانواعها المضمرات والاعلام و
المبهمات اعني الموصولات واسماء الاشارة والمعرف
بلام التعريف والمعرف بالنداء والمضاف الى احدها معنى
فقط مثل المضمرات والمبهمات والمعرف بالنداء والمضاف
الى احدها وانما قال معنى لانه اذا اضيف الى احدها لفظا لم يتعرف
المضاف اليه واما المعرف بلام التعريف فاللام فيه اما لتعريف
الجنس كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا واما
للعهد بان يذكر منكور ثم يعاد المنكور معرفا كقوله
تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول واما ان
يكون معهودا في الذهن كقولك ادخل السوق اذا كان السوق

المضاف من

انا ارسلنا اليكم رسولا
او الدرهم
معهودا واما لتعريف استغراق الجنس ح

من موضوع لتعينه ومنها المضمر والمبهم الذي هو الضارب
والمضروب قد مر قوله العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول
غيره بوضع واحد وقوله ما وضع لشيء بعينه شامل لجميع
المعارف وبقوله غير متناول غيره يخرج عنه ساير
المعارف لكونه متناولا غيره فان انت وضع للمخاطب
مع كونه متناولا لغيره وهو زيد وعمرو اذا خوطب وقوله
بوضع واحد ليدخل فيه العلم الذي وقع فيه اتفاق الاشتراك
نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي به آخر فانه وان كان متناولا
غيره لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع واعلم ان فيه نظرا
لان انت مثلا اما موضوع لمخاطب معين او لمخاطب غير معين
لا سبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب المعين منه ولا الى الثاني
والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا لشيء غير معين والمقدر خلافه
لا يقال سلمنا انه موضوع لمخاطب غير معين ونمنع كونه
موضوعا لشيء غير معين لان ذلك الشيء معين من حيث انه مخاطب
ليتميز عن المتكلم والغايب لانا نقول لا يكفي ذلك في كونه موضوعا

لشيء معين والا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع
لواحد من الرجال فيميز عن واحد من غير الرجال فان مثل
انت ورجل يشتركان في انهما موضوعان لواحد لكن احدهما
لواحد من المخاطبين والآخر لواحد من الرجال لكن مثل
رجل نكرة بلا خلاف فلا يكفي تميزه عن الغايب والمتكلم
في كونه موضوعا لمعين واعلم ان جوابه مبني على وقف
واحد وان مثل انت كلي باعتبار انه موضوع لمن
يخاطبه زيدا كان او عمرا او غيرهما باعتبار عروض الجزئية
والتشخص له بسبب قصدك به شخصا معينا واذا عرفت
ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع لشيء معين انما هو باعتبار
عروض الجزئية والتشخص له والمراد بقولهم انه متناول
غيره انه يجوز استعماله في شخص آخر غير الذي استعملته فيه او
لا لكونه متناولا كليا او نقول في الجواب والمراد بالوضع
الاستعمال فيكون معنى الحد العلم ما استعمل لشيء بعينه غير جايز
استعماله في شيء آخر وح لا يتوجه الاشكال واعلم ايضا انه يجوز نصب

غير على الحال فيكون منصلا العلم والاشتمال في شيء بعينه غير جائز
استعماله في غيره ويجوز رفعه بان يكون خبرا بعد خبر ولا يجوز
فيه لان ذكر الشيء الذي هو المعين لا يتناول غيره حتى
يحترز عنه قوله واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب لان واضع
المعارف المضمر المتكلم لعدم احتمال الشركة فيه ثم المخاطب
لجواز وقوع شركة ما ثم المضمر الغائب ثم الاعلام ثم المبهمات
ثم الداخل عليه حرف التعريف المنادى والمضاف الى احدها بمعنى
بحسب المضاف اليه وهو المشهور من مذهب سيبويه وفيه اختلافات
كثيرة وفائدة الخلاف تظهر في الوصف فقط لان الموصوف
يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها فاذا ثبت انه شيء
موصوفا لا في يكون اعرف بالنسبة اليه او مساويا لها قوله
والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه وقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة
والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة عنه نحو رجل فانه
وضع لواحد من هذه الحقيقة غير معين والحمل على سبيل البدل
قوله اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء اي اسماء العدد

اسماء وضعت لتدل على كمية آحاد الاشياء اي
المعدودات فالواحد والاثنان عدد لوقوعهما
جوابا عن قول القائل كم عندك ولا ينتقض الحد بمثل
الذراع مع كونه موضوعا لكمية آحاد الاشياء لانه غير
موضوع لكمية احاد جميع الاشياء لانه لا يمكن تقدير
جميع الاشياء بالذراع وفيه نظر لانه لا يتقدر
جميع الاشياء بجميع الاعداد والحق ان يقال المراد
ما وضع لكمية آحاد الاشياء بالذات فلا ينتقض
بالذراع لان الكمية عارضة له لانه وضع واحدة
معينا والحمل على سبيل البدل واصول الاعداد
اثنتا عشرة كلمة وهي واحد الى عشرة ومائة والف
ويتولد منها اعداد غير متناهية الى ان تعجز عنه
والتولد اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو
عشرين والوف وآلاف واما بعطف نحو احد وعشرون
واما بتركيب نحو احد عشر على سبيل منع الخلو قوله تعا

واحد واثنان واحدة واثنتان بيان لاستعمال اسما
الاعداد اى تقول احد واثنان للمذكر وواحدة
واثنتان او ثنتان للمؤنث وهو جار على القياس
وتقول ثلثة للمذكر وثلث للمؤنث نحو ثلثة رجال
وثلث نسوة الى عشرة رجال وعشر نسوة وهو غير
جار على القياس المشهور وانما لم يجر عليه لان المعدود
المذكر جمع معنا فيكون مؤنثا فيلزم لحوق التاء بعدده
واذا الحق للمذكر لم يلحق للمؤنث فرقا بينهما ولم يجعل
الامر بالعكس لكون المذكر اسبق فاحتيج الى تانيثه
اولا واما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها
فلان الامثال هى الحسنات ولانها اكتسبت التانيث
من المضاف اليه واعلم انه يجوز ان تقول ثلث دواب
وثلثة دواب اذا اريد المذكر فمن قال ثلثة دواب
اجرى على الاصل وهو ان الدابة فى الاصل صفة على
وزن فاعلة من دب يدب وليست باسم لكنها تستعمل

سمال

مبحث الاعداد

استعمال الاسماء من حيث لا يذكر الموصوف فيكون
التقدير ثلثة اشياء دواب وقد يكون المعدود
مذكرا ومن قال ثلث دواب فقد حمل على الظاهر واجرى
الدابة مجرى غرفة والحق ثلثة بنات عرس واربعة
بنات اوى لان الواحد ابن آوى وابن عرس وقال
المحققون من علماء البصرة ثلث طلحات سواء ان
اريد بها رجال او اريد بها نساء وقيل ثلثة طلحات
ان اريد بها الرجال وثلث طلحات ان اريد بها
النساء فرقا بينهما قوله احد عشر واثنا عشر احدى عشرة
واثنتا عشرة اذا جاوزت العشرة فتقول احد عشر
رجلا واثنا عشر رجلا للمذكر واحدى عشرة واثنتا
عشرة امراة للمؤنث اما الجزء الاول فقد جاء حال
التركيب كهيئته حال الافراد الا انه غير الواحد الى الاحد
والواحدة الى الاحدى تخفيفا واما تانيث الجزء الثانى
فى المؤنث وتذكيره فى المذكر فقد جرى على القياس

المهجور تحمله على اخواته لعله تذكرها في اخواته **قوله**
ونقول ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلث عشرة الى
تسعة عشرة للمؤنث بسكون الشين عند اهل الحجاز و
كسرها عند بني تميم فالجزء الاول في التذكير والتأنيث
على التركيب كحينه حاله الافرادية تذكير المؤنث وتانيث
المذكر والجزء الثاني قد رجع الى الاصل لانه لما وجب تذكيره
للمذكر لئلا يلزم اجتماع التأنيثين فيما هو كالكلمة الواحدة
وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق
بين المذكر والمؤنث وكسر الشين من عشرة او سكونها
لئلا يجتمع توالي اربع فتحات في كلمة واحدة مع تركيبها
مع ملفوظ آخرها فتحة **قوله** وعشرون واخواتها فيهما اى
تقول عشرون واخواتها اى ثلثون واربعون الى التسعين
في المذكر والمؤنث نحو عشرون رجلا او امرأة الى تسعين
رجلا او امرأة **قوله** احد وعشرون احدى وعشرون اى
اذا عطفت العشرات اى عشرين الى التسعين على ما دونها

عشرة وهي من احد الى تسعة تستعملها دون عشرة
على ما عرفت وتعطف عليه عشرين وانما اورد مثالا
للتعليم وهو احد وعشرون للمذكر واحدى وعشرون للمؤنث
ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اى تاتي بالاحاد من واحد
الى عشرة على ما عرفت من غير تغيير وتعطف عليه عقود
العشرات وتقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان
وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين رجلا وتسع
وتسعين امرأة وانما لم تركب الاحاد مع العشرات
في العشرين واخواتها كما ركب الاحاد مع العشرة لان
الواو والياء في العشرين واخواتها علامة الاعراب
والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما متعذر **قوله**
مائة والف مائتان والفان فيهما اى تقول في المذكر و
المؤنث مائة ومئتان والف والفان وآلاف من غير
تغيير نحو مائة رجل ومائة امرأة والف رجل والف امرأة
ثم بالعطف على ما تقدم اى ان جاوزت مائة تستعمل

ما زاد عليها على ما عرفت من واحد الى تسعة وثمانين و
تعطفه على ماية فتقول ماية وخمسة رجال وماية وخمس
نسوة وهكذا تستعمل ما دون المائة على ما عرفت الى
ان تصل الى المائتين ثم تستعمل ما دون المائة وتعطفه
على المائتين وهكذا الى الالف واذا وصلت الى الالف
تستعمل ما دون المائة على ما عرفت ودون المائة على ما
عرفت وتعطف المائة على الالف وما دون المائة على
المائة وتقول الف ومائة وواحد وعشرون رجلا والف و
مائة وواحدة وعشرون امراة ولم يجز هذه التامل في التواريخ
لان الغرض فيها معرفة الاقل لكون الاكثر معلوما فيها
وفي ثماني عشرة فتح الياء اشارة الى المخالفة لاخواته
لان آخر الكلم الاولى من المركبات من احد عشر الى تسعة
عشر مبني على الفتح للخفة الا اثنا عشر واثنتا عشرة
فانه معرب وثماني عشرة مع كونه مبنيا جاء مخالفا لاخواته
من المبنيات لجواز فتح يائه قياسا على ساير المركبات

واسكانها للتخفيف وحذفها مع كسر النون لدلالة
الكسر على الياء وفتحها وحذفها مع فتح النون وهو شاذ
قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض لما فرغ عن
كيفية استعمال الاعداد شرع في حال المميزات اعني
المعدودات فقال مميز الثلثة الى العشرة مخفوض لاضافة
الاعداد اليها ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو
ثلثة نفر ونحو ثلثة اشياء عند الخليل وسيبويه فانه وان
كان على وزن فعلاء عندهما لكنه في المعنى جمع لشيء وانما
اشترط الجمعية لفظا او معنى ليوافق العدد المعدود لكونه
اياه في المعنى انما ابتدا بمميز الثلثة لعدم المجيء المميز لما
دون الثلثة على ما صرح به **قوله** الا في ثلثمائة الى تسعمائة
استثناء من قوله ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض "
مجموع لفظا او معنى وانما استثنى منه لعدم اضافة الثلثة
الى العشرة الى المجموع في ثلثمائة الى تسعمائة لا لفظا ولا معنى
لكون المائة موضوعة لعدد معين ولا تدخل في الجمع كذلك

وكان القياس ان يقال فى الاثنين اثنا رجل للمذكر العاقل
و[illegible] ولغير المذكر العاقل فلا يقال ثلثة آيات
ولا ثلثة مئين مع ان قياسهما ذلك وانما جوز اضافة ثلث مئين
الى لفظ الجمع لحصول الخفة فيها فاستحسنت الجمع قوله
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اى التمييز
فلتمام الكلام قبله بتقدير التنوين فى احد عشر الى تسعة
عشر وتمامه بشبه نون الجمع فى عشرين واخواتها لان
كل تنوين حذف بغير اللام والاضافة فهو فى تقدير
الثبوت واما افراده فلحصول الغرض به مع كونه
اخف من الجمع قوله ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه
مخفوض مفرد اى مميز المائة والالف ومميز تثنية المائة
والالف ومميز جمع الالف مخفوض لاضافتها اليه
ومفرد لحصول الغرض به وانما لم يقل وجمعهما كما قال
وتثنيتهما لعدم استعمال جمع المائة فلا يقال ثلث مئات
الى تسع مئات بخلافه فى التثنية فانه يقال مائتا رجل

قوله

قوله وان كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او
بالعكس فوجهان اى اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ
الدال عليه مذكرا فيجوز وجهان اى جاز تذكير العدد
وتانيثه كشخص المطلق على المراة فانه جاز ان
يقال ثلثة اشخص مراعاة للفظ او ثلث اشخص
مراعاة للمعنى وبالعكس اى اذا كان المعدود
مذكرا واللفظ الدال عليه مؤنثا فكذلك وجهان
تذكير العدد مراعاة للمعنى وتانيثه مراعاة للفظ
كالنفس المطلقة على رجل تقول ثلثة انفس و
ثلث انفس اعلم ان مراعاة اللفظ فى الصورتين
اولى عندهم من مراعاة المعنى قوله ولا مميز لواحد
واثنان اى لا يستعمل الواحد والاثنان مع
معدودهما للاستغناء بلفظ معدودهما عنهما فان
رجلا يدل على الواحد ورجلين يدل على الاثنين
بخلافه فى الجمع فانه لا يدل على العدد المعين فلم يجز

الاكتفاء بالجمع الذي هو المعدود لعدم دلالته على
التعيين ولا بالعدد في الجمع لعدم تعيين المعدود
فاجتمع لذكر العدد والمعدود على التمييز واما قولهم
رجل واحد ورجلان اثنان فللتأكيد قوله وتقول في
المفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثاني والثانية
الى العاشر والعاشرة لا غير اي وتقول في الواحد من الشيء
الذي فيه تعدد وكثرة باعتبار تصييره ذلك الواحد عددا
اقل من الذي اشتق منه ذلك الواحد مثل ما اشتق ذلك
الواحد منه الثاني للمذكر والثانية للمؤنث الى العاشر
والعاشرة وانما ابتداء بالثاني لانه لو وجد اقل من
الواحد حتى يجعل الواحد واحدا كقولك ثاني ما يكون من
نجوى ثلثة الا هو رابعهم اي الله وهو مصير الثلثة اربعة
وانما لم يتجاوز العاشر بهذا المعنى لعدم فعل فوق [illegible]
العشرة بمعنى انه مصير عددا مثل نحله في العشرة
فما دونها فانه يوجد لها فعل مشتق من العدد بهذا المعنى

المعنى نحو ثلثت الاثنين وربعت الثلثة وعشرت
التسعة قوله وباعتبار حاله عطف على قوله باعتبار
تصييره اي تقول في المفرد من المتعدد باعتبار حاله
اي باعتبار ذاته واحد من المتعدد متصف بانه ثاني
او ثالث او غير ذلك الاول والثاني للمذكر والاولى
والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة تقول اول
ثلثة خامس خمسة عاشر عشرة وانما قال الاول
ولم يقل الواحد لكون الواحد للمعدود وليس المراد العدد
بل الصفة فغير لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين
الى الثاني ولم يجز نصب ما بعد الثاني الى العاشر بهذا المعنى
لكونه بمنزلة واحد من العدد بخلافه في الاعتبار الاول
فانه يجوز نصب ما بعده لكونه اسم فاعل بمعنى مصير
قوله والحادي عشر والحادية عشرة اي اذا جاوزت
العشرة تقول باعتبار حاله الحادي عشر للمذكر بتذكير الجزئين
لانه اسم المذكر نحو ثالث عشر رجلا والحادية عشرة للمؤنث

بتانيث الجزئين ليكون مخالفا للمذكر فى كلا الوجهين
وهكذا تقول الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة عشرة
للمؤنث قوله ومن ثم قيل فى الاول ثانى اثنين اى
ومن اجل ان فيها الاثنين والثالث باعتبارين
قيل باعتبار الاول اى باعتبار تصيير ثالث اثنين
اى اذا اضيف الى ما هو اقل من العدد الذى
اشتق منه بواحد ليكون اى يصير مثل المشتق منه
ومعنى ثالث اثنين مصير الاثنين ثلثة واما اسم فاعل
من ثلثتهما وقيل باعتبار الثانى اى باعتبار حالة ثالث
ثلثة اى اذا اضيف الى العدد مساو للعدد الذى اشتق
منه ليكون له معنى وقيل يجوز اضافته الى ما هو اكثر منه
نحو ثالث عشرة لجواز ان يكون واحد منه حقيقة وله
معنى وهو المصاحب بالثلثة قوله وتقول حادى
عشر احد عشر على الثانى خاصة اى تقول الحادى عشر احد
عشر الى تاسع تسعة عشر باعتبار الثانى لصحة المعنى ولم

يقل باعتبار الاول لعدم فعل يشتق منه اسم فاعل
فوق العشرة بهذا المعنى ولهذا قال على الثانى خاصة
قوله وان شئت حادى احد عشر الى تاسع تسعة
عشر اى وان شئت قلت بهذا المعنى بعبارة اخرى
حادى احد عشر بحذف عشر الاول استغناء عنه بذكره
ثانيا وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فبنى الجزء
الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب وبنى
الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما
المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه علامة التانيث   علامة ت
انما قال المؤنث اولا لان التانيث وجودى و
التذكير عدمى ومعرفة الملكات سابقة على معرفة
الاعدام فالمؤنث اسم فيه علامة التانيث لفظا
نحو ضاربة وحبلى وحمراء او تقديرا وهو التاء
نحو ارض بدليل ظهورها فى التصغير نحو اريضة والمذكر بخلاف
المؤنث اى المذكر اسم ليس فيه علامة التانيث لا لفظا ولا

لا تقديرا قوله وعلامة التانيث التاء والالف المقصورة
والممدودة اي وعلامة التانيث التي تلحق الاسم المؤنث
ثلثة وهي التاء والالف المقصورة والالف الممدودة و
قدم التاء لانها اصل واعم علامة التانيث
لانها مطلوب معرفتها ولانها كانت ما صرف في تعريف
المؤنث وابنية المقصورة فُعلى كحبلى وفَعلى كاجلى وفعلى
كشعبى وفَعْلى كسكرى وفِعلى كذفرى وثلثة الآخر المختصة
بالتانيث لمحله فاله فبرى وابنية الممدودة صحراء
ونفساء وكبرياء وخنفساء وعاشوراء وغير ذلك
وهو حقيقي ولفظي اي والمؤنث اما حقيقي واما لفظي
والحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان كالمرأة بازائها الرجل
والناقة بازائها الجمل والمؤنث اللفظي بخلافه والمؤنث
الحقيقي وهو المؤنث الذي لا يكون بازائه ذكر من الحيوان
سواء كان فيه علامة التانيث كظلمة او لم يكن نحو عين
وكل عضو زوج الآخر او من المؤنث اللفظي المضاف

الى المؤنث والمضاف جزء منه كقوله تعالى يلتقطه
بعض السيارة ونحو اعجبتني مشيه هند وفعله نحو
اعجبتني مشي هند وصفته نحو اعجبتني حسن هند
ولا يجوز ان تقول جاءتني غلام هند لان الغلام ليس
جزء منها ولا فعلها وله صفة لها والذي يعرف به تانيث
النوع الا في الصفة والاشارة كقوله تعالى هذه النار
التي كنتم بها تكذبون وعود الضمير اليه كقوله تعالى والشمس
وضحيها ولحوق علامة التانيث فعله كقوله تعالى و
التفت الساق بالساق ووجود علامة التانيث
فيه لفظا او تقديرا وغير ذلك واعلم انه اراد
باللفظي ههنا غير ما اراد به في باب ما لا ينصرف لان
اللفظي جعله مقابلا للحقيقي ههنا سواء وجد فيه علامة
التانيث لفظا او لم يوجد فلم يثبتها والمؤنث الحقيقي
وجعله في باب ما لا ينصرف مقابلا للمؤنث المعنوي سواء
كان حقيقيا او لم يكن قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء التانيث

اى اذا اسند الى المؤنث الحقيقى او الى ضمير المؤنث اللفظى الفعل
يجب الحاق علامة التانيث الفعل كقولك الشمس طلعت
ولا يجوز طلع الشمس اذا فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقى
جاز التذكير لانه لم يلتبس كما اذا سميت امراة بزيد كقولهم
حضر القاضى اليوم امراة وكقوله لقد ولد الاخيطل
ام سوء والذى يدل على ان المراد من الضمير فى قوله اذا
اسند اليه المؤنث الذى ذكرناه قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى
بالخيار اى انت مخير فى تانيث الفعل المسند الى ظاهر المؤنث
غير الحقيقى وفى تذكيره نحو طلع الشمس وطلعت الشمس والفرق
بين ما اسند الفعل الى ظاهره وبين ما اسند الى ضميره ان الاول
نحو جاء من عطية علم ان الفعل لا بعده وان الثانى نحو عطية
جاء من غير تانيث جاز ان يظن ان الفاعل ضمير المتقدم وانه
شئ آخر منتظر فيلزم ان اصل الفعل ههنا الى الظاهر الذى
بعده واعلم انه يلزم من قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار
ان يجيز ان يقال طلحة جاءتنى ويجوز ان يقال جاءنى طلحة مع كونه

كونه اسم رجل لكونه مؤنثا لفظيا وهو خلاف
المشهور قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم
اى وحكم الجمع الغير المذكر السالم اذا كان فعله مسندا
الى ظاهره كحكم المؤنث غير الحقيقى اذا كان الفعل مسندا
الى ظاهره فى جواز تذكير الفعل وتانيثه نحو قام الرجال
وقامت الرجال قوله مطلقا اشارة الى انه لا فرق بين
ان يكون هذا الجمع جمع المذكر وبين ان يكون جمع المؤنث
حقيقيا كان او غير حقيقى نحو جاء الرجال والزينبات
وجاءت الرجال والزينبات فالتانيث لكون الجمع
بمعنى الجماعة والتذكير لكون تانيث الجماعة من باب
التانيث اللفظى وانما لم يعتد بالتانيث الحقيقى
فى لزوم تانيث الفعل لاجرا باب الجمع مجرى واحد
ولم يجعل بالعكس لترجيح اعتبار التانيث بحسب
اللفظ على اعتبار التانيث بحسب المعنى ولان المذكر
اصل والمؤنث فرع وانما قيد الجمع بغير المذكر السالم لانه

لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه لا يقال جاءت زيدون
والزيدون جاءت لمشابهته المفرد لوجود المفرد فيه
قوله وضمير العاقلين بجمع المذكر السالم يعني اذا كان الفعل
مسندا الى الضمير العايد الى الجمع العاقل غير المذكر السالم فعلت
نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث وفعلوا نظرا الى كونه مسندا
الى ضمير جمع مذكر عاقل وانما قيد الجمع العاقلين بغير المذكر
السالم احترازا عن الزيدون فعلوا فانه لم يجز ان يقال
الزيدون فعلت كما مر قوله والنساء والايام فعلت
وفعلن اي اذا كان الفعل مسندا الى ضمير جمع المؤنث
عاقلا كان كالنساء او غيره كالعيون او الى ضمير مذكر
غير عاقل نحو الايام جاز الحاق تاء التأنيث بالفعل
نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث والحاق نون الجمع
به نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مؤنث نحو النساء و
العيون والايام فعلت وفعلن قوله المثنى ما لحق آخره
الف او ياء مفتوح ما قبلها اي المثنى اسم الحق بآخره الف

او

او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وقد ذكرنا الكلام
فيه وقوله ليدل على ان معه مثله من جنسه اشارة الى علة
لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية الاسم
المشترك باعتبار معنييه المختلفين فلا يقال قرآن و
يراد به الطهر والحيض بل يقال الطهران او الحيضان
والمراد بالمثل في قوله ليدل على ان معه مثله المثلية في
اللفظ والمعنى لكنه يشكل بمثل القمرين والعمرين وجوابه
انا لا نسلم انه يشكل بمثل القمرين والعمرين فانه لولا اطلاق
عمر على ابي بكر رضي الله عنه والقمر على الشمس لما ثنيتهما بقول
العمران والقمران الا ان كون الشيء مثل غيره في اللفظ قد
يكون لاستعارة ذلك اللفظ له عند التثنية وقد يكون لا يكون
لذلك اللفظ الا ان يحمل المثل على المثلية في الافراد والجمع لا
المثلية في اللفظ ولكنه خلاف المشهور قوله والمقصور
ان كان الفه عن واو اذ اعلم ان الاسم الصحيح نحو زيد والملحق به
نحو ظبي والمعتل بالياء نحو القاضي الحق بآخره الف او ياء ونون مع

غير تغيير نحو قولك في الزيدان والظبيان والقاضيان وابث
الزيدين والقاضيين والظبيين وهكذا القول في الجر
ويرد المحذوف من المنقوص فيقال قاضيان وعميان في
قاض وعم لعدم موجب حذفه ولم يذكر المص هذه الانواع
للعلم بحكمها من الحد المذكور والاسم المقصور ان كان الفه
بدلا عن واو وهو ثلاثي قلبت الفه واوا تحرزا عن اجتماع
الالفين وكون اصل هذه الالف الواو نحو عصوين في
عصى وان لم يكن كذلك قلبت الالف ياء اما لكون الالف
بدلا عن الياء واما لكون الياء اخف من الواو وذلك اما بان
لا يكون ثلاثيا واما بان يكون ثلاثيا لكن لا يكون الفه بدلا
عن الواو والاول على ثلاثة اقسام احدها ان يكون الفه
بدلا عن واو نحو ملهيان في ملهى لكثرة الحروف في الكلمة و
لكون الياء اخف من الواو والثاني ان يكون الفه بدلا عن ياء نحو
اعشيان في اعشى والثالث ان لا يكون الفه بدلا عن ياء ولا واو نحو
حباريان في حبارى والثاني قسمان احدهما ان يكون الفه بدلا

عن ياء كقولك فتيان في فتى والثاني ان يكون غير بدل عن
شيء كقولك متيان في متى مسمى بها قوله والممدود ان كان
همزته اصلية ثبتت اي اعلم ان همزة الممدود اما اصلية
واما للتأنيث واما لا اصلية ولا للتأنيث فان كانت
اصلية ثبتت بحالها لكونها اصلية نحو قراءان في قراء
وان كانت للتأنيث قلبت واوا ايذانا بزيادتها وفرقا
بينها وبين الاصلية نحو صحراوان في صحراء وسبب اختصاص
القلب بالواو مناسبتها الواو اكثر من مناسبتها الياء
في الثقل وان كانت غير اصلية ولا للتأنيث جاز الوجهان
ردها الى اصلها وهو الظاهر وابقاؤها على حالها لشبهها
بالاصلية من حيث كونها غير زائدة نحو كساء و
رداء كساوان ورداوان وكساءان ورداءان واعلم
ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا او في حكمه ليشمل ما فيه همزة
زائدة للالحاق نحو علباء تقول علباءان لكونها في حكم الهمزة
الاصلية والمحذوف لامه لا يرد الى الاصل في نحو دم ويد

وبيان قوله ويحذف نونه للاضافة اي ويحذف نون المثنى
للاضافة الى اسم لئلا يؤذن بالانفصال قوله ويحذف تاء
التانيث من خصيان والياان اي حذف تاء التانيث
عند تثنيتهما نحو خصيين واليين مع عدم سقوطها من غيرهما
لشدة اتصالها بالكلمة وانما حذفت فيهما لانهما لما لم يثنيا
كان المثنى ههنا بمنزلة المفرد فكما لا يقع في وسط المفرد
تاء التانيث لا يقع في وسطها قوله الجمع ما دل على
آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما فقوله ما دل على آحاد
شامل لغير الجمع نحو رهط ونفر وبقوله مقصودة
بحروف مفرده خرج عنه امثال ذلك لعدم دلالتها على
آحاد بحروف مفردها لعدم وجود مفردها ونبه بقوله بتغيير ما
على ان التغيير التقديري كاف ليدخل فيه مثل هجان فان
لفظه حالة الافراد كلفظه حالة الجمع يقال ناقة هجان ونوق
هجان لكن حركته في الافراد مخالف لحركته في الجمع تقديرا
فان الهجان حال كونه مفردا ككتاب وحال كونه جمعا كرجال و

مقصودة و

معنى الحد المذكور اسم دال على آحاد تقصد بتلك الآحاد
بحروف مفرده كرجال فانه دال على آحاد تقصد بتلك
الآحاد حالة الجمع بالراء والجيم واللام وانما قال بحروف
مفرده ولم يقل بمفرده لان صيغة المفرد لا تبقى حال الجمع
في اكثر الامر فلم تقصد بتلك الآحاد حال الجمع بمفرده بل
تقصد بحروف مفرده ولقائل ان يقول ان قوله مقصودة
زائدة فلو قال دال على آحاد بحروف مفرده لكفى
اللهم الا اذا وجد الدلالة من غير القصد والارادة واعلم
ان الاولى ان يتعلق بحروف مفرده بدل لا بمقصودة
قوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح لانه لما تم المذكور
اي يلزم من الحد المذكور ان لا يكون تمر ولا ركب جمعا
لعدم دلالتهما على آحاد مقصودة بحروف مفردهما لان التمر
ليس بجمع لتمرة لجواز اطلاقه على القليل وعدم جواز
اطلاق الجمع على القليل وجواز ان يقال عندي خمسة
ارطال تمرا ولان الركب ليس جمعا لراكب لانه لو كان جمعا له

لكان جمع كثرة لانتفاء كونه للقلة ولولا ان جمع كثرة لم يكن
تصغيره على لفظه نحو ركيب فلم يكن جمعا وانما قال على
الاصح لان فيه خلافا فقال بعضهم ان التمر جمع تمرة و
الركب جمع راكب **قوله** كذلك جمع اي ويلزم من تعريف
جمع المذكور ان يكون فلك جمعا لانه يتغير حالا لان الفلك
المفرد على وزن قفل والجمع على وزن اُسْد وبُلْوث ،،
قوله وهو صحيح ومكسر اي الجمع صحيح ومكسر لانه اما ان يكون
بناء واحده سالما او لا يكون فان كان الاول فهو صحيح و
ان كان الثاني فهو مكسر ونحو فلك من الثاني لانكسار بنائه
تقديرا **قوله** فالصحيح لمذكر ومؤنث اي الجمع الصحيح اما جمع
لمذكر نحو زيدين جمع زيد واما جمع لمؤنث نحو زينبات
جمع زينب **قوله** المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها
اي الجمع المذكر اسم لحق بآخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور
ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه غالبا من جنسه
وانما قلنا من جنسه ليعلم انه لا انتقاض ضرورة بان يكون بعض افراد

ماشيا

ماشيا وبعضها مبثيا وبعضها داثا وانما قال غالبا لجواز
اطلاق الجمع على الاثنين مجازا وانما لم يقل ههنا من جنسه
استغناء عنه بذكره في المثنى وقد عرفت فائدة هذا
القيد فلا نعيدها والاسم ان كان صحيحا او ملحقا به تلحق
آخره هذه الحروف من غير تغيير **قوله** فان كان آخره ياء
ما قبلها كسرة حذفت مثل قاضون فان كان آخر الاسم
الذي يراد ان يجمع هذا الجمع ياء ما قبلها كسرة نحو قاضي
حذفت الياء نحو جاءني قاضون فان اصله جاءني قاضيون
نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذلك
في النصب والجر واعلم انه لو قال مثل القاضون لكان
اولى لان في آخر مفرده ياء ملفوظة وهي القاضي بخلاف
قاضون فانه ليس في آخره ياء ملفوظة وهو قاض
لانه محذوف الياء لالتقاء الساكنين قبل ان يجمع غاية ما
في الباب انه لا يرد الياء المحذوفة لوجود علة حذفها

نعم في آخره ياء مشددة ولذا لم يجز الاعراب على الضاد
في قاض **قوله** وان كان مقصورا اي وان كان الاسم
الذي يجمع على هذا الجمع مقصورا نحو مصطفى حذفت الالف
وبقي ما قبلها مفتوحا اشعارا بانه مصطفى جاء مصطفون اصله
جاء مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف
مفتوحا لعدم موجب تغييره واعلم انه لو قال مثل المصطفون
لكان اولى لما ذكرنا **قوله** وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل
اعلم ان الاسم الذي يراد جمعه هذا الجمع اما اسم واما صفة
فان كان اسما فشرط صحة هذا الجمع منه امور ثلثة وهي
كونه مذكرا وعلما وعاقلا لكون هذا الجمع اشرف الجموع
لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من
غيره فاعطي الاشرف الاشرف فان فقد فيه مجموع هذه
الثلثة كالعبرات او اثنان منها كالملائكة او واحد منها نحو الاعوج
علما للفرس لم يجمع هذا الجمع فان كان صفة فشرط صحة هذا

الجمع

الجمع منه امور خمسة احدها ان يكون مذكرا عاقلا والثاني
ان لا يكون افعل الذي مؤنثه فعلاء نحو لمى لمياء
ليفرق بين افعل هذا وافعل التفضيل لصحة جمع افعل التفضيل
هذا الجمع نحو الافضلين ولا يشكل باجمع حيث انه يجمع
بالواو والنون مع انه افعل فعلاء لانه ليس بصفة و
كلامنا في الصفة واشار اليه بقوله وان لا يكون افعل
فعلاء وهو عطف على قوله فمذكر والثالث ان لا يكون
فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران سكرى للفرق بين
بين فعلان هذا وبين فعلان الذي ليس مؤنثه فعلى
والاول لا يجمع هذا الجمع والثاني يجوز جمعه هذا الجمع نحو
ندمانون في جمع ندمان واليه اشار بقوله ولا فعلان
فعلى وهو عطف على افعل فعلاء والرابع ان لا يستوي
فيه المذكر والمؤنث نحو جريح اذا كان بمعنى مفعول وصبور
اذا كان بمعنى فاعل لانهم لو جمعوا هذا الجمع لقيل وجي
في المذكر وجيت في المؤنث فلزم الاختلاف بين صيغتي

الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتي المفردين في المذكر و
المؤنث فلزم مزية الفرع على الاصل وانما قلنا في فعيل
بمعنى مفعول وفي فعول بمعنى فاعل لانه لو كان الاول
بمعنى الفاعل والثاني بمعنى المفعول لجاز جمعهما هذا الجمع
لعدم استواء المذكر والمؤنث فيهما حينئذ لدخول تاء التانيث
عليهما للمؤنث امراة قتيلة بمعنى قاتلة وناقة حلوبة
بمعنى محلوبة لعدم المانع وكذا الشرائط في مفعال ومفعيل
وفي كل ما يراد به المبالغة بادخال تاء التانيث عليه
نحو علامة وراوية لمن يروي الشعر كثيرا وفروقة و
ضحكة وضحكة لانه يستوي فيه المذكر والمؤنث واشار
اليه بقوله ولا مستويا فيه مع المؤنث وهو عطف على فعلاء
فعلى اي وان لا يكون المذكر مستويا في اللفظ مع المؤنث
والخامس ان لا يكون بتاء التانيث نحو علامة ونسابة لكونه
مؤنثا ح واعلم انه لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه
عنه بقوله فذكر فعلى انما ذكره هنا لدفع وهم من يتوهم اه

المراد بالتذكير من جهة المعنى فقط او للتوكيد **قوله** ويحذف
نونه بالاضافة اي ويحذف نون الجمع بسبب الاضافة
لما ذكرنا في المثنى **قوله** وقد شذ نحو ارضين وسنين هذا
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الارض
والسنة والاوزة والحرة والقلة والثبة وما
شابهها جمعت هذا الجمع وهو الارضون والسنون
والحرون والاوزون والقلون والثبون مع انتفاء
الشرائط المذكورة وهي كونه علما لمذكر عاقل فلم
يكن الشروط المذكورة شرطا لها واجاب عنه المصنف
بقوله وقد شذ نحو سنين وقد تكلف قوم في توجيهها
وجعلوا ان الواو والياء والنون فيها ليست للاعراب
بل هي عوض عن تاء التانيث المقدرة كما في ارض او عن
الاعلال او الادغام كما في سنة وقلة وهو في غاية
السماجة **قوله** والمؤنث ما لحق آخره الف وتاء اي
جمع المؤنث الصحيح على تقدير المضاف في اسم لحق آخر

الف وتاء نحو قايمات ولا يتوجه عليه الاشكال بحذف التاء
لان تاء التانيث زائدة ليست من نفس الكلمة قوله
وشرطه ان كان صفة الى آخره اي الاسم المؤنث الذي
يراد جمعه هذا الجمع اما صفة واما غير صفة فان كان صفة
فاما ان يكون له مذكر او لا يكون فان كان فشرطه ان يكون مذكره
جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
وح لم يجز جمع حمراء وسكرى وفعول بمعنى فاعل وفعيل
بمعنى مفعول ومفعال ومفعيل هذا الجمع لامتناع جمع
مذكره بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا
يكون مجردا عن تاء التانيث نحو حايض وطامث لانه لم
يعتبر الحدوث بل اعتبر انه اسم لحصول ذلك الشيء للفرق بين
الصفة باعتبار الحدوث وبينها باعتبار الثبوت فاذا
اعتبر الثبوت قيل حايض وطامث وجمع على حوايض و
طوامث فاذا اعتبر الحدوث قيل حايضة وطامثة وجمع على
حوايض وحايضات وطامثات فان كان اسما غير صفة

تجمع

تجمع بالالف والتاء مطلقا اي من غير اعتبار شرط لعدم
الاحتياج الى الشرط نحو بيضات وطلحات وزينبات
في جمع بيضة وطلحة وزينب وقد يجمع بالالف والتاء
مذكر غير عاقل نحو حمامات وسرادقات قوله جمع التكسير
ما تغير بناء الواحد كرجال وافراس اي جمع التكسير جمع يغير
بناء واحده تحقيقا نحو رجال وافراس في جمع رجل وفرس
او تقديرا نحو فلك وهجان في جمع فلك وهجان فان
الفلك مفردا كقفل وجمعا كاسد وان كان الهجان مفردا
ككتاب وجمعا كرجال قوله وجمع القلة افعل وافعال و
افعلة وفعلة هذا قسمة الجمع باعتبار آخر الى جمع القلة وجمع
الكثرة وجمع القلة هو الذي يطلق على العشرة فما دونها من
غير قرينة وعلى ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة بعكس جمع القلة
ويستعار كل واحد منهما للآخر وكثرته ثلثة قرينة ومع منع
اقراء واقسام جمع القلة افعل كاكلب وافعال كاجمال و
افعلة كارغفة وفعلة كغلمة والصحيحان وجمع المذكر السالم

كزيدين وجمع المؤنث السالم كمسلمات وما عدا جمع الثلاثة التي
ذكرناها جمع الكثرة   المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل
انما اشار الى تعريف المصدر ههنا مع تقدم تعريف المفعول
المطلق لان المراد بالمصدر ههنا هو المصدر العامل والفرق
بينهما ظاهر لان كل مصدر لا بد له من فعل من لفظه وليس
كل مفعول مطلق كذلك نحو ويله وويحه فالمفعول المطلق
اعم من المصدر فقوله اسم الحدث الجاري شامل لغيره نحو ويله
وبقوله الجاري على الفعل يخرج عنه مثله لانه لا فعل له يجري
عليه والمراد بالجاري عليه ان يكون له فعل يذكر المصدر بيانا
لمدلوله   وهو من الثلاثي سماعي اي المصدر من الثلاثي
المجرد سماعي لا يثبت الا [illegible] ومن غير الثلاثي
قياسي وهو من افعل افعال ومن فعّل تفعيل وتفعلة
وتفعال وفِعّال نحو كلم تكليما وبصر تبصرة وكرر تكرارا و
كذب كذابا كقوله تعالى وكذبوا باياتنا كذابا ومن افتعل افتعال
نحو اكتسب اكتسابا ومن انفعل انفعالا ومن استفعل استفعالا ومن

تفعل

تفعّل تفعّلا وتفعالا نحو تملق ومن فاعل مفاعلة و
فِعال ومن فعلل فعللة وفعلالا ومن افعللّ افعلالا
ومن افعالّ افعيلالا ومن افعوعل افعيعالا
قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اي المصدر يعمل
عمل فعله سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى غير الماضي من
الحال والاستقبال لان عمله لكونه في تقدير ان مع الفعل
والفعل المقدر اما ماض او حال او استقبال فاذا
يعمل مع كل واحد منها وانما قيد عمله بشرطه اذا لم
يكن مفعولا مطلقا لانه اذا كان مفعولا مطلقا فحكمه
غير ما ذكرنا ههنا قوله ولا يتقدم معموله عليه اي ولا يتقدم
معمول المصدر عليه فلا يقال اعجبني زيدا ضرب عمرو لكونه
في تقدير ان الموصول مع الفعل فكما لا يتقدم ما في حيز
صلة ان عليها كذلك لا يتقدم ما في حيز صلة المصدر عليه
قوله ولا يضمر فيه اي ولا يضمر الفاعل في المصدر لانه لو
اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد لكن لا يجوز اضمار

في المثنى والمجموع لانه يستلزم اجتماع التثنيتين في المثنى وهما
تثنية للمصدر وتثنية الفاعل واجتماع الجمعين في المجموع
وهما جمع المصدر وجمع الفاعل   ولا يلزم ذكر الفاعل
اي ولا يلزم ذكر فاعل المصدر لفظا نحو عجبت من ضرب زيد
والا لزم الاضمار فيه اذا كان مسندا الا انه وقد تبين
انه لا يجوز   ويجوز اضافته الى الفاعل اي ويجوز اضافة
المصدر العامل الى فاعله كقوله تع ولولا دفع الله الناس
وقد يضاف قليلا الى المفعول محذوفا كان الفاعل كقوله
تع من دعاء الخير او لم يكن كقوله امن رسم دار مربع ومصيف
لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول
لان ارتباط الفعل وشدته الى الفاعل اكثر ولذا قال و
قد يضاف بلفظ المفيد للتقليل ويعلم من قصده فيجوز
اضافته الى الفاعل ان عمله منونا اولى ولعله انه اكثر
مشابهته للفعل لكونه نكرة وهي كالفعل   واعماله
باللام قليل اي اعمال المصدر المعرف بلام التعريف قليل لقلة مشابهته

تعذر

تعذر تقديره بان مع الفعل فيه لانه لا يدخل اللام على
ان مع الفعل لكن لما لا يدخل على المصدر المقدر بها وقد جاز
في شعر ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل
وان كان مطلقا اي فان كان المصدر مفعولا مطلقا
فهو اما غير بدل او بدل فان كان غير بدل فالعمل للفعل سواء
كان مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او لم يكن كقولك ضربا زيدا لمن
توقع السوط وان كان بدلا من الفعل وذلك بان يكون
لازم الحذف نحو سقيا زيدا فوجهان اي جاز ان يكون الفعل
عاملا وجاز ان يكون المصدر عاملا من حيث انه نائب عن
الفعل ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون المصدر من
حيث هو مصدر عاملا وجاز ان يكون من حيث انه بدل
من الفعل عاملا   اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن
قام به بمعنى الحدوث اي اسم الفاعل اسم اشتق من فعل
لمن قام الفعل به فقوله ما اشتق من فعل اخرج به
غير المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل وهو شامل لغيره من

المشتقات من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة
واسماء الزمان والمكان والآلة واسم التفضيل وبقوله على فاعل
يخرج عنه اسماء الزمان والمكان والآلة واسم المفعول لكون
الفعل غير قايم به وبقوله بمعنى الحدوث يخرج عنه الصفة المشبهة
واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث وصيغته
من الثلاثي المجرد على فاعل اى وصيغة اسم الفاعل من
الفعل الثلاثي على وزن فاعل ولذا سمي به لكثرة الثلاثي
ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة اوله
وبكسر ما قبل آخره لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمر
سواء كان ما قبل آخره مكسورا او لم يكن نحو مدخل من ادخل
يدخل ومتذكر من تذكر يتذكر فهو متذكر الا ما شذ نحو اسهب
فهو مسهب بفتح الها واحصن فهو محصن واحفر فهو
محفر وافلج فهو مفلج واعشب المكان فهو عاشب واورس
يورس فهو وارس وايفع فهو يافع ويعمل عمل
فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال الآن ويعمل عمل فعله

فصـ ح

لازما كان او متعديا لكونه مشابها له من حيث الحركات و
الزنة ودلالته على المصدر كالفعل واحتماله احد الزمانين
كالفعل ودخول لام التاكيد عليه فان ضاربا مثل يضرب
من حيث الزنة ودال على الضرب واحد الزمانين و
يمكن دخول لام التاكيد عليه لكن هذا العمل اى عمل فعله
بشرط كونه للحال او الاستقبال لتحقق مشابهته من
لان الفعل الذي يعمل اسم الفاعل عمله وهو المضارع
ليس بمعنى الماضي وانما لم يعمل عمل فعل الماضي لانتفاء المشابهة
بينهما من حيث الزنة فان ضاربا مثل يضرب لا مثل
ضرب وبشرط الاعتماد على صاحبه اعني الاعتماد على
المبتدا او على ذي الحال او على الموصوف او شرط الاعتماد
على الهمزة او حرف النفي لانه حينئذ يتقوى بذلك على العمل اما
في الصور الثلث الاول فلانه مستعمل في اصل وضعه
لانه صفة في المعنى فلا بد له من شيء محكوم به عليه وهو مذكور
في المتن الصورتين الاخيرتين فلوقوعه موقعا هو بالفعل

أولى اعلم انه لو قال ويشترط عدم وصفه بصفة وبعدم تصغيره
لكان اولى لخروجه بالوصف والتصغير عن مشابهة الفعل
واما خروجه بالوصف فظ واما بالتصغير فلانه وصف في
المعنى وامثلة عمله بهذه الشرائط زيد قائم ابوه وجاءني زيد
قائما ابوه ومررت برجل قائم ابوه وما قائم زيد واقائم زيد
والمراد بقوله يعمل عمل فعله ان كان لازما يكون
لازما وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا
متعديا الى مفعول واحد وان كان الى اثنين كان اسم
الفاعل كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر
والمفعول له والمفعول معه وساير الفضلات كذلك هو
يتعدى اليها والمراد بالحال والاستقبال حقيقتا او
حكاية حتى لا يشكل بمثل قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد فان باسطا ههنا وان كان ماضيا لكن المراد
به حكاية عن الحال الماضية   فان كان للماضي وجبت
الاضافة اي فان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت

اضافته الى معموله اضافة معنوية لانه غير عامل في
لانتفاء شرط عمله مع ذكر معموله وانما قال معنى لان
هذه الاضافة ليست في تقدير الانفصال والذي
يصحح جواز مررت بزيد ضاربك امس خلافا للكسائي
اي وجبت اضافته خلافا للكسائي فانه قال
لم تجب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي
او بمعنى الحال او بمعنى الاستقبال وقد عرفت ضعفه و
دليله جواز قولهم زيد معطي عمرو درهما امس وعمل المعرف
باللام بمعنى الماضي نحو جاءني الضارب زيدا امس وانت
تعرف الجواب عنها عقيبه   فان كان له معمول اخر
اي فان كان لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي معمول آخر غير
الذي اضيف اليه نصب بفعل مقدر دل عليه اسم
الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما فدرهما منصوب باعطى
المقدر وكذلك ان كان له مفعولان يخرج نصبا بتقدير
الفعل نحو زيد معلم عمرو اباه افضل العلماء امس

كذلك اذا كان له سائر التفصيلات فاذا دخلت اللام
اى اذا دخلت اللام على اسم الفاعل استوى الجميع اى
الماضى والحال والاستقبال فى عمله لانه فعل فى الحقيقة فى
عدل به عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال
اللام عليه تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا
او امس وما وضع منه للمبالغة اى اسم الفاعل الموضوع
للمبالغة مثل اسم الفاعل الذى ليس للمبالغة فى العمل
وشرائطه المذكورة وانما عمل مع زوال المشابهة اللفظية
لقيام المبالغة مقام المشابهة اللفظية تقول زيد ضراب
ابوه عمرا الآن او غدا وزيد الضراب ابوه عمرا الآن او غدا
او امس وامثلة ما وضع للمبالغة مذكورة فى الكتاب
فقوله ما وضع مبتدا وقوله مثله خبره والمثنى والمجموع
مثله اى ومثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل مفرد اسم الفاعل
فى العمل تقول الزيدان ضاربان عمرا والزيدون ضاربون
عمرا الآن او غدا او تقول الزيدان هما الضاربان عمرا والزيدون

هم

هم الضاربون عمرا الآن او غدا او امس وانما احتاج
الى ذكر المثنى والمجموع لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل
نحو ضاربين وضاربات وضوارب وضُرّاب وضُرَّب
زيدا وان عمله وان لم يكونا على وزن الفعل اطرادا للباب
المثنى والمجموع ويجوز حذف النون مع العمل اى
ويجوز حذف نونى التثنية اسم الفاعل وجمعه السالم
الموصوفين بلام التعريف مع العمل اى مع نصب ما بعدهما
تخفيفا ولاستطالة بالصلة لكون اللام بمعنى الموصول
كبيت الكتاب الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من
ورائهم نطف وانما لم يتعرض لحذف النون عند الاضافة
لانه معلوم فى باب المثنى والمجموع ويعلم منه انه لا يجوز
حذف النون مع العمل عند عدم التعريف تخفيفا لانه ليس
بصلة فصل اسم المفعول المشتق من فعل لمن وقع عليه
اى اسم المفعول اسم اشتق من فعل لمن وقع عليه ذلك الفعل
فخرج ما اشتق من فعل [illegible] غير المشتق من فعل فانه

لا يسمى اسم مفعول وشامل لبعض من المشتقات المذكورة
عند شرح نعت الحكم وبقيد وقوع عليه خرج عنه غيره
وصيغته من الثلاثي المجرد على مفعول اي وصيغة
اسم المفعول من الثلاثي المجرد على وزن المفعول غالبا و
به سمي لكثرة الثلاثي المجرد ومن غير الثلاثي المجرد على صيغة
اسم فاعله بفتح ما قبل آخره اي بميم مضمومة وفتح ما قبل
الآخر لفظا نحو مدخل من يدخل او تقديرا نحو مختار
ومحمر به   وامره في العمل والاشتراط الى آخره اي احكام
اسم المفعول في عمله عمل فعله واشتراط عمله كما مر اسم الفاعل
في عمله واشتراط عمله من كونه بمعنى الحال والاستقبال و
الاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما ومن عدم اشتراط
كونه بمعنى الحال او الاستقبال مع الالف واللام علمته
مما مر فمضروب يعمل عمل يضرب ومعطى يعمل عمل يعطى نحو
زيد مضروب غلامه ومعطى ابنه درهما الآن او غدا وزيدا
المضروب غلامه الآن او غدا او امس ومن جملة شرائط عمله

ان لا يكون موصوفا ولا مصغرا لما ذكرنا واسم الفاعل
الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به
على معنى الثبوت اي الصفة المشبهة اسم اشتق من فعل
لازم لمن قام ذلك الفعل به على معنى الثبوت فقوله
ما اشتق من فعل احتراز به عن غير المشتق من فعل فانه
لا يسمى صفة مشبهة وبقوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل
المتعدي واسم المفعول وافعل التفضيل المشتق من
المتعدي وبقوله لمن قام به يخرج عنه اسم الزمان و
المكان والآلة وبقوله على معنى الثبوت يخرج عنه
اسم الفاعل اللازم وافعل التفضيل المشتق من اللازم
كعالم وافضل وقائل لا يقال لا نسلم انه يخرج بهذا القيد
افعل التفضيل المشتق من اللازم لانه يدل على زيادة في الثبوت
فيدل على نفس الثبوت فلو زاد على الحد قيد آخر وهو قولنا
فقط يخرج عنه اسم التفضيل   وصيغتها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل اي وصيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة

اسم الفاعل ومخالفة ايضا على حسب السماع تقول في حَسُنَ
حَسَنٌ وفي صَعُبَ صَعْب وفي ظَرُفَ ظريف   وتعمل
عمل فعلها اى وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها مطلقا
اى من غير اشتراط الازمان ولعدم اعتبار الزمان في
مدلولها لان المراد من قولنا زيد حسن ثبوت الحسن لا
حدوثه لكن تشترط اعتمادها على صاحبها او الهمزة او ما
لما ذكرناه في اسم الفاعل   وتقسيم مسائلها ان يكون
الصفة اى تقسيم مسائل الصفة المشبهة ان يكون الصفة المشبهة
بلام التعريف او بغير اللام وعلى التقديرين فمعمولها اما مضاف
واما معرف بلام التعريف او بغير اللام وعلى التقديرين
او مجرد عنهما فهذه ستة اقسام حاصلة من ضرب اثنين في
ثلثة وعلى كل واحد من التقادير الستة معمولها اما مرفوع
واما منصوب واما مجرور فيصير الجميع ثماني عشر مسئلة
حاصلة من ضرب ستة في ثلثة والمرفوع منها ستة والمنصوب
ستة والمجرور ستة فالرفع في المرفوعات الست على

اعلم

الفاعلية والنصب في المعارف من المنصوب الست
على التشبيه بالمفعول وفي النكرات منها على التميز والجر
في المجرورات الست على الاضافة   وتفصيلها
حسن اى تفصيل مسائل الصفة المشبهة الثماني عشر
حسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره وحسن
الوجه برفع الوجه ونصبه وجره وحسن وجه برفع الوجه
ونصبه وجره الحسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره
الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره الحسن وجه برفع
وجه ونصبه وجره   واثنان منها ممتنعان اى
اثنان من هذه الوجوه الثماني عشر ممتنعان احدهما
الحسن وجهه والثاني الحسن وجه بجر وجه لعدم افادة
الاضافة فيهما خفة ولا مشابهة اضافتهما فيه اللام
لا نكرة   واختلف في حسن وجهه اى اختلف في صحة
مسئلة واحدة منها وهي حسن وجهه فقال قوم انها لا تصح
لاستلزامها اضافة الشيء الى نفسه لان الوجه هو الحسن

وقال قوم انها قبيح ومنعوا استلزامها اضافة الشيء
الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه   والبواقي ثمانية
فيه ضمير واحد فهو احسن اي والبواقي من الثماني عشرة
بعد اسقاط مثلثين منها او ثلث اثني ثم ثلثة احدها
احسن وهو ما كان ضمير واحد لتحقق ما يحتاج اليه من غير
زيادة ومثاله حسن وجهه برفع وجهه حسن الوجه بالاضافة
حسنٌ الوجهَ بتنوين حسن ونصب الوجه وحسن وجهًا
والحسن وجهه برفع وجهه والحسن الوجه بالجر والنصب
والحسن وجهًا والحسن وجهه برفع وجهه والحسن الوجه
بالجر والنصب والحسن وجهًا وحسن وجه بالاضافة
وثانيها حسن وليس باحسن وهو ما كان فيه ضميران اما
حسنه فلوجود المحتاج اليه واما عدم احسنيته فلوجود
الزائد على المحتاج اليه ومثاله حسن وجهه بنصب الوجه
وجه والحسن وجهه بنصب الوجه وثالثها قبيح وهو ما
لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومثاله الحسن

الوجه برفع الوجه حسن الوجه برفع الوجه حسن وجه
برفع وجه الحسن وجه برفع وجه   ومتى رفعت
بها فلا ضمير فيها اشارة الى ضابطة يعرف بها ما فيه ضمير
واحد وما فيه ضميران وما ليس فيه ضمير وتقريرها ان الضمير
المذكور في الوجه مد دخل بالحسن لكونه بارزا واذا عرفت
ذلك فنقول متى رفعت بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها
لامتناع وجود الفاعلين لعامل واحد و يكون
الصفة كالفعل في انها لا تثنى ولا تجمع ويكون تذكيرها و
تانيثها باعتبار فاعلها الظاهر   والا فيها ضمير
الموصوف اي وان لم ترفع بالصفة ما بعدها كان فيها ضمير
الموصوف سواء نصبت ما بعدها او جررته لاحتياج
الصفة الى الفاعل   فتؤنث وتثنى وتجمع اي اذا
تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعد الصفة منصوبا
او مجرورا تؤنث الصفة وتثنى وتجمع بحسب الضمائر المستكنة
فيها الراجعة الى الموصوف نحو مررت بهند الحسنة الوجه

199

ومررت برجلين حسنى الوجه وبرجال حسنى الوجه
لوجوب مطابقة الضمير العائد الى المظهر واذا عرفت
انه اذا كان ما بعد الصفة مرفوعا لم يكن في الصفة
ضمير وانه اذا كان منصوبا او مجرورا كان فيها ضمير فنقول
اذا كان ما بعدهما مرفوعا فاما ان يكون فيما بعدهما اى الوصف
في مثالنا ضمير او لا يكون فان كان كان فيهما ضمير واحد
وان لم يكن لم يكن فيهما ضمير وان كان ما بعدهما منصوبا او
مجرورا فلا يخلو من ان يكون فيما بعدهما ضمير او لا يكون فان
كان الاول كان فيهما ضميران وان كان الثاني كان فيهما
ضمير واحد   واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين
مثل الصفة فيما ذكر لان اسم الفاعل الغير المتعدي واسم
المفعول الغير المتعدي الى مفعول ثان مثل الصفة المشبهة
في جواز المسائل الست عشرة المذكورة في الصفة
المشبهة لان جواز هذه المسائل في الصفة المشبهة انما هو
لشبهها باسمي الفاعل والمفعول فجوازها فيهما بطريق الاولى

ثم

ثم تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب
ونصبه وجره وهكذا الخ وانما قيد اسمي الفاعل و
المفعول بغير المتعديين لانهما لو كانا متعديين لم يجز
فيهما هذه المسائل للالتباس الا ترى انهما لو كانا
متعديين وجوزنا تلك المسائل وقلنا زيد ضارب
اباه وزيد معطى اباه مثلا لم يعلم ان اباه في المثال
الاول مفعول لضارب او فاعل له نصب تشبيها با لمفعول
وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول
اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول والمفعول
الثاني محذوف وكذا اذا قلنا زيد ضارب ابيه وزيد
معطى ابيه لم يعلم ان ابيه في المثال الاول مفعول ضارب
او فاعل له اضيف اليه وان ابيه في المثال الثاني
مفعول اول لمعطى اقيم مقام الفاعل او مفعول ثان
له اضيف اليه وليست الصفة واسما الفاعل والمفعول
غير المتعديين كذلك اذ لا مفعول لها فلا يحصل الالتباس

واسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة
على غيره اى اسم التفضيل اسم اشتق من فعل لموصوف
مع زيادة على غيره فقوله ما اشتق من فعل شامل لغيره
من المشتقات من الفعل وقوله لموصوف يخرج اسماء
الزمان والمكان والآلة لانها ليست لموصوف وقوله
بزيادة على غيره يخرج اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لانها ليست بزيادة على غيرها وانما قال اسم التفضيل
ولم يقل التفضيل لشمولها خيرا وشرا اعلم ان المذكور
يشمل مثل احنك الشاتين وآبل الناس لانهما غير مشتقين
من فعل   وهو افعل اى اسم التفضيل على وزن
افعل غالبا   وشرطه ان يبنى من الثلاثى المجرد ليمكن
اى وشرط اسم التفضيل ان يبنى من فعل ثلاثى مجرد من
الزوائد ليمكن بناء افعل منه الا انك لو اردت بناءه
من استخرج فان لم تحذف منه شيئا لم يمكن وان حذفت الزوائد
حتى تلتى هو اخرج لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج

اعلم

اعلم انه يشمل مثل افلح واولى واعطى واجدى لانه ليس مبنيا
من ثلاثى مجرد فاذن لو قال وشرطه غالبا لكان اصوب
ليس بعيب ولا لون اى وشرطه ايضا مع كونه ثلاثيا مجردا
ان لا يكون لونا ولا عيبا لان من اللون والعيب افعل
لغير التفضيل نحو اسود واعور فلو بنى منهما افعل التفضيل
التبس احدهما بالآخر والاخرى انك لو قلت فى زيد هو احمق لم
يعلم ان المراد ذو حمق ام زايد فى الحمق اعلم ان المراد بالعيب
وهو العيب الظاهر حتى لا يشمل مثل اجهل واضل سبيله
فان قصد غيره اى فان قصد تفضيل غير الثلاثى المذكور
وهو الرباعى نحو دحرج وعن المجرد من الزوائد نحو
استخرج والالوان والعيوب نحو الحمرة والعور توصل
الى تفضيله بثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب وهو مثل اشد
واقبح واكثر مما كان مناسبا له تقول هو اشد استخراجا واكثر
بياضا واقبح عمى فالمثال الاول للمجرد والثانى للون والثالث
للعيب   وقياسه للفاعل اى وقياس اسم التفضيل ان يبنى
للفاعل دون المفعول لانه لو بنى لكل واحد منهما لحصل الالتباس

اصلح

ولو رجح المفعول على الفاعل لبقي اكثر الافعال بلا تفضيل لانه في اكثر
الامر للفعل اللازم ولان المبالغة في الفاعل اقيس منها في المفعول
ولان الفاعل اكثر من المفعول وقد جاء للمفعول نحو قولهم
التفضيل مبنيا للمفعول لكنه قليل كقولهم هو اعذر والوم واشغل
واشهر واعرف وغيرها ويستعمل على احد ثلثة اوجه اي يستعمل اسم
التفضيل على احد ثلثة اوجه وهو ان يكون مضافا نحو زيد افضل
القوم او مع من نحو افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل
وانما يستعمل مع احد هذه الثلثة ليعلم المفضل والمفضل عليه فاذا
لا يجوز ان يقال زيد الافضل من عمرو لحصول الاستغناء بكل واحد
من اللام ومن عن الاخر لدلالة كل واحد منهما على تعيين المفضل و
المفضل عليه ولا يشكل بقول الشاعر ولست بالاكثر منهم حصى لكون من
بمعنى في كانه قال ولست بالاكثر فيهم كقولهم زيد الافضل من بين الرجال
ولا يجوز ان يقال زيد افضل لعدم تعين المفضل والمفضل عليه ايضاح
الا ان يعلم فيجوز بغير احد هذه الامور كقوله تعالى يعلم السر واخفى
فاذا اضيف فله معنيان اي فاذا استعمل اسم التفضيل مضافا كان له
معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد زيادته على من يضاف اليه ويشترط فيه

ان يكون من جملة ما يضاف اليه وداخلا فيهم لمشاركته المضاف
اليه ولهذا لا يقال الملائكة افضل البشر وبالعكس ولا الاخر الجن
الكثمان بل يقال الافضل من البشر والجن من الكثمان فلا يلزم من دخله
في المضاف اليه انتقاض لانه داخل فيهم من جهة الشركة غير داخل
فيهم من جهة التفضيل فلا يجوز يوسف احسن اخوته اي فلا يجوز
انه يشترط ان يكون داخلا في المضاف اليهم لا يجوز ان يقال يوسف احسن اخوته
لاستلزامه اجتماع النقيضين لانه يتحد بسبب اضافة الاخوة الى الضمير العايد الى يوسف
لزم ان يكون خارجا عنهم وبتقدير انه يشترط فيه كونه من جملة المضاف اليهم يكون
يلزم داخلا فيهم فيلزم ان يكون داخلا فيهم وخارجا عنهم وهو اجتماع
النقيضين والثاني ان تقصد زيادة مطلقة اي والمعنى الثاني
يقصد به صحيح كونه مضافا هو ان يقصد به تفضيل وزيادة مطلقة
لا على ما يضاف اليه فيكون هذه الاضافة للتخصيص والتوضيح نحو نصيب
هو اشعر اهل جلدته فيجوز يوسف احسن اخوته اي لاجل انه تقصد
به زيادة مطلقة ولا يقصد به تفضيل على ما يضاف اليه يجوز ان يقال
يوسف احسن اخوته لانه لا يلزم اجتماع النقيضين لعدم دخوله في المضاف اليه
ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له ويجوز في المضاف

بمعنى الاول الافراد في جميع الاحوال نحو زيد افضل القوم الزيدان افضل
القوم والزيدون افضل القوم لكونه مشابها لافعل من حيث
انه ذكر المفضل عليه لكل واحد منها ويجوز المطابقة نحو زيد افضل القوم
الزيدان افضلا القوم الزيدون افضلوا القوم هند فضلى القوم
الهندان فضليا القوم الهندات فضليات القوم لكونه في معنى الافعل
من حيث وجود الاضافة فيه وعدمها في افعل من   واما الثاني و
المعرف باللام فلا بد من المطابقة اي اما المضاف بالمعنى الثاني هو
المضاف لمجرد التوضيح والتخصيص والمعرف باللام فلا بد فيهما
من المطابقة لكونهما مستحقين للمطابقة وعدم المانع عن المطابقة
وهو مشابهتهما افعل من لعدم ذكر المفضل عليه فيهما واشتمالهما على ما
والذي بني مفرد مذكر لا غير اي اسم التفضيل الذي هو من لا
يستعمل الا مفردا مذكرا لصيرورته كالجزء منه وهي لا يكون تثنية
اسم التفضيل ولا جمعه ولا تانيثه قبل ذكر من والا لزم الحاق علامة
التثنية والجمع والتانيث قبل تمام الكلم تمامه ولا يلحق لعدم
جواز الفصل بشيء بين الكلم وبين علامة التثنية وجمعه وتانيثه
ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لسبب مفضل الخ اي افعل

السعل

التفضيل لا يعمل في المظهر الا اذا كان جاريا على شيء وهو في المعنى
صفة لسبب لذلك الشيء مفضل باعتبار ذلك الشيء مفضل على
نفسه باعتبار غيره ذلك الشيء حال كون هذا التفضيل منفيا كقولهم
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن جار على
رجل وهو في المعنى صفة لسببه وهو الكحل والكحل مفضل باعتبار
الرجل في منفصل على نفسه باعتبار غير الرجل اعني عين زيد حال كون
هذا التفضيل منفيا وانما لم يعمل في المظهر اذا لم يوجد شرط المذكور
لعدم كونه بمعنى الفعل لعدم دلالة الفعل على التفضيل وعدم دلالته
على التفضيل في اثنان ولا يعمل في المظهر لانه يعمل في المضمر من غير
هذا الشرط لان العمل في الظاهر اقوى فيحتاج الى شرط   لانه
بمعنى حسن اي اشارة الى علة عمل افعل التفضيل عند حصول
الشرط المذكور اي انما عمل فيه لانه بمعنى حسن لان معنى قولك ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هو معنى قولك ما رايت رجلا
حسن في عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد فلما اذا لم يوجد هذا
الشرط فلانه لم يكن بمعنى حسن مع انهم لو لم يعملوا اسم التفضيل في رفع
ولو رفعوا اسم التفضيل في مسالتنا المذكورة فهو احسن لكان خبر مبتدا والكحل

مثبت اذ فيلزم الفصل بين احسن ومعموله الذي هو منه باجنبي وهو الكحل
وهو غير جايز   ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد اي و
يجوز لك ان تقول ايضا بعبارة اولى واخصر من الاولى مع كون معناهما
واحدا وهو ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد
وان قدمت ذكر العين اي وان قدمت ذكر العين على اسم
التفضيل جاز فيه عبارة اوفى من غير ذكر منه مع كثرتها ما رايت
كعين زيد احسن فيها الكحل اي ما رايت كعين زيد عينا احسن فيها الكحل
وهو مثل ما انشد سيبويه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع
حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تايية واخوف الا ما وقى الله ساريا
لانه قدم المفضل عليه وهو وادي السباع على افعل التفضيل وهو اقل
من غير ذكر من ولا ارى في محل النصب بانه حال وعاملها مررت وكوادي
السباع مفعول اول لقوله ولا ارى وحين يظلم ظرفية حال عن وادي
السباع وواديا منصوب بانه مفعول ثاني لقوله ولا ارى وان
جعلنا ارى بمعنى ابصر كان كوادي السباع حالا من واديا ومتعلق بلا
ارى واقل صفة لواديا وركب فاعل اقل واتوه صفة ركب وتايية تمييز
عن اقل واخوف عطف على اقل وما في قوله الا ما وقى الله بمعنى من وساريا منصوب

بانه

بحث الفعل

بانه حال عن ضمير اخوف او تمييز بمعنى سرا فيكون صفة واقعة موقع المصدر
الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة
الثلثة فقوله ما دل على معنى شامل للكلم الثلث وقوله في نفسه
يخرج الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الاسم وينبغي
ان يراد بالكلمة الحا وبالدلالة الدلالة الاولية وبالاقتران
الاقتران بحسب اصل الوضع لئلا يتوجه النقض المذكور في حد
الاسم   ومن خواصه اي فعل من خواصها شايع الا انه ذكر بعض
خواصه لكونه اكثر واشهر استعمالا والاربعة الاولى مخصوصة باول
الفعل والاخران بآخره وانما اختص قد بالفعل لانه لتقريب الماضي
الى الحال ولتقليل الفعل وهو لا يوجد الا في الفعل وانما
اختص سوف والسين بالفعل لانهما لتخصيص الفعل المضارع المشترك
بين الحال والاستقبال بالاستقبال وانما اختص الجوازم بالفعل لان
لاختصاص الجزم به لكونه في الفعل عوضا عن الجر في الاسم وانما اختص
تاء التانيث الساكنة بالفعل لان وضعها ليدل على ان فاعل
الفعل مؤنث وانما قيد التاء بالساكنة لان المتحركة داخلة في
الاسم وانما اختص نحو تاء التانيث فعلت والملاحقة الضماير المرفوعة

المتصلة البارزة لامتناع ثبوت الضماير المرفوعة المتصلة
البارزة في الاسماء والحروف واما في الحروف فظاهر والمانع
في الاسم فلانه لو اتصل بالاسم لزم اجتماع الاعرابين في المثنى و
الواو والنون في الجمع فلم يتصل بهما ولو اتصل ايضا لطال الباب
الماضي ما دل على زمان قبل زمانك اي الماضي فعل
دل على زمان قبل زمان انت فيه وهو زمان الحال فقوله
ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك
يخرج ما عداه والمراد من الدلالة انما هو بحسب اصل الوضع فلا
ينتقض بمثل لم يضرب وان ضربت ضربت وزوجت في
بعت انشاء والمراد بما هو الفعل فلا ينتقض بمثل
امس لم يصرح للعلم به   مبني على الفتح مع غير ضمير المرفوع
المتحرك والواو وهو بعد خبر للماضي مبني على الفتح لفظا نحو
ضرب او تقديرا نحو رمى او خبر مبتدا محذوف اي هو مبني وانما
بني على الحركة لوقوعه موقع الاسم وبني على الفتح لكونه اخف وانما قال
مع غير ضمير المرفوع لانه لو كان مع هذا الضمير المرفوع وجب سكونه نحو ضربت
لكراهتهم اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة

بحث الماضي

لشدة اتصال الفاعل بفاعله وانما قيد ضمير المرفوع بالمتحرك احترازا
عن مثل ضربا فان الضمير ساكن وانما قال مع غير الواو لانه لو
كان مع الواو وجب ضمه لمجانسته نحو ضربوا   المضارع ما اشبه
الاسم باحد حروف نايت فقوله ما اشبه الاسم شامل للماضي لكونه
مشابها له في وقوعه موقعه وقوله باحد حروف نايت يخرج الماضي
والباء فيه للسببية او للمصاحبة وقوله لوقوعه مشتركا بيان للجهة التي
بها يشبه الاسم بسبب احد حروف نايت او معه وهي في وقوعه كل واحد
منهما مشتركا ومخصصا كاشتراك الاسم فكرجل واما التخصيص فنحو هذا
الرجل والاشتراك الفعل المضارع فنحو يضرب لكونه مشتركا بين
الحال والاستقبال واما تخصيصه فبالسين او سوف نحو سيضرب
وسوف يضرب   فالهمزة للمتكلم تبيين لمعاني حروف
نايت فالهمزة علامة للمتكلم المفرد مذكرا كان او مؤنثا نحو
اضرب ليوافق لفظة انا والنون للمتكلم مع غيره نحو نضرب ليوافق
لفظ نحن مذكرين كانا او مؤنثين او احدهما مذكرا والآخر
مؤنثا ومجموعا كانا او مثنى وقد يستعمل للواحد للتعظيم كقوله
تعالى نحن نقص عليك احسن القصص والتاء للمخاطب المذكر والمثناة و

الجمع نحو تضرب يا زيد وتضربان يا زيدان وتضربون يا زيدون والتي للمخاطبة المؤنث
والمثناه والجمع نحو تضربين يا هند وتضربان يا هندان وتضربن يا هندات
ليوافق لفظ انت وللمؤنث الغائبة والغائبتين نحو هند تضرب
الهندان تضربان والياء للغائب غير المؤنث والمخاطبين
وهو المفرد المذكر ومثناه وجمعه ولجمع المؤنث الغائبة نحو
زيد يضرب الزيدان يضربان الزيدون يضربون النساء يضربن
و حرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه بيان لحركة
هذه الحروف والاصل فيها الفتح لكونه اخف وانما ضمت في الرباعي
وهو ما كان على اربعة احرف نحو اكرم ودحرج وقاتل وكرم فرقا
بينه وبين الثلاثي لانك لو قلت في اضرب وضرب اضرب بفتح
الهمزة في مضارعهما حصل الالتباس ولم يحمل بالعكس لكون الرباعي
اقل فيتحمل ثقل الضم وما عدا الرباعي نحو افتعل وانفعل واستفعل وغير
ذلك   ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون التاكيد
ولا نون الجمع المؤنث اي انما لم يعرب غير المضارع من الافعال لعدم علة
الاعراب فيه وانما اعرب هذا النوع لمشابهة الاسم على ما مر وانما لم يعرب
هذا النوع اذا اتصل به نون التاكيد لانه لو اعرب على ما قبلها لم يعلم انه سند

لا

لا الواحد والاثنين في نحو هل تضربن واعرب عليه يجري
الاعراب على ما يشبه التنوين وهو غير جائز وانما لم يعرب
ايضا اذا اتصل به نون جمع مؤنث لان هذه النون اوجبت
تسكين ما قبلها قياسا على فعلت وفعلن وبعد حصول
السكون يتعذر الاعراب وفي عبارة الكتاب نظر لانه
يدل على ان غير المضارع لا يعرب اذا لم يتصل به النون
المذكورة ويعرب اذا اتصل به وليس المراد ذلك بل المراد انه
لا يعرب من الفعل الا المضارع اذا لم يتصل به نون واذا
كان كذلك يجعل قوله اذا لم يتصل به قيدا للمخصوص من كلامه وهو
الا المضارع يعرب له قيدا في المذكور وهو لا يعرب غير المضارع
اذا لم يتصل به   واعرابه رفع ونصب وجزم اي اعراب فعل
المضارع رفع ونصب وجزم وليس له جر لئلا يلزم مزية
اعرابه على اعراب الاسم   فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع
بيان لتفصيل اعراب انواع المضارع فانها تختلف في الاعراب
ليعطي كل صنف ما يستحقه من الاعراب فالصحيح المجرد عن ضمير
البارز المرفوع الذي هو للتثنية والجمع مؤنثا كان او مذكرا و

۲۰۹

المخاطب المؤنث اعرابه بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب
وبالسكون حال الجزم تقول هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب
والمراد بالصحيح الفعل المضارع لا يكون في آخره الف ولا
واو ولا ياء   والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اي اعراب
المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع لاجل الامر المذكور
بثبوت النون حال الرفع وبحذفها حال الجزم والنصب وهو
في خمسة امثلة وهي هما يضربان وانتما تضربان وهم يضربون
وانتم تضربون وانت تضربين ولن يضربا ولن يضربوا و
لن تضربي ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربي وانما جعل
اعرابها بالحروف لمشابهتها صورة المثنى والجمع في الاسماء
وانما سقط النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد وكما سقط الحركة
حال الجزم فكذلك النون وانما سقط النون حال النصب لكون الجزم
في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما تبع النصب الجر في الاسماء
تبع النصب الجزم في الافعال   والمعتل بالواو والياء
اي اعراب المعتل الآخر بالواو والياء نحو يغزو ويرمي بالضمة
تقديرا حال الرفع لاستثقال الضمة على الياء والواو وبالفتحة

لفظا

لفظا حال النصب تقول هو يغزو ويرمي ولن يغزو و
لن يرمي لخفة الفتحة ويحذف الحرف حال الجزم نحو لم يغز
ولم يرم لانه اذا لم يجد الجازم الحركة حذف الحرف
والمعتل بالالف اي واعراب المعتل بالالف نحو يخشى بالضمة
حال الرفع وبالفتحة حال النصب تقديرا نحو يخشى ولن
يخشى لعدم قبول الالف الحركة ويحذف الحرف حال الجزم
لفقدان الحركة   ويرتفع اذا جرد عن الناصب اشارة
الى عامل رفع المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل
اللفظية اعني ناصب المضارع وجازمه نحو يقوم زيد
وينتصب بان ولن وكي واذن اشارة الى
نواصب الفعل المضارع وهي ان ولن وكي واذن و
ان المقدرة بعد اصلها وقال الكوفيون فلا فرع عندهم فان
فان اريد ان تحسن الي وان تصوموا خير لكم وهي ها هنا وان
في المثالين المذكورين متعين لان يكون ناصب المضارع ولا
يحتمل ان يكون مخففة من المثقلة لوجب ذكر سوف او السين
او قد او حرف النفي مع ان المخففة ولاختصاص المخففة بالافعال الدالة

على المبتدأ والخبر لأن أي الناصبة والمثال الأول بالفتحة لفظا وفي
المثال الثاني بحذف النون قوله وأن التي تقع بعد العلم هي
مخففة من المثقلة وليست هذه أي وأن التي تقع بعد العلم
نحو علمت أن سيقوم هي أن المخففة من المثقلة وليست أن
الناصبة للفعل المضارع لأنه نشأ على اجتماع أن الناصبة
مع العلم لكون أن الناصبة للرجاء والطمع الدالين على أن ما بعدها
غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على أن ما بعده معلوم
التحقق والمراد بالعلم ههنا هو نوع العلم واعلم أنه إذا دخل أن
المخففة من المثقلة على المضارع لا بد من أن يكون المضارع
مع السين أو سوف أو قد أو مع حرف النفي ولذا ورد شاذا
ليكون كالعوض من المحذوف للتخفيف وللفرق بين الناصبة و
المخففة قوله والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان أي وأن التي
تقع بعد الأفعال الدالة على الظن ففيها الوجهان أي يجوز أن تكون
ناصبة ويجوز أن تكون مخففة من المثقلة نحو ظننت أن يقوم
وأن سيقوم لجواز وقوع كل واحد منهما بعد الظن قوله
ولن نحو لن أبرح أي مثال لن الناصبة قوله تعالى لن أبرح ومعنى لن نفي

نفي الاستقبال ولهذا لا يستعمل إلا مع الفعل المستقبل وهو
آكد من لا في نفي الاستقبال وقيل إنها للتأبيد قوله وإذن
إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها أي إذن إنما تنصب الفعل المضارع
بشرطين أحدهما أن لا يكون ما بعدها معتمدا على ما قبلها أي لا يكون ما
بعدها معمولا لما قبلها وإلا لزم توارد العاملين على معمول واحد
وهما إذن وما قبلها والثاني أن يكون الفعل مستقبلا لكونها
جوابا وجزاء وهما لا يكونان إلا في الاستقبال كقولك لمن قال
أسلمت إذن تدخل الجنة فإن فقد أحد الشرطين نحو أنا إذن
أحسن إليك وقولك لمن يحدثك إذن أظنك كاذبا أو كلاهما
كقولك لمن يحدثك أنا إذن أظنك كاذبا وجب الرفع قوله
وإذا وقعت بعد الفاء والواو ففيها الوجهان أي إذا وقعت
إذن بعد الفاء كقولك مجيبا لمن قال أنا آتيك فإذن
أكرمك أو بعد الواو كقوله تعالى وإذن لا يلبثوا فجاز الرفع
لاعتماد ما بعدها على ما قبلها وجاز النصب لأن الفعل حال العطف
لما كان مفيدا استقلاله من غير نظر إلى وقوف العطف فكأنه غير معتمد
على ما قبلها قوله وكي نحو أسلمت كي أدخل الجنة ومعناها

السببية اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها فان الاسلام سبب دخول
الجنة وهي ناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين وهو اختيار
المص وليس بحرف الجر وليس النصب بعدها باضمار ان كما هو مذهب
البصريين لدخول اللام عليها كقوله تعالى لكيلا يكون على المؤمنين
حرج وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها اي
تنصب ما بعدها باضمار ان بعدها بشرط ان يكون ما بعدها مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن
لجواز قولك اليوم سرت امس حتى ادخل الجنة البلد بالنصب
اذ الغرض هو الاخبار عن الدخول المترقب عند السير
من غير نظر الى حصوله وحتى تكون بمعنى كي اي للسببية وهو غالب
نحو اسلمت حتى ادخل الجنة بمعنى كي ادخل الجنة وقد تكون بمعنى الى
ان اي بمعنى انتهاء الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس بمعنى الى ان تغيب
الشمس لان السير ليس سببا لغيبوبة الشمس فلا نقول ان ما بعدها لكونه
في الجر وامتناع دخوله على الفعل فاحترز ليكون في تقدير الكلام
فحتى في المثال الاول من الامثلة المذكورة في الكتاب بمعنى كي وما بعدها
مستقبل تحقيقا وفي المثال الثاني يحتمل ان يكون بمعنى كي او بمعنى الى وما بعدها

غير

غير مستقبل تحقيقا بل بالنظر الى ما قبلها وفي المثال الثالث بمعنى الى
وما بعدها مستقبل تحقيقا فان اردت الحال تحقيقا او
حكاية اي فان قصدت كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك
بارادتك الحال تحقيقا نحو سرت اليوم حتى ادخل البلد و
انت مخبر عن السير حال الدخول او تقديرا كقولك اليوم سرت حتى
ادخل البلد امس وانت سرت ودخلت البلد امس وقصدت
الاخبار اليوم عن تلك الحال كانت حرف ابتداء فترفع ما بعدها
وانما لم تنصب حتى لكونها حرف ابتداء ولا حرف جر وانما لم يجز ان
يكون حرف جر لامتناع تقدير ان بعدها لكون ان الداخل على
المضارع للطمع والرجاء الدالين على الاستقبال وتحقق
التنافي بين الحال والاستقبال وتجب السببية اي
اذا كانت حتى حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها
لانه لما بطل الاتصال اللفظي بين ما بعدها وما قبلها وجب تحقق
الاتصال المعنوي لتحقق الغاية التي هي مدلولها كقولهم مرض
فلان حتى لا يرجونه فالمرض هو سبب عدم الرجاء ومن ثم
امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة اي ومن اجل

اى حتى يكون في ابتداء ح امتنع ان يقال كان سيرى حتى ادخلها
بالرفع وكان الناقصة لانه على تقدير الرفع كان ما بعدها جملة
مستقلة لا تعلق لها بما قبلها فيبقى كان الناقصة بلا خبر وهو
غير جائز لفساد المعنى ومع ابطال ما قبلها يجب ان يكون سببا
لما بعدها ح امتنع ان يقال اسرت حتى تدخلها بالرفع لانه يكون
ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه لا تعلق له بما قبلها وما
قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام
فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وانه محال
وجاز في كان سيرى حتى ادخلها في التامة اى اذا كان كان
تامة جاز ان يقال كان سيرى حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع
وهو لزوم المحال وهو بقاء كان الناقصة بلا خبر وفاعل
جاز ضمير عائد الى الرفع اى جاز الرفع في كان سيرى
وايهم سار حتى يدخلها بالرفع اى اذا كان الاستفهام عن
تعيين الفاعل نحو ايهم سار حتى يدخلها جاز الرفع لعدم لزوم
المحال وهو الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب لان
سبب الدخول هو السير لا السائر المعين وهنا لم يقع الشك

في السير وانما وقع في تعيين السائر   ولام كي اى مثال
لام كي نحو اسلمت لادخل الجنة والنصب بعدها لا باضمار ان وانما
سميت لام كي لانه بمعنى كي وانما يجب تقدير ان بعدها لكونها
حرف جر وامتناع دخول حرف الجر على الفعل فقدرت ان لتكون
ما بعدها في تقدير الاسم   ولام الجحود لام التاكيد بعد
النفي اى لام الجحود لام زائدة لتاكيد النفي الداخل على كان
كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم والفرق بين هذه اللام ولام
كي ان لام كي للتعليل بخلاف هذه ويجوز اظهار ان بعدها
بخلاف هذه لكونها زائدة وانما وجب تقدير ان بعدها
لما ذكرنا في لام كي   والفاء بشرطين والنصب بعد
الفاء باضمار ان بشرطين احدهما ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها
لانه انما عدل عن الرفع الى النصب ليدل عليه والثاني ان يكون
ما قبلها احد الامور المذكورة في الكتاب لان ما قبلها ليس سببا
لما بعدها الا عند تحقق احد هذه الامور لعدم الجزم في الموجب
الا في الضرورة كقوله سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا
والمراد به ان الحق استريح مثال الامر زرني فاكرمك ومثال

النهي لا تشتمني فاضربك ومثال النفي لا يقضي عليهم فيموتوا ومثال
الاستفهام هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ومثال
التمني يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما ومثال العرض
الا تنزل بنا فاكرمك وتقدير الاول ليكن منك زيارة
فاكرام مني وتقدير الثاني لا يكن منك شتم فضرب مني وتقدير
الثالث لا يكن قضاء عليهم فموتهم وتقدير الرابع هل
حصول شفعاء فشفاعة لنا وتقدير الخامس ليت ثبت لي
كوننا معهم ففوزا عظيما وتقدير السادس اليس منكم زيارة
فاكرام مني وانما لم نقدر كذا لانهم لما قصدوا ان الاول
سبب للثاني وجب اضمار ان ليعلم انه كذلك ولما اضمرت ان كان
ما بعد الفاء في تقدير المصدر وهو للعطف فوجب ان يجعل ما
قبله ايضا في تقدير المصدر لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل
واذا تقرر ذلك فمعنى ائتني فاكرمك جملة واحدة من حيث
التقدير فانه من حيث اللفظ جملتان صريحتان لانه في
تقدير ليكن منك اتيان فاكرام مني واذا كان كذلك لم يكن
الجزاء بمنزلة الشرط والجزاء على الحقيقة وانما سماه النحاة جوابا

نظرا

نظرا الى المعنى والواو بشرط الجمعية وان يكون ما قبلها
مثل ذلك اي ينصب ما بعد الواو باضمار ان بشرطين احدهما
الجمعية والثاني ان يكون ما قبلها احد الامور الستة المذكورة
والعلة في اشتراط الشرطين هي العلة المذكورة في الفاء
والاحكام كالاحكام فيها لان الواو للعطف كالفاء فاضمر
ان بعد ليعلم الجمعية ويلزم منه جعل الفعل الذي قبله في
تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم مثال النفي لا اضربك
وتجفوني كان المراد نفي اجتماع الامرين ومثال الاستفهام هل
تعطيني واكرمك كان السؤال عنه اجتماع الامرين اعني الاعانة
والاكرام ومثال النهي فيه لا تنه عن خلق وتاتي مثله
عار عليك اذا فعلت عظيم فالنهي عنه هنا هو النهي عن
الشيء مع طلب مثله ومثال الامر زرني واكرمك فالمطلوب
هو الزيارة مع الاكرام ومثال التمني ليت لي مالا وانفق
فالمتمنى هو حصول المال مع الانفاق ومثال العرض الا
تنزل بنا وتصيب خيرا فالمعروض عليه النزول مع اصابة
الخير وهذا معنى الجمعية في كل واحد منها تقديرا والا يكون في

فوقه وجئنا منك وتقدير الثاني هل حصول اعانتنا منك واكرام
لك منى وتقدير الثالث لا يكن منك نهي عن حصول الخلق واتيانا
بمثله وتقدير الرابع ليكن منك زيارة لي واكرام لك منى و
تقدير الخامس ليت لنا حصول المال وانفاقه منى وتقدير
السادس الا تكون منك نزول واصابة خير منى
واو بمعنى الا ان اي ينتصب الفعل بعد او باضمار ان لانه
بمعنى الى او حتى دل الاول اي لما كان يلزم تقدير ان بعدها حتى يكون
الفعل مع ان في تقدير المصدر لخلاص من هذه الاشياء بالا
تقول له لالزمنك او تعطيني حقي مثلا كما في المتن في الشرح و
الذي ذكر غير ان او وقد علم حكم الواو الا انها الكتب في الواو
بالجمع وانما اضمر ان بعدها ليعلم ان الفعل لم يدخل في حكم الاول والمراد
اي التقصد في اللزوم له جعل الاعطاء ولما قدر ان بعد او وهي تقدير
المصدر قدرنا قبلها وكذلك ليكون عطف الاسم على الاسم
فيكون تقديره ليكن منك لزوم او اعطاء منك وهو نحو في قولنا
لالزمنك الا ان تعطيني او حتى ان تعطيني او الا ان تعطيني
والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما اي وينتصب بعد حرف العاطفة الفعل

الفعل المضارع بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما
لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم كقول الشاعر للبس عباءة
وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف   ويجوز اظهار ان
مع لام كي والعاطفة اي ويجوز اظهار ان مع لام كي ومع
الحروف العاطفة على الاسم اما مع لام كي فللفرق بين لام
كي ولام الجحود ولم يجعل بالعكس لكون لام الجحود زائدة ولام
كي غير زائدة واما مع الحروف العاطفة فلئلا يتوهم عطف
الفعل على الاسم ظاهرا   ويجب مع لا في اللام اي ويجب
اظهار ان مع لا اذا كان قبلها اللام لئلا يتوالى اللامان
واعلم انه يمتنع اظهار ان مع غير لام كي والعاطفة لدلالة القرينة
عليها وكون الحذف اخصر فالتزموا حذفها فتنقسم الحروف
التي تنصب بعدها ان على ثلثة اقسام قسم يمتنع اظهار ان بعده
وقسم يجب وقسم يجوز   ويجزم بلم ولما اي ويجزم
الفعل المضارع ببعض الكلمات وهو اشارة الى جوازم
الفعل المضارع وهي قسمان احدهما جوازم فعل واحد
والاخر جوازم الفعلين الاول اربعة لم ولما ولام الامر ولا في

٢١٢

كويس

النهي وكلم المجازاة عطف على لم وهو القسم الثاني من القسمين الكلم
اي من جوازم الفعل ان ومهما واذما وحيثما وهو ضربان ضرب حرف وهو ان
وضرب اسم وهو شيئ معنى للايجاز والاختصار وهو ضربان ظرف
وغير ظرف والظرف اما ان لا يشتمل الا مع ما وهو حيث واذ ليعنيهما
عن الاضافة التي تمنع عن الاجزام لان المضاف اليه من فعل وفيه
موضع الحكم والرفع والجزم متنافيان واما ان يشتمل مع ما او
مجردا منها وهو اين وانى ومتى واذ وكيفما كقوله تع اينما تكونوا
يدرككم الموت وكقول الشاعر اين تصرف بنا عداة تجدنا
نصرف العيس نحوها للتلاقي وكقوله متى ما تلقني فردين ترجف
روانف اليتيك وتستطارا وكقوله متى تأته تعشو الى ضوء ناره
تجد خير نار عندها خير موقد واما ان لا يشتمل مع ما وهو انى
وكقوله فاصبحت انى تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر
وغير الظرف ما ومن واي ومهما واشتلة كقول الشاعر ارى العمر
كنزا ناقصا كل ليلة وما ينقص الايام والدهر ينفد ومن يكن ذا كثر
وقوله تع ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله تع مهما تأتنا به من
آية لتسحرنا بها الآية والاصل في مهما ماما وابدل الها من الالف الاولى

واب

ذلك فهي بمنزلة ما ثم ابدلت الالف الها لتحسين اللفظ وكثر
ان يكون مه واقعا قبل ما فلا نحو قايله قال اي افعل لم تقدر
عليه فقال المخاطب مه ما تفعل افعل ثم وايجي كلمة واحدة
ويجزم بها كما يجزم بما واذ ما لم يخف بسقوط الاسماء مع انها
وفي الشرط ايضا لانه اصل وفي الشرط ان يكون للاستقبال
ولو ليس كذلك بل للمضي واما مع كيفما واذا فما اذ اي
الجزم بكيفما واذا شاذ لاستحالة المعنى وكيفما لانه من المستحيل
ان يكون على اي حال هو عليها والمخالفات بين اذا وان الشرطية
لان اذا للتخصيص وان الشرطية للعموم وقد يجزم باذا
في ضرورة الشعر كقوله واذا تصبك من الحوادث نكبة
فاصبر فكل غيابة فستنجلي والكوفيون يجوزون الجزم بكيف
مع ما وبدونها وبان مقدرة عطف على قوله لم اي وتجزم
الفعل بان مقدرة وقد يجيء بيانه فلم لقلب المضارع
ماضيا لما فرغ عن تعداد الجوازم شرع في تبيين معانيها
فقال لم لتقليب المضارع الى معنى الماضي ولنفيه ولما مثلها
اي ولما مثل لم في قلب المضارع الى معنى الماضي ونفيه تخص

بالاستغراق وجواز حذف الفعل اشارة الى الفرق بين لما ولم بعد
اشتراكهما فيما ذكر اي وتختص لما بالاستغراق نفي الفعل تمام ازمنة الخ
الى زمان الحال فلم لنفي مطلق الماضي قد يحتمل تقول ندم زيد ولم ينفعه
الندم اي عقيب الندم ولم يحتمل الاستمرار الى وقت الاخبار وتقول ندم
زيد ولما ينفعه الندم لزم استمرار عدم النفع من الماضي الى وقت
الاخبار لان زيادة في معناها زيادة ما وتختص ايضا لما بجواز حذف
فعلها نحو ندم زيد ولما اي ولما ينفعه لان لم زيدت عليها فنابت اصلا
مناب الفعل وقد جاء حذف الفعل مع لم شاذا كقوله
واحفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم
واعلم انه قد يفصل بين لم والفعل بعمله على الجازم في ضرورة
الشعر كقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل
من الوحش تؤهل والمشترك بين كونه اسما وبين كونه حرفا
الا انه اذا كان اسما فهو مخصوص بالماضي واذا كان حرفا فهو
مخصوص بالمضارع   ولام الامر اي ولام الامر لام يطلب
بها الفعل من الفاعل فان كان الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقا و
ان كان مبنيا للفاعل لزمته مسندا الى المتكلم والغايب واما في غيرهما

فنادر كقوله فبذلك فلتفرحوا   ولا النهي ضد لم اي ولا
التي للنهي ضد لام الامر وهو الذي يطلب ترك الفعل
وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للمفعول و
الفاعل مخاطبا او غائبا   وكلم المجازات تدخل على
الفعلين اعلم ان كلم المجازات وهي المذكورة من قبل تدخل
على الفعلين لتدل على ان الاول سبب للثاني فالاول
والثاني مسبب ويسمى الاول منهما شرطا والثاني منهما جزاء فاعلم
ان المراد بالسبب هو السبب في العقل لا في الخارج لانه
يشكل بمثل ان وجد النهار طلعت الشمس فان الثاني
سبب للاول في الخارج لان حصول الاول والثاني في العقل
سبب لحصول الثاني فيه ثم ان الشرط والجزاء ان كانا
مضارعين نحو ان تكرمني فجزم كل واحد منهما واجب لكون كل
واحد منهما معربا والجازم موجودا وان كان الشرط مضارعا
والجزاء ماضيا نحو ان تضربني ضربتك فالجزم ايضا واجب في
الاول لكونه معربا ووجود الجازم فيه واشار اليه بقوله
فان كانا مضارعين او الاول فالجزم اي فالجزم واجب

فان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو ان ضربت اضربك فالوجهان
في الجزاء الرفع والجزم اما الرفع فلان وقع الشرط لما لم يعمل في الشرط
الذي هو اقرب اليه فلان لا يعمل في الجزاء الذي هو ابعد منه اولى
واما الجزم فلكونه معربا ووجود الجازم ومثال الجزم كثير ومثال
الرفع قول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم
واشار اليه بقوله وان كان المستقبل اي وان كان الجزاء مضارعا
واللغة الاولى ضعيفة لان المستقبل معرب والجازم موجود و
ان كانا ماضيين نحو ان قمت قمت فلا جزم في كل واحد منهما لكونهما
مبنيين   واذا كان الجزاء ماضيا اخذ اشارة الى بيان
الجزاء الذي يمتنع دخول الفاء عليه والجزاء الذي يجوز ولا يجب
والجزاء الذي يجب فالضابط فيه انه ان اثر وقع الشرط في الجزاء معنى
قطعا لم يجز دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه وان احتمل تاثيره
وعدم تاثيره فيه جاز الامران واذا لم يؤثر قطعا يجب دخول الفاء
عليه ليدل على انه جواب الشرط فاشار الى الاول بقوله واذا
كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى اي اذا كان الجزاء ماضيا
لفظا نحو ان ضربتني ضربتك او معنى نحو ان ضربتني لم اضربك بغير

قد لفظا ولا تقديرا لم يجز دخول الفاء عليه لتحقق تاثير حرف
الشرط فيه وهو جعله للاستقبال وانما قال بغير قد لفظا
او معنى لانه لو كان مع قد لفظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل او معنى كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل
فصدقت وجب دخول الفاء عليه لانتفاء تاثير حرف
الشرط فيه لان الغرض منه الاخبار المحقق واشار الى الثاني بقوله
وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان اي
وان كان الجزاء مضارعا مثبتا جاز الامران دخول الفاء
من حيث انه جعل خبر مبتدا محذوف فلم يؤثر فيه
وقع الشرط نحو ان قمت فيقوم اي فهو يقوم وترك الفاء
من حيث انه لم يجعل خبر مبتدا بل جواب الشرط وهو
اولى لان عدم الحذف اولى من الحذف نحو ان قمت يقم وكذلك
اذا كان الجزاء مضارعا منفيا بلا جاز الوجهان دخول الفاء
كقوله تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا وله وجهان ان جعل
لا لنفي الاستقبال فلم يكن لحرف الشرط تاثير فيه لامتناع اجتماع
العلتين مع معمول واحد وجاز ترك الفاء اذا جعل لا لمجرد النفي

فكان لحرف الشرط تاثير فيه لجعله للاستقبال وانما قيد المنفي بلا
لان المنفي بما ولن يجب دخول الفاء عليه لامتناع تاثير حرف
الشرط فيه لان المراد بالمنفي بما هو الحال مع كونه جوابا للشرط
وبالمنفي بلن هو الاستقبال واشار الى ما لا يدخله والا
فالفاء يعني اذا لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى ولم يكن
المضارع مثبتا ولا منفيا بلا وجب دخول الفاء لامتناع
تاثير حرف الشرط فيه سواء كان جملة اسمية كقوله تعالى افان مت
فهم الخالدون او امرا كقوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني
او نهيا كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى
الكفار او استفهاما كقولك ان تركتنا فمن يرحمنا او دعاء
كقولك ان اكرمتنا فيرحمك الله او كان ماضيا مقرونا بقد لفظا
او تقديرا كما مر او منفيا بما ولن كما مر الى غير ذلك   ويجئ
اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء كقوله وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما جاز اذا مع الجملة
الاسمية موضع الفاء لدلالتها على التعقيب كالفاء ولانها
للمفاجات وانما لم تجئ موضع الفاء في غير الجملة الاسمية لان اذا

ان

التي للمفاجات لا تدخل الا على الجملة الاسمية الا ما ذكر
وان مقدرة بعد الافعال الخمسة اذا قصد السببية اي وتنجزم
الفعل المضارع بان مقدرة بعد الافعال الخمسة التي هي الامر
والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد ان الاول سبب للثاني
نحو اسلم تدخل الجنة اي ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل
النار اي ان لا تكفر تدخل الجنة واين بيتك ازرك اي ان
تعرفني بيتك ازرك وليتك عندنا تحدثنا اي ان تكن عندنا
تحدثنا والا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا والنحو
في الجميع ان وقوع الجزم في هذه الاشياء لان الاشياء الخمسة المذكورة
تتضمن معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض فيكون في ضمنه
الخمسة سبب لمسبب وهو ما بعدها وليس الخبر كذلك فانه ليس للطلب
ولهذا لا ينجزم في النفي واعلم ان المراد من العرض هنا هو الامر
تحثيثا وقع ليدخل فيه نحو حسبك ينم الناس فان حسبك تنزل
منزلة اكتف كانه قال اكتف ينم الناس   واشترط لا تكفر تدخل
النار لان المقدر يجب ان يكون من جنس المظهر فتقديره ان لا تكفر تدخل
النار وهو محال ظاهر خلافا للكسائي فانه جوز اعتمادا فيه على وضوح

المعنى لان النهي ان يكون بدخول النافية   فصل الامر صيغة يطلب
بها الفعل عن الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة هذا تعريف
للامر المخاطب المبني للفاعل وليس بتعريف لمطلق الامر لخروج
امر الغائب وامر المخاطب المبني للمفعول عنه فقوله صيغة يطلب
بها الفعل شامل لغيره من امر الغائب وامر المخاطب المبني
للمفعول وقوله من الفاعل المخاطب يخرج عنه الغائب والمتكلم
نحو ليضرب زيد ولاضرب انا وامر المخاطب المبني للمفعول نحو
لتضرب انت وقوله بحذف حرف المضارعة يخرج عنه نحو
فلتفرحوا في القراءة الشاذة ومثل اما تضرب زيدا لانه ليس
بحذف حرف المضارعة   وحكم آخره حكم المجزوم اي وحكم آخر هذا
الامر حكم آخر المجزوم نحو اضرب واغز وارم واخش بحذف الواو
والياء والالف كما تقول لم يغز ولم يرم ولم يخش ونحو التثنية
اغزوا وارميا واخشيا بحذف النون كما تقول لم يغزوا ولم يرميا ولم
يخشيا بحذف النون وانما كان حكمه حكم آخر المجزوم لتشبيهه بما فيه
لام الامر من حيث ان كل واحد منهما لطلب الفعل وانما قال حكم
آخره حكم المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا لعدم علة الاعراب وعندهم معرب

الكلام

الكلام بالحرف ثابت   فان كان بعده ساكنا شانه
اي كيفية اخذ الامر من الفعل المضارع وهو ان
تحذف حرف المضارعة ثم ان كان بعد حرف
المضارعة متحرك اسكن آخره وجعل باقيه امرا نحو
في تعد عد وفي تضارب ضارب والهاء في قوله بعده
عائد الى حرف المضارعة ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره
وان كان بعده ساكن وهو ليس برباعي زدت عليه
همزة وصل متحركة ليمكن النطق به وتلك الهمزة مضمومة
ان كان ما بعد الساكن ضمة للاتباع ومكسورة فيما
سواه سواء كان بعد الساكن كسرة نحو اضرب من
تضرب او فتحة نحو اعلم من تعلم لتعذر الضم والفتح لحصول
الالتباس الا ترى انك لو قلت من تضرب اُضرب
بضم الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي المبني للمفعول و
بالمضارع الرباعي للمتكلم ولو قلت اَضرب بفتح الهمزة
لالتبس بامر الرباعي ولو قلت من تعلم اعلم بضم الهمزة
لالتبس بمضارع ما لم يسم فاعله للمتكلم ولو قلت من تعلم اعلم بفتح

الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي ولما فرغ من كيفية بناء الامر
الثلاثي اورد امثلة وهي اُقتل واضرب واعلم فالاول مثال
ان يكون بعد الفاء الساكن مضموم والثاني مثال ان يكون بعد
الفاء الساكن مكسور والثالث مثال ان لا يكون بعد الفاء الساكن
مفتوحاً وان كان بعده ساكن وهو الرابع ردت الهمزة
المحذوفة من المضارع الرباعي لانتفاء موجب حذفها
وهو اجتماع الهمزتين وتكون مفتوحة مقطوعة لكونها اصلية
مفتوحة في الاصل نحو اكرم اكرم وانما حذفت الهمزة
من المضارع لكراهتهم اجتماع الهمزتين في المتكلم نحو ااكرم و
حذفت في البواقي نحو يكرم وتكرم ونكرم اطرادا للباب
فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله اي فعل ما لم
يسم فاعله فعل حذف فاعله واسند الى ما يقوم مقام الفاعل
للاختصار او للابهام او للجهل بالفاعل وغيرها والغرض من
ذكره هنا كيفية بنائه فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر
ما قبل آخره للتميز بين بناء الفاعل ومن بناء المفعول ولم
يقتصر على ضم الاول لئلا يلتبس بمضارع ما لم يسم فاعله في اعلم ولا

عا

على كسر ما قبل آخره لانه لم يتميز في مثل عُلم، هذا اذا لم يكن في اول
الفعل همزة وصل ولا تاء اما اذا كان في اوله همزة وصل
فضم وفي الثالث مع ضم الهمزة لدفع الالتباس نحو اول في
انطلق واقتدر واستخرج اقتدر وانطلق واستخرج بضم
الهمزة والحرف الثالث وانما لم يقتصر على ضم الهمزة لحصول
الالتباس بالامر عند سقوط ضم الهمزة في الدرج نحو ثم
الاطلع والاستخرج والاقتدر واما اذا كان في اوله تاء
نحو باب تفعل وتفاعل فضم التاء مع ضم وفي الثاني نحو
في تعلم وتجاهل تعلم وتجوهل بضم التاء والحرف الثاني لئلا
يلتبس تعلم بمضارع علم وتجاهل بمضارع جاهل والثاني
في قوله والثاني هو التاء عطف على قوله والثالث وقوله
في اللبس اشارة الى علة جميع ما ذكر من قبل والمعتل
العين الا فصح قيل وبيع اعلم انه في بناء ما لم يسم فاعله في الفعل
الماضي المعتل العين ثلث لغات احديها قيل وبيع واشار اليه بقوله
الافصح قيل وبيع واصلهما قُول وبُيع نقلت كسرة الواو و
الياء الى ما قبلهما بعد سلب حركة ما قبلهما فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها

فصار قيل وبيع والثانية قيل وبيع بالاشمام وهو تهيئة الشفتين
للتلفظ بالضم من غير التلفظ به ولا يدركه البصير وهو فصيح يؤذن
بان اصل ما قبلها الضم واشار اليه بقوله وجاء الاشمام والثالثة
قول وبوع بالواو لانه بضم الاول وهو قليل ووجهه انه
حذفت الحركة من الواو والياء للاستثقال ثم قلبت الياء واوا
في بيع لضم ما قبلها واشار الى هذه اللغة بقوله والواو وعطف
على الاشمام اي وجاء الواو واعلم ان قوله ومعتل العين الذي فيه
قيل وبيع على الحالة في ليس بجيد لان عود وصيد ليس كذلك بل
الصواب ان يقال ومعتل العين المقلوبة الفا وشبه باب اختير و
انقيد دون استخير واقيم اي مثل بناء ما لم يسم فاعله من الاجوف
المعتل من الثلاثي بناء ما لم يسم فاعله من باب اختير وانقيد فانه
يجوز فيه ثلث لغات دون باب استخير واقيم اما الاول فلان اصل
اختير وانقيد اختير وانقيد فان تير وقيد مثل بيع وقول ففيه
الضمة اوله على الفاء ثم وقعت الكسرة بعدها على الواو والياء
فجاز فيه ما جاز في قيل وبيع واما الثاني فلان اصل استخير واقيم
استخير واقوم وهما ليسا مثل قيل وبيع في وقوع الضمة على الفاء

الكسر

الكسرة ما بعدها على الواو والياء فلم يلزم ان يجوز فيه ما جاز في مثل
قيل وبيع وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره اي ان كان
الفعل الذي يراد ان يبنى منه ما لم يسم فاعله مضارعا ضم اوله وفتح
ما قبل آخره ليتميز عن بناء الفاعل ولم يجز الاقتصار على احدهما
لانه لو اقتصر على فتح ما قبل الآخر لم يتميز في مثل يعلم وعلى الضم
في مثل يخرج لتماثله في يقرب يقرب ومعتل العين تقلب
الفا اي ان كان المضارع الذي يبنى منه ما لم يسم فاعله معتل
العين تقلب عينه الفا واوا كانت او ياء نحو يقول ويبيع
يقال ويباع لان اصلهما يقول ويبيع فنقلت حركة الواو والياء
الى ما قبلهما وكانتا في موضع الحركة مع انفتاح ما قبلهما فقلبتا الفا
فصار يقال ويباع المتعدي وغير المتعدي الفعل اما متعد و
غير متعد لانه اما ان يتوقف فهمه على متعلق اولا يتوقف والاول
المتعدي نحو ضرب فان فهمه يتوقف على شيء يتعلق به ضرب الضارب
والثاني غير المتعدي نحو قعد فان فهمه لا يتوقف على شيء يتعلق به فقعود
قاعد وغير المتعدي يصير متعديا بالثلثة وهي الهمزة في
اذهبت زيدا والتضعيف كقولك فرحت زيدا وحرف الجر نحو

ذهبت بزيد والمتعدي يكون الى واحد والى اثنين والى المتعدي بثلثه
الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا والى مفعولين لا يقتصار دعناه
اياهما وهو على ضربين احدهما ان لا يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن
الاول ويجوز الاقتصار على احدهما كاعطى وكسى نحو اعطيت زيدا
درهما وكسوت عمرا جبة والثاني ان يكون المفعول الثاني فيه عبارة
عن الاول ولا يجوز الاقتصار على احدهما كعلم نحو علمت زيدا فاضلا
ويتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري وانبأ ونبأ واخبر وخبر
واحدث وحدث الى ان اعلم واري تعديتهما الى ثلثة بالهمزة
بلا خلاف فان علم متعد الى مفعولين فاذا دخلت عليه الهمزة يتعدى
الى ثلثة لان الهمزة للنقل معنى يزيد بسببه مفعولا فاذا قلت
اعلمت زيدا عمرا جاهلا كان معناه صيرت زيدا ذا علم بان عمرا
جاهل وكذلك ارى واما البواقي فتعديتها بنفسها الى واحد والى آخر
بواسطة في الجر نحو انبأتك عن زيد وقد يحذف في الجر لكنها
لما كان فيها معنى الاعلام وثبت جواز في تعديتها الى ثلثة مفاعيل
.. وهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اي هذه الافعال
المتعدية الى ثلثة مفاعيل حكم مفعولها الاول كمفعول اعطيت في جواز ان

بذكر

يذكر منفردا من غير ذكر المفعولين الآخرين ويجوز ان يذكر مع
ذكر المفعولين الآخرين كما انه يجوز ان يذكر المفعول الاول في اعطيت
منفردا عن الثاني ويجوز ان يذكر مع ذكر الثاني والثاني و
الثالث كمفعولي علمت اي حكم مفعولي هذه الافعال الثاني والثالث حكم
مفعولي علمت بمعنى انه يجوز ترك مفعوليها الثاني والثالث معا و
لا يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعولي
هذه الافعال الثاني والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة
نحو اعلمت زيدا عمرا افضل الناس واعلمت زيدا من غير ذكر الثاني والثالث
واعلمت عمرا افضل الناس من غير ذكر الاول ولا تقول اعلمت زيدا
عمرا من غير ذكر الثالث ولا اعلمت زيدا افضل الناس من غير ذكر
الثاني افعال القلوب ظننت وحسبت الى آخره اعلم
ان افعال القلوب ما ذكر وهي تدخل على الجملة الاسمية اعني
المبتدا والخبر لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من ظن او علم
فان الثلثة الاول للظن والثلثة الاخيرة للعلم وزعمت للدعوى
والاخيرتان فيكون للعلم ويكون للظن مثلا اذا كان زيد قائم عبارة
عن علم قلت علمت زيدا قائما وان كان عبارة عن ظن قلت ظننت

زيدا قايما و تنصب الجزئين اى المبتدا و الخبر على انهما مفعولان لها
و انما سميت هذه الافعال افعال القلوب لانها لا يحتاج فى
صدورها الى الجوارح و الاعضاء الظاهرة بل يكفى فيها القوة العاقلة
ومن خصايصها انه لا يقتصر على احدهما الخصايص جمع خصيصة
وهى ما يختص بالشى ولا يشاركه غيره فيه كما قال اى من خصايص افعال
القلوب انه لا يقتصر على احد مفعوليها و ان جاز ان لا يذكر اصلا
كقوله تعالى ويوم يقول نادوا شركاى الذين زعمتم اى زعمتموهم اياهم
لكون هذه الافعال داخلة على المبتدا والخبر فكما انه لا بد للمبتدا
من الخبر و بالعكس لا بد لاحد المفعولين عن الاخر وليس باب اعطيت
كذلك لانه غير داخل على المبتدا والخبر و نظيره لجواز حذف كل
واحد من المبتدا والخبر لا مع على ان حذف احد المفعولين فى باب
حسبت واخواتها قليل ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم
الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة من قرا بالياء اى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما اتاهم من فضله البخل هو خيرا لهم   ومنها جواز الالغاء
اى ومن خصايص هذه الافعال الغاؤها اذا توسطت هذه
الافعال بين المفعولين نحو زيد ظننت قايم او تاخرت عنهما نحو زيد

قايم

قايم ظننت لاستقلال معموليها بدونها لكونهما مبتدا و خبرا قبل
الغايها مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر و اعلم ان تقدم
معمول اصل المفعول كتقدم احد مفعوليها عليها
فى جواز الالغاء نحو متى تظن زيد منطلقا لان تقدم معمول
المفعول كتقدم المفعول فلم يجز الالغاء فى باب اعطيت اذا تاخر
او توسط لعدم استقلال مفعوليه كلاما والمراد بالالغاء ابطال
العمل لفظا ومعنى وهو التوسط او التاخر مع جواز العمل
ويعلم من قوله جواز الالغاء جواز العمل اذا تاخرت او توسطت
ويعلم من قوله اذا توسطت او تاخرت انه لا يجوز الالغاء اذا
تقدمت وينبغى ان يعلم ان الاعمال اولى اذا توسطت والالغاء اولى
اذا تاخرت وهذه الافعال يكون فى معنى الظرف فى نحو زيد قايم
ظننت زيد قايم فى ظنى   ومنها انها تعلق قبل الاستفهام و
النفى واللام اى ومن خصايص هذه الافعال تعليقها وهو وجوب
ابطال العمل لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل الاستفهام و
النفى ولام الابتداء نحو علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت

ما في الدار وعلمت أزيد قائم لاقتضاء كل واحد من هذه
الثلاثة صدر الكلام فلو عملت لم يكن هذه الأشياء في
صدر الكلام لكن الجزئين اللذين هما في حكم علمت أزيد
عندك أم عمرو في موضع النصب لأن العلم واقع عليهما بالحقيقة
وعدم عمله محافظة للفظ في صدر اللفظ وذي الاستفهام والنفي
ولام الابتداء ومن حيث المعنى ووجب هذه الأفعال ومعناه أنه
علمت أي هما بعينه عندك لأن المعنى على جواب ذلك وجوابها المتعين
وإنما قال الاستفهام ولم يقل وفي الاستفهام ليتناول الاسم كقوله
تعالى لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا وإنما قال قبل الاستفهام لأنه
أي ومن خصائص هذه الأفعال جواز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين
لشيء واحد لأنه لو كان بعد الاستفهام لم يتعلق لحواليهم علمت زيدا
ومنها أنه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد أي ومن
خصائص هذه الأفعال جواز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء
واحد نحو علمتني وعلمتك أي علمت نفسي وعلمت نفسك ولم يجز في سائر
الأفعال فلا يقال ضربتني لأن الأفعال سائر الأفعال الحقيقي فعل

الفاعل لغيره فلو جمع بينهما لسبق الفهم إلى المغايرة بينهما فلو قيل
ضربتني لسبق إلى الفهم ضربت أنت فلدفع هذا الوهم عدل إلى
إيراد النفس فقيل ضربت نفسي وله يدفع وكذا المضمر هذا
الالتباس مع قيام هذا في الغالب لكون هذا الغالب فيها والجواز
اشتباه هذه الحركة يتجه بمثل فعلها السابع وليس كذلك هذه الأفعال
لأنها تتعلق بالمتعلقات والمتعلق من العلم والظن وهو له كسك
أي علم الإنسان وظنه يتعلقان بصفات نفسه أكثر من صفات
غيره فإذا لم يجز فيها إلا إيراد النفس لانتفاء المقتضي لإيراده وهو
الالتباس اعلم أن أفعال القلوب وغيرها تشترك في أنه لا يجوز
أن يكون فاعلها ضميرا يعود إلى المفعول المتقدم فلا يصح زيدا ظن
منطلقا وله زيدا ضرب على أن يكون فاعل ظن وضرب ضميرا عائدا
إلى زيد وهو المفعول المتقدم وله يجوز أن يصير متصلا وكذا لم يجز
غلام هند ضربت على أن يكون فاعل ضربت ضمير هند
ولبعضها معنى آخر يتعدى به إلى واحد ولبعض هذه الأفعال
معنى لا يتعدى به إلى أكثر من مفعول واحد وهو ظننت من الظنة

بمعنى التهمة فانه لا يتعدى الا الى مفعول واحد ومنه قوله تعالى
وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت كقوله تعالى
ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت اى عرفتم ووجدت
من وجدان الضالة بمعنى اصابته تقول وجدت ناقتي اى اصبتها
ورايت من رؤية البصر تقول رايت زيدا اى ابصرته
الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة
اى الافعال الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل على
صفة مخصوصة نحو كان زيد عالما فكان جعل زيدا على صفة
كونه عالما في الزمان الماضي ولقائل ان يقول هذه سائر الافعال تقرر
الفاعل على صفة فان ضرب مثلا في ضرب زيد تقرر زيدا على صفة الضاربية
وجوابه ان المراد انها تقرر فاعلها على صفة غير صفة مصدرها فان كان
في قولنا كان زيد قائما قرر زيدا على صفة قيام في الزمان الماضي
والقيام غير مصدره وليس ضرب في قولنا ضرب زيد كذلك وانما
سميت هذه الافعال ناقصة لنقصانها عن سائر الافعال من
حيث انها لا تدل على الحدث ومن حيث انها لا تتم بمرفوعها

وهي كان وصار الخ اى هذه الافعال كان وصار واصبح واضحى
وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومافتئ ومانفك
ومادام الى قوله وليس   وقد جاء ما جاءت حاجتك اى وقد جاء جاء
بمعنى تقرير الفاعل على صفة في نحو قولهم ما جاءت حاجتك فانما استعمل
ان يكون للنفي وحينئذ كان جاء مسندا الى ضمير شيء تقدم ذكره مثلا
اذا كنت محتاجا الى شيء معين كالفرس مثلا ولم يحصل لك الذي
بل حصل شيء آخر دون حاجتك كالكيل مثلا بعد ابتغاء حاجتك فيقال
ما جاءت حاجتك اى ما جاءت اى على قدر حاجتك واحتمل ان
يكون للاستفهام وحينئذ كان معناه اى شيء جاءت حاجتك واسمه
ضمير يعود الى ما وانما جاز تانيثه لكون ما عبارة عنه في المعنى عن الحاجة
وقيل ان هذه الكلمة اول كلام استفهم به قالت الخوارج لابن عباس
حين اتاهم من قبل علي رضي الله عنه يدعوهم الى الرجوع الى الحق
وقعدت كانها حربة وقد جاء قعد بمعنى تقرير الشيء على صفة
اى بمعنى صار في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة
اى صارت شفرته والظاهر انه مخصوص بهذا ولم يعرف في غيره فلا
يقال قعد زيد كاتبا بمعنى صار كاتبا   وتدخل على الجملة

الكلمية لاعطاء الخبر حكم معناه اى هذه الافعال تدخل على الجملة الاسمية
وهى المبتدا والخبر لاعطائها اسناد الخبر الى المبتدا حكم معناها ويحتمل
ان يراد بالجملة الخبرية الجملة الاسمية لانها خبرية فيكون معناه
لاعطاء هذه الافعال الجملة الاسمية حكم معناها واعلم ان لهم الحروف
فائدة الحكم فى قصد حكم معناها فترفع الجزء الاول اعنى المبتدا بانه
اسمها وتنصب الجزء الثانى اعنى الخبر بانه خبرها تشبيها بالفاعل والمفعول
نحو كان زيد قايما وكان افاد معناها وهو الزمان الماضى فى زيد قايم
وهكذا ادوا الكل   وكان يكون ناقصة اى كان ثلثة انواع
احدها ناقصة وهى ثلثة اصلها ثبوت المبتدا على صفة الخبر فى
زمان الماضى سواء كان دايما نحو كان الله قادرا ومنقطعا نحو
كان زيد غنيا واشار اليه بقوله لثبوت خبرها ماضيا دايما او
منقطعا وثانيها ان يكون بمعنى صار كقوله بتيها قفر والمطى كانها
قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت واليه اشار
بقوله بمعنى صار وهو معطوف على قوله لثبوت خبرها وثالثها
ان يكون فيها ضمير الشان وما يقع بعدها جملة تفسر ذلك الضمير
كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن

بالذى

بالذى كنت اصنع فان قيل اذا كان الامر كذلك كان
الواجب ان يقال وكان يكون ناقصة وتامة وزائدة والناقصة
ثلثة له فتشاع كون اقسام الشئ قسيما له وايضا لم خصص القول
بالناقصة مع ان الاخريين كذلك قلنا انما عدل عنه لكيلا
يطول الكلام وانما خصص القول بالناقصة دون الاخريين لوجه
اسم غلب اسم الناقصة للاخريين دون الاول والثانى ان يكون تامة
واشار اليه بقوله وتكون تامة وهو عطف على قوله يكون ناقصة و
التامة فعل حقيقى بمعنى وقع وثبت وحدث ويرتفع ما بعدها
بالفاعلية كما يرتفع ما بعد الفعل الحقيقى كقولهم كانت الكائنة
والمقدور كائن والثالث ان يكون زائدة واشار اليه بقوله
زائدة اى وتكون زائدة وهى فيها اصحها ان يكون زائدة فى اللفظ
دون المعنى نحو زيد كان قائم لانه يفيد الزمان الماضى والغائب فى
اللفظ والاصح انها خبرها وثانيهما ان يكون زائدة فى اللفظ والمعنى
كقوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا وانما دخلت ههنا فى
الكلام لتاكيد الا ونصب صبيا على الحال وانما ذكر هذين القسمين
وان لم يكن ناقصة فيهما لكونهما موافقة للناقصة فى اللفظ

وصار للانتقال اي صار للانتقال من شيء الى شيء اما باعتبار
العوارض نحو صار زيد غنيا واما باعتبار المكان نحو صار زيد
الى عمرو واما باعتبار الحقائق نحو صار الماء هواء واصبح وامسى
واضحى ثم اعلم ان هذه الافعال الثلثة تجيء لثلثة معان احدها
اقتران مضمون جملته باوقاتها الخاصة التي هي الصباح والمساء و
الضحى نحو اصبح زيد عالما واضحى زيد اميرا وامسى زيد عارفا و
ثانيها ان تكون بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اي صار زيد غنيا
وليس المراد به صار في الصبح على هذه الصفة وثالثها ان تكون
تامة وهي حينئذ تفيد معنى الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح
زيدا اي دخل في الصباح وظل وبات ثم اعلم ان ظل و
بات تجيئان لمعنيين احدهما اقتران مضمون الجملة باوقاتهما
اي ظل له اقتران مضمون الجملة بالنهار وبات له اقتران مضمون
بالليل نحو ظل زيد معلما وبات زيد متفكرا والثاني بمعنى صار
كقوله تعالى ظل وجهه مسودا فانه لا يختص زمانا دون زمان
ومازال وما برح وما فتئ وما انفك ثم اعلم ان هذه الافعال
الاربعة لدلالتها على استمرار خبرها لاسمها منذ قبله اي زمانا يمكن قبوله

في المعنى نحو مازال زيد اميرا اي منذ كان قابلا للامارة لا في حال
كونه طفلا حتى اعلم ان في قوله قبله ضمير يعود الى فاعلها وضمير
المنصوب يعود الى خبرها ويلزمها النفي اي ويلزم في
هذه الافعال حرف النفي ليدل على استمرار خبرها لفاعلها
فتكون هذه الافعال في منزلة كان اذ دخل النفي على النفي
المستلزم للاثبات لكون هذه الافعال للنفي ودخول
حرف النفي عليها ولهذا لم يجز ان يقال مازال زيد الا
عالما كما لم يجز ان يقال كان زيد الا عالما
ومادام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها اي مادام
لدلالته توقيت فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس ما
دام زيد جالسا اي اجلس دوام جلوس زيد بمعنى زمان
دوام جلوسه على تقدير حذف المضاف ومن اجل ان معناه
كذا احتاج الى الكلام آخر لانه ظرف والظرف يحتاج الى كلام
لانه فضلة والفضلة لا تجيء الا بعد المسند والمسند اليه
وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي وليس لنفي مضمون الجملة الا انه
في الحال عند اكثرهم كاستعمال العرب كذلك نحو ليس زيد قائما الان

ولا تنفوا غدا وقيل لنفيه مطلقا اى حالا كان او غيره
عند بعضهم قال الله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فهذا
نفى لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيامة فى النفى المستقبل و
يمكن ان يجاب عن الآية بانه نفى لما اخر العذاب يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم فكانه ثابت ومحقق فى الحال التشبيه وجوه
لما اخبر الله تعالى به وللمستدل بهذه الآية ان يقول ما ذكرتم خلاف
الظاهر والاصل خلافه وجوابه ان مخالفة الظاهر لاستعمال
العرب   ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها اعلم ان تقديم اخبار هذه
الافعال على اسمائها جائز بالاتفاق فى الكل واما تقديم
اخبارها على انفسها فهى ثلثة اقسام واشار اليه
بقوله وهى فى تقديمها عليها اى هذه الافعال فى تقديم اخبارها
على انفسها على ثلثة اقسام احدها انه يجوز وهو من كان الى راح
على الترتيب المذكور فى الكتاب لكونها افعالا صريحة والمانع
من التقديم منتف والثانى انه لا يجوز وهو الذى فى اوله ما وهو
على ضربين احدهما ان يكون ما فيه نافية والثانى ان يكون مصدرية
بمعنى الدوام وعلى التقديرين لا يجوز تقديم اخبارها على انفسها

لكونها افعالا وجواز تقديم
الخبر المنصوب على المرفوع
فى الافعال المتصرفة

اما اذا كانت ما نافية فله امتناع تقديم ما فى حيز النفى على النفى
واما اذا كانت مصدرية فله امتناع تقديم معمول المصدر على
نفس المصدر ولم يخالف احد فى امتناع تقديم اخبار هذا القسم
على نفسه الا ابن كيسان وانه جوز فى غير ما دام ووجه قوله
ان ما النافية لما دخلت الى فعل دال على النفى صار الكلام
بمنزلة كان وكما جاز تقديم خبر كان على نفسه جاز تقديم خبر هذه
الافعال على انفسها واشار الى هذا القسم بقوله وقسم لا يجوز
الى قوله غير ما دام والقسم الثالث مختلف فيه وهو ليس
فذهب بعضهم الى انه لا يجوز تقديم خبره على نفسه لكونه للنفى
وامتناع تقديم معمول النفى عليه وذهب اكثر البصريين الى انه
يجوز لكونه فعلا وجواز تقديم معمول الفعل على نفسه واجيب
عن دليل الاول ولئن يمنع امتناع تقديم معمول النفى عليه مطلقا و
انما امتنع ان لو كان حرفا واما اذا كان فعلا فلا يمتنع ويدل عليه
قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ووجه الاستدلال
به ان يوم يأتيهم معمول المصروف الذى هو خبر ليس فلو لم يجز تقديم
خبر ليس عليها لم يجز تقديم معمول خبر ليس على ليس له امتناع ووقوع

المعمول الا حيث يصح وقوع العامل فيه وللقائل ان يقول كان
من الواجب على المص ان يجعل ليس وما في اوله ما النافية من
القسم المختلف فيه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يعتد بمخالفة ابن
كيسان واعتد بالمخالفة في ليس لان طائفة كثيرة منهم من
المتقدمين على امتناع تقديم خبره على نفسه   افعال
المقاربة اي اعلم ان هذه الافعال من اخوات كان لكونها
لتقرير الفاعل على صفته الا انه افردها بالذكر لاختصاص
خبرها بالفعل المضارع وامتناع تقديم خبرها عليها وجواز
تقديم خبر كان عليها وعرفها بانها افعال وضعت لدلالة
على دنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه   والاول
عسى اي الذي لدنو الخبر رجاء وهو غير متصرف لانه
لا ياتي منه المضارع واسم الفاعل والامر والنهي لدلالته
على الفعل لتضمنها معنى الانشاء فاشبه لعل لكون كل واحد
منهما للطمع الحصول والاشفاق ولذا لا يستعمل في المحال
فلا يقال عسى زيد ان يطير   ونحو عسى زيد ان
يقوم وعسى ان يخرج زيد اشارة الى انه يجوز فيه استعمالان احدهما

احدهما ان يذكر لها مرفوع ومنصوب لكن يلزم ان يكون
منصوبها الفعل المضارع مع ان تشديدا للمعنى لما في الترجي
وتقوية له مع ان اصله ان يكون اسما قياسا على خبر كان الا
انه صار متروكا وقد شذ مجيئه صريحا كقوله عسى الغوير ابؤسا
وهو جمع البؤس او الباس اي الشدة والشر واشار
اليه بقوله نحو عسى زيد ان يقوم فزيد اسم عسى وان
يقوم في محل النصب بانه خبره اي عسى زيد القيام اي
ذا القيام على تقدير حذف المضاف واللغة الثانية
ان يذكر لها مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في اللغة
الاولى واستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه
كما استغني في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الثاني وهذا كما يقال
في سمعت انه متى كان مفعول الاول مما يسمع اقتصر عليه و
ان كان مما لا يسمع لا يقتصر ويتعدى الى مفعولين فهي ناقصة على
هذه اللغة ايضا واشار اليه بقوله عسى ان يخرج زيد على
انه يحتمل هنا شيء آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى
وان يقوم ضمير يعود الى زيد وان يقوم في محل النصب بانه خبر

عسى فعلى هذا يكون من اللغة الاولى ويلزم من هذا التجويز تقديم
خبرها على اسمها فعلى الوجه الاول تقول عسى ان يقوم الزيدان
والزيدون وعسى ان تقوم الهندات وعلى الوجه الثاني تقول
عسى ان يقوما الزيدان وان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن
الهندات واما قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فلا يحتمل
الا الوجه الاول والا لزم الفصل بين اجزاء الصلة باجنبي ومنهم
من يجعل عسى في اللغة الاولى ناقصة وفي اللغة الثانية
تامة اعلم انه اذا قيل زيد عسى ان يقوم جاز ان يضمر في عسى وان
يجعل مستغنيا بالفعل المصدر في ان يقوم عائد الى زيد وعلى تقدير
فزيد مبتدا وما بعده خبره تقول على الوجه الثاني الزيدان عسى
ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا وهند عسى ان تقوم و
الهندان عسى ان تقوما والهندات عسى ان يقمن وعلى الوجه
الاول الزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان
يقوموا وهند عست ان تقوم والهندان عستا ان تقوما و
الهندات عسين ان يقمن   وقد يحذف ان اي وقد يحذف
ان عن الفعل المضارع في اللغة الاولى تشبيها بلعل كقوله

عـ

عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب دون
اللغة الثانية لانه مشابه وقرئ فاعله   والثاني كاد
اي والقسم الثاني وهو الذي وضع لمقاربة حصول الخبر لا على المقاربة
رجائه وهو خبر محض فلذلك يتصرف وفعله اسم محض و
خبره فعل مضارع دون ان ليدل على تقريب حصول الخبر في الحال من غير
ان لدلالته على الاستقبال المنافي في الحال نحو كاد زيد يجيء وقد
يدخل ان على خبره تشبيها بعسى كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا
واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح اي اذا
دخل النفي على كاد يكون كالمنفي كالافعال المثبتة
اذا دخل عليها النفي كانت للنفي لان من شان ورود النفي
ان ينفي ما يدخل عليه ايجابا كان او سلبا وانما قال على الاصح
لان فيه خلافا كما صرح به بعد ذلك   وقيل يكون للاثبات
اي قال بعضهم ان النفي اذا دخل على كاد كان للاثبات ماضيا
كان او مستقبلا اما اذا كان ماضيا فكقوله تعالى وما كادوا
يفعلون وقد ذبحوها فالذبح يدل على الفعل فما كادوا يدل على
الاثبات واما اذا كان مضارعا فلتخطئة الشعراء ذا الرمة

ثم قوله اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
ووجه الاستدلال به انهم فهموا من قوله لم يكد رسيس الهوى الاثبات
وهو زوال رسيس الهوى من حب مية والا لم يكن لتغليطهم وجه
والى انهم فهموا منه الاثبات كان للاثبات والجواب على الوجه الاول انا لا
انا فهم ثمة ان الحال دليل على الاثبات وهو منشأ تغليطهم الذي هو
اول الحال لا اصله في الوقتين ويدل عليه تغليطهم في قوله تعالى فذبحوها
ضربوا وادع لنا ربك يبين لنا ما هي ونحوه واعلم ان العرف
يوشك قولنا ما كاد زيد يسافر في معنى الاثبات فانه يفهم منه انه سافر
بعد ان لم يقارب السفر وهو اللائق بكلام على الحكم فانه للاثبات
وعلى التقدير انا لا نمنع ان فهم الاثبات دليل على انه للاثبات لجواز
ان يكون مذهب من غلطه مذهب من قال انه للاثبات والصواب
ان لا يحمل على الغلط بل يحمل على عادة من اوقع ان النأي اذا غير المحبين لم
يقارب حتى التغير وهو ابلغ من نفي التغير وقيل يكون في الماضي
للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي وقال بعضهم ان كاد اذا
دخل حرف النفي عليه يكون في الماضي للاثبات كقوله تعالى وما كادوا
يفعلون وقد يجوا وقد عرفت الجواب عنه وفي المستقبل كالافعال اه

اي يكون للنفي كقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين
الى آخر البيت   والثالث طفق وجعل وكرب
واخذ اي الثالث وهو الذي لدنو الخبر اخذا
منه جعل وطفق وكرب واخذ واوشك فانه مخالف
لعسى لانشاء معنى الانشاء ولكاد لحصول الترجي
لكن اله رجح الاول يستعمل استعمال كاد لقرب معناها
من معنى كاد تقول طفق زيد يفعل وجعل زيد
يقول قال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك يستعمل
استعمال عسى تارة على اللغتين نحو اوشك زيد ان يخرج
واوشك ان يخرج زيد وتارة استعمال كاد نحو اوشك زيد
يخرج   فعل التعجب وضع لانشاء التعجب اي فعل التعجب
ولها افعله وافعل به افعال وضعت لانشاء التعجب
فلم يدخل فيه مثل تعجبت وعجبت لانهما ليسا للانشاء و
التعجب انفعال النفس عند رؤية ما خفي سببه ويخرج
نظائره   وله صيغتان اي وللتعجب صيغتان احدهما
ما افعله والثاني افعل به وهي غير منصرفة بمعنى انه لا يكون

منها مضارع ولا امر ولا نهي ولا تثنية ولا جمع لكونهما
مشابهة للحرف لكونهما للانشاء والذي اصله ان يكون من
الحروف نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد   ولا يبنيان الا
مما يبنى منه افعل التفضيل اي فعل التعجب لا يبنيان الا مما
يصح بناء افعل التفضيل منه لكون كل واحد منهما للمبالغة
والتاكيد ولا يبنيان الا من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا
عيب ويتوصل في تعجب ما امتنع بناء فعل التعجب منه
بمثل ما يتوصل به في التفضيل وهو مثل ما اشد ثبوتهما
اشد استخراجا وما اكثر حمرته وما اقبح عوره واشدد باستخراجه و
اكثر بحمرته واقبح بعوره   ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا
تاخير ولا فصل لتضمنه معنى الانشاء الموجب لعدم التصرف
فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا ما احسن ولا يقال ايضا بزيد
احسن ولا يقال ايضا ما احسن اليوم زيدا بفصل الظرف وهو
اليوم بين ما احسن ومعموله لما ذكرناه واجاز المازني الفصل
بالظرف لما انه سمع من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق لكثرة
الاتساع في الظروف بانهم يتسعون في غيرها   وما مبتدأ

نكرة

نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل واصله شيء احسن زيدا
والجملة التي بعده اعني الفعل والفاعل والمفعول في محل
الرفع بانه خبر وما موصولة عند الاخفش والجملة التي بعدها
صلتها وهي مع الصلة في محل الرفع بانه مبتدأ وخبره محذوف
تقديره الذي احسن زيدا شيء وما استفهامية عند قوم
فهي مبتدأ وما بعدها خبرها وتقديره اي شيء احسن زيدا فهذه
التقديرات باعتبار الاصل كان انها بعد ما الآن
وبه فاعل عند سيبويه اشارة الى بيان اعراب افعل به عند سيبويه
اي به في افعل به فاعل فعل عند سيبويه والباء زائدة
كما في قوله تعالى وكفى بالله الا انها لازمة ههنا ليدل على
الانشاء واصل احسن بزيد احسن زيد بمعنى صار زيد
ذا حسن فعل كاغد البعير اذا صار ذا غدة فالهمزة للصيرورة
فغير عن لفظ الخبر الى لفظ الامر وليس بامر اذ لا معنى للامر ههنا
ولا فرق بين قولنا ما احسن زيدا وبين قولنا احسن بزيد واذا
كان الامر على ما ذكرنا لم يكن فيه ضمير لان الكلام المذكور بعده فاعله
ولهذا لزم صورة واحدة   ومنعوا عند الاخفش عطف

على قوله فاعل وهو اشارة الى اعرابه عند الاخفش انه منصوب به
عند الاخفش اذ هو المتعجب منه كما كان بعد ما افعل فعلى هذا
يكون افعل امرا لا خبرا فيكون فيه ضمير مرفوع بانه فاعله لكن ذلك
الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كانه قال يا حسن احسن بزيد و
ضمير المخاطب عند بعضهم اراد انه امر لكل واحد مخاطب ان يجعل
زيدا حسنا بان يصفه بالحسن هذا الطلب [illegible]
الامتثال فلم يتغير ضمير الواحد [illegible]
ويا رجال احسن بزيد والباء عند الاخفش للتعدية
وذلك اذا كانت الهمزة في احسن بزيد للصيرورة اي ليصير احسن
بواسطة الباء متعديا والا لزائدة في الشاذ كما في مثل قوله
تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وذلك اذا لم يكن الهمزة في
للصيرورة ويكون احسن متعديا افعال المدح والذم
ما وضع لانشاء مدح او ذم اي افعال المدح والذم التي توجب
لها في النحو افعال وضعت لانشاء مدح او لانشاء ذم فلم
يكن مثل مدحته وذممته وشرف وكرم وقبح وعور من افعال
المدح والذم لانها لم توضع للانشاء فمنها نعم وبئس اي ومن

من افعال المدح نعم ومن افعال الذم بئس
وشرطهما ان يكون الفاعل اي شرط هذين الفعلين ان يكون فاعلهما
احد الامور الثلثة وهو ان يكون معرفا باللام التعريف
للعهد نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بلام
التعريف للعهد نحو نعم صاحب الرجل زيد او يكون مضمرا
وذلك المضمر مميز بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد اي
نعم الرجل رجلا زيد او مميزا بما بمعنى شيء غير موصوفة
كقوله تعالى فنعما هي فما هنا نكرة بمعنى شيء موضعها النصب
على التمييز وهي المميزة لفاعل نعم اي فنعم شيئا هي اي فنعم الشيء
شيئا هي وهي ضمير الصدقات وهي المخصوصة بالمدح
وبعد ذكر مخصوص اي بعد ذكر الفاعل يذكر المخصوص بالمدح
والذم لانه ذكر الشيء مبهما ثم ذكر مفسرا اوقع في النفس
وهو مبتدا وما قبله خبر اشارة الى اعراب المخصوص
اي المخصوص بالمدح والذم مبتدا والجملة التي قبله خبر
ولم يحتج الى ضمير المبتدا لقيام لام التعريف العهد مقامه
او خبر المبتدا محذوف على تقدير سوال وهو انه لما قيل نعم

الرجل فانه مثل من هو فيمثل زيدا اى هو زيد فعلى الوجه الاول
يكون نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجهين الآخرين جملتين
وشرطه مطابقة الفاعل اى شرط المخصوص بالمدح والذم
ان يكون مطابقا للفاعل فى الجنس والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان و
ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة هند وانما وجبت
المطابقة لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى   وبئس مثل
القوم الذين كذبوا وشبهه متاول جواب عن سؤال مقدر وهو
ان يقال شرط المخصوص مطابقة الفاعل فى الجنس وليس
كذلك فى الآية لان المكذبين ليس من جنس مثل القوم واجاب
عنه بانه متاول اى متاول بتقدير مضاف فى الذين
اى وبئس مثل القوم مثل الذين كذبوا باياتنا او بان الذين
صفة القوم والمخصوص محذوف وهو مثلهم اى بئس مثل القوم
المكذبين مثلهم   وقد يحذف المخصوص اذا علم اى قد يحذف
المخصوص بالمدح والذم اذا دلت عليه القرينة كقوله تعالى نعم
العبد اى نعم العبد ايوب وقوله تعالى فنعم الماهدون اى فنعم الا

الماهدون نحن يدل عليه سياق الآية   وساء مثل بئس
اى وساء يستعمل استعمال بئس فى جميع احكامها ويكون لغيرها
وان استعمل فى الاخبار نحو ساءنى هذا الامر نحو ساءت المراة
هند اى بئست المراة هند وكقوله تعالى ساء مثلا القوم الذين
كذبوا اى بئس مثلا المثل مثل القوم الذين كذبوا على تقدير
حذف المضاف ليكون المخصوص من جنس الفاعل
ومنها حبذا وفاعله ذا اى من افعال المدح حبذا وهو
مركب من حب الشئ وحب اذا صار محبوبا ومن ذا وفاعله
ذا ويراد به المشار اليه فى الذهن كما يراد بالرجل فى نعم
الرجل زيد وذا لا يتغير عن هذا اللفظ سواء كان المخصوص
مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا تقول حبذا زيد
والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات
وبعده المخصوص بالمدح وانما لم يتغير عن هذا اللفظ
لانهم جعلوا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فكرهوا التصرف
فيه ولذا قال بعضهم حبذا مبتدا وما بعده خبره او لانهم عاملوه
معاملة المفرد فى نعم واعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم

في كون المخصوص مبتدأ وما قبله خبره وقيل مبتدأ محذوف
ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي ويجوز ان يقع قبل ذكر
المخصوص حينئذ تمييز على وفق المخصوص في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وبعده
نحو حبذا زيد رجلا لكون فاعلها مبهما وانما لم يجب مطابقة في
نعم فانه فاعلها مفرد لمزية الفاعل الملفوظ على الفاعل
الغير الملفوظ ويجوز ايضا قبل ذكر مخصوصه حال موافق
له فيما ذكرنا نحو حبذا راكبا زيد والعامل في التمييز والحال
ما في حبذا من معنى الفعلية وهو الحال هو ذا الا زيدا لان
زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح لفظا
او تقديرا والمدح بالركوب فيكون راكبا حالا عن ذا الذي على
لا عن المخصوص **قوله** الحرف ما دل على معنى في غيره فقوله
ما دل على معنى كالجنس لانه يشترك فيه الثلثة وقوله في غيره
يخرج الاسم والفعل **قوله** ومن ثم احتاج في جزئيته الى
الاسم او الفعل اي ومن اجل ان الحرف دل على معنى في غيره
احتاج الى الاسم او الفعل في ان يصير جزءا من الكلام من

مسند

مسند او مسند اليه لان دلالته على معناه الافرادي تتوقف
بذكر متعلقه **قوله** وحروف الجر ما وضع للافضاء بفعل
او معناه الى ما يليه نحو بزيد وحروف الجر اي وحروف
وضعت لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه نحو مررت
بزيد وانا مار بزيد وانما سميت حروف الاضافة و
سميت حروف الجر تسمية باعتبار عملها وانما قال الى ما
يليه ولم يقل الى الاسم ليشتمل مثل قوله تعالى بما رحبت
فانه ليس باسم لكنه في تاويل الاسم والمراد بمعنى الفعل
اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل شيء
استنبط منه معنى الفعل **قوله** وهي من والى وحتى الى قوله
حاشا وعدا وخلا اشارة الى عددها وهي ثمانية عشر على
ما ذكره **قوله** فمن للابتداء شروع في بيان معاني هذه
الحروف ومعاني من بحسب ما في كتبه اربعة احدها ابتداء الغاية
ويعرف بان يصح له الانتهاء نحو سرت من البصرة وثانيها التبيين
ويعرف بصحة وضع الذي مكانه كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس

وضعت للافضاء آه

ضاقت عليهم الارض بما رحبت

مثال ما تعلق حرف الجر باسم الفاعل والمفعول نحو انا مار بزيد
وزيد ممرور به وبالصفة المشبهة نحو زيد حسن بك الوجه
وبالمصدر نحو اعجبني مرورك بزيد وبالظروف نحو عندك
زيد الف درهم وبالجار والمجرور نحو زيد على الفرس درهم
وباسم الفعل نحو عليك بحسن الخلق والسلام

[illegible]

[illegible]

من الاوثان وثالثها التبعيض والعرف بصحة وضع البعض
مكانه نحو اخذت من الدراهم ورابعها الزيادة وتعرف بانها
لو سقطت لم يختل المعنى والزائدة لا يكون الا مع غير الموجب نحو
ما جاءني من احد وهل جاءني من احد ولا تقرب من احد خلافا
للكوفيين والاخفش فانهم يزيدونه في الموجب ايضا قوله
وقد كان من مطر وشبهه متأول اشارة الى دليلهم وهو ان من
تزاد في الموجب في قولهم قد كان من مطر وشبهه وكقوله تعالى يغفر
لكم من ذنوبكم اي وقد جاء مطر ويغفر لكم ذنوبكم واجاب عنه بانه
متأول وتأويل قولهم قد كان من مطر انه محمول على انه اريد به
الحكاية كانه سمع من يقول هل كان من مطر فحكى كلامه ثم
قال مجيبا له كان من مطر او محمول على التبعيض اي وقد كان
شيء من مطر وتأويل الآية اي من للتبعيض لانه تعالى لا يغفر
جميع الذنوب ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب
جميعا لانه خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم وقوله تعالى فيغفر
لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح ولا يلزم من غفرانه جميع ذنوب
امة محمد صلى الله عليه وسلم غفرانه جميع ذنوب امة نوح عليه السلام على ان في قوله تعالى يغفر الذنوب

[illegible]

جميعا غير باق على عمومه قوله والى للانتهاء وبمعنى مع
قليل اعلم ان الى لها معنيان اصلي وهو انتهاء الغاية
في مقابلة لمن ويعرف باستعمالها فيما له ابتداء نحو
سرت من البصرة الى الكوفة والثاني ان يكون بمعنى مع وهو
قليل كقوله تعالى من انصاري الى الله اي من انصاري مع الله
قوله وحتى كذلك اي وحتى لانتهاء الغاية كالى
وبمعنى مع كثيرا وانما شبهه في الاول بالى في انتهاء الغاية
دون كونه بمعنى مع لان كون الى بمعنى مع قليل وكون
حتى بمعنى مع كثير قوله وتختص بالظاهر اشارة الى فارق
لفظي بين الى وحتى وهو ان حتى تختص بالظاهر استغناء
عنه بالى واللام لئلا تختلط الضماير بعضها ببعض لجواز وقوع
المرفوع والمنصوب والمجرور بعدها خلافا للمبرد
فانه يجوز دخولها على المضمر مستدلا بقوله فلا والله
لا يلفي اناس فتى حتاك يا ابن ابي يزيد وهو شاذ
عند الاول قوله وفي للظرفية وبمعنى على قليلا اعلم ان
في لمعنيين احدهما الظرفية وهي حلول الشيء في غيره حقيقة

نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وثانيهما ان
يكون بمعنى على وهو قليل كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع
النخل اي على جذوع النخل قوله والباء للالصاق اي
فالباء يستعمل لمعان احدها للالصاق نحو مررت بزيد اي
التصق مروري بموضع يقرب منه زيد ونحو اقسمت بالله
وثانيها الاستعانة نحو كتبت بالقلم اي باستعانة القلم
وثالثها المصاحبة نحو خرج زيد بعشيرته ورابعها المقابلة
نحو بعت هذا بهذا وخامسها التعدية نحو ذهبت بزيد
وسادسها الظرفية نحو جلست بالمسجد وسابعها الزيادة
قياسا كما في الخبر المنفي نحو ما زيد بقائم وكما في الاستفهام
نحو هل زيد بقائم وغير قياس كما في غير النفي والاستفهام
وهو اما في المرفوع نحو بحسبك زيد واما في المنصوب نحو القى
بيده قوله واللام للاختصاص اي اللام يستعمل لمعان احدها
الاختصاص نحو الجل للفرس والمال لزيد وثانيها للتعليل
نحو ضربته للتاديب وثالثها للزيادة كقوله تعالى ردف
لكم اي ردفكم والرابع ان يكون بمعنى عن اذا استعمل مع القول

كقوله

كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما
سبقونا اليه وليس معنى الآية ان الكافرين خاطبوا
المؤمنين لانه لو كان كذلك لوجب ان يقال ما سبقتمونا
اليه فعلم ان معناه قال الذين كفروا عن الذين آمنوا
وفيه نظر لانه ذكر في الكشاف وغيره من التفاسير
ان هذا الكلام كلام الكفار فانهم قالوا للمؤمنين
لو كان ما اتى به محمد خيرا ما سبقنا هؤلاء اعني المؤمنين
ولا يقال لو كان كذلك لقال ما سبقتمونا لانا نقول
لا يلزم ذلك لجواز انهم خاطبوا بعض المسلمين كالاكابر منهم
مثله وارادوا بقولهم ما سبقونا البعض الآخر منهم
كالاصاغر منهم او خاطب بعض الكفار بعضهم بان ما اتى به
محمد لو كان خيرا ما سبقنا المؤمنون والخامس ان
يكون بمعنى واو القسم في موضع التعجب واسم الله تعالى
كقول الشاعر لله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به
الظيان والآس اي والله يبقى فتعجب من فناء
العالم يعني كبش متحصن بجبل متن مشمخر الحيد

ما نافية واللام للتاكيد
مؤمنين
كفار
ريحان
ياسمين
هذه المذكورات وهي [illegible]
والآس صفة اي صفة للجبل
[illegible] بكوه

في حينئذ وهي عندهم في قرب الوعل وبالجملة كل شيء في
القرن او في الجبل او في غيرها وهي تجمع على خنود وخند كعبدة
وهي تجمع على ابدور وبدور والطيان شت طلبت الوعل
وتعالى يا يمين الله قوله ورب للتقليل الى آخره
اي رب للتقليل كما ان كم للتكثير ولها احكام اربعة احدها
لها صدر الكلام لكونها لانشاء التقليل والثاني اختصاصها
بنكرة موصوفة بمفرد نحو رب رجل كريم اجمعته او بجملة
اسمية نحو رب رجل ابوه عالم او فعلية نحو رب رجل عرف انه
العلم اجتمعت به اما اختصاصها بالنكرة فلعدم الاحتياج
الى المعرفة واما وصف النكرة فليتحقق التقليل الذي هو
مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص مما لم يوصف
وانما قال على الاصح لان في وجوب وصف النكرة خلافا والاصح
وجوب وصفها والثالث ان يكون فعلها اي جوابها و
عاملها فعلا ماضيا لوضعها للتقليل المحقق وانما
قال محذوفا غالبا لجواز حذفه غالبا لحصول العلم به فاذا قلت
رب رجل اكرمني فاكرمني صفة لرجل وجوابه محذوف والمقيد

الحذف

الحذف بالغالب لانه قد يظهر نحو رب رجل كريم اجمعته
قوله وقد يدخل على المبهم اي وقد يدخل رب على مضمر مميز
ذلك المضمر بنكرة منصوبة نحو ربه رجلا وهذا الضمير مبهم
كالضمير في نعم رجلا ثم يلزم هذا الضمير ان يكون مفردا مذكرا
دائما عند البصريين فتقول ربه رجلا او رجلين او رجالا و ربه
امرأة او امرأتين ونساء لكونه راجعا الى الكل مقدر في ذهني
لا الى شيء متقدم ذكره لتجب مطابقته خلافا للكوفيين فانهم
قالوا بمطابقة هذا الضمير للتمييز في الافراد والتثنية و
الجمع والتذكير والتأنيث **قوله** ويلحقها ما فيدخل على الجمل اي
ويلحق على رب ما الكافة وتدخل على الجملة اذا قصد والتقليل
النسبة المفهومة من الجمل نحو ربما قام زيد وربما زيد قائم و
لا يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضي واما قوله تعالى
ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فمنزلة الماضي لصدق
الوعد به وتحققه فوداد هنا بمنزل المحقق الحاصل فيود بمنزلة
ود ويؤكد ما قلناه قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال
في اعناقهم فاتى باذ وهو للماضي وجمع بينه وبين سوف التي وهي للاستقبال

مفرده

مميز ١٢

نحو ربه رجلا وربها امرأة وربهما رجلين الخ
وهذا لان الضمير عندهم راجع الى المذكور
كان ذا قال الفاعل من رجل كريم اقبل
نحو ربه رجلا ١٢ مع

لے

لانه بمنزلة الموجود ولتقربه من الشك قوله و واو ربّ اي واو
رب وهي الواو التي يبتدا بها في اول الكلام بمعنى رب و
لهذا يدخل على النكرة الموصوفة ويحتاج الى جواب مذكور
او محذوف ماض كقوله وبلدة ليس بها انيس ورب بلدة
قوله و واو القسم اه اعلم ان الواو بدل لشيء القسم الباء
في اقسمت بالله عند حذف الفعل لغير السوال ولهذا
لا يقال اقسم والله ولا والله اخبرني او ولا تخبرني وهي
اعني واو القسم مختصة بالظاهر فلا يقال وك استغناء
بالباء عنها قوله والتاء مثلها اي والتاء مثل الواو في
انها لا يستعمل مع الفعل والسوال وتختص بالظاهر
لكنها مختصة باسم الله تعالى اي لا تستعمل في غير اسم الله تعالى
لنقصانها عن الواو الذي هو ناقص من الباء قوله
والباء اعم منهما في الجميع اي والباء اعم استعمالا من الواو
والتاء لاستعمالها في الجميع اي مع الفعل وحذفه ومع
السوال وغيره ومع المظهر والمضمر بخلاف الواو والتاء
ثم الواو اعم استعمالا من التاء لاستعمالها في جميع الظواهر لغير السوال

السوال بخلاف التاء قوله ويتلقى القسم باللام اه ويتلقى
القسم بجواب فيه اللام وانّ اذا كان مثبتا وفي النفي ان كان
منفيا وتفصيله ان الجواب اما جملة اسمية واما جملة فعلية فان
كان جملة اسمية فان كانت مثبتا لزمها انّ والله ان زيدا قائم
واللام نحو والله لزيد قائم وقد يجمع بينهما نحو والله ان
زيدا لقائم وذلك للتاكيد وربط الجواب بالقسم وان
كانت منفية لزمها ما او لا نحو والله ما زيد قائما او قائم او
والله لا زيد في الدار ولا عمرو وان كانت فعلية مثبتة
فان كان فعلها ماضيا لزمها اللام مع قد نحو والله
لقد قام زيد او بدونها نحو والله لقام وقد يكون قد
نحو افلح من زكيها وان كان فعلها مضارعا لزمها اللام
مع نون التاكيد وبدونها نادرا نحو والله لاقومنّ او
لاقوم وان كانت منفية فان كان فعلها ماضيا لزمها
ما او لا نحو والله ما قام زيد او لا قام زيد وان كان
فعلها مضارعا لزمها ما او لا مع نون التاكيد وبدونها
نحو والله ما افعلنّ او لا افعلنّ ولكن يجوز حذف وف

ويتلوه
شمس وارقمن

وقد يكون بعد الجملة الاسمية ونبه والكتاب العزيز
فيحذف لفظه بقوله والفجر وليال عشر يدل
عليه قوله الم تر كيف
فعل ربك الاية عليه ٣٣

صدها

برمثالی صورت دیوار بی جان مانده‌ام پشت بر دیوار بروی تو حیران مانده‌ام

النفي اذا كان فعلها مضارعا منفيا لدلالة الحال عليه
كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ قوله ويحذف
جوابه اذا اعترض او تقدم ما يدل ويحذف جواب القسم اذا اعترض
اي توسط القسم نحو زيد والله قائم او تقدم على القسم ما يدل
عليه نحو زيد عالم والله لانه يغني عنه الاعتراض وتقدم على
اعادته قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء اي عن للمجاوزة
اذا كان وضعا نحو رميت السهم عن القوس وعلى للاستعلاء
اذا كان وضعا نحو زيد على السطح وقد يكون عن وعلى اسمين
اما عن فبمعنى الجانب نحو ولقد اراني للرماح دريئة من
عن يميني مرة وامامي واما على فبمعنى فوق كقوله غدت من
عليه بعد ما تم ظمؤها وانما اسميان ههنا بدليل دخول
من عليهما قوله والكاف للتشبيه اعلم ان الكاف للتشبيه
في اكثر الامر نحو زيد كالاسد وقد يكون زائدا كقوله
تعالى ليس كمثله شيء والذي يدل على زيادته انه لولاه لزم نفيه
تعالى لانه نفي مثل مثله وهو مثل مثل له في المماثلة عن
الجانبين وقد يكون اسما كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن

عن مثل البرد والذي يدل على اسميته ههنا دخول عن عليه وتختص
الكاف بالظاهر استغناء عنه بالمثل وقد يدخل على الضمير كقوله
وام اوعال كها او اقربا قوله ومذ ومنذ للزمان للابتداء
اي ومذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان الماضي كما ان من لابتداء
الغاية في المكان نحو ما رايته مذ شهر كذا اي ابتداء عدم الرؤية
من شهر كذا او يكونان للظرفية في الزمان الحاضر اي بمعنى في نحو ما
رايته مذ شهرنا او يومنا وقد يعمم اصحابها في
الظروف وله يحمل لا يكون المراد بالمثال الاول والثاني الكتاب
ابتداء الغاية وبالمثال الثالث الظرفية لاي الورب للتنبيه بهما اذا
دخلا على اللفظ الدال على الزمان ابتداء فيه الا الظرفية قوله
وحاشا وعدا وخلا اي هذه الثلثة فيها معنى الاستثناء وهي اذا
جرت ما بعدها يكون حروفا واذا نصبت ما بعدها يكون افعالا
فاعلها مضمر فعدا من عدا يعدو وخلا من خلا يخلو وحاشا
بمعنى جانب وانما قيد هذه الثلثة بتضمن الاستثناء لانها اذا
لم يكن للاستثناء لم يكن حروفا لكن ليست كلما كانت للاستثناء
كانت حروفا قوله الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان

انما سميت هذه الحروف حروفا مشبهة بالفعل لكونها مشابهة
للفعل من حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا وفتح اواخرها
ولزومها الاسم ووجود معنى الفعل في كل واحد منها على ما يحكى
وهي ستة ان وان وكان ولكن وليت ولعل قوله ولها صدر
الكلام اي ولهذه الحروف صدر الكلام لدلالة كل واحد منها
على نوع من انواع الكلام وذلك يقتضي تقديمها ليحصل العلم
به في اول الامر بان الكلام من اي نوع من انواع الكلام
من ترج او تمن او استدراك او غير ذلك قوله سوى ان اي
فهي بعكسها اي ولهذه الحروف صدر الكلام سوى ان فانها
بعكس هذه الحروف اي لا يكون لها صدر الكلام لكونها مع ما
بعدها معمولة لعامل قبلها وحق المعمول ان يكون متاخرا فجاءت
على اصلها قوله ويلحقها ما اي ويلحق هذه الحروف ما الكافة
وهي تلغى عن العمل على الوجه الافصح لخروجها عن مشابهة
الفعل لفظا وهو فتح اواخرها ولعدم لزومها الاسم ويعلم من
فصحه على الافصح انه يجوز اعمالها وقد جاء في قول الشاعر
الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقده بالوجهين

والغرض

والغرض من الحاق ما بهذه الحروف الحصر والتاكيد في انما و
افادة معناهما في الجملتين الاسمية والفعلية في الكل قوله ويدخل
في اي يدخل هذه الحروف على الافعال حين اتصل بها ما
ليفيد معانيها في الجملة الفعلية كما افادت في الجملة الاسمية
فتقول انما قام زيد وانما يقوم زيد قوله فان لا تغير معنى
الجملة شروع في بيان احوال كل واحد منها على التفصيل و
اشارة الى الفرق بين ان المكسورة وان المفتوحة فقال ان
لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها فاذا قلت ان زيدا قائم افدت
ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد والمبالغة
وان تغير معنى الجملة لانها مع الجملة التي بعدها في حكم المفرد قوله
ومن ثم وجب الكسر اي ومن اجل ان ان المكسورة لا تغير
معنى الجملة وبقي الجملة على حالها مع زيادة التاكيد وجب
الكسر لفظا او حكما في كل موضع يبقى الجملة بحالها ومن اجل ان ان
المفتوحة تغير معنى الجملة وتجعلها في حكم المفرد وجب الفتح لفظا
او حكما في كل موضع يكون مع ما بعدها في محل المفرد واذا كان كذلك
تعين موضع كل واحدة من المفتوحة والمكسورة قوله فكسرت ابتداء

وبعد القول لازم من الفرق المذكور اي كسرت ان بناء على
الفرق المذكور اذا وقعت مبتدأ لكنها في موضع الجملة نحو ان
زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول نحو قلت ان زيدا قائم لان مقول
القول جملة وكسرت ايضا بعد الموصول نحو جاءني الذي ان اباه عالم
لان صلة الموصول لا يكون الا جملة وكذلك اذا وقعت في خبرها
اللام كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله وكسرت اذا وقعت
جواب القسم نحو والله ان زيدا قائم لان جواب القسم لا يكون الا جملة
وفتحت اي ان كان مع ما بعدها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم اي
علمه لوجوب كون الفاعل مفردا وفتحت ايضا ان وقعت مفعولة نحو
كرهت ان زيدا عالم لوجوب كون المفعول مفردا وفتحت ايضا
اذا كان مع ما بعدها مبتدأ نحو عندي انك عالم لوجوب كون
المبتدأ مفردا وكذا اذا وقعت خبر مبتدأ كقولك العجب اني الضرب
ضرب زيدا لان اصل الخبر ان يكون مفردا وفتحت ايضا اذا كانت
مع ما بعدها مضافا اليها نحو عجبت من انك عالم واعجبني اشتهار انك
فاضل لوجوب كون المضاف اليه مفردا ولا يشكل بكون المضاف
اليه جملة مثل اكتب حيث انك جالس لان الاصل في المضاف اليه

ان يكون مفردا فانه الاصل في حيث فتحت بعدها **قوله**
وبعد لولا انك انطلقت اي وجب الفتح بعد لولا الابتدائية
نحو لولا انك منطلق انطلقت لان بعد لولا مبتدأ خبره
محذوف ووجوب كون المبتدأ مفردا وكذلك يجب الفتح بعد لولا
التي للتخصيص لانه فاعل ومعنى لا ان لولا التي للتخصيص
يجب دخولها الفعل لفظا او تقديرا نحو لولا ان زيدا قائم و
لولا ان زيدا ضربته بمعنى هلا **قوله** ولو انك لانه فاعل ثبت انه
اي وجب فتحها بعد لو نحو لو انك قائم لوقوعه موقع المفرد لكونه
فاعلا لفعل محذوف اي لو وقع قيامك **قوله** فان جاز
التقديران اي ان كان موضع جاز فيه التقديران تقدير
المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر نحو من يكرمني
فاني اكرمه فان جعلت تقديره فانا اكرمه وجب الكسر لكونها
واقعة ابتداء وان جعلت تقديره من يكرمني فجزاؤه الاكرام
وجب الفتح لوقوعها خبرا للمبتدأ وهو موضع المفرد وكقوله
وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم
فان كان المراد اذا هو عبد القفا وجب الكسر لوقوعها ابتداء

فان كان المراد فاعبوديته حاصلة وجب الفتح لوقوعها مبتدا
وخبرها حاصلة قوله ولذلك جاز العطف الخ اى ولاجل ان المكسورة
لا يتغير معنى الجملة والمفتوحة تغيرها جاز العطف على محل اسم المكسورة
لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو وعلى محل اسم المكسورة كما علمت
ان زيدا قائم وعمرو فعمرو معطوف على محل زيد لان ان المفتوحة
مع الكلم والخبر في تاويل الجملة لكنها في مقام المفرد لتغيرها وشبه قوله
تعالى ان الله برئ من المشركين ورسوله برفع رسوله ولم يجز العطف
على اسم المفتوحة بالرفع لتغيرها معنى الجملة قوله ويشترط مضي الخبر
اى ويشترط في العطف المذكور مضي الخبر لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو
او تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم وانما
قبل مضي الخبر لفظا وتقديرا لم يجز فلا يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان
لاستلزامه كون الشيء الواحد معمولا لعاملين مختلفين لان ذاهبان من حيث
انه خبر ان معمول لان ومن حيث انه خبر المعطوف معمول للابتداء خلافا
للكوفيين فانهم جوزوا العطف المذكور قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا
لان خبر ان مرتفع عندهم بما ارتفع به قبل دخول ان فلا يلزم عمل
عاملين في معمول واحد وهو ضعيف لانه مبنية على انا السند والحمد لله

على المفتوحة فلو عمل في احدهما دون الاخر لزم الترجيح من غير المرجح
وهو محال ولا ينتقض بجواز مثل ان الزيدين والعمرون ذاهبون
لمضي الخبر ههنا حكما اذ تقديره ان الزيدين ذاهبون والعمرون ذاهبون
لكن حذف خبر ان للعلم به قوله ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد
والكسائي اشارة الى بطلان قول الكسائي والمبرد فانهما قالا ذاهبان
ان اسم المكسورة اذا كانت مبنيا جاز العطف على محلها قبل
مضي الخبر لفظا وحكما نحو انك وزيد ذاهبان كاستعمال بعض العرب
ذلك فاشار الى بطلانه بقوله فلا اثر لكون الاسم مبنيا لان
الامر المذكور موجود ههنا وعدم استعمال الفصحاء ذلك قوله
ولكن كذلك وكلمة مثل ان المكسورة في انها لا تغير معنى
الجملة وجواز العطف على محل الاسم بعد مضي الخبر لفظا وحكما
نحو ما جاءني زيد لكن بكرا خارج وعمرو ولان لكن للاستدراك
والاستدراك لا ينافي معنى الابتداء كما لا ينافيه التاكيد
واما سائر الحروف فلم يجز العطف على محل اسمها لزوال الابتداء
قوله ولذلك دخلت اللام مع المكسورة اى ولاجل ان ان
المكسورة لا تغير معنى الابتداء وسائر هذه الحروف تغيره

دخلت لام الابتداء مع المكسورة ولم تدخل مع غير المكسورة على
الخبر نحو ان زيدا لقائم او على الاسم اذا فصل بين الاسم والخبر وهو
متعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما اشترط في دخول
اللام على الاسم الفصل بين ان وبين الاسم لانه يمتنع دخول لام الابتداء
على الاسم اذا لم يفصل نحو ان لزيدا قائم لكراهتهم اجتماع الحرفين
المتفقين في المعنى ولذلك تزحلقت اللام على ان قوله ونحو
لكن ضعيف اى دخول بفتح اللام مع لكن على الخبر او على الاسم
اذا فصل او على ما بينهما ضعيف وان لم يزل معنى الابتداء
لان وجود اللام يوجب الانفصال ويمكن يؤذن بالاتصال
لكونها للاستدراك وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني
من حبها لعميد واجابوا عنه بان اصله ولكن انني فنقلت حركة
الهمزة الى النون وحذفت ثم حذفت النون الاولى لكراهة اجتماع
النونات ثم ادغمت النون في النون قوله وتخفف المكسورة فيلزمها
اللام اى وتخفف ان المكسورة فيلزمها اللام فرقا بين المخففة
من المثقلة وبين النافية في مثل ان زيد قائم بمعنى ما زيد قائم ويلزمها
هذه اللام ايضا عند اعمالها وان لم تشتبه بالنافية لاطلاق الباب وقال

بعضهم

بعضهم عند العمل لا احتياج الى اللام قوله ويجوز الغاؤها اى و
يجوز الغاء ان المكسورة اذا خففت لبطلان مشابهتها بالفعل
لفظا ويعلم من قوله ويجوز الغاؤها جواز اعمالها لان الافعال
ان حذف منها شيء تعمل نحو لم يك زيد قائما فكذلك الحرف المحذوف
منه شيء يعمل قوله ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتداء
اى ويجوز دخول ان المكسورة المخففة على الافعال الداخلة
في المبتداء والخبر نحو باب كان وظننت لبطلان عملها فيه وحصول
تاكيد الجملة الابتدائية في الذي هو مقتضيها ولهذا اختصت
بنحو الافعال كقوله تعالى وان نظنك لمن الكاذبين وان
وجدنا اكثرهم لفاسقين خلافا للكوفيين في التعميم فانهم عمموا
دخولها على الافعال سواء كانت عاملة في المبتداء و
الخبر او غير عاملة وانشدوا قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما
وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو خارج على القياس واستعمال
الفصحاء عند البصريين فلا اعتبار به قوله وتخفف المفتوحة فتعمل
في ضمير شان مقدر ويخفف المفتوحة كما تخفف المكسورة فتعمل
عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر لتحقق عملها

ها

وهو افادة معناها في الجملة الاسمية ولان المفتوحة اكثر شبها من
المكسورة وعملت المكسورة مخففة كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
ولم تعمل المفتوحة المخففة في الظاهر فقدروا اعمالها في ضمير شان
مقدر لئلا نحط الاقوى عن الاضعف وقد ثبت هذا من قبل
فتدخل على الجمل مطلقا اي فتدخل المفتوحة على الجمل مطلقا اي اسمية
كانت او فعلية سواء كان داخلا على المبتدا والخبر او غير داخل
عليهما لانه ضعف عملها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية حاصل في
قوله وشذ اعمالها اي وشذ اعمال ان المفتوحة المخففة في
غير ضمير الشان المقدر وكنه جاء كقوله فلو انك في يوم الرخاء
سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق **قوله** ويلزمها مع الفعل
السين او سوف او قد او حرف النفي اي ويلزم ان المخففة المفتوحة
اذا دخلت على الافعال احد الاحرف المذكورة وبيانه على
التفصيل ان الفعل ان كان ماضيا منفيا فلا بد من حرف
النفي نحو علمت ان لا خرج زيد وقوله تعالى وان ليس
للانسان الا ما سعى لان ليس لما كان جامدا كانه ليس بعدها
فعل ولانه بمعنى النفي مع الفعل وله نحو معنى قولنا وان

ما حصل للانسان الا ما سعى وان كان مثبتا فلا بد من قد لتقريب
الماضي من الحال نحو علمت ان قد خرج زيد وان كان الفعل
مضارعا مثبتا فلا بد من السين او سوف معه كقوله تعالى علم ان
سيكون منكم مرضى وان كان مضارعا منفيا فلا بد من حرف
النفي كقوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا وكقوله تعالى ايحسب
ان لم يره احد علمت ان لن يخرج زيد وجميع ذلك ليكون كا لعوض
عن تخفيفها واما لئلا يلتبس بان المصدرية وانما كانت مع الفعل
لانها لو كانت مع الاسم كبيت الكتاب في فتية كسيوف الهند
قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل لم يلزمها احد حرف الامور
لانه لا يشتبه بان المصدرية ولم يحتج الى التعويض لان
التغيير مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقوع الفعل بعدها و
ليس مع الاسم الا الحذف ولما كان التغيير مع الفعل اكثر
ما هو مع الاسم عوض مع الفعل ولم يعوض مع الاسم **قوله**
كان للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح اي كان للتشبيه نحو
كان زيدا الاسد ثم انها تخفف فقد تعمل وتلغى على الوجه
الافصح لكونها اضعف من ان وقد جاء ونحر مشرق اللون

كأن ثدياه حقان قوله ولكن للاستدراك اي معنى لكن الاستدراك
وهو يتوسط بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات معنى
سواء كان تغايرهما لفظيا او لم يكن فيستدرك بها النفي بالايجاب
نحو ما جاءني زيد لكن عمرا جاءني وما فارقني زيد لكن عمرو حاضر والايجاب
بالنفي نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وجاءني زيد لكن عمرا غائب
وتخفف فتلغى كما في انّ ويجوز معها ذكر الواو ومعها كقوله تعالى
وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا بتخفيف لكن ورفع
الشياطين في بعض قراءة السبع فالفرق بينها وبين لكن التي
هو حرف العطف وقال بعضهم انه لا يجوز معها ذكر الواو
في لانها اذا خففت كانت حرف عطف فلم يجز معها ذكر
الواو كما لا يجتمع حرفا العطف على محل قوله وليت
للتمني واجاز الفراء ليت زيدا قائما اي ليت يشبه للتمني كقوله
تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا واجاز الفراء ليت
زيدا قائما بالنصب في الجزئين وجوز الكسائي ايضا بتقدير
كان اي ليت زيدا كان قائما فمثال في المثال المذكور قال
عند الفراء وخبر كان عند الكسائي والنصب فيه على ذكر قول

الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا واجيب عنه بان رواجعا
منصوب على الحال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف اي يا ليت
ايام الصبا لنا رواجعا والذي يدل على ضعف قول الفراء
عدم جواز نصب الجزئين في كان ولعل وعلى ضعف قول
الكسائي عدم جواز ان زيدا قائما على تقدير كان قوله
ولعل للترجي وشذ الجر بها اي ولعل للترجي في وقوع امر
كقوله تعالى لعل الساعة قريب فيها الترجي للعباد والفرق
بين التمني والترجي ان الترجي لا يكون الا في الممكنات والتمني في
الممكنات والمستحيلات فان الانسان يتمنى الطيران الى
السماء ولا يترجاه والجر بلعل شاذ ومثاله ما رواه ابو سعيد
السيرافي عن ابي زيد في شرح الكتاب وداع دعا
يا من يجيب الى الندا فلم يستجبه عند ذلك مجيب فقلت
ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب
فلعل جارة هنا وهي حرف الجر وفي محل الرفع بانه
مبتدا وما بعده خبر كما ان لولاك كذلك وقال الاخفش في
ان عامل نحو بحسبك زيد هل من احد في الدار وقال ابن الحاجب

كان الجر بها على سبيل الحكاية او بغير انه وقع ابو المغوار مثله مجرورا
في موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان مجرورا واما بغير انه سمي
الرجل بابي المغوار بالياء فيجيء ان يحكى بالياء في الاحوال الثلث
وهذه التوجيهة لو لم يكن الجر فيها لغة قبيلة لكنه لغة عقيلية
فلم يكن هذا التوجيه جيدا قوله الحروف العاطفة الواو والفاء
الخ اعلم ان الحروف العاطفة عشرة على الاصح وهي ما ذكره و
يشترك الجميع في امر واحد وهو ادخال الثاني في اعراب الاول قوله
فالاربعة الاول اعلم ان الاربعة الاول وهي الواو والفاء وثم و
حتى يشترك كلها في الجمع بين الاول والثاني في الحكم الحاصل للاول
اشار اليه بقوله فالاربعة الاول للجمع ثم فرق كلا واحدا منها
بشيء يختص به الواو للجمع مطلقا من غير اعتبار ترتيب سواء كان فيه
ترتيب او لم يكن نحو جاءني زيد وعمرو فانه لم يعلم منه مجيئهما
معا وله تقدم احدهما على الآخر والذي يدل عليه قوله تعالى ان هي
الا حيوتنا الدنيا نموت ونحيا والقائلون منكرون للبعث
فالموت بعد الحيوة مع انه قدمها عليها وقولنا المال بين زيد
وعمرو واختصم زيد وعمرو والفاء للجمع مع الترتيب من غير مهلة

نحو

نحو مررت بزيد فعمرو وكقوله تعالى فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا
المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وثم مثل الفاء في كونه للجمع
مع الترتيب الا انها مع المهلة والتراخي نحو مررت بزيد
ثم عمرو فههنا مروران وحتى مثل ثم في كونها للجمع مع الترتيب
والمهلة لكن زمان مهلتها اقصر من زمان مهلة ثم فحتى واسطة
بين الفاء وثم قوله ومعطوفها جزء من متبوعه اي معطوف
حتى يشترط ان يكون جزءا من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا
ليتحقق الغاية التي هي معنى حتى ولا يحصل الغاية الا بذكر
الاقوى او الاضعف بعد حتى بالنسبة الى ما قبلها كقولك
في القوة مات الناس حتى الملوك والانبياء وفي الضعف
قدم الحاج حتى المشاة ولو قلت بالعكس فيهما لم يجز قوله
واو واما وام لاحد الامرين مبهما اي هذه الثلثة تشترك
في انها لتعليق الحكم بالمعطوف عليه مبهما اي لا على التعيين قوله
وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اشارة الى الحقيقة معنى
ام والفرق بينها وبين او واما فان ام اما متصلة واما منقطعة
فان كانت متصلة فلا تستعمل في الامر والنهي وفي غيرهما لازم

ان يكون مشعرا بها مع همزة الاستفهام يليها احد الامرين المستويين
وفي التسوية الاولى والثانية بعد ثبوت العلم بحصول احدهما
عنده لا على التعيين لطلب التعيين والمراد بقوله يليها احد المستويين
انه ان كان في ام المتصلة اسم مفرد او فعل او جملة اسمية
او فعلية في الثانية فكذلك بخلاف او واما فانه لا يلزم ان
يليهما احد المستويين والاولى والثانية تقول اضربت زيدا او عمرا
ولا يكون السؤال معهما بعد ثبوت العلم بحصول احدهما عنده
لطلب التعيين **قوله** ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا اي ومن
اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين في التسوية الاولى والثانية
لم يجز ان يقال ارايت زيدا ام عمرا الا على شذوذ لان مايلي
احدهما الاسم ومايلي الاخر الفعل اعلم انا وجدت نسخة قرئت
على المص وعليها خطه كان فيها على الافصح بعد قوله والاولى والثانية
ولما كان فيها بدل قوله ومن ثم لم يجز ومن ثم ضعف وهو قريب من
الاول لكن شرح المص يوافق ما ذكرناه اولا **قوله** ومن ثم كان
جوابها بالتعيين دون نعم او لا اي ومن اجل ان الطلب مع ام لاحد
الامرين الذين علم ثبوت احدهما مع عدم تعيينه لطلب التعيين كان

كان الجواب باحدهما بالتعيين لا بلا او نعم لانه لا يطابق المسئول
عنه مثلا اذا قيل ازيد عندك ام عمرو كان الجواب زيد او عمرو
بخلاف او واما لان السؤال معهما سؤال عن احدهما لا على التعيين
فجوابه لا او نعم فان اجيب بالتعيين كان الجواب زائدا على المسئول
عنه والمنقطعة كبل والهمزة اشارة الى معنى ام المنقطعة
والفرق بينها وبين او واما وهذا معنى بل مع الهمزة دون لا
تستعمل الا في الخبر والاستفهام اما في الخبر فكقولك انها لابل
قطعا فاذا حصل الشك في انه شاة قصد الى الاضراب عن
الاخبار الاول واستئناف سؤال فكانك قلت بل اهي شاة
واما في الاستفهام فكقولك اعندك زيد ام عمرو وسالت اولا عن
حصول زيد ثم اضربت عن ذلك السؤال الى السؤال عن حصول
عمرو وجوابه لا او نعم وان عرفت هذا عرفت الفرق
بينها وبين او واما **قوله** واما قبل المعطوف عليه لازمة
مع اما جائزة مع او اشارة الى الفرق بين او واما وهو ان
اما العاطفة يلزم ان يكون قبل المعطوف عليه اما اخرى ليعلم
في اول الامر كون الكلام مبنيا على الشك نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولم يلزم

ذلك فيه او بل جاز الامران الاتيان بها وتركه قوله ولا وبل ولكن
لاحدهما معينا اي هذه الثلثة تشترك في اثبات الحكم لاحد الامرين
معينا فلا للنفي بما وجب للاول عن الثاني نحو جاءني زيد لا عمرو
وبل للاضراب عن الاول منفيا كان او موجبا نحو جاءني زيد
بل عمرو واذا وقع الاضراب عن زيد غلطا وتعمدا ما جاءني احد بل
عمرو وهو محتمل الامرين احدهما ان يكون معناه بل جاءني عمرو وهي
فيه للاضراب عن نفي مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو وثانيهما ان يكون
معناه بل جاءني وهي فيه لبيان حكم النسبة اليه عدم المجيء ولكن
للاستدراك ملازمة للنفي لانها مغايرة بين المعطوف والمعطوف
عليه معنى وههنا تفصيل وهو انها بيان النفي اما ان تعطف المفرد
على المفرد او الجملة على الجملة فان كان الاول وجب تقديم النفي
ليتحقق المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه نحو ما جاءني زيد
لكن عمرو اي لكن جاءني عمرو وان كان الثاني لزم ان يكون قبلها
او بعدها النفي لما ذكرنا مثاله لم يقم زيد لكن قام عمرو وقام
زيد لكن لم يقم عمرو قوله وحروف التنبيه الا واما وها وانما سميت
حروف التنبيه لتنبيه المخاطب بها وانما جيء بها في اوائل الكلام لئلا يفوت

الغرض

الغرض على التقدير ان يكون المخاطب غافلا ولهذا اختصت باوائل
الكلام واعلم ان الا واما تختصان بالجملة كقوله تعالى الا انهم
المفسدون وكقوله اما والذي ابكى واضحك والذي اماته واحيا
والذي امره الامر وان ها تدخل المفردات التي هي اسماء
الاشارة فقط نحو هذا وهنا وتدخل على المركبات كقوله
ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت فان صاحبها قد تاه في البلد
قوله وحروف النداء اعلم ان حروف النداء خمسة وهي يا
وايا وهيا واي والهمزة وهي تنبيه المدعو على ما يريده المجيب
ويسمع ما تريد منه وانما جعل هذه الحروف في باب في سوى
التنبيه لخصوصها بتنبيه على انواع حروف التنبيه وهو طلب اقبال
المدعو قوله فيا اعمها اي يا اعم هذه الحروف استعمالا لانها
تستعمل في القريب والبعيد والمتوسط ونحو غيرها ترتيب وهي
ان ايا وهيا للبعيد المنادى واي والهمزة للقريب لكن
الهمزة للمنادى في كماله قرب قوله وحروف الايجاب نعم وبلى وان
واجل وجير وان وانما سميت هذه الحروف حروف التصديق
والايجاب لانها مصدقة ومقررة لما سبقها فنعم مصدقة ومقررة لما سبقها اما

الكلام مثبتا كان او منفيا استفهاما كان او خبرا تقول لمن قال
اقام زيد او ما قام زيد او لم يقم زيد او الم يقم زيد فنعم تصديق لما
قبله بهذا الى اللغة دون العرف الا ترى انه لو قيل لك اليس لي عندك كذا
مال فقلت نعم له لزمك القاضي به تغليبا للعرف على اللغة قوله
وبلى مختصة بايجاب النفي اي بلى مختصة بايجاب بعد النفي استفهاما كان
ذكر النفي او خبرا تقول في جواب من يقول لم يقم زيد او الم يقم زيد بلى
اي بلى قد قام زيد ومنه قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى
انت ربنا ولو قيل في جوابه نعم لكان كفرا لان نعم مقررة لما قبلها
نفيا كان او ايجابا الا ان يحمل على العرف قوله وان للاثبات
بعد الاستفهام يلزمها القسم اي ان للاثبات بعد الاستفهام و
يلزمها القسم تقول لمن قال اقام زيد اي والله قوله واجل وجير وان
تصديق للخبر اي هذه الثلثة تصديق للخبر كنعم في جواب من
يقول قام زيد اجل وجير وكقول ابن الزبير لمن قال لعن الله
ناقة حملتني اليك ان وصاحبها والمراد بالخبر في قوله تصديق
للخبر هو المتكلم الا الذي اخبر بخبر والا لم يصح تصديقا للدعاء وهو لعن
الله قوله وحروف الزيادة ان وان وما ولا انما سميت هذه

الحروف حروف الزيادة لانها قد تقع زائدة لا لانها زائدة ابدا
والغرض من زيادة هذه الحروف التاكيد او الفصاحة او غيرهما
ولما فرغ عن عدها شرع في بيان مواضع زيادتها فقال فان
مع ما النافية اي فان المكسورة تزاد بعد ما النافية لتاكيد
النفي كقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا
وقلت زيادة ان المكسورة بعد ما المصدرية نحو اجلس ما ان جلس
زيد اي مدة جلوسه مثال زيادتها بعد ما المصدرية وبعد لما
نحو لما ان قمت قمت قوله وان مع لما اي وتزاد ان المفتوحة
بعد لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير وتزاد ايضا بين لو و
القسم نحو والله ان لو قمت قمت وقلت زيادتها بعد الكاف
كقوله كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير ظبية
وما مع اذا ومتى اي تزاد ما بعد اذا شرطا نحو اذا ما اكرمتني اكرمك
وبعد متى شرطا نحو متى ما تكرمني اكرمك وبعد اين شرطا
نحو اين ما تكن اكن وبعد اي شرطا كقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى وبعد ان شرطا كقوله تعالى فاما نذهبن بك ونبينها لتعلم ان
ما اذا زيدت بعد ان شرطا ادخلت النون التاكيد على فعلها في الاكثر لانه

لما اكد وفى الشرط كان تاكيد الفعل اولى فقوله شرطا قيد لجميع ما ذكرنا من نحو
اذا ان اذا ويزاد ايضا بعد بعض حروف الجر فبما رحمة ومما خطايا
هم وانما قال بعض حروف الجر لانها لا يزاد مع كل حروف الجر وقلت
زيادتها بين المضاف والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم اى من غير
جرم قوله ولا مع الواو اى يزاد لا بعد الواو العاطفة بعد
النفى تاكيدا له نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو ويزاد ايضا بعد ان المصدرية
كقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وما منعك ان لا تسجد قوله وقلت زيادة
اى وقلت زيادتها قبل اقسم كقوله تعالى لا اقسم قوله وشذت مع
المضاف اى المضاف اليه اى وشذت زيادتها بين المضاف و
المضاف اليه كقوله فى بير لا حور سرى وما شعر اى بير حور والحور جمع حاير
من حار اذا هلك قوله ومن والباء واللام تقدم ذكرها اى تزاد
من والباء واللام وقد تقدم ذكرها فى باب حروف الجر فى التفصيل
فلا نعيدها ولقائل ان يعترض ان الكاف تزاد وقد مر ايضا
فوجب عليه ذكرها او عدم ذكر من والباء واللام ويمكن ان يجاب
عنه بانه انما خص الباء واللام ومن بالذكر هنا دون الكاف
لكثرة زيادتها وندرة زيادة الكاف قوله وفى التفسير اى وانما سميت

وفى التفسير لو فرض انها تفسير كقولنا فى قوله تعالى واختار
موسى قومه سبعين رجلا اى من قومه وكقوله تعالى و
ناديناه ان يا ابرهيم قوله وهى مختصة بما فى معنى القول
اى ان يكون مفسر الكلام فيه معنى القول لا نفس القول نحو
كتبت اليه ان قم فلو قلت قلت له ان قم لم يجز لعدم جواز وقوع
تفسير نفس القول فاى افهم تمثاله من ان لجواز ان يفسر بها
ليس فى معنى القول الصريح وغير صريح وله يفسر بان اى بما فى معنى القول
غير الصريح قوله والمصدرية ما وان وان اى انما سميت
هذه الحروف مصدرية لانها تجعل ما بعدها فى حكم المصدر والاولان
اعنى ما وان مختصان بالجملة الفعلية فانهما يدخلان الجملة
الفعلية وتجعلانها فى حكم المفرد الذى هو المصدر نحو اعجبنى
ما صنعت اى صنعتك وقوله تعالى فما كان جواب قومه الا
ان قالوا اى الا القول والثالث وهو ان المثقلة المفتوحة
مختص بالجملة الاسمية لما عرفت انها تدخل على المبتدا والخبر
فانها تدخلهما وتجعلهما فى تاويل المفرد الذى هو مصدر خبرها
نحو اعجبنى انك قايم اى قيامك لان معناه نحو اعجبنى ان زيدا [illegible]

اى ما ضربت زيدا فانه يجوز وقد مر ذلك نحو اعجبنى ان هذا زيد
اى كونه زيدا قوله وحروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما
اعلم ان هذه الحروف تدل على اللوم على الترك اذا دخلت على الماضى
نحو هلا قرأت وعلى الحث والطلب على الفعل اذا دخلت على المضارع
نحو قوله تعالى لوما تاتينا بالملائكة قوله ولها صدر الكلام اى
ولهذه الحروف صدر الكلام لكونها دالة على نوع من انواع الكلام
فوجب تقديمها كما مر قوله ويلزم الفعل لفظا او تقديرا نحو هلا
زيدا ضربته اى هلا ضربت زيدا لكونها لطلب الفعل قوله وقد التوقع
قد فى المضارع على التقليل فى انما سميت وقد التوقع لانه يخبر بها
من يتوقع الاخبار وفى الماضى اذا دخلت عليه قربته الى الحال نحو
قد قامت الصلوة ولهذا الاعتبار يسمى وقد التقريب واذا دخلت
المضارع كانت للتقليل كقولهم ان الكذوب قد يصدق ويجوز
الفصل بينه وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد يراد بها
التحقيق فى المضارع كقوله تعالى قد يعلم المعوقين وقد يحذف
الفعل بعده افد ازف غير ان ركابنا لما تزل برحالنا و
كان قد اى كان قد زالت قوله وفى الاستفهام الهمزة وهل

الاستفهام

الاستفهام طلب الفهم وقد يخرج لفظ الاستفهام على معان او
وهو التوبيخ والتقريب فى غير ذلك وطلب الفهم يكون باله سماعه
ويكون باسماء وفى الحروف هى الهمزة وهل قوله ولهما صدر
الكلام اى الهمزة وهل صدر الكلام لكونهما للنوع من
انواع الكلام فوجب تقديمهما كما مر وهما تدخلان على الجملتين
الاسمية نحو ازيد قائم وهل زيد قائم والفعلية نحو اقام زيد
وهل قام زيد لانه اذا كان فى الجملة الاسمية فعله جاز استعمال
الهمزة ولم يجز استعمال هل الا على شذوذ فلا يقال هل زيد قام
لان اصل هل بمعنى قد كقوله تعالى هل اتى على الانسان فكما
لا يقال قد زيد خرج لا يقال هل زيد خرج فان قيل مقتضى
ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد خارج لامتناع ان يقال قد
زيد خارج قلنا انما جاز ذلك لها على اصلها ومن ان زيد خارج
وانما لا تحمل على اصلها فى مثل هل زيد خرج لان هذه الجملة
اقرب بباب هل باعتبارها فى نفسها او من قبلها على اصلها قوله
والهمزة اعم تصرفا اى الهمزة اكثر تصرفا فى الاستعمال من هل تقول ازيدا
ضربت دون هل وتقول ايضا اتضرب زيدا وهو اخوك منكرا للضرب

٢٥

وهو على صيغة الاضح دون هل وتقول ايضا ازيد عندك ام عمرو
دون هل اى وتختص ام المتصلة بالهمزة دون هل وتدخل الهمزة
على واو العطف كقوله تعالى اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان
ولم يدخل هل عليها لما ذكر لكون الهمزة اصلا في الاستفهام بخلاف هل ولانها
اعم من هل فتدخل دون هل ط فيقوله تقول ازيدا ضربته هو فيه الكل
قوله وحروف الشرط ان ولو واما اعلم ان هذه الثلثة وحروف الشرط لها
صدر الكلام لانها لنوع من انواع الكلام فان للاستقبال وان دخل على
الماضي اى فان تجعل الفعل الذي تدخل عليه بمعنى الاستقبال سواء
كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او مضارعا نحو ان تضرب اضرب
ولو عكسه اى ولو للمضي وان دخل المضارع اى تجعل الفعل بمعنى الماضي
سواء كان دخل الماضي او المضارع نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب
وقد يجي بمعنى ان كقوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم
وقد يكون بمعنى ان الناصبة كقوله تعالى ودوا لو تكفرون وكقوله تعالى
ودوا لو تدهن فيدهنون وكقوله تعالى يود المجرم لو يفتدى ح والجوز
ان يكون ههنا للامتناع لانه لا جواب لها قوله ويلزمان الفعل
لفظا او تقديرا اى ان ولو يلزمان دخولهما الفعل لفظا نحو ان ضربت

ضربت

ضربت ولو ضربت ضربت او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك ولو انتم تملكون وان استجارك احد ولو تملكون فاحد وانتم
مرفوعين بانهما فاعلان للفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر وليا بنيا عليين
لافعال بعدهما ويؤيد كون انتم تملك الذاقوه نحو يضرب زيدا بل يقول
اى قوم مثل يضربوا وينبغي ان يعلم ان حذف المحذوف مجزوم ان كان مضارعا
نحو ان زيد يقم يطابق المحذوف وان كان ماضيا والمتضمنة معنى ان لا يحذف
افعالها في حال الاختيار لكونها فرعي ان فلا يتصرف فيها مثل تصرفهم
نعم يجوز حذفها عند الضرورة كقوله فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن
ومن لم نجره يمس منا مفزعا قوله ومن ثم قيل لو انك انطلقت اى ومن اجل
انهما تلزمان الفعل لفظا او تقديرا قيل لو انك بفتح ان لانه فاعل فعل محذوف
والجملة ثم اذا حذف الفعل فسره بفعل ولم يفسره ههنا التزموا ههنا
ان يكون خبر ان فعلا ليكون كالعوض من الفعل المحذوف فلم يقولوا لو انك
انطلقت ولم يقولوا لو انك منطلق هذا اذا امكن تقدير الفعل اما
اذا تعذر وذلك بان يكون الخبر جامدا جاز كما انه يجي لو ان جادا
لتعذر الاتيان بالفعل قوله واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط
اى ان تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزم ان تدخل حروف الشرط الفعل

الماضي لفظا او معنى نحو والله ان اتيتني او ان لم تاتني لاكرمتك لانه
لما بطل عمل حرف الشرط في الجواب لكونه جوابا للقسم لفظا لا يعمل في
الشرط لفظا فيطلب ان يكون ماضيا لئلا يلغى لفظا وكان الجواب للقسم لفظا
لكونه اهم لتقدمه على الشرط وللشرط معنى لكونه مشروطا ومعلقا
بالشرط ولم يعرض المقسم لكونه معلقا واكتفى في اللفظ **قوله** وان توسط
اي وان توسط القسم بتقدم الشرط عليه او بتقدم غير الشرط عليه جاز
اي تعين القسم وجاز ان يلغى اي جاز ان يجعل الجواب جوابا للقسم لفظا
ولزم وقوع الشرط الماضي وجاز ان يجعل الجواب جوابا للشرط ولم يلزم
وقوع الشرط الماضي ويجعل القسم ملغى لاعتبار القسم مع تقدم الشرط
عليه نحو ان اتيتني او ان لم تاتني فوالله لاكرمتك فليس في مثله كل واحد
من الشرط والقسم بان يكون الجواب للقسم والقسم مع ما بعده جوابا للشرط حتى
يلزم دخول الفاء على القسم واما اعتباره مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله
ان اتيتني او ان لم تاتني لاكرمتك فجعل القسم وجوابه وهو لاكرمتك سادا
مسد جواب الشرط وجعل المجموع خبر المبتدا فيحسن الغاؤه لوقوع القسم في الكلام
مبنيا على الشرط واما الغاؤه مع تقدم الشرط عليه نحو ان تاتني والله اكرمك
فلكثرة الغاء القسم بالشرط لتقدمه والشرط مع الجزاء ساد مسد جواب القسم واما

الغاؤه

الغاؤه مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان تاتني اتك فلجعل الشرط
والجزاء خبر المبتدا وجعل مجموع المبتدا والخبر سادا مسد جواب القسم
قوله وتقدير القسم كاللفظ اي وتقدير القسم قبل الشرط في اول الكلام
كالمتلفظ او التقدير قبل الشرط في كون الجواب للقسم لفظا ولزوم الشرط الماضي
كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وكقوله تعالى وان اطعتموهم انكم
لمشركون فلولا تقدير القسم قبل الشرط فيهما لوجب جزم لا يخرجون و
دخول الفاء على انكم لمشركون **قوله** واما للتفصيل اي اما وضعت
لتفصيل النسب نحو اما زيد فعالم واما بكر فجاهل لكنهم لم يلتزموا التكرار
اما كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ولم
يذكر بعده اما اخرى لكونه معلوما من الاقوال ويدل على كونه للشرط لزوم
الفاء في جوابه والمقصد بان الفاء مستلزم للشرط **قوله** والتزم حذف
فعلها اي والتزم حذف الفعل الذي دخل عليه اما لان المقصود هو الاسم
الواقع بعدها دون الفعل ولما حذف الفعل جعل الجزء الذي هو ماض جوابها
بين اما وبين فائها عوضا عن الفعل المحذوف وهو الاسم الواقع بعدها
كراهة ان يلي الفاء اما كراهتهم ان يلي آلة الجزاء آلة الشرط الا ترى ان
معنى قولك اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق فزيد جوابها

والمراد من قولهم مطلقا أن الاسم الواقع بعدها أي بعد أمّا في حيز جوابها
سواء كان مرفوعا أو منصوبا وسواء كان بعد فاء الجزاء ما يمنع
التقديم أو لم يكن وقال بعضهم أن الاسم الواقع بعد أمّا ليس في أمّا
في حيز الفاء لأنه متنازع فيه كما في حيز فاء الجزاء رفعا قبل بل معمول الفعل
محذوف وقوله مطلقا أي سواء كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم أو لم يكن
وسواء كان مرفوعا نحو أمّا زيد فمنطلق أو منصوبا نحو أمّا يوم الجمعة
فزيد منطلق أي مهما ذكر زيد في يوم الجمعة فهو منطلق في الأول
ومهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق في الثاني وهو ضعيف والحق أن
النصب فيه بتقدير تذكر والرفع في الثاني بتقدير حصل أو ذكر
لكنهم يحذفون [illegible] وقال بعضهم إن كان الاسم الواقع بعدها جائز التقديم
على جوابها أي إن لم يكن بعد الفاء ما يمنع التقديم في الفاء والمعنى أنه في أمّا
في حيز جوابها فهو إما مبتدأ نحو أمّا زيد فمنطلق وإما معمول لما في حيز جوابها
نحو أمّا يوم الجمعة فزيد منطلق فإنه جاز أن يكون ظرفا لمنطلق مقدما على
الفاء وإن لم يكن جائز التقديم على جوابها أي كان ما بعد الفاء ما يمنع التقديم
في الثاني يعني أنه ليس في أمّا في حيز جوابها بل معمول للفعل المحذوف نحو
أمّا يوم الجمعة فإن زيدا منطلق لأنه متنازع عمل ما بعد إنّ فيما قبلها لاقتضائها

صدر

صدر الكلام والحق أن الباب كله واحد فإنه كما لا يجوز أن يعمل ما بعدها
فيما قبلها كذلك لا يجوز أن يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها وإن جاز
ذكر ما هو المقصود منها على فاء الجزاء لغرض فليحتمل الشك وإن
كان لغرض وقد يظهر لوجه الأتم في أمثال الصور [illegible] ووصف مانع
في الصورة الأولى وجوابه أنه لا يتعلق عمل [illegible] فيما قبلها
لغرض وإلا لجاز أمّا زيدا فإنه منطلق بتقدير تذكر وجاز أمّا يوم
الجمعة فإن زيدا منطلق برفع يوم الجمعة بتقدير يحصل ونحو ذكر لكنه
لا يجوز بلا خلاف قوله وكلّا للردع كلا وبمعنى حقا أي وقد
الردع كله لأنه وضع للردع والتنبيه على الخطأ وإن الشيء إذا
سمع محالا أو تقول على إنسان شيئا إذا قيل فلان يبغضك فقلت
كلّا أي ارتدع عن هذا وتنبّه وقد جاء كلّا بمعنى حقا وهو حرف عند
النحاة يكون لتحقيق الجملة كإنّ وقيل إنها كلمة في قوله تعالى كلّا إن الإنسان
ليطغى بمعنى حقا واسم عند بعضهم لكنه مبني لموافقته لفظ كلا التي للردع
تاء التأنيث الساكنة تلحق الماضي أي إنما تلحق بالماضي إن تاء التأنيث الساكنة
الفعل الماضي ليدل على تأنيث الفاعل أي ليعلم أنه مسند إلى فاعل مؤنث
نحو قامت هند وإنما قيد التاء بالساكنة احترازا عن المتحركة نحو قائمة

فانها تلحق الاسم والمراد من الساكنة هو الساكنة بالذات لئلا يخرج نحو
قالتا فانها ساكنة بالذات ومتحركة بالعرض وهو التقاء الساكنين
وانما قال الساكنة لانها مختصة بالاسم لا تلحق غيره من الافعال فاما قال فان كان الفاعل
ظاهرا غير حقيقي فمخير بين الحاق التاء وعدمه نحو طلعت الشمس
وطلع الشمس واعلم ان قوله فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير مكرر لانه ذكر من قبل
قوله واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف واما الحاق علامة
التثنية وعلامتي الجمعين المذكر والمؤنث عند اسناد الفعل الى الظاهر
فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامة بخلاف الحاق علامة التانيث
الفعل عند اسناده الى المؤنث لانه يجب في نحو قاما الزيدان وقاموا
الزيدون وقمن النساء وعلى تقدير الحاقها لا يكون الحاق علامة التانيث
ليست لضماير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل علامات
الحقت بالفعل لتدل على احوال الفاعل كما في التانيث
والفرق بين علامة التانيث وعلامتي التثنية والجمعين انه يعلم التثنية
والجمع من لفظ المثنى والجمع قطعا ولا يعلم التانيث من لفظ
المؤنث **قوله** التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتاكيد
الفعل فقوله نون ساكنة احتراز عن المتحركة والمراد من الساكنة هو الساكنة

بحسب الذات لئلا يخرج تنوين المتحرك لالتقاء الساكنين فانه ساكن
بحسب الذات وقوله تتبع حركة الآخر احتراز عن نون الساكنة في غير
الآخر فانها لا تسمى تنوينا وقوله لا لتاكيد الفعل احتراز عن نون التاكيد
نحو اضربن وهو خمسة انواع الاول تنوين التمكن وهو تنوين يلحق الكلم
ليدل على تمام امكانه في الاسمية نحو زيد ورجل والثاني تنوين
التنكير وهو تنوين يدل على كون الاسم الداخل هو عليه نكرة وهو الفارق
بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويه ما والثالث تنوين العوض
وهو الذي يلحق الاسم عوضا عن الياء الساكنة او اعلاله نحو جوار واما
المضاف اليه نحو يومئذ اصله يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه
وهو كان كذا عوض التنوين عن المضاف والرابع تنوين المقابلة
وهو الذي يقابل نون الجمع المذكر السالم وهو يدخل في جمع المؤنث
السالم نحو مسلمات فان التنوين فيها بمنزلة النون التي في مسلمين و
انما قلنا ذلك لانه لا يمكن ان يكون الحاق هذه التنوينات اما
بيانه انه ليس تنوين التمكن والتنكير فلوجود التنوين فيه علما غير
منصرف واما بيانه انه ليس بعوض عن المضاف اليه فلان العوض
الموافق واما بيانه انه ليس تنوين الترنم فلوجوده في غير اواخر الابيات في المس

تنوين الترنم وهو الذي يلحق في اواخر الابيات والانصاف المصرعة لتحسين
الانشاد كقوله يا ابتا علّك او عساكا **قوله** ويحذف من العلم اي
ويحذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني
زيد بن عمرو ولشدة اتصال الموصوف بالصفة وقد مر البحث عنه و
يعلم منه انه لو كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني
رجل ابن ظالم وجاءني زيد ابن اخي لم يحذف التنوين ويعلم من قوله موصوفا
انه لا يحذف اذا لم يكن صفة نحو زيد ابن عمرو لعدم شدة الامتزاج وعلم
ان وجه التنوين في الموصوف بالابن في اللفظ دون الخط اي لا خط اصلا زيادة
فاذا سقط التنوين لفظا سقط الهمزة خطا واذا ثبت التنوين
لفظا ثبت الهمزة خطا فكانهم قصدوا التخفيف خطا كما قصدوا
التخفيف لفظا ولذا لم يحذف الهمزة في التثنية وذا في صفة العلم مضافا
الى علم آخر لانه لم يكثر استعماله المفرد واعلم ان حكم الابنة كحكم الابن
في جميع ما ذكرناه **قوله** نون التاكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة
اي نون التاكيد نوعان احدهما خفيفة ساكنة والثاني
ثقيلة مفتوحة مع غير الالف واعلم ان الثقيلة ابلغ في التاكيد
من الخفيفة وهي الخفيفة الساكنة على الاصل لكونها مبنية

ومجي

ومجيء المشددة متحركة لالتقاء الساكنين ومجيئها مفتوحة لخفة
الفتحة وانما قيد كونها مفتوحة بقوله مع غير الالف لانها لو كانت
مع الالف لكانت مكسورة وهي المثنى والجمع المؤنث نحو اضربانّ
واضربنانّ لكونها شبيهة بنون المثنى فيهما نحو اضربنّ اضربانّ اضربنانّ
قوله تختص بالفعل المستقبل اي تختص نون التاكيد خفيفة كانت
او ثقيلة بالفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب نحو الامر والنهي و
الاستفهام والقسم والعرض والتمني وغير ذلك نحو اضربنّ ولا تضربنّ والله
لاضربنّ وهل تضربنّ والا تضربنّ وليتك تضربنّ وانما اختص بها
التوكيدات النونين بما فيه معنى الطلب لان التوكيد انما يكون مطلوبا
ويعلم من قوله بالفعل المستقبل لانه لا يدخل الماضي والحال لانه لا
يؤكد الا ما فيه طلب والمطلوب يكون في المستقبل **قوله** وقلّت في النفي
اي وقلّت زيادة نون التاكيد في النفي مثل قوله تعالى لا زيد لا يقومنّ الآن
قليلة لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لتشبيهه بالنهي
ولزمت في مثبت القسم اي ولزمت نون التاكيد في جواب القسم المثبت
لان القسم موضع التاكيد ويعلم من قوله لزمت في مثبت القسم انها
لا يلزم في غيره **قوله** وكثرت في مثل اما تفعلنّ اي وكثرت زيادة النون

فى مثل لا تفعلن اركبن ثيابك فان نون التاكيد على الفعل اذا زيدت
لا تدخل على حرف الشرط لانه لما اكد الفعل ايضا بالنون لئلا يختلط
المقصود بالذات وهو الفعل عن غير المقصود وهو اداة قوله
وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم اى وما قبل نون التاكيد مضموم
مع ضمير المذكرين وهو الواو فى جمع المذكر السالم ليدل على الواو المحذوفة
لالتقاء الساكنين نحو اضربن قوله ومع المخاطبة مكسورة
اى وما قبل فتح النون مكسورة فى المخاطبة ليدل الكسر على
الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فيقول انت اضربن وهل تضربن
فى اضربى وهل تضربين قوله وفيما عداه مفتوح اى وما قبل النون
التاكيد فيما عدا ضمير المذكرين والمخاطبة مفتوح طلبا للخفة
وهو فى الواحد المذكر غايبا كان او مخاطبا وفى الواحد المؤنث الغايبة
نحو اضربن وهل تضربن يا زيد وزيد هل يضربن وهند هل تضربن
ولا يرد بتخصيصه فيما عداه التثنية والجمع المؤنث وان شمله الظاهر
لفظه لانه يذكر بعده احكامهما قوله وتقول فى التثنية وجمع المؤنث
اضربان واضربنان الى وتقول فى المثنى اضربانّ باثبات الالف
لئلا يشتبه بالواحد واضربنانّ فى جمع المؤنث بزيادة الالف بعد

نون

نون الجمع قبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متوالية
ولا يدخلها الخفيفة خلافا ليونس اى ولا يدخل نون التاكيد الخفيفة
المثنى وجمع المؤنث فلا تقول اضربانْ واضربنانْ لانه
يستلزم اما تحريك النون او حذفها لالتقاء الساكنين على غير حده و
كلاهما متعذر خلافا ليونس فانه اجاز التقاء الساكنين على غير
حده وهو التقاء الساكنين الذين لا يكون اولهما حرف مد وثانيهما
مدغم فيه فان التقاء الساكنين كذلك يسمى التقاء الساكنين على حده صح
نحو تمودّ الثوب وكذلك لغه ولا الضالين ونحو اضربانّ و
اضربنانّ وانما جوز التقاء الساكنين على حده ولم يجوز على غير
حده لان الساكن الثانى لما كان مدغما مثله فكانه متحرك وان
وجد وفى الملفوظ قوله وهما فى غيرهما مع الضمير البارز كما المنفصل
اذ ونونا التاكيد الخفيفة والثقيلة مع غير المثنى وجمع المؤنث
لا يخ من ان يكونا مع ضمير بارز او لا يكونا فان كانا مع ضمير بارز
كانتا كالكلمة المنفصلة فتقول فى اضربوا اضربن بحذف الواو
كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضربوا القوم وتقول فى اضربى
اضربن بحذف الياء كما تقول اضربى القوم بحذف الياء وان لم يكونا

مع ضمير بارز كانتا كالمتصل نحو لتضربانّ اضربنّ وانما قال في
غيرهما لانه ذكر كيفية لحوق نون التاكيد بالمثنى وجمع المؤنث وليس
بيان اتصال النون بالافعال الصحيحة لكونه لاهل المراد اتصال
النون بالافعال المعتلة **قوله** نحو قيل هل ترينّ الى قوله
اغزنّ اي من اجل ان النون مع الضمير البارز في غير المثنى وجمع المؤنث
كالكلمة المنفصلة ومع غير الضمير البارز كالمتصلة تقول في ترينّ
بكسر الياء لانه لما حذف النون التقى ساكنان الياء ونون التاكيد فكسرت
الياء كما كسرت اذا اتصلت بالكلمة المنفصلة نحو ترى الناس وتقول
في ترون ترونّ بضم الواو كما تقول في الكلمة المنفصلة نحو قوله
تعالى ولا تنسوا الفضل وتقول في ترى وتغزو هل ترينّ واغزونّ
بفتح الياء والواو كالمتصل لانه لما اتصل به نون التاكيد وجب رد
المحذوف لعدم علة حذفه ووجب فتح الياء والواو كما يجب فتح
آخر الكلمة المتصلة بالكلمة الاولى وتقول في اغزوا امر الجمع المذكرين
المخاطبين اغزنّ بحذف العلة وضم الزاء وفي اغزي امر المخاطبة
اغزنّ بحذف الياء وكسر الزاء كما تقول في الكلمة المنفصلة اغزوا
القوم بحذف الواو وضم الزاء واغزي القوم بحذف الياء وكسر الزاء فا

فالمثال الاول اولان لكون النون مع الضمير البارز اعني الياء للمخاطبة و
الواو للجمع المذكرين المخاطبين والمثال الثاني مثال لكون النون
مع غير الضمير البارز والمثال الاخير لكون النون مع الضمير البارز
ههنا الواو الذي هو للجمع المذكرين المخاطبين والياء لامر المخاطبة
والمخففة تحذف للساكنين والوقف اي نون التاكيد المخففة
تحذف اذا صادفها ساكن وهو حال التقاء الساكنين كقوله لا تهين
الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن والذي يدل على
ان هذه نون خفيفة انه لولاه لقيل لا تهن لانه يكون نحو لا تخف واما الوقف
اذا لم يكن ما قبلها مفتوحا قياسا على التنوين ورده يجب رد ما حذف
لنون التاكيد لعدم موجب حذفه وهو نون التاكيد فتقول في اضربنْ
واضربنْ اضربوا برد الواو واضربي برد الياء وتقول في هل تضربنْ
يا امرأة وهل تضربنْ يا قوم هل تضربين وهل تضربون باعادة النون
الاعراب لما ذكرنا وهو انتفاء موجب البناء بخلاف التنوين فان
حذفه في الوقف لا يوجب رد المحذوف عند الفصحاء فتقول جاني
قاض جاني قاض ووجه الفرق ان التنوين لازم للاسم المتصرف المجرد عن
اللام والاضافة ونون التاكيد ليس بلازم للفعل فجاز ان يتبدل النون

مجلس شو

المحذوف للوقف كالمعدوم من الاصل فرد ما حذف لوجوده لعدم ان
يقدر التنوين المحذوف للوقف كذلك فلم يرد ما حذف له لكونه في حكم ،،
[illegible]مزط [illegible] والمفتوح ما قبلها تقلب الفا اي ونون التاكيد
التي يكون ما قبلها مفتوحا تقلب الفا عند الوقف تقول في اضربن
يا رجل اضربا فيما سامع الوقف في الكلم ولكن علامة ال
باقية بوصه مع كون الفتحة مناسبة للالف وانما لم تقلب ياء
اذا كان مكسورا او واوا اذا كان مضموما فيما سامع الوقف
في الكلم وانه لم يعلم تبادر علامة التاكيد فانك اذا قلت في يا
زيد وا اضربن اضربوا في الوقف وفي يا امراة اضربن اضربي
في الوقف لم يعلم انه بدل عن النون المحذوف المردود ولكن في الكتاب

[illegible]

سلمو يا هو رك صلو صلو عليه